تقرير "مدار" الاستراتيجي

٢٠٠٦

المشهد الاسرائيلي في العام ٢٠٠٥

تحرير:
د.جوني منصور

المشاركون
انطوان شلحت
ممدوح نوفل
د. مسعود اغبارية
فادي نحاس
د. حسام جريس
د. خولة أبو بكر
د. أسعد غانم
مطانس شحادة

نيسان ٢٠٠٦

صدر عن:

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

رام الله – شارع يافا – تلفون: ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)

فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) – ص. ب ١٩٥٩

e-mail: madar@madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله. فلسطين

ص . ب: ١٩٨٧

هاتف : ٢٩٨٧٣٤١/٤ ٢ (٩٧٢) – فاكس :٢٩٨٧٣٤٢/٦ ٢ (٩٧٢)

www.al-ayyam.com

E-mail:info@al-ayyam.com

MADAR's Strategic Report 2006

Israeli Scene 2005

ISBN 9950-330-12-2

الفهرس

المؤلفون

- **د. جوني منصور**: مؤرخ وباحث في الشؤون العربية والاسرائيلية. نشر عدة كتب وأبحاث في التاريخ والسياسة والتراث والتربية. ينشر مقالات ودراسات في المجلات الفلسطينية والعربية. يعمل نائبا لمدير كلية مار الياس ـ عبلين(الجليل)، ومحاضراً في كلية بيت بيرل. ناشط أكاديميًا وسياسيًا واجتماعياً في عدة أطر وهيئات محلية وعالمية. مسئول عن دائرة "بنك المعلومات" في مدار. محرر التقرير الاستراتيجي لمدار٢٠٠٦).
- **أنطوان شلحت**: باحث في الشؤون الإسرائيلية وناقد أدبي. نشر عدة كتب في مجال النقد الأدبي. كما ترجم عن العبرية عدة كتب، بينها أعمال لكتاب وأدباء إسرائيليين. ينشر في الصحافة الفلسطينية والعربية في الخارج. مسئول عن "المشهد الاسرائيلي" والترجمة في مدار.
- **ممدوح نوفل**: مستشار للرئيس الراحل ياسر عرفات كاتب ومحلل سياسي. له عدة كتب ومقالات وابحاث حول قضايا فلسطينية وحول عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية.
- **د. مسعود اغبارية**: باحث في الشؤون الإسرائيلية. له عدة كتب وإصدارات بحثية. رئيس قسم التاريخ في المعهد الأكاديمي لإعداد المعلمين العرب في بيت بيرل. ينشر مقالات ودراسات في المجلات الفلسطينية والعربية والغربية.
- **فادي نحاس**: يحمل الماجستير في العلوم السياسية من جامعة حيفا. ويعد للدكتوراه في موقف المجتمع المدني المصري من عملية السلام في عهد الرئيس مبارك من منظور أمن قومي مصري. يعمل محاضرا في كلية مار الياس – عبلين، والكلية العربية للتربية في حيفا. ناشط أكاديميًا وسياسيًا في عدة أطر وهيئات محلية.
- **د. حسام جريس**: باحث في الاقتصاد. يعمل محاضرًا في جامعة بئر السبع. له عدة أبحاث تتعلق بالاقتصاد الإسرائيلي. عمل مستشارًا اقتصاديا في بعض مراكز الأبحاث والتخطيط الاستراتيجي.
- **د. خولة أبو بكر**: محاضرة في كلية عيمق يزراعيل في الطفولة في قسم العلوم السلوكية. لها عدة أبحاث ودراسات تتعلق بالمجتمع الفلسطيني والمرأة العربية في الشرق الأوسط. نشرت مقالات لها في مجلات علمية محلية وعالمية. ناشطة أكاديميًا واجتماعيًا في عدة أطر وهيئات.
- **د. أسعد غانم**: محاضر في العلوم السياسية. رئيس قسم الحكم والفكر السياسي في جامعة حيفا. رئيس دائرة الأبحاث في مدار. ناشط أكاديميًا وسياسيًا في أوساط المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل وهيئات دولية. له عدة أبحاث ودراسات في مجال الهوية والسياسة والصراعات الإثنية.
- **امطانس شحادة**: يحمل الماجستير في العلوم السياسية من جامعة حيفا. ويُعد للدكتوراه في موضوع الاقتصاد السياسي. باحث في مركز مدى الكرمل ـ حيفا. له عدة دراسات وأبحاث في السياسات الاقتصادية لإسرائيل تجاه الأقلية العربية الفلسطينية.

اسرائيل ٢٠٠٥: ملخص تنفيذي

د. جوني منصور

مقدمة

هذا هو تقرير مدار الاستراتيجي الثاني الذي يعالج سلسلة من المواضيع المركزية التي لها علاقة بالمشهد الاسرائيلي في العام ٢٠٠٥.

شمل التقرير السابق، إضافة إلى معالجة الأحوال في إسرائيل للعام ٢٠٠٤، مقدمات أساسية وتعريفات لمفاهيم واصطلاحات هدفها تسهيل فهم وادراك محتويات التقرير ذاته.

وبناء عليه لن يحوي هذا التقرير للعام ٢٠٠٥ تعريفات وتفسيرات لاصطلاحات ورد شرحها في التقرير الأول. وهذا من منطلق الإيجاز.

يحوي تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠٠٥ سلسلة من الفصول التي وضعها أخصائيون وذوو اهتمام يومي بالمشهد الإسرائيلي لإتاحة الفرصة أمام المهتم الفلسطيني والعربي لمعرفة كنه الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية في إسرائيل.

قام واضعو فصول التقرير برصد دقيق لمعظم الأحداث والتطورات التي جرت على الساحة الإسرائيلية خلال العام المستهدف ٢٠٠٥. واعتمدوا على دراسات وأبحاث ومعلومات غزيرة منتشرة في مختلف المراجع والمصادر المكتوبة والاليكترونية والإعلامية في إسرائيل. وشفعت لهم معرفتهم للغة العبرية ومكنوناتها كي يتوصلوا إلى وضع خلاصة دراساتهم.

أهمية التقرير تكمن في توفيره لمعلومات مركزة ومجمعة بين دفتي كتاب واحد سهر واضعوه على أن يتميز بشمولية

المواد وسهولة إدراكها بلغة أكاديمية مبسطة.

ومن بين الأهداف المركزية التي وضعناها في هذا التقرير أن نقدم للقارئ والمهتم صورة تحليلية شاملة عما يجري في إسرائيل في ميادين مختلفة وان يتمكن من استخلاص النتائج والعبر حول اتجاه الفكر السياسي الإسرائيلي.

وبودنا الإشارة هنا إلى أن خلاصة المشهد الإسرائيلي العام لـ ٢٠٠٥ تتميز بسلسلة من الأحداث المثيرة والمهمة التي لعبت دورا مركزيا في تغيير صورة وشكل الحياة في إسرائيل. فخطة الانفصال تستحوذ على جانب واسع من معالجة التقرير برؤى مختلفة، وانهيار الأحزاب والتغيير في الخارطة الحزبية مسألة عولجت بتفصيل في التقرير. وميل المجتمع الإسرائيلي نحو المزيد من العنصرية تجاه الفلسطينيين العرب تم التركيز عليه في الفصل الخاص بالفلسطينيين في إسرائيل. وبروز ظاهرة الفقر في المجتمع الإسرائيلي كانت ضربة موجعة لنظامها الاقتصادي الذي يميل منذ بضع سنوات إلى العولمة، ما أدّى إلى تكوين فجوات وفوارق طبقية بحيث بدأت الطبقة الوسطى تفقد من حضورها لصالح طبقتي الأثرياء وعدد أفرادها قليل وبيدهم مفاتيح الاقتصاد، والطبقة الفقيرة التي ينضم إليها كل يوم مئات من الأسر في إسرائيل. وكذلك شهد العام ٢٠٠٥ نقاشا حادا وعنيفا حول تغيير مبنى التعليم في إسرائيل دون رصد ميزانيات خاصة لذلك بهدف تحويل العملية التعليمية إلى ما يشبه النشاط التجاري. كل هذا عكس سياسة الحكومة الإسرائيلية في تبني قاعدة الخصخصة الكلية.

نرجو أن تستجيب الفصول الواردة في هذا الكتاب لتطلعات القارئ والباحث في مختلف المستويات.

١- إسرائيل و"عملية السلام" وعلاقاتها الخارجية

يعالج هذا النص الذي وضعه ممدوح نوفل وانطوان شلحت ثلاث قضايا مركزية تحمل طابعا استراتيجيا مهماً:

(أ) خطوات الحكومة الإسرائيلية خلال عام ٢٠٠٥ نحو ما يسمى بـ " العملية السلمية" ومفهوم هذه الحكومة للشريك الفلسطيني وكيف تطورت العلاقات بين إسرائيل وبين السلطة الوطنية الفلسطينية. (ب) شكل الدولة الفلسطينية بالمنطق الإسرائيلي. (جـ) علاقات إسرائيل مع الدول العربية والولايات المتحدة الاميركية والاتحاد الاوروبي وانعكاسات هذه العلاقات على الساحة الفلسطينية. وأيضا كيف تعاملت إسرائيل مع قضايا إقليمية وقعت خلال العام ٢٠٠٥ وفي مقدمتها اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وأزمة العلاقات السورية-اللبنانية التي وقعت في أعقاب الاغتيال، وموقف إسرائيل من السلاح النووي الايراني.

ورحبت إسرائيل بانتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية ولكنها بدأت تتراجع في التعامل معه، بل زادت من الضغط عليه، خاصة في الشؤون الأمنية.

ولم تقدم إسرائيل أي تنازلات للفلسطينيين أو لغيرهم، بما في ذلك إطلاق سراح معتقلين اردنيين مثلاً.

أما الجانب الفلسطيني فاعتبر قمة الشرم ناجحة وموفقة وسرت علامات من التفاؤل غير المألوف في الأوساط الفلسطينية سرعان ما تبددت فور ظهور وجه شارون الحقيقي. أمّا بالنسبة لشارون فحقق في لقاء شرم الشيخ عودة سفيري مصر والاردن بعد انقطاعهما عن أداء مهامهما في تل ابيب جراء انطلاق انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠،

وكان هذا كافيا له ليظهر أمام العالم انه يسعى نحو السلام .

وكشفت سياسة شارون عن اتباعه منهجية الوجهين والازدواجية : التظاهر بالتفاوض وحضور اللقاءات والمؤتمرات السياسية في شرم الشيخ وسواها ، وتسيير خطة الانفصال أحادي الجانب من جهة أخرى . وكان الاختبار في الانسحاب من غزة ، وعدم تأثر الشارع الإسرائيلي العام بذلك ، بل انه أعد العدة لانسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية بمقاييس تفرضها حكومته على الفلسطينيين .

ونهج شارون من خلال سيره في طريق رفض التعاون مع عباس والسلطة الوطنية الفلسطينية هو الى إعادة التوتر إلى الساحة السياسية والعسكرية في مواجهة الفلسطينيين ، ولخلق فوضى في الشارع الفلسطيني ومزيدًا من العبثية .

***

ويتطرق هذا الفصل إلى خطة الانفصال عن قطاع غزة وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي من جديد خارج القطاع . ونصت الخطة على انه لن يكون هناك استيطان إسرائيلي في القطاع وسيتم إزالة كل أشكال الاستيطان فيه . وعرض شارون خطته أمام الاميركيين والاوروبيين على أنها تنازل سياسي هدفه إنهاء الاحتلال وبداية ترسيم حدود إسرائيل ، واعتبرت هذه الأطراف أن خطته تحقق خارطة الطريق . ولتحقيق خطة الانفصال اتبع شارون أسلوب تجاهل الفلسطينيين معتبرا ان الانفصال هو شأن إسرائيلي بحت ولا صلة للفلسطينيين به . ونلاحظ تجاهل شارون واركان حكمه للرئيس محمود عباس من منطلق سعي إسرائيل إلى الانفراد في فرض الحلول في الأراضي الفلسطينية بما يتناسب واحتياجات إسرائيل الأمنية والسياسية .

وبينما بيّنت خطة الانفصال المسعى الانفرادي الذي فرضه شارون ، فإنه أظهر أن بإمكانه التخلص من معارضي مسعاه هذا في أوساط الليكود بتأسيس حزب جديد أطلق عليه اسم "كديما" . هذا الحزب الذي لا لون له استقطب شخصيات سياسية من معظم الأطياف في إسرائيل .

ولكن تأسيس كديما أحدث قفزة كبيرة في إعادة تشكيل المبنى الحزبي السياسي في إسرائيل .

وشارون في نظر المستوطنين غير شارون القديم الذي عرفوه من الماضي ، ففي حين قام بتفكيك المستوطنات في غزة أثبت تراجعه عن الثوابت الصهيونية ، ولكن واقع المر أن شارون ليس هكذا ، بل انسحابه هو تكتيك للظهور بكونه داعية سلام ، ليواصل الضغط على الفلسطينيين مستفيدا من المناخ العربي الصامت .

ولإظهار صعوبة تنفيذ خطة الانفصال على أرض الواقع جندت إسرائيل قرابة ١٥٠ ألف جندي وشرطي وكذلك جندت الإعلام الإسرائيلي والعالمي لنقل مشاهد الإخلاء والألم في أعقاب ذلك . وأظهرت القيادة السياسية في إسرائيل أنها أنجزت الانسحاب دون إراقة قطرة دم يهودي .

وللإجابة على السؤال المركزي المتعلق بتوقيت طرح وتنفيذ خطة الانفصال علينا اخذ عدة مركبات بعين الاعتبار ؛ منها الضغط الدولي لفرض حلول خارجية لا تقبل بها إسرائيل وللتخلص من ضغوط أمنية يفرضها واقع استمرار تواجد الجيش الإسرائيلي في القطاع وللوقوف في وجه المبادرة العربية التي أطلقتها قمة بيروت في ٢٠٠٣ .

كان الهم الأكبر لدى شارون في مواصلة تعنته أن يدير الصراع من طرف واحد وفق تطلعاته ومنظوره السياسي ـ الأمني من خلال تهميش دور الأطراف الفلسطينية وتصغير حجم القيادة الفلسطينية وتجريدها من كل قدرة على التعاطي مع الشأن السياسي ـ الأمني . وهذا النهج هو ذاته الذي اتبعه شارون في تعامله مع الرئيس الراحل عرفات .
وخلاصة الأمر بالنسبة لخطة الانفصال فإنها تعتبر في المعجم السياسي الإسرائيلي العام (خاصة اليمين) تراجعا ملموسا في الفكر الصهيوني إذ أن هذه الخطة وضعت حدًّا لحلم أرض إسرائيل الكبرى .

***

الثمار التي جنتها إسرائيل من الانسحاب من قطاع غزة زادت من تعقيدات المشاكل الفلسطينية وخلقت صراعا فلسطينيا داخليا ابتدأ على شكل كيل التهم بين حماس وبين السلطة الفلسطينية بحيث أن الانسحاب لم ينه الاحتلال ولم يضع صورة لما بعد الانسحاب بالنسبة للفلسطينيين . وان الانسحاب خص إسرائيل في الإعلام العالمي بأنها تسعى من أجل السلام . مقابل ذلك نال شارون دعما من الإدارة الاميركية على شكل ميزانيات خاصة وتأييد قيام إسرائيل بضم أراض فلسطينية إليها ورفض اميركي لحق عودة الفلسطينيين إلى وطنهم وفق ما أقرته الشرعية الدولية(الأمم المتحدة) . ولكن الفلسطينيين أدركوا ما تبغيه السياسة الإسرائيلية من جر الشعب الفلسطيني الى الاحتراب الاهلي وصراع الفصائل فيما بينها لتصفية ذاتها ، ولهذا تداركوا الأمر بسرعة وعملوا كل ما في وسعهم للحفاظ على اللحمة الوطنية الفلسطينية والحيلولة دون بلوغ الخلافات السياسية درجة الحرب الأهلية .

***

ولم تنجح مساعي شارون والقائم بأعماله أولمرت في منع حماس من المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وتمسك الرئيس عباس والقيادة الفلسطينية برفضهم التهديدات والقيود الإسرائيلية ، والدعاوى أن مشاركة حماس ستحول الشعب الفلسطيني الى ضحية جراء فوز حماس فيما لو فازت بالانتخابات .
وخلاصة الأمر بالنسبة لخطة الانفصال وما خلفته من أوضاع أنها لم تحقق الأمن للإسرائيليين بالرغم من انخفاض مستوى العمليات ضد إسرائيل . ولم يؤد الانسحاب إلى تخلص إسرائيل من مسؤولياتها كدولة محتلة . بالمقابل تعززت قوة حماس في الشارع الفلسطيني .

***

أما بالنسبة للرؤية الإسرائيلية لدولة فلسطينية فإن شارون يحمل تصورا لشكل هذه الدولة من خلال بنائها المنفصل جغرافيا والاحتفاظ بجيوب استيطانية في الضفة الغربية على وجه الخصوص .

ولما الإسراع في خلق دولة فلسطينية؟ لتكون وفق الرؤية الإسرائيلية التي تتجاوب مع المصالح الاستراتيجية لإسرائيل . وهذا سيمنح إسرائيل قدرة على طرح مشروع ترسيم الحدود النهائية .

ولم تكتف إسرائيل بخلق جيوب داخل التواصل الجغرافي الفلسطيني في الضفة الغربية وبناء الجدار العازل، بل أعلنت أنها ستضم الأراضي الواقعة على امتداد الخط الأخضر وغور الاردن بأكمله لفصل الفلسطينيين عن إمكانية التواصل مع الاردن، ما يضمن توفير حماية للمستوطنات . وبالنسبة للقاموس السياسي الإسرائيلي فإن هذه الخطوات لا تتعارض مع تسمية دولة فلسطينية، فشارون ثم اولمرت قبلا بالتسمية الشكلية " دولة فلسطينية " ولكن احتفظا لنفسيهما بحق رسم حدودها .

وينسجم هذا التوجه نحو إقامة دولة فلسطينية صنيعة إسرائيل ووفق احتياجاتها تنسجم مع الرؤية الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، فبالرغم من النداءات الاميركية ومحافل دولية أخرى إلى وقف الاستيطان إلا أن الحكومة الإسرائيلية كثفت في العام ٢٠٠٥ كافة النشاطات الاستيطانية مثل بناء آلاف الوحدات السكنية وشق طرقات التفافية ومصادرات الأراضي لبناء الجدار العازل . وواجه شارون صعوبة نفسية بالغة الحدة في مسألة إزالة البؤر الاستيطانية لكونه من أكبر الداعمين لإقامتها، حين دفع بالمستوطنين إلى احتلال قمم التلال والهضاب في الضفة الغربية وإقامة المستوطنات عليها .

ورغم أن الجدار العازل، والذي ما زال يحظى بتأييد شرائح واسعة من المجتمع الإسرائيلي، قد تعرض لنقد دولي إلا أن إسرائيل ماضية في عزمها على اتمامه، ما قد يمزق التواصل الجغرافي الفلسطيني في أراضي الضفة الغربية المحتلة في حالة اعتماد الجدار العازل او اجزاء منه في عملية ترسيم الحدود التي تنوي الحكومة الإسرائيلية الشروع بها في ٢٠٠٦ .

ويمثل الجدار العازل المنطلقات السياسية الإسرائيلية نحو سجن الفلسطينيين ووضعهم بصورة متواصلة تحت الرقابة الإسرائيلية، هذا من جهة . ومن جهة أخرى سير إسرائيل إلى تكريس الفكر الصهيوني نحو فصل عنصري على نسق الابارتهايد في جنوب افريقيا بحيث أن الجدار العازل يمثل الانفرادية في التفكير والتطبيق وفرض العزلة الذاتية . .

❋ ❋ ❋

وفصلت إسرائيل منطقة غور الاردن عن باقي مناطق الضفة الغربية تمهيدا لتكثيف الاستيطان فيها وتحقيق إقامة دولة فلسطينية مقطعة الأوصال – دولة أرخبيلية . واعتبرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أن منطقة غور الاردن تشكل الحدود الشرقية لإسرائيل . ومن جهة أخرى تكرس هذه الخطوة تطويق الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها .

❋ ❋ ❋

وتكللت سياسة إسرائيل الخارجية مع كل من مصر والاردن بالنجاح عند إعادة سفيري البلدين إلى تل ابيب دون

أي تنازل إسرائيلي مقابل ذلك . وكذلك استثمرت إسرائيل تأزم العلاقات بين سورية ولبنان في أعقاب اغتيال رفيق الحريري، لتطلق حملة سياسية حافلة بالتهم نحو القيادة السورية محملة اياها كامل المسؤولية عما حدث ويحدث في بيروت .

ولم تتغير السياسة الاميركية المناصرة لإسرائيل والضاغطة على الفلسطينيين بالرغم من مواصلة الإدارة الاميركية التلويح بخارطة الطريق . ولم يحدث أي تغيير على العلاقات بين الطرفين الاميركي والإسرائيلي بالرغم من تنفيذ شارون لخطة الانفصال والانسحاب من غزة . أما الموضوع الوحيد الذي تبنته الإدارة الاميركية كمعارضة للسياسة الإسرائيلية فهو موضوع البؤر الاستيطانية العشوائية .

وبالنسبة للعلاقات الإسرائيلية ـ الاوروبية فإنها شهدت وما زالت تحسنا لصالح إسرائيل وتعززت هذه العلاقات في أعقاب فوز حماس بالانتخابات التشريعية، إذ تطالب الدول الاوروبية حماس بالاعتراف بإسرائيل كشرط أساسي للتعامل مع حكومة فلسطينية تشكلها . وواقع الامر أن الانسحاب من قطاع غزة عزز مكانة إسرائيل في المجتمع السياسي الاوروبي لكونه يتجاوب مع المنظور الاوروبي بضرورة الانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧، والانسحاب من غزة مبادرة إسرائيلية حسنة بالمنظور الاوروبي .

واستثمرت إسرائيل انسحابها من غزة لتعميق شبكة علاقاتها الدولية، فتحسنت علاقاتها مع تركيا وكذلك مع باكستان ومع تونس (وزير خارجية إسرائيل سيلفان شالوم زار تونس وشارك في مؤتمر المعلوماتية العالمي المنعقد فيها) . ودعا الوزير الإسرائيلي كافة الدول العربية إلى التخلي عن سياسة إخفاء علاقاتها مع إسرائيل والسعي إلى إعلانها علانية بل توطيدها .

* * *

وخلاصة الأمر، كما عرض في هذا الفصل أن العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين قد انتهت ولم تعد قائمة . وان إسرائيل من خلال تنفيذ خطة الانفصال أُحادي الجانب كرست سياسة الفصل تجاه الفلسطينيين وحصرهم في جيوب جغرافية منفصلة ومتباعدة عن بعضها البعض . وأن جدار الفصل هو سعي نحو ترسيم حدود إسرائيل . وان إقامة دولة فلسطينية لن يكون إلا بما يتجاوب مع الاحتياجات الأمنية والسياسية الإسرائيلية دون إتاحة فرصة لأي طرف خارجي بالتدخل إلا بالشكليات .

كان العام ٢٠٠٥ عبارة عن بداية صناعة دولة فلسطينية تتلاءم مع التطلعات السياسية والعسكرية والاقتصادية الإسرائيلية وسط الاستفادة المطلقة من الحالة الدولية العامة وفي مقدمتها الغزو والاجتياح الاميركي للعراق والضغط المتواصل على سورية وعزلها وضرب القدرة السياسية الاردنية والمصرية على التعاطي مع الشأن الفلسطيني إلا بما هو مرتبط بالأمور الإنسانية . وهكذا حققت إسرائيل جزءا كبيرا من مخططها في عزل العالم العربي عن دعم القضية الفلسطينية وقامت بتنفيذ مخططاتها من منطلقات تحمي مصالحها أولا وأخيرا .

٢- المشهد السياسي الإسرائيلي

يعالج هذا الفصل الذي وضعه د. مسعود اغبارية جوانب عدة في الحياة السياسية الجارية في إسرائيل في العام ٢٠٠٥، بحيث أن نشاط الأحزاب السياسية المؤلفة للكنيست الإسرائيلي تلعب دورًا مركزيا في بلورة شكل ونمط هذه الحياة، خاصة الأحزاب المشكلة للائتلاف الحكومي برئاسة شارون، وفي مقدمتها حزب الليكود.

ويبدو أن تغييرات جذرية قد أخذت تحصل داخل بنية الأحزاب وفي مقدمتها حزب الليكود الذي شهد تفككاً بل انهيارا في نهاية العام ٢٠٠٥ عندما أعلن شارون عن عدم قدرته متابعة طريقه السياسي في ظل هذا الحزب، وأطلق حزبا جديدا أسماه " كديما ".

وما ميز حكومة شارون خلال العام ٢٠٠٥ أنها كانت حكومة علمانية دون مشاركة أحزاب متدينة على مختلف تياراتها وتوجهاتها السياسية. وتعرضت حكومته هذه في أعقاب انسحاب حزب شينوي من الائتلاف الحكومي في مطلع العام ذاته إلى هزّات سياسية قوية، كان في مقدمتها معارضة اليمين المتطرف وحزب الليكود- حزب شارون - لخطة الانفصال والانسحاب والإخلاء من قطاع غزة.

وتميز العام ٢٠٠٥ بظاهرة عدم الاستقرار السياسي. ويعتقد واضع هذا الفصل- اعتمادا على دراسات وأبحاث - أن للانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية أثرا بالغا على سمة عدم الاستقرار. فالانتخابات للكنيست الـ ١٦ كانت مبكرة وكذلك الانتخابات للكنيست الـ ١٧.

وفي ظل عدم الاستقرار المستمر في المشهد السياسي العام وتشكيل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تحققت في العام ٢٠٠٥ خطوة اضافية في طريق انهيار الأحزاب الايديولوجية وبداية التحول إلى الأحزاب الفردية أو ذات قيادة الشخص. والنموذج الأول لهذا الانهيار هو انسحاب شارون من حزب الليكود ثم انسحاب شمعون بيريس من حزب العمل.

وتبين أن التشكيلة الحزبية الحالية في إسرائيل فشلت في أدائها مع انهيار اليمين وغياب اليسار الذي انهار، على ما يبدو، قبل ذلك. ودخلت الحياة السياسية في إسرائيل مرحلة جديدة يسودها المزيد من عدم الاستقرار الذي أشار إليه التقرير بوضوح تام في عدة مواقع.

***

وكانت ظاهرة الفساد السياسي والمالي في العام ٢٠٠٥ هيمنت على المشهد السياسي العام، حيث قدمت عشرات القضايا إلى المحاكم الإسرائيلية ضد رجال سياسة من أعضاء الكنيست أو من خارجه ينتمون إلى أحزاب وأطياف سياسية متعددة الاتجاهات، كان من بينهم عمري شارون الذي أُدين في نهاية العام بتجاوزات وخروقات بالغة الخطورة في موضوع الفساد وتلقي الرشاوى وخيانة الوظيفة وطهارة المهنة. وكذلك الوزير تساحي هنغبي أحد أقطاب حزب الليكود. وصدر حكم بحق عضو الكنيست نوعمي بلومنتال من الليكود بعد تحقيق طويل بخصوص تلقي وتقديم رشاوى في الانتخابات التمهيدية للحزب، وما زال يجري إلى الآن تحقيق قضائي على أعلى المستويات

بحق ايهود اولمرت لقيامه بتجاوزات مالية . والنماذج في هذا المجال كثيرة جدا .

* * *

أما على المستوى الحزبي فإن إسرائيل شهدت في العام ٢٠٠٥ ميلاً واضحًا نحو مركزة الأحزاب . وتشكيل حزب كديما يبرهن بصورة واضحة انهيار الايديولوجية في الأحزاب ، وأن إمكانية تشكيل حزب متعدد الأشخاص والمواصفات بات أمرا سهلا . وتشوشت الرؤى بين اليمين واليسار حتى بات الأمر صعبا على المواطن في إسرائيل تحديد خياراته .

وتحاول وسائل الإعلام تأكيدها الرافض لوجود الشخصنة في السياسة الإسرائيلية ، ولكن أثبت شارون أنه هو الذي سار في هذا الطريق ، خاصة في العام الماضي ، حتى بات من الثابت أنه يستطيع استقطاب الأصوات وهو ملقى على فراش المرض .

ويؤكد نموذج عمير بيرتس أن أزمة اليسار في إسرائيل لم يتم تجاوزها ، وأن حزب العمل لم يعد بقدرته حمل عبء اليسار إثر فشل أجندته الاجتماعية والاقتصادية على مدار العقد الأخير (منذ اغتيال رابين) ، ولفقدان ثقة الجمهور بنهج الحزب ومسيرته السياسية .

وبما أن فوز عمير بيرتس يعكس نوعا ما صعود ابناء الجالية السفارادية (اليهود الشرقيين) إلى تبوؤ مناصب مركزية في الحياة السياسية ، فإن شمعون بيريس بانسحابه من حزب العمل عكس غضب الاشكنازية (اليهود الغربيين) على هذا الصعود .

أما بالنسبة لليهود السفاراديين فإن النظرة الدونية تجاههم ما زالت مسيطرة على عقلية وذهنية الاشكنازيين ، وظهر ذلك في أعقاب فوز عمير بيرتس بزعامة حزب العمل . والأصوات التي تعالت في صفوف اشكناز هذا الحزب نعتته بألفاظ وتعابير يشتم منها رائحة العنصرية . وكشفت سلسلة من التقارير والبحوث الاجتماعية عن استمرار الفجوة بين السفاراديين والاشكنازيين من النواحي الوظيفية والاجتماعية والدخل المالي .

ومن الثابت أيضا أن الضربة القوية التي سددها شارون نحو حزبه السابق "الليكود" شكلت منعطفا سياسيا في حياة الليكود بحيث أنه - أي الليكود - سيتراجع كثيرا في شعبيته ومكانته داخل المجتمع الإسرائيلي .

ويتساءل كثيرون : هل حزب كديما عبارة عن نسخة تشبه إلى حد ما ما فعله ديفيد بن غوريون في الستينيات عندما غضب من حزب مباي وانشق عنه وأسس حزب " رافي " !! على ما يبدو في عملية النسخ هذه ما يؤكد نهج شارون المشابه لنهج بن غوريون ، ولكن الفرق أن في حالة رافي كان المنضمون إلى بن غوريون من أعضاء مباي في غالبيتهم العظمى ، أما في حالة كديما فالمنضمون من أطياف سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة ما يشير إلى نوع من " الكوكتيل البشري " ، وهذا يجعل كديما خاضعة لتأثير الرأي العام أكثر من رأي وتأثير الحزب ذاته .

ويعتقد كثيرون من المحللين ان مشروع حزب كديما لن يكون دائما أو لمدة طويلة على الساحة الحزبية والبرلمانية فالمجتمع الإسرائيلي سئم المشروع الديمقراطي الحالي الذي نما وترعرع في ظل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وليس في ظل حالة طبيعية أو حتى شبه طبيعية أسوة ببقية الدول الديمقراطية (أو معظمها تقريبا) في العالم الغربي .

وإعجاب وتأييد الإسرائيليين لكديما ليس نابعا من مواقف وآراء شارون ، إنما في الصورة المنحوتة جيدا في عقولهم

أنه الوحيد الذي يستطيع قيادة إسرائيل بشكل حازم. شارون هو صورة المقاتل المثالي والنموذجي. فهو ـ أي شارون ـ صاحب الشخصية الكاريزماتية المؤثرة والفعالة، هو نفسه حزب كديما.

ويبدو أن ظاهرة الشارونية هذه هي التي ستسود الحكم في إسرائيل مدة من الزمن، على مثال الديغولية في فرنسا بعد رحيل شارل ديغول. فغياب شارون لم يقلل من مكانته وأهميته، بشهادة قاطعة من استطلاعات الرأي التي أجريت إثر مرضه.

وحصلت بعض التغييرات على التركيبة الحزبية في إسرائيل مع نهاية العام ٢٠٠٥ واستعدادات الانتخابات للكنيست الـ ١٧، حيث اتحدت احزاب مع بعضها مثل المفدال(المتدينين الوطنيين) مع الاتحاد الوطني، وانهيار حزب شينوي وحصول انشقاقات فيه، واستقالة يوسي ساريد من قيادة حزب ميريتس ليحل مكانه يوسي بيلين.

***

هنالك إجماع غير رسمي في الأوساط السياسية والعامة في إسرائيل أن الانتفاضة الفلسطينية أثرت كثيراً في عقلية الإسرائيليين وسلوكهم وتطلعاتهم. وتجلى ذلك خلال العام ٢٠٠٥ من خلال سلسلة من التصريحات التي أطلقها سياسيون إسرائيليون ونقلتها وسائل الاعلام المختلفة، وكذلك من خلال أحداث حصلت في العام ذاته. حتى من قبل أولئك الذين عارضوا اتفاقية اوسلو (١٩٩٣)، كأيهود اولمرت الذي عبر في مقابلة له عن أنها ـ أي اتفاقية اوسلو ـ كانت خطوة صحيحة وكان من أشد معارضيها.

وبالرغم من بناء الجدار العازل في الضفة الغربية لمنع تسلل " المخربين" (تعبير إسرائيلي للفدائيين والمقاومين الفلسطينيين)، إلاّ أن هذه الخطوة لم تمنع بالتمام ما أراده الإسرائيليون.

ومن الواضح أن انتفاضة الأقصى هي حرب قاسية يخوضها الفلسطينيون للتخلص من نير الاحتلال الإسرائيلي وبالمقابل يخوض الإسرائيليون حربا لقمع هذه الانتفاضة ولتكريس الاحتلال. وتبين ان الانتفاضة قد قربت بين شرائح المجتمع الإسرائيلي المتناقضة وذات التركيبة الواسعة ومتعددة الاتجاهات دون توفير حلول للمشكلة أو الأزمة التي قربت بين شرائحه.

وكان للانتفاضة تأثير على حياة الإسرائيليين ونفسياتهم ومسرى حياتهم اليومي والفكري وحتى الثقافي والفني. بالمقابل لم يبق الرأي العام الإسرائيلي ساكنا إزاء ما تقوم به حكومته في الأراضي الفلسطينية، فظهرت حركات الاحتجاج لرفض الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة(والتي سيشير إليها التقرير العسكري لاحقا) ولكنها، أي الحركات الاحتجاجية، ما تزال في نطاق محدود للغاية ولم تبلغ درجة العصيان، لكون المجتمع الإسرائيلي يميل إلى وضع الجيش في هالة مقدسة.

***

ويتفق كثيرون أن الاعلام في إسرائيل بغالبيته الساحقة هو إعلام مجند لخدمة المستوى السياسي والعسكري عن

طريق نقل الاخبار وعرض التحليلات السياسية والعسكرية بطرق مضللة باستعمال مصطلحات وتعابير تبين موضوعية التحليل ولكن على أرض الواقع تخفي في داخلها مقاصد الحط من مكانة العرب والفلسطينيين وتحويلهم دوما إلى إرهابيين وأنهم يسعون إلى ضرب الضحية ـ إسرائيل .

***

وشهد عام ٢٠٠٥ عدة خطوات بينت ازدواجية التعامل القضائي مع الفلسطينيين والمستوطنين كل على حدة . ففي حين يُنزل القضاء الإسرائيلي المدني أو العسكري أشد وأقسى العقوبات بالفلسطينيين لأقل تجاوز قانوني وأمني (بنظرهم)، تعامل الجهاز ذاته بقفازات حريرية مع المستوطنين حتى عندما اعتدوا بالضرب على الجنود ورجال الأمن من الشرطة وحرس الحدود أثناء تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة في صيف ٢٠٠٥ .

***

وخلاصة هذا الفصل أنه يؤكد ظاهرة عدم الاستقرار في المشهد الحزبي والسياسي الإسرائيلي، ومواصلة سياسة تجاهل القيادة الفلسطينية من قبل إسرائيل، وسعي إسرائيل الى فرض املاءات وتوجيهات من طرفها على الجانب الفلسطيني. وأن ظاهرة ان إسرائيل هي الضحية ما زالت تلاحق الإسرائيليين بالرغم من الضعف الشديد اللاحق بالدول العربية. وأن ظاهرة الفساد الاداري والمالي في السلطة في إسرائيل هو علامة فارقة للعام ٢٠٠٥ وعلى ما يبدو ان هذه الظاهرة لن تخف وطأتها في الأعوام القادمة، وميل إسرائيل نحو إظهار المزيد من المشاهد العنصرية في تعاملها مع الفلسطينيين، ونحو فرض مناهج تعليمية أحادية الجانب على المجتمع الفلسطيني في إسرائيل(الاشارة هنا لدريس تراث غاندي (رحبعام زئيفي) في المدارس الإسرائيلية بما فيها العربية).

٣- المشهد العسكري.الأمني

يستعرض الفصل العسكري ـ الأمني الذي وضعه الاستاذ فادي نحاس مجموعة من القضايا الملحة التي تخص إسرائيل مباشرة أو تلك التي لها علاقة بها ـ بإسرائيل ـ بصورة غير مباشرة .

وجرى التركيز في هذا الفصل على مسائل تتعلق بالخطر النووي الايراني وموقف إسرائيل حياله . ورؤية إسرائيل تجاه الأوضاع في سورية ولبنان، خاصة بعد عملية اغتيال رفيق الحريري، رئيس الوزراء اللبناني الأسبق وتداعيات عملية الاغتيال على الساحتين الشرق أوسطية والعالمية، وتعامل إسرائيل مع هذه التداعيات . ثم يعالج التقرير موقف إسرائيل من ازدياد قوة وشعبية حركتي المقاومة الفلسطينيتين " حماس والجهاد الاسلامي " . ويلي ذلك تعامل إسرائيل مع قضيتي جلاء المستوطنين من قطاع غزة ضمن خطة الانفصال وظاهرة رافضي الخدمة العسكرية في صفوف الجيش الإسرائيلي . ويتطرق الفصل إلى القلق الإسرائيلي الدائم بشأن السعي الحثيث نحو الحفاظ على تفوقها العسكري

كجزء مركزي وحيوي في الحفاظ على الكيان الإسرائيلي وديمومته . ويلخص الفصل في نهايته مواقف ورؤى رئيس هيئة الاركان العامة للجيش الإسرائيلي دان حالوتس وكيفية رؤيته ومعالجته لقضايا وشؤون الساعة الملحة التي تقف أمام إسرائيل في خضم المتغيرات الكثيرة الحاصلة كالحرب في العراق، والعمليات العسكرية لمنظمة القاعدة ومنظمات أخرى في بعض مناطق الشرق الاوسط، والتحولات على الساحة اللبنانية، واشتداد التوتر في العلاقات بين سورية ولبنان، والأهم هو كيفية مواجهة القضية الفلسطينية محليا وخارجيا .

ويرسم الفصل الخطوط المركزية والأساسية للسياسة العسكرية والحالة الأمنية لإسرائيل خلال العام ٢٠٠٥ وتوجهاتها المستقبلية .

وبخصوص تطلعات إسرائيل العسكرية والأمنية نحو احتكار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط فإن الموجه الأساس في هذه التطلعات هو الفكرة التي تتمسك بها إسرائيل والمنطلقة من كون الترسانة النووية تشكل الضمانة التي من المفترض أن تعزز أمنها إزاء الدول العربية مجتمعة، بحيث أن الدول العربية تدرك تماما أن هذه الترسانة هي حقيقة واقعية في منطقة الشرق الأوسط ويجب التعامل معها من هذا المنطلق .

ولتحقيق هذه السياسة عملت إسرائيل طيلة السنوات الأخيرة، وخاصة في العام ٢٠٠٥ في أعقاب إثارة الملف النووي الايراني على الحفاظ على احتكارها لهذا السلاح في منطقة الشرق الأوسط . ومن جهة أخرى حافظت على صمت شبه مطبق في هذا الشأن ولم تثره في المحافل الدولية وذلك من منطلق إقصاء عيون واهتمام العالم من ترسانتها النووية نحو الترسانة الايرانية .

ومنح الانفصال عن قطاع غزة الحكومة الإسرائيلية تأشيرة تؤكد مصداقية امتلاكها للسلاح النووي وذلك من أجل الحفاظ على أمنها وسلامة شعبها .

وقامت إسرائيل في العام ٢٠٠٥ وما زالت بالضغط الشديد على الولايات المتحدة والدول الاوروبية لمنع ايران من تخصيب اليورانيوم والتشديد في الاعلان عن خلو منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي دون أي تصريح رسمي من طرفها بامتلاك السلاح النووي .

وتتعامل إسرائيل مع الملف الايراني بكل الطرق التي قد تؤدي إلى فرض عقوبات على ايران وتسديد ضربة في الوقت المناسب .

واشارت حكومة شارون في العام الماضي والحكومة الانتقالية التي حلت بعد مرضه إلى أن إسرائيل ستنتظر بصبر وأناة كافة المساعي الدولية للضغط على ايران للامتناع عن تخصيب اليورانيوم وتطوير برنامجها النووي، إلى أن تستنفد كل الطرق الديبلوماسية عندها ستعتمد إسرائيل على ذاتها وتتخذ الخطوات اللازمة لحماية نفسها .

لهذا ولاعتبارات سياسية وأمنية ومصالح آنية ترى حكومة إسرائيل إدارة الصراع مع ايران من خلال مجلس الأمن والمحافل الدولية أسوة ببقية أطراف هذا الصراع .

وما زالت إسرائيل، منذ إثارة الملف النووي الايراني، تدير الصراع مع ايران من خلال تحريك المحافل الدولية .

واستثمرت الحكومة الإسرائيلية عملية اغتيال رئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥، من منطلق اتهام سورية بالضلوع في الإرهاب، وبالتالي تلقي المسؤولية على سورية في هذه العملية وما آلت إليه الأوضاع العامة في لبنان واشتداد التوتر في المنطقة . وتكون إسرائيل قد أحاطت نفسها بدول آمنة : مصر والأردن

في علاقات ديبلوماسية كاملة، وسورية ولبنان منشغلتان بما أفرزته عملية الاغتيال المذكورة.

***

ورفضت حكومة شارون في سياق التفاوض إعادة تنشيط وتفعيل المفاوضات على المسار مع سورية وذلك من منطلق إتاحة الفرصة أمام مزيد من الضغوط على سورية وتوريطها "بالإرهاب العالمي والفلسطيني".

وعلى ما يبدو بالنسبة للرؤية الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية فإن سورية لن تهاجم إسرائيل لأسباب عدة، منها التفوق العسكري الإسرائيلي، وأن حربا مع إسرائيل ستكلفها باهظا، إضافة إلى تفكك القدرات العسكرية العربية في الظروف الحالية وانشغال سورية بالهم اللبناني والضغط الدولي عليها، وكذلك بما تفرزه الأوضاع في العراق والضغوط الاميركية المتواصلة عليها.

***

وسعت إسرائيل على مدار العام ٢٠٠٥ إلى تكثيف الضغط الدولي على منظمة حزب الله. وسعت بالذات إلى استثمار اغتيال الحريري والخروج السوري من لبنان لتحقيق غاية إضعاف هذه المنظمة عسكريا على الأقل. وتمحورت الفعاليات والتحركات الإسرائيلية في إقحام حزب الله في تنفيذ عملية الاغتيال. ثم تلا ذلك الضغط الإسرائيلي نحو التحالف الاستراتيجي بين حزب الله وبين سورية لتأكيد مشاركة هذين الطرفين في الاغتيال. وأرادت إسرائيل تحويل لبنان إلى ميدان للصراع والاحتراب الطائفي من خلال إظهار سورية وحزب الله السبب الأساسي في كل ما حصل في لبنان جراء اغتيال الحريري.

وحاولت إسرائيل في العام ٢٠٠٥ الايقاع بين الاحزاب والتيارات السياسية اللبنانية من خلال جذب حزب الله إلى مركز الخلاف، أي أن حزب الله هو مسبب الخلافات في لبنان، إلا أنها فشلت في غايتها هذه وتكشفت الحقيقة بوضوح أمام أعين اللبنانيين من اللعبة الإسرائيلية.

***

ويرى واضع الفصل أن سياسة التصفيات والاغتيالات التي نفذتها أذرع جيش الاحتلال خلال العام ٢٠٠٥ لم تكن من منطلقات رد فعل وانتقام على عمليات فدائية فلسطينية داخل إسرائيل أو في المستوطنات، إنما كانت غايتها تصفية حركة المقاومة الفلسطينية وإضعاف قدراتها على متابعة مواجهة إسرائيل. ووجهت العمليات نحو حركة حماس في البداية ثم شملت الجهاد الاسلامي الفلسطيني. وباعتراف من القيادة العسكرية الإسرائيلية بأن سياسة ومنهجية التصفيات لم تردع استمرار المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل، حيث كانت الصواريخ محلية الصنع تنطلق

نحو المستوطنات الإسرائيلية داخل الخط الأخضر في شمال غرب النقب.
ويبدو أن إسرائيل ماضية في تنفيذ تصفيات واغتيالات أخرى لتحقيق مكاسب أكثر خلال الفترة التحضيرية لانتخابات الكنيست الإسرائيلي في نهاية آذار ٢٠٠٦.

* * *

ويستعرض الفصل ظاهرة رافضي الخدمة في الجيش الإسرائيلي والتي شهدت زيادة ملحوظة خلال العام ٢٠٠٥، وأنها ما تزال ضمن حدود التفسيرات الايديولوجية فقط. ولكن عندما أخذت هذه الظاهرة بالانتشار على شكل مجموعات بواسطة التوقيع على عرائض يعلن الموقعون عليها أنهم يرفضون الخدمة في الأراضي المحتلة بسبب الاحتلال أو لأنهم غير مستعدين لضرب أبرياء وغيرها من التبريرات. كل هذه مؤشرات لبداية تخلخل معين في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، نحن لا نعني هنا تصدعاً كبيراً، بل تغيير ما في مكانة هذا الجيش ونظرة الإسرائيليين نحوه. ورغم تسجيل عدد قليل من حالات رفض الخدمة إلاّ أن خطة الانفصال والإخلاء التي قامت بها حكومة شارون خلال العام ٢٠٠٥ دفعت بالمستوطنين إلى إعلانهم رفض الخدمة في جيش يخليهم من مستوطناتهم ومن أرض آبائهم وأجدادهم بدلا من حمايتهم وتوفير الظروف السلمية لمعيشتهم.
أما ظاهرة رافضي الخدمة العسكرية فيبدو أنها ما زالت بمقاييس محدودة للغاية ولا تشكل خطرا مباشرا في المنظور الزمني القريب على تركيبة الجيش الإسرائيلي وبنيته أو على انتشاره البشري وخططه العسكرية والحربية.

* * *

وهنالك إجماع إسرائيلي شامل لا نقاش حوله في ما يتعلق بمسألة التفوق العسكري الإسرائيلي سواء أكان بالسلاح التقليدي أم فوق التقليدي(أي الاليكتروني والتكنولوجي المتقدم). وركزت حكومة شارون رؤيتها على ضرورة الحفاظ على هذا التفوق لمواجهة الدول العربية منفردة ومجتمعة، لكون أية تسوية مع الدول العربية المجاورة تفرض انسحابا من أراض، ما يؤدي حتما ـ بموجب الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية ـ إلى تآكل في العمق الاستراتيجي الإسرائيلي. لهذا فإن التفوق العسكري الإسرائيلي يضمن لإسرائيل فرصة القيام بحرب إستباقية على أرض العدو، وبالتالي يمنحها قوة ردع فعالة للحفاظ على الحدود الآمنة بينها وبين جاراتها.
إن التحول الحاصل في استراتيجية التفوق العسكري لإسرائيل ينعكس بالتحول من مفهوم " دولة اقليمية كبرى " إلى " دولة صغيرة عظمى ". وتستمر إسرائيل في التعامل مع الدول العربية بمنطق القوة العسكرية التي تفرض املاءاتها وطلباتها للحفاظ على وجودها وسط تآكل القوة العسكرية العربية.

* * *

وحالوتس الذي عُيّن في العام الماضي رئيسا لهيئة الاركان العامة للجيش الإسرائيلي ليس رجلا عسكريا فحسب بل سياسي بارز يتناغم مع رؤية شارون ووزير دفاعه شاؤول موفاز، وفي مقدمتها التمسك بأسلوب الحزم في التعامل مع القضايا السياسية والعسكرية، منها مواجهة قاسية وفظة لكل دعاة رفض الخدمة العسكرية عشية إخلاء المستوطنات، ومواصلة لتنفيذ تصفيات واغتيالات جسدية شديدة ضد فلسطينيين.

وخلاصة رؤيته العسكرية تجريد قطاع غزة بعد الانسحاب من السلاح وكذلك الضفة الغربية لتتمكن إسرائيل من بسط سيطرتها التامة والمحكمة على الفلسطينيين وضمان أمنها. أي أمن إسرائيل، ما يتيح الفرصة لتقديم دولة فلسطينية محاصرة من كل الجهات.

***

ونجح شارون في استثمار خطة الانفصال وإخلاء المستوطنين من قطاع غزة لمصلحة تقوية مكانته في أوساط الإسرائيليين من مؤيديه ومعارضيه، إذ أنه أضفى على هذه الخطة صورا لحياة أفضل للإسرائيليين بدون قطاع غزة. وتجند الإعلام الإسرائيلي لخدمة هذا الانسحاب بنقل وقائعه التفصيلية، خاصة المشاهد المؤلمة ، لاقتلاع وتهجير المستوطنين من شققهم وبيوتهم.

٤- المشهد الاقتصادي العام في إسرائيل

يطرح هذا الفصل الذي وضعه د. حسام جريس، الوضع الاقتصادي العام في إسرائيل للعام ٢٠٠٥ والأحداث السياسية والأمنية الخاصة التي تركت بصماتها على التحولات الاقتصادية.

والملاحظ في المشهد الاقتصادي الإسرائيلي مواصلة طريق التناقضات والتقلبات، ما يؤدي الى انتشار ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي العام. وبالفعل هذه هي السمة التي تميز الاقتصاد الإسرائيلي منذ العام ١٩٤٨ من حيث ارتباطه بالمتغيرات السياسية والأمنية.

ويرى واضع الفصل أن الأحداث المهمة التي شهدتها الساحة الإسرائيلية قد تؤدي إلى تنشيط الاقتصاد والى تعميق الفجوة الاقتصادية بين شرائح السكان في إسرائيل.

ومن بين التناقضات الغريبة حدوث نمو اقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى شهدت إسرائيل نموا مطردا في عدد العائلات الإسرائيلية التي انضمت إلى دائرة الفقر؛ حيث انضم قرابة ١٢٠ ألف شخص إلى دائرة الفقر في العام ٢٠٠٥. وهذه زيادة تشعل ضوءا أحمر خطيرا بالنسبة لمستقبل الاقتصاد في إسرائيل.

ولا شك في أن قرار الانسحاب من قطاع غزة كان بمثابة حدث سياسي له أبعاد اقتصادية مركزية على الحياة الاقتصادية في إسرائيل. إذ أن الانسحاب قد يؤدي إلى بداية استقرار اقتصادي يراه البعض في الأفق بسبب تخفيف العبء المالي على موازنة إسرائيل العامة. فكلفة الاحتلال أكثر من كلفة الانسحاب، وهذا في حد ذاته سيوفر على موازنة إسرائيل، ما ينعكس في السعي إلى تقليص الفوارق بين الشرائح المجتمعية في إسرائيل. وبالرغم من خطوة الانسحاب إلا أن

ممارسات جيش الاحتلال ما زالت قائمة على أرض الواقع، ما قد يؤدي إلى بقاء مظهر اللاإستقرار اعتمادا على الحاجة المستقبلية لزيادة كلفة مواجهة الفلسطينيين والقيام بعمليات عسكرية تتطلب مصروفات مالية.

ومن جهة أخرى استمرت الحكومة الإسرائيلية في اتباع سياسة التقليصات الاقتصادية في موازنتها للعام ٢٠٠٥، ما انعكس سلبا على الشرائح الاجتماعية الضعيفة. ومن بين المركبات التي شملها التقليص: مخصصات التأمين الوطني للمحتاجين، استمرار خصخصة خدمات الرفاه... لذلك فإن سياسة التقليصات تؤدي حتما إلى تعميق نسبة البطالة والتي هي من أصعب القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها إسرائيل.

ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الإسرائيلي قد دخل في نهاية العام ٢٠٠٥ في مرحلة الاقتصاد الانتخابي، أي أن الانتخابات المزمع إجراؤها في نهاية آذار ٢٠٠٦ حركت أصحاب القرار في إسرائيل إلى التعامل بقفازات حريرية نوعا ما مع ردود فعل الجمهور وسلوك السوق ريثما تتشكل حكومة جديدة.

واستمرت حكومة شارون في نهج الخصخصة في القطاع العام-الحكومي كجزء من خطة إشفاء الاقتصاد الإسرائيلي، وكجزء أيضا من التحولات العالمية في مركبات ومسارات الاقتصاد العالمي الذي يسير نحو تطبيق فعلي للعولمة.

والملاحظ أن الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون نهجت استراتيجية الماكرو-اقتصادية والتي تهدف إلى تخفيض حجم التدخل الحكومي في اقتصاد الدولة، وتحويل ذلك إلى القطاع الخاص. والعمل من اجل خفض العجز الحكومي وتقليل العبء الضريبي. وهذه الاستراتيجية هي وسيلة وليست هدفا إلى أن تصل الحكومة إلى تحسين الوضع الاقتصادي العام. وتترك هذه الاستراتيجية أثرها على الشرائح السكانية التي تصنف تحت خط الفقر أو عنده وفي مقدمتها المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والمتدينين اليهود (الحريديم)، فهؤلاء هم الأكثر معاناة والأكثر فقرا بسبب النسبة المتدنية من الرجال من الحريديم الذين يلتحقون بسوق العمل ولكون نسبة النساء اللائي يعملن من هذه الشرائح قليلة جدا. ويشير بنك إسرائيل في تقريره السنوي إلى أن نسبة ٤٠٪ من الفقراء في إسرائيل ينتسبون إلى هاتين الشريحتين.

وحصل ركود في نسبة الاستهلاك خلال العام ٢٠٠٥، وبالأخص في النصف الثاني من العام ذاته، وهذا ناجم من هبوط في الطلب مقابل العرض ولقلة السيولة بيد المواطنين.

ويستدل من المعطيات أن نسبة التصدير ارتفعت في العام ٢٠٠٥ وتعود بالفائدة على المصدرين، ما يؤدي إلى ارتفاع أرباحهم. وبالرغم من هبوط نسبي ضئيل في البطالة (من ٧,١٠٪ في العام ٢٠٠٤ إلى ٢,٩٪ في العام ٢٠٠٥) إلا أن نسبة المشاركة العامة في قوى العمل ما زالت قليلة مقارنة مع الدول الغربية. وانتشرت ظاهرة الفقر لتشمل قطاعات واسعة من مركبات شرائح المجتمع الإسرائيلي بالرغم من كل التحسن الظاهري، لأوّل وهلة، على مركبات ومكونات الاقتصاد. وهذا ما يؤكد سير الاقتصاد في إسرائيل إلى تكوين طبقتين واضحتي المعالم: الأولى ثرية للغاية والثانية متوسطة وفقيرة. بمعنى آخر ازدياد الفوارق بين شرائح المجتمع لصالح الأثرياء.

أمّا النمو المصطنع الذي حصل في فترة وزارة نتنياهو سيتلاشى شيئا فشيئا وسيحصل الانفجار الكبير. والأصعب أن يحصل الانفجار فيما لو فاز نتنياهو بالانتخابات وشكل حكومة أو أن يتولى من جديد منصب وزارة المالية في حكومة ائتلافية مع حزب كديما مثلا.

وأدى نهج حكومة شارون ووزير المالية فيها نتنياهو إلى دفع ثمن باهظ تمثل بإلحاق ضرر بالغ بشرائح واسعة من المجتمع

الإسرائيلي. فانكماش الطبقة الوسطى وتوسيع دائرة الفقر هما السمتان المركزيتان اللتين تشكلان محور التغيرات في الاقتصاد الإسرائيلي وانعكاساته على النواحي الاجتماعية والسياسية كذلك.

وساهمت سياسة التقليصات في إحداث نمو اقتصادي مؤقت وقصير المدى، ولم توفر حلولا لمجمل قضايا البطالة أو الفقر.

وسددت سياسة نتنياهو ضربة شبه قاضية نحو مفهوم ومكانة دولة الرفاه، بل اندرجت سياسته في مسار الاقتصاد العولمي بكل تفاصيله. ويتمثل هذا بتركيز القدرات المالية بيد فئة صغيرة من أصحاب رؤوس الأموال والمتنفذين سياسيا، والإقلاع النهائي عن ذهنية توزيع الدخل بالتساوي وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

وما زالت آثار الإنتفاضة الفلسطينية مكوناً رئيسياً في تفاعلات الاقتصاد الإسرائيلي العام بالرغم من تقلص عدد عمليات المقاومة التي تنفذها الفصائل الفلسطينية المختلفة. وألحقت الانتفاضة ضررا في وجوه عدة في الاقتصاد الإسرائيلي، لاضطرار إسرائيل إلى ربط بعض نشاطاتها بالأمن جراء مواجهة الفلسطينيين. فالزيادة في نفقات الحراسة على المحلات التجارية والأماكن العامة والمواصلات، وشق طرقات التفافية وبناء جسور وغيرها كان له تأثير على الموازنة العامة.

وفيما يتعلق بالإصلاح الضريبي فإنه يندرج في إطار زحف العولمة نحو الاقتصاد الإسرائيلي وفتح الأسواق المحلية على الأسواق العالمية، ما يحسن الأداء الاستثماري بالنسبة لإسرائيل. وستكون ثمار الإصلاح الضريبي ظاهرة للعيان وبصورة ملموسة على المدى البعيد من خلال تخفيض نسبة الضريبة المجباة عن ذوي الدخل المتوسط والمنخفض. وهذا الإصلاح الضريبي مرهون بخطوة تتخذها الحكومة في اتجاه تخفيض نفقاتها الأمنية والتي تستحوذ على نسبة مرتفعة جدا من موازنة إسرائيل السنوية.

وبالرغم من كل هذه الخطوات التحسينية التي اعتقدت حكومة شارون أنها ستنعش الاقتصاد إلا أن تقرير الفقر للعام ٢٠٠٥ كشف عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية معاً التي تعيشها إسرائيل في أعقاب تبني نتنياهو لسياسة الاقتصاد الحر الجديد المؤسس على قاعدة العولمة وفتح الأسواق وهيمنة ذوي المال الوفير على الأسواق في إسرائيل وتحريكهم لها وفق مصالحهم.

* * *

خلاصة المشهد الاقتصادي هو أن إسرائيل ٢٠٠٥ انخرطت، وبشكل أعمق في اقتصاديات العولمة. وتخلصت الحكومة الإسرائيلية من صفة كونها حكومة رفاه اجتماعي، ومالت إلى إدارة اقتصاد الدولة من منطلقات الخصخصة في معظم قطاعات الخدمة والعمل.

ويشير المشهد الاقتصادي إلى مواصلة تأثر إسرائيل بظاهرة البطالة وعدم تقلص نسبتها. وتركز البطالة والفقر في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل، الذين لا يجدون فرص عمل وفيرة ومتنوعة تتلاءم وكفاءاتهم العلمية والمهنية بسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية التمييزية تجاههم على مدار السنين، بل ميل حكومة شارون إلى تهميش وإقصاء المواطنين الفلسطينيين عن مسرى الحياة العامة في إسرائيل، وخاصة الحياة الاقتصادية ليبقوا في درجات متدنية من الوظائف غير المؤثرة وغير الفعالة في المشهد الحياتي اليومي.

وضمن سياسة الاقتصاد الإسرائيلي المنخرط بالعولمة، تعمل الحكومة الإسرائيلية في سبيل اختراق أسواق جديدة في العالم،

خاصة في العالم العربي بطرق شتى وذلك لتصريف منتوجاتها ولمزيد من بيع تكنولوجيتها في مجال الحوسبة والبرمجة والمعلومات والتجهيزات والمعدّات الزراعية .

٥- المشهد الاجتماعي

أحدثت التغييرات في التركيبة السياسية والحزبية في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٥ سلسلة من التأثيرات على مكانة دولة الرفاه الاجتماعي . فسياسة نتنياهو أثناء توليه وزارة المالية ذات النهج المتمسك بتقليص خدمات الدولة والتحول السريع باتجاه الخصخصة؛ ثم أن انتخاب عمير بيرتس زعيما لحزب العمل ودعوته لتثبيت دولة الرفاه . ثم انسحاب شارون من الليكود وتأسيسه حزب كديما . كل هذه أثرت على الموضوع أعلاه .

ومن جهة أخرى نلاحظ أنه خلال العام ٢٠٠٥ (التمهيد لهذه الحالة في العامين السابقين) حصلت بداية مسيرة إضعاف الطبقة المتوسطة (من حيث الدخل المالي في الأساس) أو جر هذه الطبقة نحو تآكل اقتصادي كبير لمصلحة الأثرياء، وذلك جراء الإصلاح الضريبي الذي أدخله نتنياهو . بالمقابل ازداد عدد أفراد الطبقة الغنية، كما ازداد عدد أفراد الطبقة الفقيرة والتي التحق بها كثيرون من أبناء الطبقة المتوسطة .

***

ويؤكد التقرير الاجتماعي أن إسرائيل قد شهدت تحولا في سياستها الاجتماعية بشكل خاص من كونها دولة ذات نهج اشتراكي/ اجتماعي إلى دولة مسيئة لعمالها في خضم زحف عصر العولمة . وساهمت سياسة الدولة في اختفاء أعداد كبيرة من المصانع الصغيرة والورش في المدن، ونقلها إلى بلدان مجاورة(بالأخص إلى الاردن) أو نحو بلدان الشرق الأقصى كالصين لرخص تكلفة العمالة والتصنيع فيها . هذا الوضع خلق مشاهد من البطالة الواسعة في إسرائيل، وجرى التركيز في العام ٢٠٠٥ على سلبيات هذا النهج .

وكجزء من العولمة فُتحت الأبواب أمام شركات أجنبية لتقديم خدمات متنوعة، منها الصحية لسكان إسرائيل ولاستثمارات كبيرة في قطاعات اقتصادية متنوعة . وهذه الخطوة أوجدت تنافسا بين المؤسسات والشركات المحلية وتلك الأجنبية . والهدف لدى القيادة الإسرائيلية هو التخلص من تقديم هذه الخدمات لتتحول إلى شركات وهيئات خاصة، ولتبقى - أي الحكومة الإسرائيلية - في صفة إدارية فقط .

***

وعودة إلى الإصلاح الضريبي في العام ٢٠٠٥، فإنه حسّن من مدخولات الشرائح العشرية العليا بينما تضررت الشرائح الدنيا . وهذه إشارة إلى سوء توزيع الموارد في إسرائيل . وإلى جانب ذلك لم ترتفع الرواتب، ما أضر بذوي الدخل المتوسط والمحدود وبالتالي إلى ارتفاع خط الفقر في السنة ذاتها، وهذا أدّى على انضمام أعداد أكثر من الشرائح المجتمعية إلى دائرة الفقر .

ومن تأثيرات الفقر على العائلات الفقيرة وذات الدخل دون الحد الأدنى للأجور أنه سبب عواقب اجتماعية ونفسية خطيرة للغاية، وفي مقدمتها انتشار ظاهرة الانتحار . ومن الواضح بموجب المعطيات التي يشير إليها هذا الفصل أن الشرائح الأكثر تضرراً هي من اليهود الشرقيين(السفاراديم) والمهاجرين الاثيوبيين وبعض المجموعات الروسية والعرب الفلسطينيين في إسرائيل ومن اصحاب رؤوس الأموال الذين أعلنوا إفلاسهم وخسروا مصالحهم جراء الصعوبات الاقتصادية والورطات المالية التي وصلوا إليها .

وظهرت بشكل مكثف في العام ٢٠٠٥ جمعيات خيرية لمساعدة الفقراء وإطعامهم وتوفير احتياجاتهم، كل هذا جرّاء تنصل الحكومة من واجباتها، وانفصالها عن دولة الرفاه الاجتماعي. وخلقت ظاهرة الفقر مشاكل كثيرة، منها الاجرام والعنف والدعارة والسطو والسرقات وتجارة الأعضاء، الخ . . .

وأصاب التغيير الاقتصادي معظم الشرائح الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي، بما فيهم الأولاد والمسنون والمعوقون وغيرهم . وكذلك تراجعت الخدمات الطبية والصحية ولم يعد بالإمكان الحصول على علاجات وأدوية مناسبة إلا بدفع مقابل مالي مرتفع .

❊ ❊ ❊

وما زالت الحكومة الإسرائيلية تتعامل بقسوة مع ملف العمال الأجانب، خاصة الذين فقدوا تصاريح عملهم أو إقامتهم؛ مانعة العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل إلا بأعداد محدودة للغاية . ولم تحل الحكومة الإسرائيلية أزمتها هذه في العام ٢٠٠٥ ، حيث ما زالت أعداد كبيرة من الإسرائيليين ترفض العمل في القطاعات المهنية التي تتطلب جهدًا جسديًا كبيرًا وبرواتب منخفضة .

❊ ❊ ❊

وما زالت الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والخدمية قائمة بين اليهود مؤسسي إسرائيل (خاصة الاشكنازيين) من جهة وبين المهاجرين اليهود والشرقين والاثيوبيين والعرب من جهة أخرى . وما زالت أشكال التمييز قائمة بين هذه الأطراف في نواح عدة من الحياة .

❊ ❊ ❊

وحظي مجال التربية والتعليم في العام ٢٠٠٥ على حيز واسع جدا من النقاش والجدل المهني والشعبي في أعقاب نشر توصيات لجنة إصلاح وتطوير جهاز التعليم برئاسة رجل الأعمال شلومو دوفرات . وكان السبب للإعلان عن هذه اللجنة الارتباك الذي وقعت فيه وزارة التربية والتعليم في إسرائيل نتيجة التصنيف المتدني الذي وصلته نتائج

الطلاب الإسرائيليين في الامتحانات العالمية . ولم تبادر الحكومة الإسرائيلية إلى تدارس الموضوع بعمق فاعتمدت أسلوب الخصخصة في هذا القطاع بحيث يتقدم رجال أعمال بمقترحات لحل أزمات قطاع التعليم . وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتدخل فيها رجل أعمال في ميدان التعليم . وهي المرة الأولى التي ترفض فيها وزارة التربية والتعليم رصد ميزانيات حكومية لحل الأزمة . ووضعت لجنة دوفرات الاعتبارات الاقتصادية في سلم أولوياتها بحيث يتحول المعلمون إلى مقدمي خدمات لمدة تزيد عن ساعات عملهم المتبعة إلى الآن . وبالمقابل يمكن لأهالي الطلاب القاء خارج المنزل للعمل ساعات إضافية لزيادة دخلهم .

وهدفت خطة دوفرات إلى انتهاج طريقة الرواتب المتفاوتة وعقود عمل مع معلمين أكفاء لخلق منافسة علمية ومهنية بين جمهرة المعلمين . وتطلب هذا إقالات جارفة لأعداد كبيرة من المعلمين، ما أدّى إلى وقوع نزاعات عمل متواصلة بين منظمات المعلمين ووزارة التربية والتعليم وإلى التراشق بالتهم المتبادلة .

والواقع أن خطة دوفرات قد مسّت في التنظيم المهني والنقابي للمعلمين حيث أنها نقلت المسؤولية للمدراء أو للسلطة المحلية بدلا من وزارة التربية والتعليم . ولهذا تعالت الأصوات الداعية إلى إلغاء الخطة كليا أو إلى تبني جزء منها فقط بالاتفاق والتفاهم مع منظمات ونقابات المعلمين .

ولم يرد في هذه الخطة ما يقلص الفجوة بين التعليم العبري والعربي لأن هذا الأمر مرتبط بميزانيات من وزارة المالية والتي لم ترصد أصلا .

أما الانتقادات المهنية وفي مقدمتها الاكاديمية التي وجهت إلى هذه الخطة لكونها ذات أسس ومعايير اقتصادية-تجارية صرفة، مع غياب أي اعتبار تربوي ومهني من جانب المعلمين .

وتحوي الخطة تناقضا بنيويا وجوهريا، ففي حين توصي برفع مستوى التخصص الاكاديمي للمعلمين ورفع رواتبهم، لا توصي برفع مستوى تنظيمهم المهني ولكن تمنح مدير المدرسة او السلطة المحلية قوة شبه مطلقة في تشغيل من يراه مناسبا أو إقالة معارضيه . ويتحول مدراء المدارس إلى مشغلين ومراقبين بدلا من ان يكونوا رجال تربية وتعليم .

ولهذا تندرج خطة دوفرات ضمن مسيرة العولمة الزاحفة نحو معظم مؤسسات إسرائيل، وفي مقدمتها الوزارات الحكومية التي تطرح مشاريع ومبادرات وعلى أصحاب الشأن السعي إلى التمويل والتفعيل . دوفرات هي نموذج للعولمة المصغرة في مجال التربية والتعليم .

٦- الفلسطينيون في إسرائيل

يتطرق واضعو هذا الفصل د . أسعد غانم والاستاذ امطانس شحادة إلى مكانة الفلسطينيين في إسرائيل وتعامل إسرائيل معهم من منطلقات طائفية ورعايا من الدرجة الثانية غير متساوين مع بقية مواطني الدولة . وازدادت حدة تعريف إسرائيل لنفسها بأنها دولة يهودية وديمقراطية، وهذا تناقض شديد للغاية . وهذا يوصلنا إلى إدراك إشكالية عدم تحقيق المساواة وإشكالية المواطنة .

وما زالت مواضيع علاقة الدولة مع الأقلية الفلسطينية فيها بارزة للغاية، حيث تسعى إسرائيل نحو ترسيخ وتجذير

دونية الأقلية الفلسطينية في كافة النواحي : السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وممارسة السلطات الحكومية الإسرائيلية لكل الوسائل لإعاقة بناء وتطور المؤسسات الخدمية والسياسية والوطنية لدى الفلسطينيين في إسرائيل، ومسعى هذه السلطات الدؤوب نحو شرذمة هذه الأقلية وبعثرتها وتحويلها إلى تجمعات سكانية أو طوائف دينية .

ومن جهة أخرى تعمل هذه المؤسسات على التضييق الشامل على معيشة الأقلية الفلسطينية من خلال الحيلولة دون وصول أبناء هذه الاقلية إلى تبوؤ وظائف مركزية وأساسية، وبالتالي إلى تهميش دور هذه الأقلية في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والتعليمي .

وأخذت في السنوات الأخيرة ايديولوجية الهيمنة بالسيطرة على شرائح واسعة من المجتمع اليهودي في إسرائيل . وطرحت قضية الخطر الديمغرافي التي يشكلها الفلسطينيون في إسرائيل على مستقبل الأغلبية اليهودية في سياق النقاش العام خلال العام ٢٠٠٥ وبحدية أكبر . وهذا ما دفع تيارات كثيرة من الأوساط الصهيونية المتشددة، وحتى تلك ذات ميول نحو مركز الخارطة السياسية إلى طرح مشاريع ترانسفير للعرب أو سلخ مناطق بأكملها مثل المثلث وضمها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية في غمرة تبادل مناطق استيطانية معها .

وخلاصة الأمر أن إسرائيل ما زالت تستعمل الأساليب التمييزية والأمنية ذاتها التي كانت سائدة في فترة الحكم العسكري بين ١٩٤٨ و ١٩٦٦، إنما ب وجوه مُحدَثة ذات صيغ جديدة للوهلة الأولى .

* * *

ولم تضع إسرائيل إلى الآن أي مشروع شامل لتغيير الوضع القائم لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل في مجالات العمل والتعليم والسكن وغير ذلك .

ما تقوم به السلطات الإسرائيلية هو تكريس وترسيخ الوضع القائم في حد ذاته والذي يؤدي إلى عدمية التطور والإنماء .

وتشهد الحالة الاقتصادية للأقلية الفلسطينية أزمات حادة للغاية في أعقاب التغيير الجذري الحاصل على مبنى الاقتصاد الإسرائيلي وتحوله إلى اقتصاد العولمة . وكان لزحف مظاهر العولمة إسقاطات خطيرة من حيث إزالة الحواجز والعقبات التجارية وإلغاء القيود وانتهاج سياسة الأبواب المفتوحة . وتم استيراد واستيعاب أعداد كبيرة من العمال الأجانب الذين استبدلوا العمال الفلسطينيين ثم استبدلوا العمال الفلسطينيين المحليين في إسرائيل بشكل تدريجي .

وكون هذا التحول عقبة كأداء في إمكانية نمو وتطور الاقتصاد الخاص بالفلسطينيين في إسرائيل، أضف إلى ذلك الارتباط القوي للاقتصاد الفلسطيني في إسرائيل بالاقتصاد اليهودي . فمعظم احتياجات الفلسطينيين في إسرائيل متوفرة في هذا السوق اليهودي وليس في السوق العربي .

ونتيجة للتغييرات في مبنى الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد العالمي وبعد اتباع الحكومة الإسرائيلية لنهج تخفيض المخصصات للعائلات كثيرة الأولاد والبطالة دخلت قطاعات واسعة من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في دائرة الفقر . ومن بين الخطوات التي أثرت على دخول مزيد من الفلسطينيين في إسرائيل في دائرة الفقر نقل صناعات

خفيفة(كالنسيج) من القرى العربية إلى الاردن خاصة لكون الايدي العاملة هناك أرخص وتكاليف تشغيل المصانع أقل مما هي عليه في إسرائيل . هذا التحول أدخل الآلاف من العاملات العربيات على وجه الخصوص في دائرة البطالة بعد أن كن يساهمن في دعم اقتصاد العائلة .

وازدادت هنا عملية تبعية الفلسطينيين في إسرائيل للاقتصاد اليهودي بل تعميق هذه التبعية بأساليب ادارية مثل احتياج العربي لخدمات ادارية يجدها في المدن اليهودية أو ذات الأغلبية اليهودية(ما يعرف بـ " المدن المختلطة ") .

وما تزال الحكومة الإسرائيلية متمسكة بسياسة حرمان المناطق العربية(الجليل والمثلث والنقب) من تطوير الصناعات وتوفير أماكن عمل لسكانها . والملاحظ حصول تراجع حاد في نسبة دعم مشاريع اقتصادية .

ويرى واضعو التقرير أنه نتيجة هيمنة الاقتصاد اليهودي المركزي في إسرائيل وقلة المبادرات الحكومية لتصنيع القرى والمدن العربية وتبني المؤسسات الحكومية الإسرائيلية لمبدأ التبعية ، تحول المجتمع الفلسطيني اقتصاديا إلى متقوقع في الاقتصاد المحلي الذي توفره القرية أو المدينة . بمعنى أنه حصل في ٢٠٠٥ وقبله فصل اقتصادي إسرائيلي(يهودي) عن الفلسطيني في إسرائيل . أي أن اليهودي ليس بحاجة إلى خدمات العرب في إسرائيل إلاّ في الأعمال والأشغال الشاقة .

وكذلك الحال في قطاع الزراعة العربية في إسرائيل ، حيث قلصت مساحات الأراضي المزروعة جراء مسلسلات المصادرات منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن . ولعدم جدوى العمل في الزراعة لارتفاع الكلفة ولرخص البضائع . أضف إلى ذلك أن معظم المحاصيل الزراعية تستهلك في الأسواق العربية المحلية بسبب رفض قطاعات واسعة من الأسواق اليهودية استهلاك تلك المحاصيل . وكذلك غياب أي مشروع لتربية المواشي والدواجن الذي تبنته السلطات الحكومية في إسرائيل . والإقصاء معناه حرمان شبه كلي من مشاركة فلسطينيين في إسرائيل في العمل في الوظائف الحكومية كالوزارات والشركات وغيرها من القطاعات المركزية ذات صفة القرار والتوجيه .

***

أما على صعيد أشكال التمييز ضد المواطنين العرب في إسرائيل فلوحظ أنه في العام ٢٠٠٥ تم في الكنيست الإسرائيلي سن سلسلة من القوانين التي تتميز بصفة العنصرية والتمييز . فتم تحديد صيغة المواطنة لأبناء الأقلية الفلسطينية في إسرائيل ، وهذا ينعكس سلبا على طلبات جمع الشمل للعائلات الفلسطينية . والغاية من وراء تشريع هذا القانون المحافظة على يهودية الدولة .

وتابع الكنيست الإسرائيلي في العام ٢٠٠٥ سن مجموعة من القوانين العنصرية التي تضع الفلسطينيين في إسرائيل في موضع الشك والريبة والاتهام حال تقديمهم مساعدة لفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ومن بين القوانين العنصرية في العام ٢٠٠٥ قانون " تخليد ذكرى رحبعام زئيفي ـ غاندي " وضرورة تعليم تراثه . وغاندي كان من دعاة ترانسفير العرب والتخلص منهم . معنى هذه الخطوة شرعنة طروحات الترانسفير وتحويلها إلى جزء من الثقافة السياسية العنصرية التي تشكل الدولة . وستفرض عملية تعليم تراث غاندي على العرب الفلسطينيين

في إسرائيل كجزء من منهاج التعليم الرسمي المصادق عليه من وزارة التربية والتعليم .

وطرحت خلال العام ٢٠٠٥ مسألة منع العرب من استعمال اراضي الدولة للبناء أو حتى شراء هذه الأراضي خاصة الأراضي التي بحوزة الكيرن كييمت .

وشهد العام ٢٠٠٥ تضييقا كبيرا على أعضاء الكنيست العرب لنزع شرعيتهم رغم كونهم منتخبين . وواجه أعضاء الكنيست العرب صعوبات جمة في أداء مهامهم ، مثل منعهم من المشاركة في مناقشة أو التصويت على قوانين لها صبغة مصيرية على مصير الشعب اليهودي .

وشكلت مجزرة شفاعمرو التي نفذها جندي إسرائيلي مستوطن يلبس البزة العسكرية منعطفا له دلالاته على وجود تنظيمات يهودية متطرفة في أوساط المستوطنين نشأ وترعرع في أحضانها هذا القاتل المجرم . وأن قوى الأمن وأذرع المخابرات على بينة من ضلوع يهود مستوطنين ويمينيين متطرفين في نشاطات اجرامية قد تتكرر مستقبلا كما حصل في شفاعمرو في صيف ٢٠٠٥ دون توفير الأمن والأمان للمواطنين العرب .

وأظهر إعلان "ماحاش" (اسم وحدة التحقيق مع الشرطة في إسرائيل) عن إغلاق ملفات التحقيق في حالات القتل في أحداث هبة تشرين الأول ٢٠٠٠ ، مواصلة سياسة الكيل بمكيالين تجاه العرب من جهة ، وتجاه اليهود من جهة أخرى . أضف إلى أن هذا الإعلان يتناسق مع السياسة الحكومية العامة تجاه المواطنين العرب ، حيث أنه كلما تعرضوا إلى عمليات قتل وإعتداءات يكون التبرير الرسمي التخلص من القضية . وعكس هذا السلوك من جديد استهتار السلطات الحكومية الإسرائيلية بمواطنيها العرب ، وتعاملها معهم كمواطنين من الدرجة الثانية .

وتعاني التجمعات البدوية في النقب من سياسة التمييز والإقصاء والتطويق ، ومن أوضاع اقتصادية صعبة وانتشار ظاهرتي الفقر والبطالة وغياب أبسط الخدمات الإنسانية كالصحة والبنى التحتية . ويُطلق عدد من الباحثين والدارسين لأحوال البدو في النقب اسم " مواطنون غير مرئيين " .

ويُجمع رجال الأمن في إسرائيل على أن أوضاع البدو في النقب ما هي إلا قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار .

وكثفت السلطات الحكومية الإسرائيلية من تنفيذ عمليات هدم منازل البدو في النقب بذريعة أنها بنيت دون تراخيص ، وكذلك تقوم أجهزة الأمن برش مبيدات سامة وقاتلة للمحاصيل الزراعية في النقب بذريعة أنها مزروعة في أراضي الدولة . وبلغ الأمر بالكنيست الإسرائيلي أن أصدر تشريعا بعنوان " طرد الغزاة" في العام ٢٠٠٥ ، دعا من خلاله إلى إخلاء أراضي الدولة من كل ما هو غريب سواء كان إنسانا أو حيواناً . وكان القصد من وراء هذا القانون المواطنين العرب في النقب على وجه الخصوص .

ومع اقتراب تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة أقرت الحكومة خطة جديدة لتهويد الجليل والنقب بإشراف الوزير شمعون بيريس ومباركة رئيس الحكومة شارون . وهدف الحكومة من هذه الخطة تشجيع الحركة الاستيطانية في الجليل وسط توفير كافة الظروف الاقتصادية والحياتية لتحقيق ذلك . ومفهوم هذه الخطة العودة إلى سياسة مصادرة الأراضي العربية كما حصل عشية يوم الأرض في عام ١٩٧٦ .

***

استنتاجات وتقييم

بيّن التقرير الاستراتيجي أعلاه أن العام ٢٠٠٥ تميز بوفرة من التحركات والتغييرات الداخلية في إسرائيل والخارجية التي تركت أثرها الكبير على مجريات الأمور السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

فالخطوات التي اتخذت في إسرائيل سياسيا تشير إلى سيرها في مسار سياسي أحادي الجانب دون حاجة منها إلى أي طرف أو شريك في المفاوضات، سواء أكان ذلك على المسار الفلسطيني أم العربي. وهذا معناه أن إسرائيل ليست بحاجة إلى أي عملية سلمية بينها وبين الفلسطينيين والعرب، وهي بهذا تسير نحو استقلالية في القرار الخاص بالصراع وتأكيدها على ضرورة تحقيق سياساتها الاستيطانية والأمنية. وإسرائيل ليست بحاجة إلى أي إطار لعملية السلام كخارطة الطريق. فهناك فرق شاسع بين مفهوم إسرائيل لخارطة الطريق وبين رؤيتها التنفيذية لهذه الخارطة. ومن الثابت أن إسرائيل لم تعد تميل إلى استعمال مصطلحات كخارطة الطريق أو العملية السلمية. ففي حين أنه يبدو أن السلطة الوطنية الفلسطينية متمسكة بخارطة الطريق والتفاوض من اجل التوصل إلى حل للصراع، أي التفاوض بين طرفين سياسيين، تميل إسرائيل وتتمسك بشدة نحو الحل الأحادي الجانب دون استشارة مع الطرف الفلسطيني، بعد أن عملت طوال العام ٢٠٠٥ على تقزيم دور الشريك الفلسطيني وإقصائه كلية عن أجندتها السياسية الخاصة بالصراع، حينها وبعد ضمان هذا، أعلنت انه لا يوجد شريك للتفاوض معه، وأنها ستحل مسألة الاحتلال بطريقتها الخاصة.

الأزمة التي تعيشها إسرائيل مع الفلسطينيين في قطاع غزة لم تحل بالتفاوض على الإطلاق، بل كان الحل لدى إسرائيل من خلال تجربة هذا الحل ونقل هذه التجربة فيما بعد إلى الضفة الغربية.

إذن، تبين أن الحل أحادي الجانب قد نجح في تجربة قطاع غزة، فلمَ لا تجربه إسرائيل مع الضفة الغربية وفق مقاييسها ومعاييرها ومصالحها العسكرية- الأمنية والسياسية والاقتصادية والمستقبلية.

هذا التوجه أحادي الجانب من طرف إسرائيل لحل صراعها مع الفلسطينيين يتماثل بشدة مع التوجه العام للسياسة الاميركية في العالم، وخاصة ما له علاقة بالقرارات العسكرية في العراق مثلا. من هنا يبدو أن مسار إسرائيل للعام ٢٠٠٦ والأعوام التي تليه سيكون نحو مزيد من الأحادية والانفصال شبه الكلي عن مشاركة الفلسطينيين أو العرب في طرح أي حل ممكن للقضية.

هذا الانفصال الذي تمثل بالانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة هو مؤشر قاطع إلى عدم تراجع إسرائيل عن مخططها في متابعة الانفصال عن الفلسطينيين والمناداة بإقامة دولة فلسطينية وفق تصور إسرائيلي وتخطيط إسرائيلي.

الانفصال عن غزة ثم ما سيتبعه من انفصال عن الضفة الغربية سيترك الفلسطينيين متعلقين بالقرار الإسرائيلي في كل ما يخص مستقبلهم وحياتهم. وهذا مؤشر آخر إلى استمرار تحكم إسرائيل بالفلسطينيين وعدم تمكينهم من تحقيق أحلامهم بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ولها سيادة.

دلالات عدم التنسيق بين إسرائيل والفلسطينيين وعدم تجديد مسارات التفاوض مع الدول العربية المعنية مؤشر واضح لسياسة إسرائيل في فرض خططها ورؤاها وتطلعاتها المستقبلية لشكل دولتها، وبالتالي فرض أمر ترسيم حدودها رغم أصوات العرب المعارضة لهذه الخطة أحادية الجانب.

نستنتج من هنا أن خطة الانفصال إضافة إلى كونها تحول خطير للغاية في مسيرة التفاوض بين العرب وإسرائيل فإنها تظهر تمسكها بعدم دخول أي طرف آخر إلى الصورة كي لا تكون مقيدة بشروط خارجية تفرض عليها.

القرار السياسي الإسرائيلي الذي اتخذه شارون وستتابع السير عليه الحكومة القادمة هو تقديم حلول أحادية الجانب صرفة دون أي تدخل لطرف آخر، أو مشاركة الطرف الآخر للصراع. وهذا بالتالي سيترك الفلسطينيين على وجه الخصوص في فراغ سياسي واقتصادي وأمني. وسيتحولون إلى متلقين للقرار الإسرائيلي دون وجود شراكة للحل.

نجاح تجربة إسرائيل في الحل الأحادي في قطاع غزة ومن ثم في الضفة الغربية، في حال تنفيذه في العام ٢٠٠٦، جعل(وسيجعل) من إسرائيل ممسكة بالقرار السياسي ومحركة للنشاط الديبلوماسي في المنطقة وفق معاييرها. أي أن دفة السياسة الفعلية لم تعد بالمشاركة، بل بفرض حلول، وعلى الفلسطينيين والعرب التعامل معها وفق ما تريده إسرائيل.

ونرى أن الحل الأحادي الجانب يترك الفلسطينيين دون رؤية مستقبلية لشكل علاقتهم مع إسرائيل أو لبناء سياسة مستقبلية مستقلة. والانسحاب الإسرائيلي من غزة وإدارة غزة من خارج حدودها من قبل إسرائيل يحول دون بناء اقتصاد فلسطيني حر أو شبه حر وشبه مستقل. فالصورة الضبابية والعبثية التي تركها الانفصال عن غزة تعززت بتنفيذ حراسة ورقابة مشددتين على غزة من خارجها والتضييق على الفلسطينيين اقتصاديا.

ولهذا يتوجب على الفلسطينيين والعرب رفض قاطع لمشروع الانسحاب أحادي الجانب، والسعي إلى تحريك ديبلوماسية عربية منظمة للحيلولة دون ترك الفلسطينيين بدون حلول واضحة المعالم لمستقبل أراضيهم المتبقية، وبالتالي إلى توفير أسس لاقتصادهم المستقبلي. وكذلك يجب على العرب عامة التشديد على عودة التفاوض مع إسرائيل بهدف منع إسرائيل من إدارة الصراع وحدها وبمعزل عن العرب والفلسطينيين.

وإذا كانت إسرائيل قد سعت إلى تحقيق برنامجها في الانفصال عن قطاع غزة وعن الفلسطينيين فيه، ومستقبلا عن الفلسطينيين في الضفة الغربية فإنها ـ أي إسرائيل ـ سعت وتسعى إلى تحقيق برنامج للانفصال عن الفلسطينيين في داخلها. فالفلسطينيون في إسرائيل يشكلون عقبة كأداء وفعلية في السياسة الإسرائيلية، خاصة دعوة إسرائيل كونها دولة يهودية وديمقراطية. ولهذا فإن سياسة الإقصاء والتهميش التي تستعملها إسرائيل مع العرب الفلسطينيين في داخلها تكرس رؤيتها التمييزية والانفرادية في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

الرؤية الانفصالية لإسرائيل عن مواطنيها العرب تظهر من خلال الاستلاب الاقتصادي لهم وتحويلهم إلى متلقين للخدمات من اليهود وتحويلهم إلى مضطرين لنيل الحاجات من السوق اليهودية دون توفير ابسط الأسس لإنتاج محلي عربي فلسطيني، وسرعان ما تحول الفلسطينيون في إسرائيل إلى مواطنين مهمشين وجانبيين لا دور لهم في اتخاذ وصنع القرار في أي مستوى كان.

وكان العام ٢٠٠٥ بالنسبة للعلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين في إسرائيل متأزما، حيث تميز باستمرار تدهور الثقة بين الدولة كمؤسسة ومواطنيها العرب، وتكريس الدولة ومؤسساتها الرسمية لحالة التباعد والتدهور في العلاقات.

مثلما تريد إسرائيل التخلص من الفلسطينيين في الضفة والقطاع بانسحاب أحادي الجانب من طرفها والتحكم

بهم من خارج مناطقهم، هذا ما تفعله أيضا إسرائيل بالنسبة للعرب سكانها، حيث تم حصرهم في مناطق سكناهم دون تطويرها أو توسيعها وإحاطتها بكتل من المستوطنات والمدن اليهودية ومد طرق التفافية حول القرى والمدن العربية لعزلها عن المدن والمستوطنات اليهودية والحيلولة دون وجود تواصل جغرافي بين المدن والقرى العربية. كل هذا ينسجم مع رؤية إسرائيل إلى عزل العرب الفلسطينيين في داخلها ووضعهم المستمر تحت رقابتها، وهكذا الأمر بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ تم تمزيق الضفة الغربية وبناء جيوب من المستوطنات والتجمعات اليهودية حول القدس ونابلس والخليل ما يحول دون تواصل فلسطيني تام.

ولتعميق سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة والفلسطينيين في إسرائيل تؤكد عزلهم أولا وتجريدهم من ميزات استقلاليتهم الادارية والتنظيمية والتطويرية، وربطهم بالاقتصاد الإسرائيلي والقرار السياسي الإسرائيلي.

ومن جهة أخرى بينت الأحداث والتحولات السياسية الداخلية في إسرائيل في العام ٢٠٠٥ عمق الأزمة الديمقراطية التي عاشتها إسرائيل، وما زالت تعيشها، حيث تمزق حزب الليكود بعيد انشقاق شارون عنه وتشكيله حزب كديما، وانضمام عشرات من أعضاء الكنيست من الليكود ومن حزب العمل واحزاب وحركات سياسية أخرى الى كديما. ومن جهة أخرى استمرار تمزق اليسار الإسرائيلي وعدم تمكنه من فرض أجندته على أرض الواقع السياسي. وبالتالي شهد نهاية العام ٢٠٠٥ ظهور مركب جديد للحياة الحزبية في إسرائيل تمثل بـ "الانفرادية"، واتخاذ القرارات وفق رؤية الشخص الواحد وسطوة آرائه وتوجهاته السياسية.

وعمق العام ٢٠٠٥ الشروخ في الحياة السياسية في إسرائيل في أعقاب تكريس "الشارونية" منهجا للحكومة الإسرائيلية القادمة، والتي على ما يبدو سيتزعمها حزب كديما برئاسة ايهود اولمرت. وستتخذ حكومته هذه التي ستتشكل بعيد فوز كديما بانتخابات آذار ٢٠٠٦ قرارا بتنفيذ ترسيم نهائي لحدود إسرائيل، وهذا ما يندرج تحت غطاء السياسة الأحادية التي بدأها شارون وسيتابع في تبنيها وتنفيذها اولمرت.

ما تنوي الحكومة الإسرائيلية عرضه هو أن اليمين من جهة، واليسار من جهة أخرى لم يتمكنا من توفير حلول لمشاكل وقضايا إسرائيل، ولهذا ستفرض حكومة جديدة بزعامة شارون(قبل افتراشه المرض) مسيرتها نحو شكل جديد من الحياة الحزبية بعيدا عن أسس ايديولوجيا تقليدية، إنما أقل ايديولوجيا وأكثر برغماتية وانتهازية للفرص في ذات الوقت.

وتنعكس سياسة الانفراد في اتخاذ القرارات السياسية والأمنية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال إصرار إسرائيل على مواصلة بناء الجدار العازل بالرغم من المواقف الدولية المعارضة لهذا المشروع. وينسجم مشروع إقامة الجدار مع مخطط إسرائيل للانفراد السياسي والتنفيذي في كل ما له علاقة بإدارة الصراع بينها وبين الفلسطينيين والعرب عامة. وما الجدار العازل سوى إشارة واضحة المعالم لسير إسرائيل نحو عزل الفلسطينيين، وبالتالي يشكل الجدار وسيلة تحكم أمام الإسرائيليين لتسيير حياة الفلسطينيين بما يتناسب واحتياجات إسرائيل ذاتها.

بدا واضحا خلال العام ٢٠٠٥ أن إسرائيل استفادت من التحولات السياسية الإقليمية والعالمية لتجني ثمار تلك التغييرات والتحولات. فالحرب في العراق والضغوط على سورية وايران والأحوال الحساسة في لبنان دفعت بإسرائيل إلى مواصلة سيرها في بناء استراتيجيتها الهادفة إلى الانفراد بمكونات القوة الوحيدة ذات القرار والتأثير في الشرق

الاوسط . وما ضغطها على اميركا واوروبا والمحافل الدولية ضد ايران سوى تمش مع سياستها هذه . الرؤية السياسية الخارجية الإسرائيلية أنها القوة العظمى المصغرة في المنطقة، وأن أي تغيير أو تحول في ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط لن يمر بسهولة أمام عين إسرائيل . ومن هذا المنطلق سعت إسرائيل إلى مواصلة إضعاف كافة الدول الشرق الأوسطية عسكريا، أو بالأحرى سعت إلى تطويق أية دولة تسعى إلى تطوير ترسانتها العسكرية أو خلق صراع ومأزق لهذه الدولة .

ويجدر بنا إدراك مواصلة إسرائيل جعل ذاتها ضحية الصراعات الدولية وأنها تواصل بناء ذاتها لتحمي شعبها وتحافظ على مكونات هذا الشعب الخاص والمميز في العالم وعبر التاريخ، ولهذا فأي تحرك أو تحول في الأحوال السياسية الإقليمية والعالمية تنظر إليه إسرائيل من منظور كونها ضحية فيما لو عادت هذه التحولات بالسلبية عليها .

ونلاحظ من هنا أن إسرائيل قد عملت خلال العام ٢٠٠٥ وما قبله على بناء وتقوية استراتيجية "الانفرادية"، وتم التعبير عن ذلك من خلال الجدار العازل والانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة والسياسة التنفيذية تجاه المواطنين الفلسطينيين العرب في إسرائيل، الذين نفذت فيهم سياسة إقصاء وتهميش وعزلة شبه تامة مرافقة بسياسة تمييزية وعنصرية كبيرة تفوق كل التصورات . بما في ذلك ما تعرض له، وما زال، أعضاء الكنيست الإسرائيلي من العرب سواء داخل الكنيست وخارجها، من ملاحقات قانونية ومضايقات إعلامية وسياسية .

أما على الصعيد الاقتصادي فالتحولات والتغيرات العالمية لم تعبر عن إسرائيل دون أن تحدث شيئا ما . فالعولمة التي زحفت نحو دول كثيرة بما فيها إسرائيل عجلت في خصخصة القطاع العام وتحويله إلى قطاع خاص . ووسط هذا التحول الكبير والواسع تعرضت شرائح سكانية واسعة في إسرائيل إلى موجات من التغيير ما تم التعبير عنه من خلال إضافة أعداد كبيرة إلى دائرة الفقر في إسرائيل . وتم تركيز الثراء بيد مجموعة قليلة من كبار رجال الأعمال ورؤوس المال . هذا التقاطب الاجتماعي الذي حصل في إسرائيل في العام ٢٠٠٥ واتخذ صورة واضحة تدل على أن هذا المسار سيتابع سيره في العام ٢٠٠٦ من حيث استمرار زيادة الفقراء في إسرائيل . ولكن من بين التحولات في الاقتصاد الإسرائيلي نقل عدد من مراكز الإنتاج إلى خارج إسرائيل لوفرة الأيدي العاملة الرخيصة والمواد الخام وسهولة نقل المنتوجات بسرعة إلى إسرائيل وبأسعار رخيصة للغاية . ولكن بودنا أيضًا الإشارة إلى أن التحولات الاقتصادية تترك ظلالها على المبنى الاجتماعي من حيث الشرذمة والبتر وبالتالي إلى جعل قلة تسيطر على مقدرات وثروات البلاد . ومما لا شك فيه أن تغييرا اقتصاديا اجتماعيا سيؤدي حتما إلى تحولات مستقبلية حيث ستتحرك قوى من الشرائح المجتمعية المتوسطة وما دون نحو إحداث تغيير في مبنى أجهزة الإدارة من خلال ضغوط متواصلة في الشارع العام والتأثير على الرأي العام .

ومهما كانت التحولات الاقتصادية ذات تأثير بالغ على مجرى الحياة السياسية إلا أن سياسة إسرائيل الخارجية، ترتكز في ما تركز عليه الى الاستفادة من الظروف الاقتصادية العالمية الحاصلة في العالم في السنوات الأخيرة، وخاصة في العام ٢٠٠٥، حيث تمكنت شركات إسرائيلية من اختراق أسواق عالمية ومن بينها أسواق عربية في الخليج تحت مسميات أجنبية غير إسرائيلية . هذه الشركات ستكون مبادرة أساسية نحو فرض سياسة اقتصادية تميل إلى دعم إسرائيل ومواقفها في فرض حلول سياسية إقليمية في الشرق الأوسط .

وكشف العام ٢٠٠٥ عن تردي الوضع الاجتماعي العام في إسرائيل، حيث ألحقت سياسة نتنياهو الاقتصادية ضررا بالغا في مخصصات المتقاعدين والأطفال والأيتام والمقعدين وسواهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا على حساب تشجيع نمو الصناعات الدقيقة والثقيلة والتي تمتلكها فئة ضئيلة من الإسرائيليين.

فالسياسة الاقتصادية التي حملها نتنياهو وترجمها على أرض الواقع كانت بمثابة هزيمة شديدة للحكومة الإسرائيلية بقيادة شارون، إذ أهملت قطاعات واسعة من شرائح الشعب الإسرائيلي وألقت بها إلى دائرة الفقر.

وبما أن الحالة السياسية في إسرائيل شهدت تقاطبا وشرخا في مبناها العام، هكذا الحال بالنسبة للناحية الاجتماعية، حيث تعمقت الأزمة الاجتماعية بين مركبات المجتمع الإسرائيلي، وتمثل ذلك في عدة صور، من أبرزها بروز مكانة المجتمع الروسي كمجتمع متماسك في أغلبيته الساحقة وبداية سيطرته على مقاليد السلطة في إسرائيل من خلال تحركاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومواصلة تهميش المهاجرين الاثيوبيين(الفلاشة) واعتبارهم من درجة ثانية بالنسبة لليهود الاشكناز. معنى ذلك أن مبدأ "أتون الصهر" (الذي أوجده بن غوريون لخلق مجتمع إسرائيلي موحد في دولة إسرائيل) لم يحظ بنجاح إلا في نسب ضئيلة للغاية، وبقي مارد التمزق الطائفي والإثني مستوليا بين الجاليات اليهودية المهاجرة، بالرغم من أن عقودا قد مرت على نسب كثيرة من اليهود المهاجرين.

وبينت الدراسات والتقارير التي يحتويها هذا التقرير الاستراتيجي أن ما يوحد المجتمع الإسرائيلي في إطار واحد هو " فوبيا الأمن ". هذه المعادلة العجائبية تمكنت من تجميع اليهود على مختلف مشاربهم وتوجهاتهم في بوتقة واحدة للصمود في مواجهة العرب عامة والفلسطينيين خاصة. أما المجتمع الإسرائيلي بدون " معادلة الأمن " سيكون مجتمعا ممزقا ومبعثرا وموزعا بين جاليات تعتمد مقياس المصدر الذي قدم منه كل مهاجر.

***

إن التحولات والتغيرات التي حصلت في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٥ لم تكن بمعزل كلي أو جزئي عما كان يجري على الصعيدين الاقليمي والعالمي. فما كان يجري وما زال على الصعيد الاقليمي من تغييرات وتحولات في أعقاب الاحتلال الاميركي على العراق ومواصلة الضغوط الاميركية على دول الشرق الأوسط للرضوخ للمطالب الاميركية تمكنت إسرائيل بنجاح ما من استثمار هذه التحولات للسير قدما في مسار القرارات الفردية والسريعة للتخلص من عبء القضية الفلسطينية بأقل ضرر ممكن عليها، وبأكثر هزيمة على الفلسطينيين والعرب.

وانسجمت السياسة الاقتصادية العالمية، التي تبنتها إسرائيل، بسيطرة رأس المال الكبير على المرافق الاقتصادية الصغرى، ما أدى إلى بداية زوال الطبقة المتوسطة كطبقة سائدة ومسيطرة على معظم مفاتيح المجتمع في إسرائيل، وبداية تقاطب الشرائح بين الأثرياء وبين الفقراء.

ومن جهة أخرى غياب الضغط العربي المتواصل وبزخم أشد على القرارات الإسرائيلية يضع إسرائيل في موقف المتفحص لردود فعل العرب أولا، ثم للطرف المتحكم انفراديا بالقرارات السياسية المصيرية أحيانا. لهذا يتوجب قراءة إسرائيل بمنظار سيرها في طريق مصالحها الذاتية والخاصة بها دون أن يكون لغيرها أي دور مركزي، بل دور جانبي

وهامشي.

ما يحتاج إليه القارئ والمحلل السياسي والمراقب من إسرائيل هو معرفة الآلية الفعلية التي تعمل بها إسرائيل. فالآلية الإسرائيلية تسعى إلى نقل ساحات النزاعات من أراضيها إلى أراض أخرى قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة. وإدارة الصراعات في عدة ميادين في الوقت ذاته لمصلحتها، بما في ذلك الصراع مع الفلسطينيين والعرب.

الخلاصة الأخيرة، تمر إسرائيل منذ العام ٢٠٠٥ في تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وحزبية. سياسية بالغة الخطورة، حيث ظاهرة عدم الاستقرار ما زالت تخيم على مشهد حياتها العام. والشرخ الاجتماعي والسياسي الداخلي هو أحد المناظر التي تميز بها العام ذاته.

تقرير "مدار" الاستراتيجي

٢٠٠٦

المشهد الاسرائيلي في العام ٢٠٠٥

تحرير:
د.جوني منصور

المشاركون
انطوان شلحت
ممدوح نوفل
د. مسعود اغبارية
فادي نحاس
د. حسام جريس
د. خولة أبو بكر
د. أسعد غانم
مطانس شحادة

(١)

إسرائيل و"عملية السلام" وعلاقاتها الخارجية

بقلم: أنطوان شلحت وممدوح نوفل

تمهيد

شهد عام ٢٠٠٥ هدوءا نسبيا على جبهة العمل العسكري للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. وبجانب الهدوء شهد أحداثا سياسية وأمنية ذات أبعاد إستراتيجية توهّم بعض أنصار السلام بها واعتبروها، لفترة، إشارات مهمة إلى إحياء عملية السلام على المسار الفلسطيني.

وأهم هذه الأحداث:

(*) انتخاب محمود عباس (أبو مازن) رئيسًا لفلسطين خلفًا للرئيس الراحل ياسر عرفات.

(*) التزام "القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية" التهدئة وإعلانها "هدنة" عسكرية من جانب واحد.

(*) عودة سفيري مصر والأردن إلى تل أبيب بعد مغادرتها العام ٢٠٠١ إثر انطلاق الانتفاضة الثانية وتنكيل أريئيل شارون بالفلسطينيين.

كما شهد هذا العام تغيرات جذريّة في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي مسّت العقيدة الصهيونية، تجلّت أساسًا في تنفيذ "خطة الانفصال عن قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة".

وانتهى عام ٢٠٠٥ بانفجار حزب "الليكود" وانسحاب أريئيل شارون منه وتشكيل حزب يمين- وسط جديد اختار له اسمًا ذا نكهة عسكرية "كديما". وقبل استكمال البناء التنظيمي لهذا الحزب الجديد، في الأسبوع الأول من كانون الثاني ٢٠٠٦، أصيب شارون بجلطة دماغية غيبته عن المسرح السياسي.

يعالج هذا الجزء من التقرير ثلاث قضايا إستراتيجية حيوية :

(*) الأولى : تقييم خطوات حكومة إسرائيل في عام ٢٠٠٥ ، تجاه صنع السلام ومفهومها لدور الشريك ، وتطور علاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية وتعاملها مع الرئيس أبو مازن . وسلوك شارون وأركانه إزاء " خريطة الطريق " الدولية وموقفهم من دور اللجنة الرباعية الدولية . وتنفيذ " خطة الانفصال " من جانب واحد . ويرصد التقرير رد فعل المجتمع الإسرائيلي وقواه السياسية والاجتماعية على الانسحاب من القطاع وتفاعلات الخطوة إقليميا ودوليا . وموقف إسرائيل من الانتخابات التشريعية الفلسطينية (جرت في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦) .

(*) القضية الثانية هي رؤية شارون لدولة فلسطينية انتقالية حدودها مؤقتة ، والخطوات الاستيطانية في الضفة بعد تدمير مستوطنات غزة ، ومسألة حصار الفلسطينيين وشق الطرق الالتفافية وبناء الجدار العازل .

(*) أما القضية الثالثة فتتمحور حول علاقات إسرائيل الخارجية مع الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي ومع الدول العربية وغيرها . ويتناول التقرير موقف إسرائيل من دور الطرف الثالث في حل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني ، ويسلط الضوء على موقف إسرائيل من الدور المصري كطرف ثالث كما تجلى في " اتفاق المعابر " . كما يتناول موقف إسرائيل من اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري وأزمة العلاقات السورية - اللبنانية التي تفجرت على خلفية عملية الاغتيال .

ويحاول التقرير الإجابة على أسئلة تتعلق بالمستقبل .

١ . موقف إسرائيل من السلام مع الفلسطينيين

١-١ انتخاب محمود عبّاس لم يغيّر موقف شارون السلبي

تولى محمود عباس دفة الحكم في انتخابات ديمقراطية نزيهة جرت في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥ . ورحب شارون إلى جانب الرئيس الأميركي جورج بوش وزعماء آخرون بهذا التطور . واعتقد البعض أنه يؤسس لشراكة فلسطينية- إسرائيلية . وتعهد بوش بمساعدة عباس . وبصرف النظر عن دور شارون والمؤسسة الأمنية في " مساعدة الله في تعجيل نهاية حياة عرفات " ، فإن هذا الحدث فرض نفسه على أجندة إسرائيل والأطراف الأخرى الإقليمية والدولية المعنية بالسلام والأمن واستقرار المنطقة .

في حينه ، توحدت فتح في مواجهة الصدمة وبايعت قيادتها " أبو مازن ورسّموا خطوتهم بقرارات مؤسسات الحركة المخولة " . واستكملت الجوانب التشريعية للعملية بانتخابات رئاسية فاز فيها عباس بنسبة عالية من الأصوات- ٦٣٪- وببرنامج واضح ، خاصة رفض اللجوء للعمل العسكري في تحقيق الأهداف .

إلى ذلك ، حرص رئيس الحكومة الإسرائيلية على الظهور أمام العالم كداعم للديمقراطية في فلسطين . وساند ، بناء على طلب الإدارة الأميركية ، انتقال السلطة ، وسهّل انتخابات الرئاسة . وتلقى عباس تهاني من الرئيس بوش وشارون وزعيم حزب العمل شمعون بيريس . واعتبر بوش نتائجها مشجعة وقال : " أريد أن أهنئ أبو مازن وأتطلع إلى الاجتماع به واستقباله في واشنطن " . ودعا القيادة الإسرائيلية إلى دعم المؤسسات الفلسطينية وجدد تمسكه برؤية

دولتين لشعبين، وطلب منها الالتزام بتعهداتها بخصوص "خطة الانفصال".

واعتقد كثيرون أن وفاة عرفات أزالت "العقبة الكأداء" من طريق السلام. واعتبروا وجود عباس يوفر الشريك ويعيد عملية السلام إلى مجراها الطبيعي ويبعث فيها الحياة. وبنى المتفائلون موقفهم على حديث إسرائيلي سابق، حول إمكانية استئناف عملية السلام في حال ظهور قائد فلسطيني يؤمن بالسلام بين الشعبين. واعتمدوا على الإشادة الأميركية والأوروبية ببرنامج عباس الانتخابي، خاصة رفضه علنا "العمليات التفجيرية" والعمل العسكري كخيار لتحقيق الأهداف. واعتبر أنصار السلام ضم شارون مطلع عام ٢٠٠٥ رئيس حزب العمل بيريس وآخرين إلى حكومته مؤشرا إلى جدية التحرك والعودة لطريق السلام.

لم يتأخر الوقت حتى تبخر الحديث الإيجابي لشارون وأركانه حول عباس ومواقفه. وبينت الأيام اللاحقة أن غياب عرفات عن المسرح السياسي لم يعد شارون وأركانه للصواب. وبسرعة بددت الممارسات القمعية التفاؤل، ولم يتأخر شارون في إظهار موقفه الحقيقي من الرئيس الجديد وتوجهاته وظهر للجميع زيف موقفه من قصة الشريك. وبدلا من منح عباس فرصة ودعمه وتعزيز سلطته ومساعدته في تحقيق برنامجه الواقعي رفع شارون وأركانه سقف مطالبهم خاصة الأمنية، وركزوا على الثغرات في عمل سلطة عباس. ورفضوا استئناف العملية السياسية، وظلت المحادثات حول "خريطة الطريق" مجمدة. وأمعن شارون في التحدي والاستفزاز ورفض علنا اللقاء بعباس وقرر تجاوزه، وواصل عرقلة جهود عباس وأجهزة الأمن في السيطرة على الوضع. وتساءل الفلسطينيون عن حقيقة موقف شارون من وجود رجل واقعي في قمة الهرم الفلسطيني، ونقل أبو مازن تخوفاته للجانب الأميركي وطالبه بالتدخل.

١-٢ في "الشرم" خطف شارون عودة سفيري مصر والأردن دون ثمن

بعد انتخاب عباس تدخلت الولايات المتحدة، بناء على طلبه، لاستئناف الاتصالات والعلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية. ونجحت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليسا رايس ومساعدها وليم بيرنز في جمع عباس وشارون مطلع شباط ٢٠٠٥ في "شرم الشيخ". وشارك في القمة الرئيس المصري حسني مبارك وملك الأردن عبد الله الثاني. وتحدث شارون مع عباس حول محاسن "خطة الانفصال" وربط المشاركة الفلسطينية فيها بتطور الأوضاع الأمنية. وفي اللقاءات الرسمية ساير شارون الزعماء العرب وتماشى مع رغبة بوش، وأبدى في كلمته الرسمية مرونة وقال: "بدأت سنة ٢٠٠٥ كسنة الفرصة العظيمة لجميع شعوب المنطقة وواجبنا أن نعمل على عدم ضياع الفرصة". وأضاف: "توصلنا مع زملائنا الفلسطينيين إلى تفاهمات تتمكن من خلق الهدوء والأمن للشعبين". وبشأن "الهدنة" والتهدئة قال: "اليوم في لقائي مع الرئيس عباس اتفقنا على أن يكف الفلسطينيون عن أعمال العنف ضد الإسرائيليين في كل مكان وفي المقابل تكف إسرائيل عن نشاطها العسكري ضد الفلسطينيين في كل مكان". وبشأن خطة فك الارتباط قال: "أنا مصر على تنفيذ "الخطة" التي بادرت إليها بصورة أحادية الجانب، وإذا ظهر تغير حقيقي على أرض الواقع تتحول إلى نقطة انطلاق لعملية منسقة". ثم تحدث لشعبه بالعبرية: "مرت علينا سنوات قاسية واجتزنا البلاء والآن فتح المستقبل بابه ونحن مطالبون باتخاذ خطوات ليست سهلة".

أما أبو مازن فشدد في كلمته على تنفيذ "خريطة الطريق"، وجدد تمسك المنظمة بعملية السلام وقال: "ما اتفقنا عليه اليوم بداية لعملية جسر الهوة. ونختلف على أمور عدة منها المستوطنات والأسرى والجدار. الخ لن نتمكن اليوم من حلها بأكملها، ولكن مواقفنا منها تبقى واضحة ثابتة"، وجدد التمسك بخريطة الطريق.

وفي نهاية القمة وافق شارون على ما اصطلح على تسميته بـ"تفاهمات شرم الشيخ"، التزم فيها بما يلي: إحياء المباحثات والعمل على تطبيق "خريطة الطريق" والتفاهم مع اللجنة الرباعية الدولية، والتمهيد لعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ٢٨ أيلول ٢٠٠٠. وتعهد بإطلاق سراح دفعة من المعتقلين، وعودة مبعدي أحداث كنيسة المهد في بيت لحم إلى بيوتهم، وتخفيف الحواجز على الطرق وتسهيل حياة الناس، وتوفير مرور آمن بين الضفة والقطاع، وزيادة فرص العمل في إسرائيل. الخ. وحصل شارون على عودة سفيري مصر والأردن إلى تل أبيب. وبعد القمة نال إعجاب الوزيرة رايس وأركان الرئيس بوش.

واعتبرت قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية أن القمة كانت ناجحة برغم كثرة الملاحظات حولها، واستبشر المتفائلون بانحسار الأزمة بين الطرفين بعد بلوغها الذروة في عهد عرفات. واعتبرت المعارضة، ونسبة من الجمهور الفلسطيني، شارون الرابح الأكبر من القمة ولم يدفع ثمنا يعادل قيمة وقف الأعمال العسكرية، وعودة السفيرين إلى تل أبيب.

بعد عودته من "الشرم" عجّل شارون في إقرار "خطة الانفصال" وصادقت الحكومة يوم ٢٠ شباط ٢٠٠٥ على جدول زمني لتنفيذها. وأرفق شارون القرار بآخر "تاريخي" يقضي بضم الكتل الاستيطانية الكبرى داخل "الجدار العازل". وتابع شارون الهجوم ولم يأبه لتحركات المستوطنين. ونجح في تعطيل مشروع قانون قدّم إلى الكنيست يوم ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٥ يطالب بإجراء استفتاء على الانسحاب، وأزال عقبة الموازنة ومررها في الكنيست استنادًا لدعم حزبي "العمل" و"شينوي". ولاحقا مرر "قانون الإخلاء والتعويض" الخاص بالمستوطنين.

في حينه اعتبر البعض ما حققه شارون إنجازا مهما، لكن الوقائع أكدت أن "خطته" فجّرت معركة صعبة، وخرج شارون من الجولة الأولى مثخنا بالجراح. وتمرد عليه غالبية ممثلي حزبه في الكنيست. وتشكلت أرضية سياسية تنظيمية ملائمة لتوحيد قوى اليمين ضده وضد "الخطة". وأصبحت حكومته رهينة بيد خصومه وراحت قوى اليمين تسعى لإسقاطها قبل تنفيذ "الخطة"، وهدّد حزب العمل بفسخ الشراكة في حال تعطل تنفيذها.

ورغم سلبية موقف شارون تجاه السلطة تابع عباس جهوده في تكريس التهدئة باعتبارها مصلحة فلسطينية. وفي منتصف آذار ٢٠٠٥ نجح في عقد اجتماع موسّع ضم الفصائل الفلسطينية باستثناء جماعة "فتح الانتفاضة"، انتهى باتفاق عرف باسم "اتفاق القاهرة". ونجح عباس بمساعدة القيادة المصرية في إقناع هذه القوى بالتهدئة وتجديد "الهدنة". ونص "بيان مؤتمر الحوار في القاهرة" في أحد بنوده: "وافق المجتمعون على برنامج للعام ٢٠٠٥ يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة مقابل التزام إسرائيلي بوقف كافة أشكال العدوان والإفراج عن الأسرى".

تحدث الرئيس مبارك بعد القمة مع شارون ووضعه في صورة نتائج لقاء القاهرة، وأصدر ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بيانا يوم ١٧/ ٣/ ٢٠٠٥ أوضح فيه ما جرى في المكالمة الهاتفية وقال: "أشار الرئيس المصري إلى توصل الفلسطينيين إلى اتفاق جيد. وشكر رئيس الحكومة الرئيس مبارك على الاتصال وقال إن الاتفاق خطوة ايجابية". وأشار إلى أن سفير مصر الذي وصل اليوم إلى إسرائيل "سيحظى بالتعاون الكامل".

ولم يتأخر شارون كعادته في تخييب أمل الجميع، واستصغر شأن "الهدنة" وشرعت الآلة الإعلامية الإسرائيلية في تصوير عباس على أنه رجل ضعيف. وقال بعضهم إنه لا يمكن التعامل معه كشريك. ونقض شارون وعده للرئيس مبارك والملك عبد الله ولم يقدّر مبادرتهما في إعادة السفيرين، ولم ينفذ التزاماته في "الشرم". ورفض شارون طلب عباس عدم التعرض لأمين عام الجبهة الشعبية أحمد سعدات وزميله العميد فؤاد الشوبكي في حال أخلي سبيلهما. وتشكلت قناعة فلسطينية بأن معاداة شارون لعباس تختلف في الشكل عن معاداته عرفات لكنها في الجوهر واحدة وفي المضمون أخطر. وأحد منطلقاتها كره السياسة الواقعية التي تشق الطريق إلى البيت الأبيض.

إلى ذلك، بدأ الرئيس عباس يواجه سياسة إسرائيلية مبرمجة لإضعافه وإحراجه أمام شعبه. وصعد شارون هجومه واتهم عباس بالتراخي في محاربة الإرهاب. واستغل شارون قيام أنصار العمل العسكري بخرق "الهدنة" ليجدّد الادعاء بغياب الشريك. وشرع في ترتيب وضع إسرائيل لتنفيذ "خطة الانفصال". وتصاعد التوتر داخل حزب "الليكود" ورفع المستوطنون شعار "شارون يجب أن يلحق رابين". وفي مطلع نيسان أعلنت "جماعة أمناء الهيكل" عزمها الصلاة في المسجد الأقصى. وتوتر الشارع الفلسطيني وتحركت بعض العواصم العربية. وفي ٨/ ٤/ ٢٠٠٥، أصدرت فصائل مسلحة بيانا مشتركا قالت فيه: "نعلن حالة التأهب حيال تهديدات الصهاينة.. ونحمل الحكومة الصهيونية المسؤولية عن أي اعتداء على المسجد الأقصى.. والمساس بالمسجد يجعل المقاومة في حل من أي اتفاق، وجندنا على جاهزية كاملة للرد".

وواصل أبو مازن جهوده باتجاه التهدئة وأوعز لأجهزة الأمن منع العمليات العسكرية وانتقد بشدة خرق الهدنة. وهاجم الانتهاكات الإسرائيلية. وقال في ١٩ نيسان ٢٠٠٥ في لقاء مع ممثلي الصحافة الإسرائيلية في رام الله: "تعرفون أنه مضى ٣ أشهر على التهدئة أو ما نسميه بالهدنة.. وبعد التهدئة الأمور كانت هادئة وحصلت أحداث دون أي مبرر، مثل قتل ٣ أطفال في رفح بحجة أنهم يحملون كاميرا".

بقيت الإدارة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي في موقع المتفرج برغم كل هذه المواقف والممارسات السلبية من شارون وأركانه، ولم تتدخل لتنفيذ "تفاهمات شرم الشيخ" و"خريطة الطريق". وطالبت عباس والرئيس مبارك والملك عبد الله الثاني بالصبر على شارون والتريث ريثما ينتهي من تنفيذ "خطة الانفصال" و"الانسحاب" من قطاع غزة.

وزار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المنطقة وكانت أول زيارة له لإسرائيل والدول العربية. والتقى القيادات المصرية والإسرائيلية والفلسطينية. وقبل وصوله المنطقة أجرى مقابلة في ٢٤ نيسان ٢٠٠٥ مع جريدة "الأهرام" عرض فيها الموقف الروسي وقال: "قلنا في الماضي وما زلنا نقول إن للشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته وأن تكون قابلة للحياة.. ولكي يتحقق ذلك يجب أن تعرف الأطراف كيفية التوصل إلى الحلول الوسط". ودعا إلى بذل جهود لمساعدة محمود عباس، وأكد تواصل الجهد الروسي في اللجنة الرباعية.

وفي تلك الفترة، عقدت اللجنة الرباعية الدولية اجتماعا في موسكو وأصدرت بيانا في ١٠/ ٥/ ٢٠٠٥. وبدلا من لوم القيادة الإسرائيلية على ممارساتها المدمرة لخريطة الطريق قال البيان: "تحث اللجنة كلا الطرفين على اتخاذ الخطوات الضرورية للوفاء بالتزاماتها التي نصت عليها خريطة الطريق.. وعبرت اللجنة عن دعمها للجنرال الأميركي وورد المنسق الأمني لمساعدة الفلسطينيين في إصلاح قوات الأمن وأكدت على تنفيذ الإصلاحات".

وجه الرئيس بوش دعوة لرئيس السلطة محمود عباس مع اقتراب موعد تنفيذ "خطة الانفصال" الشارونية من جانب واحد، وعقد اللقاء في البيت الأبيض في ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٥. تحدث بعده بوش ونوه برفض عباس للإرهاب وقال: "كل الذين يمارسون الإرهاب هم أعداء دولة فلسطين وتتعين محاسبتهم على أعمالهم". وطالب بمحاربة وإصلاح أجهزة الأمن والنظام القضائي. ودعا إسرائيل إلى اتخاذ خطوات نحو غد سلمي وتحسين المعيشة اليومية للفلسطينيين. و"ينبغي على إسرائيل أن لا تقوم بأي نشاط يخالف التزامات خريطة الطريق أو يلحق الضرر بمفاوضات الوضع الدائم". وفي موضوع الاستيطان والجدار قال: "يتعين أن تزيل إسرائيل مواقع استيطانية غير مصرّح بها والتوقف عن توسيع المستوطنات. أما الحاجز الذي تبنيه- الجدار- فيجب أن يكون أمنيا، كما أن مسار هذا الحاجز ينبغي أن يأخذ في عين الاعتبار الأثر الذي سيخلفه على الفلسطينيين ممن لا يتعاطون نشاطات إرهابية". وعن فك الارتباط من غزة قال: "ولغرض ضمان أن يتكلل فك الارتباط بالنجاح سوف توفر الولايات المتحدة للسلطة الفلسطينية مبلغ ٥٠ مليون دولار ينفق على مشاريع إسكان وبنى تحتية في قطاع غزة". وبعد القمة لم تلاحق الإدارة الأميركية تنفيذ أقوال بوش، ولم يفكر أركانها في إلزام شارون بتنفيذ توجهات الولايات المتحدة الأميركية وإشراك طرف ثالث في تنفيذ خطة الانفصال.

بعد زيارة واشنطن شارك محمود عباس في قمة دول الجنوب الثانية لمجموعة ال ٧٧ والصين التي عقدت في الدوحة. وألقى في ١٥/ ٦/ ٢٠٠٥ كلمة دان فيها الممارسات الإسرائيلية من استمرار الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري ونوه بشكل خاص بأضراره في منطقة القدس. وطالب الطرف الإسرائيلي "بالتوقف عن أعمال الاستفزاز والخروقات". وقال: "إننا مقبلون على مرحلة الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة ونحن نأمل تكثيف الدعم الدولي في هذه المرحلة حتى يكون الانسحاب شاملا وتاما وفق القانون الدولي وأن يتوفر الممر الآمن مع الضفة وأن يكون ذلك خطوة على طريق البدء في مفاوضات الحل النهائي كما أكدت عليها خريطة الطريق ورؤية الرئيس بوش بإقامة دولة فلسطينية بجانب إسرائيل".

إلى ذلك، أدلى موشيه يعالون، رئيس هيئة قيادة الأركان الإسرائيلية "المنصرف"، قبل نهاية ولايته، بدلوه، وحرص على تحديد موقفه من خطة الانفصال والانسحاب من القطاع قبل الشروع في تنفيذها. وحذر، في مقابلة أجرتها معه جريدة "هآرتس" الإسرائيلية في ١/ ٦/ ٢٠٠٥، من مرحلة ما بعد تنفيذ "الخطة" وإخلاء المستوطنين من القطاع وقال: "إذا لم يتبع فك الارتباط التزام إسرائيلي بخطوة أخرى سيقع انفجار عنيف وسيكون وضع كفار سابا وتل أبيب والقدس مثل وضع بلدة سديروت" (بلدة إسرائيلية بالقرب من خط التماس مع قطاع غزة. أطلق نحوها الفلسطينيون صواريخ من نوع قسّام خلال فترة الانتفاضة الثانية)..

١-٣ شارون نفّذ "خطة الانفصال" ولم يكترث برأي الآخرين

ازدادت في مطلع عام ٢٠٠٥ ضغوط المتمردين والمعارضين في حزب الليكود وأحزاب اليمين الإسرائيلية الأخرى على شارون لإلغاء "الخطة". وفي مواجهة الضغوط أشرك حزب العمل في الحكومة. وتابع شارون تجاهل رأي الشريك الفلسطيني، ورفض الإجابة على سؤال: ماذا بعد الخطة؟ وقال في أكثر من مناسبة: "إن حكومة إسرائيل

استنتجت أنه لا يوجد شريك يمكن التقدم معه في بلورة خطة الانفصال " . واستندت " الخطة " كما قال شارون وأركانه إلى اعتبار " الجمود السياسي المتجسد بالوضع الحالي مُضرًا " . وأشارت " الخطة " إلى أن " إسرائيل ستقوم بإخلاء قطاع غزة وستعيد انتشارها من جديد خارجه عدا عن انتشار في منطقة الحدود بين القطاع ومصر (محور فيلادلفي) " . ونصت على أنه " في كل تسوية دائمة مستقبلية، لن يكون هناك استيطان في قطاع غزة، بالمقابل، ستبقى في الضفة مناطق تكون بمثابة جزء من إسرائيل " . وقبل الشروع في التنفيذ نقل الخطة للإدارة الأميركية وقدمها لأوروبا وفي الأمم المتحدة كتنازل سياسي هدفه إنهاء الاحتلال وترسيم حدود الدولة العبرية . وتجاوبت الإدارة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي واعتبروها تصب في صالح تطبيق " خريطة الطريق " .

وقبض شارون مقدما ثمن موقفه مساعدات مالية سخية . واستغل الظروف الداخلية والمساندة الدولية وعجل التنفيذ واختزل الزمن وشرع في عمليات الإخلاء في ١٥ / ٨/ ٢٠٠٥ وانتهى في ٢/ ٩/ ٢٠٠٥، علما أن الخطة الأساسية نصت على " الانتهاء من عملية الإخلاء حتى نهاية العام ٢٠٠٥ " .

ومارس بوش ووزيرة خارجيته رايس وممثل الاتحاد الأوروبي ضغوطا على السلطة ورئيسها عباس . ونزولا عند رغبة واشنطن، ونصائح مصرية وأوروبية، قبل عباس مقولة " الأولوية المطلقة لإنجاح خطة الانفصال " . وزارت الوزيرة رايس المنطقة وأكثرت من الإشادة بشجاعة شارون وبخطوته التاريخية، ولم تحاول الضغط على شارون ودفعه نحو التجاوب مع طلبات عباس المتواضعة . والتقت رايس عباس في رام الله، وطالبت عباس وأحمد قريع التحلي بالصبر ومساعدة شارون الذي يواجه متاعب كبيرة داخل حزبه ومع المستوطنين .

وأقصى ما فعلته رايس أنها أقنعت شارون بعقد لقاء ثنائي مع الرئيس الفلسطيني . ووافق شارون على اللقاء وشرع ممثلو الزعيمين في التحضير له . وأظهرت لقاءات المندوبين الفلسطينيين مع نظرائهم الإسرائيليين، أن شارون وأركانه يستخفون بنجاح عباس في إرساء الهدنة ووقف العمليات وهم غير جادين في البحث .

وفوجئ عباس والوفد المرافق له بأن الجهود الأميركية والمصرية لم تكن بالمستوى المطلوب . وفي اللقاء وجد عباس شارون عنجهيا كما عرفه . ولم يحترم شارون الأعراف الدبلوماسية وقرر التطاول بدل التعاون، ولم يكترث لتشوه الوساطة الأميركية والمصرية وفشلها، وتعمد تصغير شأنها . وحاول ابتزاز عباس ووجه له التهم ذاتها التي وجهها لعرفات، وأضاف عليها صفات الضعف وعدم الحسم والتردد . وعارض شارون تعزيز قدرة أجهزة الأمن الفلسطينية ورفض الإفراج عن معدات عسكرية قدمتها لها روسيا هدية . ورفض الإجابة على سؤال ماذا بعد " الانفصال " ، واعتبر مسائل ما بعد الانسحاب شأنا إسرائيليا يرفض بحثه مع الفلسطينيين . ورفض سحب الجيش من مدن فلسطينية . ورفض تسليم الأمن الفلسطيني المستوطنات الأربع التي قرر إخلاءها في شمال الضفة الغربية . وأصرّ على المضي في بناء الجدار . واتهم عباس بأنه يبالغ في الحديث عن ضعفه حتى لا يحارب الإرهاب . ورفض شارون إطلاق سراح دفعة من المعتقلين . وألقى شارون على الوفد الفلسطيني محاضرة حول كيفية تنفيذ الواجبات وسبل مكافحة الإرهاب زادت في توتير الأجواء واستهلكت معظم الوقت وتسببت في فشل اللقاء . وبلغ التوتر حد خروج أبو مازن عن هدوئه المعهود، وقال : يبدو أن على أجهزة الأمن الفلسطينية العمل على تعزيز قدراتها العسكرية عبر ذات الوسائل والطرق التي تتبعها " حماس " ، وكان يقصد تهريب السلاح وشراءه من السوق السوداء . وغادر عباس الاجتماع وهو مقتنع

بأن شارون ماض في إضعاف السلطة ولا يريد له النجاح . وعاد محبطا من الدور الأميركي والمصري ، وألغى مؤتمرا صحافياً كان قرر عقده .

بعد لقاء القدس ذاك شارون موقفه الاستفزازي وسرّب للصحافة أنه قام بدور المعلم مع التلميذ الذي يهمل واجباته البيتية .

والقراءة الموضوعية لنتائج اللقاءين اللذين عقدهما عباس وشارون في القدس وشرم الشيخ عام ٢٠٠٥ تبين أنهما عقّدا العلاقات بدل تحسينها . وسلوك الرجلين بعدهما يشير إلى أنهما رسما الطلاق ، وسقطت صفة شريكين في عملية سلام واحدة . وبعد فشل لقاء القدس مع عباس ، والأصح بعد إفشاله ، ظل شارون وأركانه يماطلون في تقديم إجابات ملزمة على ملفات مهمة منها : إدارة معبر رفح ، وبناء الميناء ، وتشغيل المطار ، تواجد الجيش الإسرائيلي في محور فيلادلفي ، دور الطرف الثالث ، الجدول الزمني للانسحاب ، الممر الآمن بين الضفة والقطاع ، مصير المنازل والمنشآت الزراعية والصناعية . . . الخ وأصر شارون على المضي قدما في تنفيذ " الخطة " بشكل أحادي الجانب . ومع اقتراب موعد الانسحاب الذي كان من المفترض أن يتم في أواسط تموز ٢٠٠٥ ، وأجل إلى أواسط آب ٢٠٠٥ لأسباب دينية (أهمها إحياء ذكرى خراب الهيكل الثاني في شهر آب) ، رفع الجيش درجة التأهب وشدّد الخناق على القطاع وأغلق المعابر وأوقف الحركة بين الضفة والقطاع .

إلى ذلك رفع المستوطنون مستوى معارضتهم ، وقبل الشروع في تنفيذ الخطة نظموا مع أنصارهم سلسلة تحركات ، واحتلوا مفارق الطرق الرئيسية ونظموا " مسيرة القمصان البرتقالية " إلى غوش قطيف التي حشدوا لها إمكانات هائلة كانت بمثابة استعراض عضلات . واحتدم الصراع ، وجرى حديث في داخل إسرائيل عن احتمال وقوع مصادمات دموية بين المستوطنين والجيش . وفي تلك الفترة أظهر شارون قدرة عالية على ضبط مشاعره وأعرب عن تضامنه وتعاطفه مع المستوطنين وتعمد في ٢١/ ٧/ ٢٠٠٥ زيارة مستوطنة أريئيل ليذكر معسكر اليمين حلفاء الأمس ، أعداء اليوم ، بتاريخه الحافل بدعم الحركة الاستيطانية ، وليؤكد عزمه تعزيز الاستيطان في الضفة . وألقى كلمة قال فيها : " أكرر وأوضح أن هذه الكتلة الاستيطانية هي واحدة من أهم الكتل وستظل إلى الأبد جزءا من دولة إسرائيل " . وذكّر الجميع بأن كان له شرف التواجد في الموقع عندما بدأت الحفريات الأولى للمستوطنة التي أصبحت مدينة .

ولاحقا قال شارون في اجتماع مجلس الوزراء : " هذا اليوم ليس سهلا ولا يدعو إلى الفرح . وإخلاء المستوطنات في قطاع غزة وشمال السامرة أمر خطير للغاية للمستوطنين ولي وللوزراء ، لكنها خطوة حيوية لمستقبل دولة إسرائيل " . وأشار إلى أن الخطة أسهمت في تحسين مكانة إسرائيل على الحلبة الدولية . وعندما بدأت قوات الاحتلال بتنفيذ الخطة قسرا في الخامس عشر من آب ٢٠٠٥ ، وجّه شارون كلمة إلى شعب إسرائيل فسّر فيها أسباب إقدامه على الخطوة وقال : " آن الأوان ، أن نبدأ الخطوة الأصعب والأكثر إيلاما ـ إخلاء مستوطناتنا في قطاع غزة وشمال السامرة . . ليس سرا أنني أنا أيضا مثل كثيرين غيري آمنت وأملت بأن يكون في استطاعتنا الإبقاء على نتساريم وكفار دروم إلى الأبد ، لكن الواقع المتغير في البلد وفي المنطقة وفي العالم اضطرني إلى اتخاذ تقدير آخر والى تغيير الموقف " . ووجه كلمات خاصة إلى مجندات الجيش وجنوده والشرطة وحرس الحدود وقال " أمامكم مهمة صعبة ، إذ لا يقف أمامكم عدو وإنما أخوة وأخوات " .

فضلاً عن ذلك أجادت المؤسسة الأمنية الإخراج، ونفذت حركة تضليل واسعة شارك فيها أكثر من ١٥٠ ألف جندي، وظلت أجهزة الإعلام الإسرائيلية والعالمية طيلة فترة الانسحاب التي استمرت حتى فجر ١٢ أيلول ٢٠٠٥ تنقل ليل نهار مشاهد الإخلاء القسري للمستوطنين. ونقلت صور الجنود يشاركون المستوطنين البكاء... ولم تكتف المؤسسة الأمنية بعملية التضليل هذه، وإنما تراجع الجيش أيضًا، بناء على أوامر وزير الدفاع شاؤول موفاز، عن تدمير أماكن العبادة اليهودية (الكنس). واضطرت قوات الأمن الفلسطينية للقيام بالمهمة. ولاحقا حمّل شارون ووزير خارجيته سيلفان شالوم عباس وسلطته مسؤولية تدنيس أماكن العبادة اليهودية وتدميرها..

وبعد بضعة أيام أصدر رئيس السلطة الفلسطينية مرسومًا رئاسيًا من سبع مواد قرّر في الأولى أن "تبسط السلطة سيطرتها على المناطق التي ينسحب منها الاحتلال، وتضع يدها فورا على جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة إلى حين البت في أمرها بموجب قانون". وفي ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٥ عقد رئيس سلطة الأراضي مؤتمرا صحافياً تطرق فيه للتعديات على الأراضي. وأشار إلى أن ٨٠٪ من التعديات ارتكبتها عناصر الأمن، وهذا أمر لا يمكن القبول به. وبين الاستخدامات اللاحقة للأراضي التي سيجلو عنها الاحتلال.

بعد عشرة أيام من البدء في تنفيذ الخطة، أنجزت القوات المكلفة بعملية الإخلاء الجزء الأول من الخطة بنجاح، وهو القسم الرئيسي من مهمتها، دون إراقة قطر دم إسرائيلية واحدة. وفي ٢٥ آب وجّه رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي، دان حالوتس، رسالة إلى القوات العسكرية الإسرائيلية أشاد فيها بسلوك أفراد المؤسسة الأمنية وقال: "لقد عملنا بحساسية وتصميم انطلاقا من إدراكنا أن لا عدو يقف أمامنا وإنما أخوة أبناء أسرة، رجال ونساء وأطفال، كلهم وقفوا هناك يتألمون ويذرفون الدموع". وأضاف "لم نأت لتحقيق انتصار، أتينا باسم دولة إسرائيل لتنفيذ قرارات.. إن شعب إسرائيل رآكم تتصرفون بحساسية جديرة بالتقدير".

واستقبل المجلس التشريعي الفلسطيني في ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٥ في مقره في القطاع بحفاوة الوزير المصري عمر سليمان، باعتبار بلاده مساهما رئيسيا في تحقيق هذا الفوز الكبير. وألقى الوزير كلمة أمام المجلس هنأ فيها باسم الرئيس مبارك الشعب الفلسطيني بالانجاز وقال: "عهد الرئيس لكم أن تظل أيدينا في أيديكم حتى تحرير كافة الأراضي الفلسطينية في الضفة كما في غزة". وتعهد بمواصلة دعم الجهود الفلسطينية ليكون انتهاء الاحتلال للأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ شاملا وكاملا ودعم الجهود الوطنية لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني.

وقبل أن يستكمل الجيش تنفيذ الخطة عبرت الإدارة الأميركية عن تقديرها للعمل العظيم الذي قامت به حكومة شارون، ولم تتوقف إشادتها عند هذا الحد وضغطت على الحكومة الباكستانية برئاسة برويز مشرف لتطبيع العلاقة مع إسرائيل مكافأة لها على خطوتها. وعقب نائب رئيس الوزراء الفلسطيني نبيل شعث على ذلك معبرًا عن القلق إزاء إقامة باكستان علاقات مع إسرائيل قبل انسحابها من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧.

وبعد استكمال تنفيذ خطة الإخلاء وانسحاب آخر جندي إسرائيلي من القطاع وجه عباس، يوم ١٣/ ٩/ ٢٠٠٥، رسالة إلى الشعب الفلسطيني هنأه فيها بالانجاز وأكد أن الفرحة لن تكتمل إلا باستكمال السيادة الوطنية. واعتبر الانسحاب الأحادي الجانب لا يعني انتهاء الاحتلال. وقال "لا زالت معابر غزة مع العالم وأجزاء من أراضيها ومياهها وأجوائها والممر الآمن مع الضفة.. الخ من القضايا العالقة التي تهدد بتحويلها إلى سجن كبير، وغزة جزء لا يتجزأ

من أرضنا المحتلة مع الضفة والقدس الشريف " .

وأدلت اللجنة الرباعية بدلوها بشأن تنفيذ الخطة، واجتمعت في ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٥ وأصدرت بيانا رحبت فيه بنجاح الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وحثت على اتخاذ تدابير أخرى لتحسين الاقتصاد الفلسطيني وإنهاء الإرهاب واستئناف المفاوضات نحو حل دائم . وقالت في البيان أيضا " إن اللجنة الرباعية تحث على الحفاظ على النظام والقانون وتفكيك القدرات والبنية التحتية للإرهاب وتؤكد على ضرورة إصلاح القطاع الأمني " .

وبالمناسبة ذاتها أعلن أحد قيادي حماس في ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٥ وقف عمليات الحركة العسكرية من قطاع غزة ضد إسرائيل . وقال محمود الزهار : " حرصا من حماس على حماية الشعب الفلسطيني من بطش الاحتلال، واستمرارا في مناخات الفرحة التي تعم الشعب بعد هزيمة الاحتلال واندحاره عن القطاع . . فإن الحركة تعلن وقف عملياتها من القطاع ضد الاحتلال " .

وفي منتصف أيلول ٢٠٠٥ زار رئيس الحكومة الإسرائيلية شارون مقر الأمم المتحدة، وألقى كلمة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي أشار فيها إلى الخطوة الكبيرة التي أقدمت عليها حكومته . وقال : " لقد خرج آخر الجنود الإسرائيليين من قطاع غزة في بداية هذا الأسبوع وانتهى الحكم العسكري في هذه المنطقة . وبهذا أثبتت إسرائيل أنها على استعداد لتقديم التنازلات المؤلمة من أجل إيجاد حل للنزاع مع الفلسطينيين " . وأضاف : " أما الآن فحان الوقت لأن يثبت الفلسطينيون رغبتهم في السلام فانتهاء حكم إسرائيل ومسؤوليتها عن قطاع غزة يمكّن الفلسطينيين من تطوير اقتصادهم وبناء مجتمع يصبو إلى السلام " .

ولم يتطرق شارون في كلمته إلى دور السلطة الفلسطينية في إنجاح خطوة الإخلاء والانسحاب . وبعد عودته من نيويورك واصل شارون مواقفه السلبية . وصعد عمليات المداهمة والاعتقالات في الضفة الغربية، وسرّع بناء الجدار العازل في الضفة الغربية ومحيط القدس . وطلب من إدارة بوش إلغاء اللقاء بعباس، وبالحد الأدنى تأجيله ريثما يثبت عباس نجاحه في امتحان أمني يتعلق بمهام ما بعد الانسحاب . واستمر شارون بعد تنفيذ " الخطة " في تجميد العلاقة مع السلطة وواصل مقاطعة عباس، ورفع سقف مطالبه الأمنية وكان بعضها تعجيزيًا . وهدّد بتعطيل الانتخابات الفلسطينية إذا شاركت فيها حماس . ولاحقا أكدت الوقائع أن شارون يتصرف وفق حساباته الشخصية ومصالح إسرائيل فقط، ولا يعير أدنى اهتمام لمصالح الآخرين .

تجدر الإشارة إلى أن التدقيق في " خطة " شارون وتوقيتها يبيّن أنه طرحها في سياق : أولا، مواجهة تحرك المجتمع الدولي وتعطيل محاولات فرض خطة لحل النزاع من نوع " خريطة الطريق " ، وثانيا اعتراض طريق المبادرة العربية التي صدرت عن قمة بيروت (٢٠٠٣) وإرباك أي تحرك على أساسها . وثالثا، معالجة مشكلة حقيقية تتعلق بالخطر الديمغرافي الذي يتهدد إسرائيل . ورابعا، معالجة مسألة جوهرية تتعلق بأمن إسرائيل . وإن معاينة النتائج التي حصدها شارون تبين أنه حقق جزءا من هذه الأهداف بثمن زهيد .

٤-١ "خطة الانفصال" هزّت النظام السياسي في إسرائيل

.خلطت " خطة الانفصال " الأوراق داخل النظام السياسي الإسرائيلي، ودخلت علاقات القوى مرحلة جديدة من

إعادة الاصطفاف وبناء التحالفات، وتشكل حزب مركزي جديد. وفعّل تنفيذ "الخطة" الحراك السياسي داخل المجتمع الإسرائيلي. وتباينت المواقف من "الخطة"، وأبدى قطاع واسع تعاطفه مع المستوطنين. ولقيت أيضا ترحيبا قويا من حزب "العمل" وحزب "ميرتس- ياحد" بزعامة يوسي بيلين وحزب "شينوي" وأنصار السلام. وتأجج الصراع داخل معسكر اليمين. وواجه شارون مصاعب أعقدها داخل حزبه. وجرده أتباعه من لقب "نبي الاستيطان"، وظهر وكأنه يمثل النخب في رؤيتها للصراع وسبل حله، ويترجم رغبتها في رسم حدود دائمة من جانب واحد، ولا يراعي مصالح ومعتقدات فئات أخرى، ويستهتر بمواقف المستوطنين وقطاع واسع من المتدينين. وتصدع الحزب وكان مأزقه يتعمق أكثر كيفما تحرك، وبذل جهودا مضنية لإيجاد مخرج للأزمة يجنبه المواجهة مع "الرفاق" لكنه فشل وتضعضع الائتلاف وانهارت حكومته واضطر إلى تقديم موعد انتخابات الكنيست إلى آذار ٢٠٠٦، بدلا من آخر العام.

.انقسم حزب الليكود لاحقًا على نفسه، ولم يتحرّر شارون من أسر الرفاق إلا بعد أن شكل حزبا جديدا أطلق عليه اسم "كديما" (وهو أيضًا مصطلح عسكري يستخدم في تحديد اتجاه حركة الجيوش في الحرب). ويدعي هذا الحزب بأنه يمتلك برنامجًا براغماتياً لحل النزاع، ويعتمد بجانب المفاوضات القبضة الحديدية ضد الفلسطينيين. وبيّن برنامج "كديما" كما نشرته الصحف أنه سيسعى في حال فوزه في الانتخابات في آذار٢٠٠٦ إلى تطبيق "خريطة الطريق"، ولكن أي خريطة طريق؟ إنها تلك التي تختلف عن الأصلية والتي ادخل عليها شارون ١٤ تعديلا. إلى ذلك أكد "كديما" أنه ينوي ترسيم حدود إسرائيل. وهذا الترسيم جار الآن من طرف واحد وسيزداد خطره إذا تم وصل مستوطنة "معاليه أدوميم" الضخمة بالقدس لتصبح المدينة المقدسة مفصولة عن الضفة. والأخطر أن استكمال المشروع سيقسم الضفة إلى قسمين، شمالي وجنوبي، ويعطل إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وقابلة للحياة.

وبتشكيل الحزب الجديد "كديما" بات النظام السياسي الإسرائيلي قائمًا على ثلاثة أعمدة حزبية رئيسية: "كديما" يمثل اليمين الوسط، وحزب العمل يمثل اليسار ويحاول التمايز عن "كديما" سياسيا ويرفع راية القضايا الاجتماعية عاليا. وصار حزب الليكود ممثلا لليمين ويطالب بمزيد من القمع ضد الفلسطينيين وبعدم التفريط بالضفة الغربية. والتدقيق في مواقف الأحزاب الثلاثة وبرامجها يبين تآكل الفروق السياسية والأيديولوجية بين "كديما" و"العمل". وينحصر الخلاف بينهما حول مساحة الأرض التي بالإمكان الاستغناء عنها لقيام دولة فلسطينية فوقها. وتتقاطع مواقف الزعيم الجديد لحزب العمل عمير بيرتس مع شارون في التصوّر لحل النزاع. بيرتس يصر، مثل شارون، على أن القدس ستبقى عاصمة إسرائيل "الأبدية"، ويشدّد على تنفيذ المشاريع الاستيطانية بهدف تهويد المدينة، إلى جانب تمسكه، مثل شارون، بضم التجمعات الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية. ناهيك عن تماثل المواقف بشأن رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

.بينت الوقائع أنه حتى غلاة المتطرفين والمستوطنين في إسرائيل يخضعون لسلطة القانون في حال أبدت الحكومة إصراراً على بسطها وأبدى الجيش عزيمة لتطبيقها. وأكدت النتائج أن عدم تجرؤ رئيس الوزراء الأسبق إسحق رابين على مواجهتهم وإخلائهم من مدينة الخليل بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي (١٩٩٤) كان خطأً كبيرا، إن لم يكن تواطؤا مقصودا. والاستخلاص ذاته ينطبق على مواقف شمعون بيريس وإيهود باراك عندما كانا في رئاسة الوزراء وخضعا لابتزاز المستوطنين. وعلى رغم التحفظ على أهداف شارون خاصة استكمال بناء "الجدار"، فإن تأثير "الخطة"

وتنفيذها في السياسة الإسرائيلية كبير لجهة تكريس سابقة في حل النزاع ومعالجة قضايا الحل النهائي خصوصا الاستيطان. وبدّد تنفيذ "الخطة" الصورة المبالغ فيها عن قوة المستوطنين.

ـ إلى ذلك، اضطر شارون إلى مراجعة موقفه السلبي من دور الطرف الثالث حتى لو كان هذا الطرف أقرب الحلفاء إلى إسرائيل، ووجد نفسه ملزما بإشراك طرف ما في تنفيذ الخطة لإنجاز مهام تتعلق بمراقبة الحركة في معبر رفح. وبعد تنفيذ الانسحاب وافق على تواجد أمني أوروبي محدود في المعبر يتولى المهمة. ووافق أيضا على إعطاء مصر دورا عمليا ظلت إسرائيل ترفضه.

وحاول شارون توريط المؤسسة الأمنية المصرية بضبط أمن قرابة مليون ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزة، لكن القيادة المصرية أحبطت الفكرة وقبلت بدور أمني محدود لا يتعدى المساهمة في ضبط الحدود ورفع القدرة القتالية لأجهزة الأمن الفلسطينية.

ـ أكدت "خطة الانفصال" ابتعاد شارون عن فكر الليكود الجامد وبات مقتنعا بأن لا مناص من تثبيت حدود دائمة لدولة إسرائيل. واعتبر كثير من الإسرائيليين قرار شارون قرارا تاريخيا دراماتيكيا، ورأوا فيه ختما رسميا لنهاية حلم "أرض إسرائيل الكبرى". وفي جميع الحالات تتضمن "خطة" شارون تراجعا استراتيجيا جديدا في المشروع الصهيوني التاريخي بعد التراجع الذي تم على الجبهات المصرية والأردنية واللبنانية. وهذا التراجع قابل في ظروف دولية وإسرائيلية للتكرار في الضفة الغربية والجولان المحتل.

١-٥ تفاعلات عملية الانسحاب والإخلاء في الجانب الفلسطيني

– أظهرت "خطة الانفصال" والانسحاب الأحادي الجانب أن الحكومة الإسرائيلية بزعامة شارون لا تكترث بمصالح الفلسطينيين ولا بالمشاكل التي يواجهها رئيس السلطة عباس. وأكدت الوقائع أن العقبات التي زرعتها "الخطة" في المجالين الأمني والاقتصادي، زادت من المشاكل الفلسطينية. وأبقى شارون مسائل حيوية معلقة لابتزاز عباس أخطرها السيطرة على المعابر البرية والبحرية والأجواء. وتجميد حركة الأفراد والبضائع في المعبر استمر من ٧/ ٩/ حتى ١٥/ ١١/ ٢٠٠٥، وتحول قطاع غزة لفترة، إلى سجن كبير. ومنع شارون العمال من العمل في إسرائيل، ولم يتمكن المرضى والتجار والطلاب من قضاء مصالحهم خارج القطاع. ونجحت "حماس" والمعارضة في تحميل السلطة مسؤولية استمرار الإغلاق وما ينتج عنه من عذاب. واتهم بعضهم عباس بالتهاون في قطف ثمار الانتصار الذي تحقق بالعمل العسكري والعمليات "الانتحارية" حسب رأيهم. ورغم أن الجيش استمر في السيطرة على الحدود والأجواء، حاول شارون التحرر من المسؤولية عن إرث احتلال دام ٣٨ عامًا وضع أكثر من مليون إنسان في سجن كبير. وادعى أن "خطة الانفصال" تلغي الادعاءات بخصوص مسؤولية إسرائيل كدولة احتلال عن الفلسطينيين في القطاع.

ـ قوبلت "خطة" شارون، من البداية، بغضب فلسطيني شديد ليس فقط لأنها خطة أحادية الجانب ولأنه رفض تنسيق تنفيذها مع أجهزة السلطة ومؤسساتها، بل لأنها لا تنهي الاحتلال وكل ما بعدها غامض. ورغم ذلك قدم الرئيس الأميركي بوش لشارون مقابلها ضمانات أميركية خطية خطيرة على عملية السلام وعلى مصالح الفلسطينيين الإستراتيجية وحقوقهم الوطنية. ومنح بوش إسرائيل حق ضم أراض فلسطينية لإسرائيل وأيد رفض إسرائيل منح

اللاجئين حقوقهم التي أقرتها الأمم المتحدة . . الخ وصمت هو ودول الاتحاد الأوروبي على الاستيطان وتمدد الجدار في عمق الضفة الغربية وتعطيل إسرائيل تطبيق " خريطة الطريق " .

ـ بعد إتمام " انسحاب " الجيش وإخلاء القطاع من المستوطنين نام الفلسطينيون نوماً هادئاً هانئاً للمرة الأولى منذ ٣٨ عاماً ، وتمكنوا من التنقل بطول القطاع وعرضه من دون أي حواجز إسرائيلية أو معوقات أو قصف أو قتل أو تهديد . واعتقد كثير منهم أن كابوس الاحتلال الإسرائيلي انتهى إلى الأبد . لكن الوقائع والأحداث التي وقعت بعد أقل من شهر خيبت أملهم . ولم يتأخر الوقت حتى قرر الجيش إتباع سياسة الأرض المحروقة وخلق منطقة عازلة في شمال القطاع وأرسل موجات من القصف المدفعي والصاروخي ردا على قصف بلدة سديروت بصواريخ " القدس والقسام " .

ـ بعد تنفيذ " الخطة " من جانب واحد راح الرئيس أبو مازن يطالب إسرائيل والولايات المتحدة واللجنة الرباعية الدولية بمسائل يمكن تصنيفها تحت بند توابع " خطة الانفصال " . ومواد هذا البند كثيرة أهمها استكمال الانسحاب من القطاع حتى حدود ١٩٦٧ ، والتعويض عن استغلال الأراضي والمياه سنوات طويلة . وبعد " اتفاق المعابر " الذي توصلت له الوزيرة رايس طالب عباس بتشغيل مطار غزة ، واستكمال بناء الميناء ، وتنظيم العلاقات التجارية وتشغيل العمال في إسرائيل ، وتشغيل الممر الآمن بين الضفة والقطاع . وكانت النتيجة " لقد أسمعت لو ناديت حيًا ولكن لا حياة لمن تنادي " . .

١-٦ موقف إسرائيل من الانتخابات التشريعية الفلسطينية

بعد قرار الرئيس عباس وفق الصلاحيات الممنوحة له إجراء الانتخابات التشريعية في كانون الثاني ٢٠٠٦ ، أعلن شارون أنه سيمنع انتخابات تشارك فيها " حماس " والجبهة الشعبية " قتلة الوزير زئيفي " . وأكد أنه لن يسمح لأهل مدينة القدس المشاركة في الانتخابات وفق صيغة عام ١٩٩٦ ، وقال : " هذه عاصمة إسرائيل ولا مكان فيها للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها ، والفلسطينيون الراغبون بالمشاركة في الانتخابات بإمكانهم المشاركة في خارج المدينة وفي رام الله " . وطالب شارون عباس بتركيز ذهنه على محاربة الإرهاب والعمل على تجريد " حماس " والمجموعات المسلحة الأخرى من أسلحتها ، قبل الحديث عن الانتخابات التشريعية . وقال أنصاره إن المشاركة في الانتخابات تستوجب التخلي عن العنف والإرهاب والاعتراف بإسرائيل واحترام التعهدات .

وبصرف النظر عن ادعاءات شارون ، فقد تشكلت لدى أبو مازن وأركان السلطة الفلسطينية قناعة بأن شارون لا يريد للفلسطينيين أن يجروا الانتخابات ويمارسوا الديمقراطية ويعززوا مكانة هيئاتهم دوليا . وتحرك عباس في كل اتجاه لتجاوز العقبة الإسرائيلية ، وطلب من العرب بذل جهود مع الإدارة الأميركية وحكومات الدول الأوروبية للضغط على شارون وتسهيل الانتخابات . وحمل أبو مازن هم الانتخابات إلى واشنطن في زيارته يوم ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٥ ، وبحث مع الرئيس بوش شخصيا مسألة مشاركة أهل القدس وحركة " حماس " في الانتخابات ، ونجح في إقناعه بوجهة النظر الفلسطينية . وطالب عباس بوش التدخل لدى شارون لتسهيل الانتخابات وفق القاعدة التي اعتمدت عام ١٩٩٦ ، وتسهيل الحركة وإطلاق سراح المعتقلين . وخص عباس بالذكر عضو اللجنة التنفيذية عبد الرحيم ملوح ، ومروان البرغوثي وأعضاء المجلس التشريعي . وطلب أيضا إطلاق سراح أمين عام الجبهة الشعبية أحمد سعدات ورفاقه

من السجن "الدولي" في أريحا. وحصل على موافقة بوش على إجراء الانتخابات في موعدها. وعاد أبو مازن من واشنطن وهو مقتنع بأن الموافقة الأميركية على الانتخابات تعني التغلب على العقبة الإسرائيلية وبات بالإمكان إجراء الانتخابات في موعدها.

وكما قدّر أبو مازن، تراجعت حكومة شارون عن موقفها واستجابت لدعوة بوش، وعقد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي لقاءات خاصة لبحث الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات التشريعية وتمرير فترة الحملة الدعائية ووصول يوم التصويت بهدوء وسلام. وتعهد الجانب الإسرائيلي بوقف عمليات المداهمة والاعتقال والاغتيالات وتخفيف الإجراءات على الطرق خلال فترة الانتخابات.

وفي أواخر عام ٢٠٠٥، ومع اقتراب موعد الانتخابات في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦، بدأ الجانب الإسرائيلي بالحديث علنا عن رفض التعامل مع "حماس" في حال فوزها في الانتخابات التشريعية، ورفضه التعامل مع أي حكومة فلسطينية تشارك فيها "حماس". وهددت الحكومة الإسرائيلية الشعب الفلسطيني وسلطته علنا، بوقف تحويل المستحقات المالية الفلسطينية من الجمارك والضرائب للسلطة ولأي حكومة تشارك فيها "حماس" واتخذت الإدارة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي الموقف ذاته علنا. وتحولت "حماس" في نظر الشارع الفلسطيني إلى ضحية يضطهدها الإسرائيليون والأميركان. واستغلت قيادة "حماس" هذا الموقف واستغلت معه أيضا قصص المحسوبية والفساد في السلطة في تحريض الناس ضد قوى السلطة. وتعززت مكانتها وزادت شعبيتها في الضفة والقطاع وتضامن الناس مع الضحية نكاية بإسرائيل وأميركا.

٧-١ نتائج واستخلاصات عامة

- يستطيع شارون أن يفتخر بأنه خلص إسرائيل من ورطة دامت ٣٨ سنة، وأخرج الجيش والمستوطنين من مستنقع احتلال غزة، تماما كما فعل إيهود باراك عندما أخرج إسرائيل من جنوب لبنان، لكن شارون وقبله باراك لا يستطيعان الإدعاء بأن الانسحاب الأحادي الجانب جلب الأمن والهدوء للإسرائيليين، وأوقف نزيف الدم هنا وهناك. ولم يؤد الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة إلى تحقيق التوقعات الأمنية والسياسية المتوخاة. صحيح أن عدد العمليات ومستوى العنف الممارس ضد إسرائيل والإسرائيليين انخفض بعد تنفيذ "الخطة"، إلا أن مستوى الدوافع والأسباب لتواصل هذا النمط من العمل لم ينخفض. واضطر الجيش الإسرائيلي إلى تركيز قوات كبيرة في محيط قطاع غزة. ويكاد لا يمر يوم واحد دون أن يقوم الطيران أو المدفعية بقصف مناطق داخل القطاع.

على الصعيد السياسي لم يتحول الانفصال إلى رافعة سياسية، ولم يؤد إلى التقدم على طريق السلام، ولم تتحرر إسرائيل من المسؤولية باعتبارها قوة احتلال. وساهمت الخطة في توسيع نطاق الفوضى في شتى أنحاء القطاع، وتعززت مكانة حماس وأنصار العمل العسكري في الشارع الفلسطيني. ولأنها خطة أحادية الجانب تمكنت "حماس" من قطف الثمرة وادعت أنها وأنصار الكفاح المسلح هم من أنضجها. وقالوا إن الضربات العسكرية الموجعة هي التي أجبرت شارون على الانسحاب من القطاع، ووجدت حماس من صدق وتبنى مقولتها.

- أيا تكن نوايا شارون فإن تنفيذ "الخطة" خلق واقعا جديدا في الوضع الفلسطيني. ولا خلاف على أن إزالة

المستوطنات والانسحاب من القطاع يشكل مكسبا أدى إلى تحرر جزء من الأرض، وخفف معاناة أكثر من مليون و٣٠٠ ألف فلسطيني من قهر الاحتلال. وسقطت القدسية عن الاستيطان والمستوطنين. وتكرست سابقة مهمة في النزاع لم تتحقق في المفاوضات. وقدمت "الخطة" نموذجا عمليا جديدا لحل النزاع حول قضايا الحل النهائي خاصة الاستيطان والحدود والمعابر.

ـ إلى ذلك، يجب التنبه لعدم الوقوع في أسر المبالغة والتطيّر في قراءة "خطة" شارون. فالمبالغة والتطرف يمينا أو يسارا يقود إلى رسم توجهات خيالية تلحق أضرارا فادحة بالمصالح العليا. واعتقاد بعض قوى المعارضة الفلسطينية أنصار العمل العسكري أن نموذج غزة قابل للتكرار في الضفة أو في أجزاء منها في عهد شارون واحدة من هذه التوجهات الخيالية. صحيح أن "الخطة" سابقة مهمة، لكن يخطئ من يعتقد أن لها وظيفة مباشرة، وأهميتها تبرز تبوؤ اليسار سدة الحكم. ومن الآن وحتى ذلك التاريخ سيعمل ورثة شارون على خلق حقائق جديدة يصعب إزالتها وتمنع تكرار السابقة. أخطرها بناء الجدار ورسم حدود إسرائيل مع الفلسطينيين وضم مساحات جديدة من الضفة وتنشيط الاستيطان في محيط القدس ومنطقة الأغوار.

ـ شكّل موقف الرئيس الأميركي جورج بوش وأركانه على امتداد العام ٢٠٠٥ عقبة حقيقية في طريق نجاح أبو مازن في انجاز برنامجه. وظل بوش وأركانه على مواقفهم التي تدعم دون تحفظ سياسة شارون وتساند إسرائيل ظالمة أو مظلومة وتتبنى توجهات القوى الإسرائيلية المتطرفة. صحيح أن الرئيس بوش أخذ في بداية ولايته الثانية، وبعد رحيل عرفات، جملة مواقف ايجابية منها: أعاد العلاقة والاتصالات مع السلطة الفلسطينية، وفتح أبواب البيت الأبيض أمام عباس، وتمسك بـ"خريطة الطريق".. الخ لكن هذه المواقف الموضوعية لم تشق طريقها للحياة وتوقف الحديث فيها لصالح توجهات إسرائيل. وتبنت إدارة بوش تعديلات شارون الـ١٤ على "خريطة الطريق"، وقدمت ضمانات خطية تنص على حق إسرائيل بضم التجمعات الاستيطانية الكبيرة، وعدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، ورفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وحلت "خطة الانفصال" عمليا محل "خريطة الطريق"، برضا أميركي. ومن الواضح أن من لم يتحرك لإرغام شارون على التعامل مع عباس المعروف بواقعيته كشريك في صنع السلام، وتراجع عن تنفيذ رؤيته وأجّل تنفيذها حتى نهاية ولايته الرئاسية الثانية للولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، ولم يتدخل لوقف بناء الجدار... الخ لا يمكن لأكثر الناس تفاؤلا أن يتوقعوا منه أن يغيّر نهجه، وأن يتعهد بإلزام شارون العودة إلى "خريطة الطريق" واستكمال الانسحاب من قطاع غزة بانسحاب من الضفة الغربية، وإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة، واستئناف المفاوضات حول قضايا الحل النهائي.. الخ.

ـ إذا كان لا يزال ممكنا حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على أساس دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، فالتفكير الواقعي السليم يجب أن ينصب حول كيفية تحويل نتائج "خطة الانفصال" والإخلاء و"الانسحاب" التي نفذها شارون إلى عامل يقرب الطرفين من هذا الحل، وليس الهروب إلى الأمام نحو فكرة الدولة الثنائية القومية، أو إلى الخلف نحو فكرة حل السلطة والعودة إلى وضعية الاحتلال الكامل. وفي جميع الحالات لا أفق للحديث عن استئناف الاتصالات والمفاوضات، أو تنفيذ أية خطوة فصل جديدة في الضفة الغربية، لا أحادية الجانب ولا بالتفاهم مع السلطة الفلسطينية قبل انتهاء الانتخابات الإسرائيلية القادمة في آذار عام ٢٠٠٦، كحد أدنى، وحتما سوف يبقى

الوضع معلقا ريثما يتم تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

نظن أن العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٦ سوف تتأثر بصورة مباشرة بالأحداث والتطورات السياسية والحزبية والأمنية المتوقعة على أرض فلسطين التاريخية وفي المنطقة، منها الانتخابات البرلمانية الفلسطينية والإسرائيلية، وتطور التحقيق الدولي في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وتطور النزاع حول ملف إيران النووي.

٢- رؤية شارون لدولة فلسطينية انتقالية أو ذات حدود مؤقتة

خلق الانسحاب من غزة وتفكيك المستوطنات أطروحة أن أريئيل شارون تحوّل إلى شخص آخر، إلى "شارون جديد" [**ينبغي التذكير بأنه منذ إعلان شارون عن "قبوله" لرؤية الرئيس الأميركي جورج بوش لحل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني المعتمدة على مبدأ الدولتين، ثمة انشغال غير مسبوق في إسرائيل وخارجها بما اصطلح على توصيفه بـ "صورة شارون الجديدة"، مقارنة بصورته "القديمة" التي ارتسم وفقًا لها باعتباره من أشدّ الأعداء الألدّاء لفكرة قيام دولة عربية أخرى بين النهر والبحر وبكونه "المبتكر" لمفهوم "الأردن هو الدولة الفلسطينية"**] لكن هذا لم يكن سوى خداع بصري، حسبما يمكن الاستشفاف من خطاباته وتصريحاته وتحركاته، وحسبما يؤكد العديد من المعلقين والمحللين.

فقد بقي شارون الرجل الذي كان، المؤمن بالقوة، وليس السياسي الذي اكتشف فجأة نور السلام. لم يؤمن شارون بالسلام مع الفلسطينيين، في الأساس لأنه لم يفلح أبداً في الوثوق بالفلسطينيين. لقد بقي مع مبادئ الخريطة التي أكثر مِن عرضها على ضيوفه عندما كان يأخذهم في جولات إلى المناطق الفلسطينية.

وكانت فكرته هي أن يضم إلى إسرائيل مناطق واسعة قدر الإمكان على طول الخط الأخضر وغور الأردن، وتركيز السكان الفلسطينيين في جيوب معزولة عن بعضها، أو متصلة بشريط أرضي ضيق. وكانت غزة الجيب الأول الذي أقامه. وثمة من يعتقد أن التغير الأساسي في موقفه لم يتجلَّ في الإقرار بوجوب تقسيم أرض إسرائيل، وإنما باستعداده لتسمية الجيوب الفلسطينية باسم "دولة".

وكان هذا هو الثمن الذي اضطّر لدفعه مقابل الدعم الجارف، غير المحدود تقريباً، من جانب الرئيس الأميركي جورج بوش.

والحدود الدائمة التي أراد شارون وضعها تستدعي تفكيك عدد من المستوطنات التي أقيمت مع مرور السنين في الضفة، وبعضها خلافاً لخريطته. والخريطة لم تكن تفترض تفكيك المستوطنات في غزة، ولذلك فإن شارون السياسي ليس بالفعل مَن أمر بتفكيكها، وإنما شارون العسكري، الذي أبدى تقديره ذات مرة بأن ثمن محاربة الإرهاب باهظ. فإبعاد المستوطنين عبّر عن المقاربة الأساسية لديفيد بن غوريون الذاهبة إلى أن الإنسان رماد والدولة هي كل شيء.

ولقد عبّر عن رؤية شارون هذه القائم بأعماله وأعمال رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، في خطابه أمام مؤتمر هرتسليا السادس حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي الذي انعقد في الفترة بين ٢١ و٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٦، وذلك في آخر أيام المؤتمر، حيث أكدّ أن الخطوة الأكثر أهمية ودراماتيكية التي تنتصب أمام إسرائيل هي "رسم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل من أجل ضمان الأغلبية اليهودية في الدولة".

وأضاف أولمرت: "زئيف جابوتنسكي وصف بأسلوبه اللاذع أهمية الأغلبية اليهودية، حيث قال: "اصطلاح

(دولة اليهود) واضح بالتأكيد: فهو يعني أغلبية يهودية. بذلك بدأت الصهيونية، وفيه أساس وجودها، وسوف تستمر بالعمل على هذا الأساس إلى أن تتحقق أو أن تندثر.

"إن وجود أغلبية يهودية في دولة إسرائيل لا يستوي مع استمرار السيطرة على السكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة. نحن نتمسك بإصرار بالحق التاريخي لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل بأكملها. إن كل تلة في السامرة وكل وهد في يهودا جزء من وطننا التاريخي. نحن لا ننسى ذلك ولو للحظة واحدة. مع ذلك فإن الاختيار بين الرغبة في تمكين كل يهودي من السكن في أي مكان أو جزء من أرض إسرائيل، وبين وجود وبقاء دولة إسرائيل كدولة يهودية، يستوجب التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل. هذا ليس تنازلاً عن الفكرة الصهيونية، وإنما هو التجسيد الجوهري لهدف الصهيونية المتمثل في ضمان وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض إسرائيل. لذلك، وحتى نضمن وجود البيت القومي اليهودي، نحن لا نستطيع مواصلة السيطرة على المناطق التي تعيش فيها غالبية السكان الفلسطينيين. علينا أن نبلور في أقرب وقت ممكن خطاً حدودياً واضحاً يعكس الواقع الديمغرافي الذي نشأ على الأرض. سوف تحتفظ إسرائيل بالمناطق الأمنية وبكتل الاستيطان اليهودية والأماكن التي توجد لها أهمية قومية عليا للشعب اليهودي وفي طليعتها القدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل. لا وجود لدولة يهودية دون أن تكون القدس العاصمة في قلبها".

وشدّد أولمرت: "ذلك هو الطريق الذي أعلنه رئيس الوزراء أريئيل شارون منذ سنوات خلت. ونحن الذين شاركناه في رسم هذا الطريق، تداعينا للعمل معاً من أجل إقامة الحركة السياسية الجديدة القادرة على تحقيق رؤيته هذه خلال السنوات القريبة وعلى السير بإسرائيل قدماً.

"إن وجود دولتين قوميتين، يهودية وفلسطينية، هو الحل الأمثل الذي يلبي التطلعات الوطنية لكلا الشعبين، بما في ذلك مسألة اللاجئين الذين سيتم استيعابهم في الدولة الفلسطينية فقط. لن نسمح بعودة (دخول) لاجئين فلسطينيين إلى دولة إسرائيل. هذا هو موقفنا الواضح المدعوم بموقف أميركي قاطع عبّر عن نفسه في رسالة رئيس الولايات المتحدة إلى رئيس الوزراء في نيسان ٢٠٠٤.

"إن السبيل الوحيد للوصول إلى ذلك هو التطبيق الكامل لـ"خريطة الطريق" ولرؤية الرئيس (جورج) بوش التي أعلن عنها في حزيران ٢٠٠٢.

"ترتكز خريطة الطريق إلى فكرة بسيطة وعادلة: إذا استطاع الفلسطينيون نبذ طريق الإرهاب والكفّ عن حربهم ضد مواطني إسرائيل، فإنهم سيتمكنون من الحصول على استقلال وطني في دولة فلسطينية ضمن حدود مؤقتة وذلك قبل أن تتم تسوية كل المسائل المعقدة المرتبطة بالتسوية الدائمة. جميع هذه المسائل ستحل لاحقاً في المفاوضات بين الدولتين، بالطريقة التي تتبعها الدول في تسوية الخلافات فيما بينها".

ووفق عوزي بنزيمان وأوري أفنيري، المتخصصين المخضرمين في الشارونيات، فإن النظر إلى خطوات شارون على مدى حياته يبين أنه لم يتغير حتى ولو تغيرا طفيفا. إنه مصرّ على وجهة نظره الأساسية، وما فعله لم يكن سوى تغيير شعاراته لتتلاءم مع العصر والظروف المتغيّرة. برنامجه الأصلي بقي على ما كان عليه منذ البداية.

وترتكز وجهة نظره على عنصرية مجردة، على غرار القرن التاسع عشر، والتي تقول: شعبنا أسمى من كل الشعوب

الأخرى، كل سائر الشعوب منحطة. حقوق شعبنا مقدسة، ولا تتمتع الشعوب الأخرى بأي حقوق. القواعد الأخلاقية تنطبق على العلاقات الداخلية فيما بيننا فقط، ولا تنطبق على علاقتنا بالآخرين.

وجهة النظر هذه سادت في "كفار ملال" (المستوطنة التي عاش شارون طفولته فيها) منذ طفولته، كما سادت في العالم كله. لقد رضعها مع حليب أمه. وقد تعززت في إسرائيل بعد الكارثة (الهولوكوست). والمعتقد بأن "العالم بأسره ضدنا" يضرب جذورا عميقة في الإدراك الوطني الإسرائيلي، وهو ينطبق على العرب بشكل خاص.

يتبلور الهدف وفقا لهذه القاعدة الأخلاقية في ما يلي: إقامة دولة يهودية كبيرة قدر الإمكان، "نظيفة" من غير اليهود. هذا يؤدي إلى الاستنتاج بأنه من الواجب إتمام التطهير العرقي الذي بدأه بن غوريون في حرب عام ١٩٤٨، حيث طُرد نصف الفلسطينيين من بيوتهم ومن أراضيهم. لقد بدأت حياة شارون المهنية في تلك الأيام، حين تم تعيينه قائدا للفرقة رقم ١٠١، التي كانت تهدف عملياتها الإجرامية عبر الحدود بالأساس إلى منع تسلل المهجّرين الذين يحاولون العودة إلى قراهم.

إلا أن شارون كان على قناعة في مرحلة مبكرة بأن تطهيرا عرقيا آخر لن يكون عمليا في المستقبل المنظور (إلا إذا وقع حدث دولي غير متوقع يمكن له أن يغيّر الظروف تماما).

بانعدام وجود مثل هذا الخيار، آمن شارون بأنه يجب ضم كافة الأراضي بين البحر والنهر التي لا يكتظ فيها سكان فلسطينيون. منذ عشرات السنين وضع خريطة، أطلع عليها شخصيات محلية ودولية بتفاخر، لكي يكتسب لها التأييد.

وفق هذه الخريطة، تقوم إسرائيل بضم الأراضي الواقعة على امتداد الخط الأخضر وغور الأردن بأكمله، ومن ضمنها "غاف ههار" (وهو مصطلح محبب إلى قلبه كثيرا ويعني "قمة الجبل"). وستقوم أيضا بضم بضعة قطاعات واسعة لتتمكن من وصل غور الأردن بالبحر. أقام شارون، في كل هذه المناطق المعدة للضم، شبكة كثيفة من المستوطنات. كان هذا مشروعه الرئيسي في السنوات الثلاثين الأخيرة، في إطار كافة المناصب التي تقلدها- وزير الزراعة، وزير الصناعة والتجارة، وزير الدفاع، وزير الإسكان، وزير الخارجية، وزير البنى التحتية ورئيس الحكومة، وهذا العمل المحموم مستمر في هذه اللحظة أيضا.

لقد عقد شارون العزم على تسليم المناطق الفلسطينية التي يكتظ فيها السكان الفلسطينيون إلى سلطة فلسطينية. وقد قرر بحزم إخراج كل المستوطنات منها، التي أقيمت هناك دون تفكير جدي. بهذه الطريقة تنشأ ثمانية أو تسعة قطاعات فلسطينية، معزول أحدها عن الآخر، حيث يكون كل قطاع مطوّق بالمستوطنات وبمنشآت الجيش. لم يكن يهمه لو سميت هذه المناطق "دولة فلسطينية". استخدامه لهذا المصطلح، في السنوات الأخيرة، هو مثال على قدرته على التكيّف مع المتغيرات، من الناحية الخارجية وبشكل كلامي فقط.

قطاع غزة هو أحد هذه القطاعات. هذا هو المعنى الحقيقي لإزالة المستوطنات وانسحاب الجيش من هناك. كان من المزمع أن تكون هذه المرحلة الأولى من تحقيق الخريطة: هذه المنطقة الصغيرة بمن فيها من مليون وربع المليون ساكن، تم تسليمها إلى الفلسطينيين. قوى الجيش تطوّقها من البر والبحر والجو من كل الجهات تقريبا. إن بقاء سكانها منوط كل الوقت بمكارم إسرائيل. إسرائيل تسيطر على كافة المداخل والمخارج (فيما عدا معبر رفح، الذي تسيطر إسرائيل عليه عن بعد). يمكنها قطع تزويد الكهرباء والماء في أية لحظة. هذا هو الوضع الذي كان في نية

شارون خلقه في الخليل، رام الله، نابلس، جنين وغيرها .

٢-١ مواصلة البناء الاستيطاني وتوسيع البؤر الاستيطانية

تؤكد الرؤية السالفة أن إسرائيل واصلت في العام ٢٠٠٥ البناء الاستيطاني وتوسيع البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية، حتى حسب البيان التلخيصي لحركة "سلام الآن" الإسرائيلية .

ويمكن في هذا الشأن الإشارة إلى الوقائع التالية :

(*) عقدت "سلام الآن" ، وهي الحركة الإسرائيلية التي تتعقب التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، مؤتمرا صحافياً في ٦/ ٢/ ٢٠٠٦ عرضت فيه تقريرها حول التوسع الاستيطاني للعام ٢٠٠٥ .

وفيما أكدت "سلام الآن" استمرار اتساع هذه البؤر أفادت بأنه لم يتم إضافة بؤر استيطانية جديدة في العام الماضي . وقال معد التقرير درور إتيكس، وهو أحد أبرز نشطاء "سلام الآن" ، إن جميع البؤر الاستيطانية أقيمت بمساعدة ودعم الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها .

وأضاف "لا يمكن لهذه البؤر أن تقوم من دون دعم أجهزة الدولة" .

وتبين من تقرير "سلام الآن" أن هناك ١٠٢ بؤرة استيطانية منتشرة في أنحاء الضفة الغربية .

وقد تم إنشاء ٥٢ بؤرة استيطانية بعد تولي أريئيل شارون رئاسة الوزراء في إسرائيل للمرة الأولى في آذار ٢٠٠١ .

وأفادت حركة "سلام الآن" بأن هناك ٣٣ بؤرة استيطانية يتم إنشاء مبان ثابتة فيها .

وأضافت الحركة أن العام ٢٠٠٥ شهد حركة بناء واسعة النطاق في المستوطنات في أنحاء الضفة وذلك في موازاة تنفيذ الحكومة الإسرائيلية لخطة فك الارتباط التي جرى خلالها إخلاء المستوطنات في قطاع غزة وإخلاء أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية .

رغم ذلك فقد ارتفع عدد المستوطنين بعشرة آلاف خلال هذا العام مقابل إخلاء قرابة تسعة آلاف مستوطن من قطاع غزة وشمال الضفة .

وبلغ عدد المستوطنين في ١٢١ مستوطنة منتشرة في الضفة الغربية ٢٥٣٧٤٨ مستوطنًا .

من جهة ثانية أفادت معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية بأنه في منتصف العام الماضي تم البدء في بناء ١٠٩٧ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات مقابل البدء في بناء ٨٦٠ وحدة سكنية في منتصف العام ٢٠٠٤ .

وأضافت معطيات دائرة الإحصاء أنه في منتصف العام ٢٠٠٥ كان العمل جاريًا في بناء ٤٢٠٧ وحدات سكنية مقابل ٣٩٨٤ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٤ .

الجدير بالذكر أن إسرائيل كانت قد أعلنت مرارا وتكرارا وخصوصا على لسان رئيس الوزراء شارون بأنها ملتزمة بخطة "خريطة الطريق" التي بادر إليها الرئيس الأميركي جورج بوش . وتقضي الخطة الأميركية بوقف كافة أشكال توسيع المستوطنات في المرحلة الحالية من الخطة مقابل وقف الفلسطينيين لكافة أشكال العنف والعمليات المسلحة ضد الأهداف الإسرائيلية .

وحث المسؤولون الأميركيون وعلى رأسهم بوش ووزيرة الخارجية كوندوليسا رايس إسرائيل على وقف التوسع

الاستيطاني خصوصا بعدما كشفت صحف إسرائيلية النقاب عن مخططات بناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة في مستوطنات بالضفة.

وكشفت صحيفتا "هآرتس" و"معاريف" عن مخطط أعدته السلطات الإسرائيلية لبناء نحو ٣٥٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة معاليه أدوميم يربط المستوطنة مع القدس الشرقية الأمر الذي يؤدي إلى قطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة وجنوبها وعزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني.

ويقضي مخطط آخر ببناء آلاف الوحدات السكنية في مستوطنة أريئيل الواقعة جنوب مدينة نابلس في عمق الضفة الغربية.

وكانت حركة "بتسيلم" الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة قد نشرت مؤخرا تقريرا جاء فيه أن مسار الجدار العازل الذي تبنيه إسرائيل في الضفة يهدف إلى توسيع المستوطنات القائمة الآن.

وبحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية فان وزارة الإسكان الإسرائيلية نشرت في العام ٢٠٠٥ مناقصات لبناء ١١٨٤ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات.

ولفتت "سلام الآن" إلى أن ارتفاعا قد طرأ على عدد الوحدات السكنية في مرحلة البناء في المستوطنات.

وأضافت الحركة أن غالبية ورش البناء تجري في مستوطنات كبيرة في الضفة الغربية وتقع غرب الجدار العازل بينها مستوطنات بيتار عيليت وموديعين عيليت وألفي منشيه ومعاليه أدوميم وجميعها في محيط القدس الشرقية وغرب مدينة رام الله.

وتطرق تقرير "سلام الآن" إلى أعمال بناء لم تصادق عليها دائرة التنظيم والبناء الإسرائيلية في مستوطنة موديعين عيليت.

وأكدت الحركة أن أعمال البناء هذه تجري على أراضي المواطنين الفلسطينيين من قرية بلعين التي اشتهرت خلال العام الأخير بالمظاهرات الأسبوعية المناهضة للجدار في أراضيها.

وقدم سكان القرية الفلسطينية التماسا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية طالبوا فيه بتغيير مسار الجدار بشكل يبتعد عن أراضيهم. وصادر الجيش الإسرائيلي قرابة ٢٣٠٠ دونم من أراضي سكان بلعين.

وقال المحامي ميخائيل سفاراد، الذي يمثل سكان بلعين في الالتماس، إنه "كنا نعتقد انه تجري أعمال بناء في أراضي بلعين لكننا فوجئنا بأنه يجري بناء بيوت للمستوطنين في هذه الأراضي".

من جهة ثانية تواصل السلطات الإسرائيلية أعمال شق شوارع وتحسين شوارع أخرى توصل إلى المستوطنات.

وشدد الناشط في "سلام الآن"، درور إتيكس، على أن حكومة إسرائيل لا تقوم بمهامها المتعلقة بفرض القانون وضبط النظام حيال المستوطنين في الأراضي الفلسطينية.

وأضاف أن هذه الممارسات من جانب حكومة إسرائيل تدفع "سلام الآن" إلى الالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية ضد أعمال بناء عينية لإرغام السلطات على فرض القانون.

من جانبها ما زالت الحكومة الإسرائيلية تماطل في تنفيذ تقرير البؤر الاستيطانية الذي أعدته المسؤولة السابقة في النيابة العامة الإسرائيلية المحامية طاليا ساسون ويقضي بوجوب هدم وإخلاء البؤر الاستيطانية البالغ عددها بحسب

هذا التقرير ١٢٠ بؤرة.

وكان شارون قد كلف ساسون بإعداد التقرير بعد ضغوط مارستها الإدارة الأميركية وقدمت ساسون تقريرها في آذار ٢٠٠٥.

لكن شارون امتنع عن تنفيذ توصيات التقرير وأحاله إلى لجنة وزارية تترأسها وزيرة الخارجية الحالية تسيبي ليفني، وكان يفترض أن تقدم توصياتها قبل شهور عديدة لكنها لم تفعل ذلك حتى الآن، فيما تنشغل إسرائيل حاليا بالانتخابات العامة وتصرف أنظار الرأي العام إلى "مخاطر" فوز حركة حماس في الانتخابات العامة الفلسطينية.

(*) في آذار ٢٠٠٥ ظهر في إسرائيل التقرير الرسمي الذي أعدته لجنة خاصة أوصى بإقامتها رئيس الحكومة أريئيل شارون، حول البؤر الاستيطانية (المستوطنات العشوائية)، برئاسة طاليا ساسون. وقد نسفت استنتاجاته تقارير حكومية سابقة كانت تصر عليها حكومتا شارون في السنوات الأخيرة.

وأكد التقرير وجود ١٢٠ بؤرة استيطانية "عشوائية"، لم تقم بقرار من سلطات الاحتلال في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية.

والعدد الذي يؤكده التقرير ليس جديدا، بل إن حركة "سلام الآن" الإسرائيلية تعلنه منذ سنوات، وفي أحيان مختلفة وصل عدد هذه البؤر إلى أكثر من ذلك، إلا أن رئيس الحكومة شارون كان يصر بشكل دائم على تقديم تقارير تدعي وجود ٢٣ بؤرة استيطانية فقط، حتى أنه قدم تقارير كهذه للإدارة الأميركية، في إطار خطة "خريطة الطريق" التي تقضي بهدم وإزالة هذه البؤر. وقالت مصادر إسرائيلية في حينه أن الإدارة الأميركية كانت تميل لقبول تقارير حركة "سلام الآن"، وليس تقارير شارون في هذا المجال.

وعلى الرغم من أن جميع أشكال الاستيطان تعتبر بموجب القانون الدولي غير شرعية كونها أقيمت على أراض محتلة، إلا أن حكومات إسرائيل تعتبر هذه البؤر الاستيطانية فقط أنها غير شرعية. ومن المفارقات الكبيرة أن من اكبر مشجعي إقامة هذه البؤر منذ سنوات الثمانين، وبشكل خاص في سنوات التسعين، كان أريئيل شارون نفسه، حين كان في المعارضة، وأيضا حين تولى مناصب وزارية في حكومات الليكود. وفي منتصف سنوات التسعين شجع شارون المستوطنين على احتلال قمم التلال والهضاب في الضفة الغربية، لفرض وقائع ميدانية قبل التوصل إلى أي اتفاق مع القيادة الفلسطينية.

ويؤكد التقرير الرسمي ما كان معروفا، وهو أن جميع المؤسسات الإسرائيلية ووزاراتها شاركت في تمويل ما تعتبره إسرائيل، أيضا، استيطانا غير قانوني. ويكشف التقرير الذي يمتد على ٣٠٠ صفحة، وجود طريقة ثابتة ورسمية لتزويد الخدمات والصيانة لهذه المواقع التي لم تصادق الحكومة على إقامتها. وحسب التقرير فإن الكثير من الجهات متورطة في إقامة هذه المواقع، وهذا يشمل وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي وما يسمى بـ "الإدارة المدنية"، وشرطة الاحتلال، ووزارات البنى التحتية والمعارف والصناعة والتجارة والمالية وغيرها.

ويؤكد التقرير أن كل المسؤولين في هذه الوزارات والمؤسسات، بدءا من الوزير وحتى أصغر موظف، تجاهلوا خرق القانون من قبل المستوطنين الذين استولوا على أراض يملكها فلسطينيون وأراض تعتبرها سلطات الاحتلال "أراضي دولة"!. وتم خلال هذه الفترة إقامة ١٢٠ بؤرة استيطانية، كانت ترمي إلى أن تكون إما مستوطنات جديدة مستقلة،

أو أن تكون أحياء جديدة لمستوطنات تبعد عنها بضعة كيلومترات.

وحسب التقرير فقد كان المستشار القانوني السابق للحكومة الإسرائيلية، إلياكيم روبنشطاين، وكذلك المستشار الحالي، ميني مزوز، قد أمرا الوزارات بوقف تحويل الميزانيات إلى "المستوطنات غير القانونية". لكن طريقة إقامة ودعم هذه المواقع تواصلت، وتم تمويل شراء ونقل مبان جاهزة وربطها بشبكات الماء والكهرباء وإقامة رياض للأطفال وغيرها.

كما يؤكد التقرير أنه على الرغم من مطالبة سلطات القانون المتكررة بوقف هذا العمل إلا أن غالبية الوزراء واصلوا الاستخفاف بالأوامر وأتاحوا للجهات المهنية الخاضعة لهم تمويل قرارات غير قانونية من خلال استغلال الثغرات الإدارية والقانونية. ويكشف التقرير طريقة لتمويل بناء المستوطنات غير القانونية بوسائل مزدوجة.

بقي أن نذكر أن غالبية مستوطنات الضفة الغربية التي تعتبرها إسرائيل "قانونية" بدأت تظهر في حينه بهذه الطريقة "العشوائية".

٢-٢ الجدار

أكدت أعمال مواصلة بناء جدار الفصل، الذي تقيمه إسرائيل على أراضي الضفة الغربية المحتلة، أن المعايير المركزية التي رافقت تحديد مساره، هدفها توسيع المستوطنات الإسرائيلية.

وقال أحدث تقرير مشترك صادر عن منظمة "بتسيلم" وجمعية "بمكوم"، يوم ٢١ شباط ٢٠٠٦، أن هذه المعايير ساهمت في تفاقم حجم المعاناة التي يواجهها سكان القرى الفلسطينية المتاخمة لتلك المستوطنات. وطالب بوقف كافة أعمال البناء المخططة لإقامة مقاطع أخرى من الجدار وهدم ما تم إنشاؤه خارج الخط الأخضر.

وفي مؤتمر صحافي عقد تحت شعار "مسار العائق يهدف إلى توسيع المستوطنات" قال مركز قسم التخطيط في جمعية "بمكوم"، ألون كوهين ليفشيتس، إنه خلافا لادعاء إسرائيل بأن تحديد مسار العائق جاء وفق معايير أمنية فقط، يوضح التقرير بأن المعايير الحقيقية لتحديد المسار "لم تكن أمنية فقط وإنما تدمج بين مصالح رأسمالية وسلطوية واستيطانية". وقال مدير الأبحاث في منظمة "بتسيلم"، يحزقيل لاين، إن معايير الأمن لم تطرح في رأس سلم أولويات أصحاب القرار.

ويتضح من التقرير أن المعايير الأمنية كانت هامشية في كثير من المناطق، بل وفي مناطق عدة حيث تناقض المعيار الأمني مع معيار توسيع الاستيطان حيث اختار المخططون ضم الأراضي المستهدفة لتوسيع المستوطنات حتى لو كان الثمن المساس بالأمن.

وأضافت "بتسيلم" و"بمكوم" أن كشف المركبات التخطيطية لمسار الجدار تبين كيف تم نقل مناطق واسعة في الضفة الغربية من ملكية لأخرى. وقال المتحدثان إن اخذ مخططات توسيع المستوطنات بالاعتبار أدى إلى مضاعفة المساس بحقوق سكان القرى الفلسطينية المتاخمة للمستوطنات. وأضافا: "إذا تبين أن هناك حاجة لإقامة عائق مادي فيجب إقامته على الخط الأخضر أو داخل إسرائيل". وطالبا بإعادة الأراضي الفلسطينية المصادرة لأصحابها وإلغاء الأمر الذي يعتبر منطقة الخط الفاصل منطقة عسكرية مغلقة وإلغاء كافة مخططات توسيع المستوطنات في الضفة الغربية

حتى تلك التي شرعت السلطات بتنفيذها.

وسبق لمنظمة "بتسيلم" (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، أن أكدّت في تقرير صادر عنها (أيلول ٢٠٠٥)، أن مسار الجدار الفاصل في صيغته المعدلة يحيط بـ ٥٥ مستوطنة (يشمل ١٢ مستوطنة في شرقي القدس) بطريقة تفصلها عن باقي الضفة الغربية، وهو يولد تواصلاً على الأرض بينها وبين الأراضي الإسرائيلية. وأضافت أن معاينة المقاطع ذات الصلة في خرائط مسار الجدار الفاصل تظهر أنه في معظم الحالات تم تحديد مسار الجدار الفاصل على بعد مئات الأمتار وحتى آلاف الأمتار من آخر البيوت في كل مستوطنة. كما أن مسار الجدار الفاصل الذي يحيط بالمستوطنات الـ ١٢، التي تم فحصها في إطار هذا التقرير، يتابع بهذا الشكل أو ذاك حدود كل خريطة هيكلية لهذه المستوطنات، بطريقة لا يمكن معها إنكار الصلة بينهما. وبكلمات أخرى، وعلى النقيض من الصورة البادية من موقف الدولة الإسرائيلية في المنتديات المختلفة، فإن خطط توسيع المستوطنات كانت تشكل اعتباراً ملحوظاً وسائداً جداً في عملية التخطيط لمسار الجدار الفاصل.

تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات المعدودة، وفي إطار تعاطيها مع الالتماسات المقدمة إلى محكمة العدل العليا، اضطرت الدولة الإسرائيلية إلى الاعتراف أنه في مقاطع معينة من مسار الجدار الفاصل، أُخذت في الحساب فعلاً مخططات التوسيع للمستوطنات. ومع هذا، وعلى الرغم من هذه الاعترافات، ما تزال المبررات الأساسية لمسار الجدار الفاصل وانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة به، تتم صياغتها بمصطلحات الاعتبارات الأمنية الصرفة، أي منع الدخول إلى إسرائيل وأخذ الاعتبارات العسكرية الإجرائية في الحسبان.

وإن أقوال الكولونيل داني تيرزا، المسؤول عن تخطيط الجدار الفاصل في مديرية خط التماس، في المقابلة التلفزيونية التي بُثت في حزيران ٢٠٠٥، في إطار الفيلم الوثائقي مع مخرج الفيلم حاييم يافين، تجسد جيداً الخط الدعائي لإسرائيل فيما يتعلق بمسار الجدار الفاصل. ورداً على السؤال الذي طرحه يافين، لماذا لم يتم نصب الجدار الفاصل فوق الخط الأخضر أو على الأقل بصورة أقرب إلى الخط الأخضر، أجاب تيرزا أنه بهذا "قد يُشكّل خطراً فورياً على سكان إسرائيل. وعندما نتحدث عن الحقوق، فإن الحق في الحياة أقوى من الحق في الوصول إلى الأراضي الزراعية". ورداً على السؤال فيما إذا كان مسار الجدار الفاصل قد تحدد من أجل سلب الأراضي من الفلسطينيين، والتمكين من إقامة مستوطنات جديدة، أجاب تيرزا: "لم آخذ الأرض. الأرض لهم [أي للفلسطينيين] وهم يصلون إلى هذه الأرض وسوف يستمرون في الوصول إلى هذه الأرض. لم نسلب حتى متراً واحداً. إن الأرض ما تزال بملكية الأشخاص، وفي الوقت المناسب، عندما تتغير الأحوال، ستعود الأرض إلى أصحابها. الجدار لا يعطي سنتمترا واحداً للمستوطنات. يتم تخصيص المساحات المخصصة للمستوطنات عن طريق جهات أخرى على ما يبدو، وفي أماكن أخرى، وليس من خلال مسار الجدار الفاصل. توجد لدي مهمة: مطلوب مني منع دخول المخربين".

وينبع عدم استعداد إسرائيل للاعتراف بصورة تامة بأن خطط توسيع الكثير من المستوطنات كانت تشكل اعتباراً مركزياً في تحديد مسار الجدار الفاصل، ضمن أشياء أخرى، من التناقضات الجوهرية القائمة بين هذا الاعتبار وبين المكونات المختلفة الخاصة بالحوار الأمني. وفي مقدمة ذلك أن الاعتراف بوجود هذا الاعتبار يسحب إلى حد كبير الإدعاء بخصوص الوجود المؤقت للجدار الفاصل، وهو أحد المكونات الأساسية في الحوار الأمني.

٣-٢ "إسرائيل تضم غور الأردن من الناحية الفعلية"

اتبعت إسرائيل في القطاع الشرقي من الضفة الغربية سياسة من التقييدات الشديدة على الحركة والتنقل، تقتصر على السكان الفلسطينيين، وهي سياسة تضم هذه المنطقة من الناحية الفعلية إلى إسرائيل. هذا ما يتضح من التحقيق الذي أجرته منظمة "بتسيلم" (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة). وفي العموم، يحظر الجيش الإسرائيلي دخول الفلسطينيين إلى غور الأردن، ويتيح فقط للفلسطينيين المسجلين كمواطنين في الغور الوصول إليه. وأكدت المنظمة أن فصل الغور عن باقي مناطق الضفة الغربية يمس مساً خطيرا بحقوق الإنسان للكثير من السكان الفلسطينيين. ويتم تنفيذ سياسة فصل الأغوار دون اتخاذ قرار بهذا الشأن في الحكومة، وبدون اطلاع الجمهور العريض على ذلك.

يمتد القطاع الشرقي من الضفة الغربية على طول حوالي ١٢٠ كيلومترًا، من منطقة عين جدي على مقربة من البحر الميت في الجنوب، ولغاية الخط الأخضر، جنوبي بيسان شمالاً، بينما يصل عرض هذا القطاع إلى حوالي ١٥ كيلومترًا. ويعيش اليوم فوق هذه المساحة أكثر من ٤٧ ألف فلسطيني، في حوالي عشرين بلدة ثابتة، بما في ذلك مدينة أريحا، وبضعة آلاف في بلدات مؤقتة.

منذ احتلال الضفة الغربية نظرت جميع حكومات إسرائيل إلى هذه المنطقة التي تضم غور الأردن، على أنها "الحدود الشرقية" لإسرائيل، وطمحت إلى ضمها إلى أراضي الدولة. ومن أجل تثبيت قدمها في المنطقة أقامت إسرائيل في الغور، منذ مطلع سنوات السبعينيات، ٢٦ مستوطنة إلى جانب خمسة مواقع للناحل، يعيش فيها اليوم حوالي ٧٥٠٠ مواطن. وعلى مدار السنين تم الإعلان عن الغالبية العظمى من أراضي هذا القطاع على أنها أراض تابعة للدولة، وجرى ضمها إلى مناطق النفوذ التابعة للمجلسين الإقليميين "عرفوت هيردين" و"مجيلوت" اللذين تعمل في إطارهما معظم المستوطنات في المنطقة. وفي إطار اتفاقية أوسلو تم تعريف هذه المنطقة، باستثناء جيب يضم مدينة أريحا والمساحات التي تحيط بها، على أنها مناطق C، التي تسيطر عليها إسرائيل سيطرة تامة. وقد صرح مؤخراً القائم بأعمال رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، في مقابلة تلفزيونية بأن غور الأردن سيبقى تحت السيطرة الإسرائيلية في أية تسوية مستقبلية.

أما الجدار الفاصل الشرقي الذي خططت إسرائيل لبنائه على امتداد الحدود الغربية لغور الأردن، فقد أُلغي بسبب الانتقاد الدولي الشديد، وفي أعقاب القرار الصادر عن محكمة العدل العليا في حزيران ٢٠٠٤. ويتضح اليوم أن ما تم منع إسرائيل من تحقيقه بهذه الوسيلة، يتم تطبيقه بطريقة أخرى. وتطبق إسرائيل في غور الأردن سياسة قاسية من التقييد على حركة وتنقل السكان الفلسطينيين. وقد جاءت هذه السياسة لتحل محل الجدار الفاصل المُلغى والمشطوب. إن الوضع الذي أوجده الجيش الإسرائيلي مشابه على وجه التقريب بصورة تامة للوضع السائد في "منطقة التماس" الواقعة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر.

من غربي غور الأردن ولغاية شمال البحر الميت أقامت إسرائيل خلال السنوات الأخيرة سبعة حواجز ثابتة، أربعة حواجز منها حول جيب أريحا. خلال العام ٢٠٠٥، شدد الجيش بصورة ملحوظة من التقييدات المفروضة على مرور الفلسطينيين في هذه الحواجز. وفي الرد على توجه بتسيلم، الذي وصل في كانون الثاني ٢٠٠٦، أفاد المتحدث باسم

الجيش الإسرائيلي أن مرور الفلسطينيين عبر هذه الحواجز متاح فقط لسكان غور الأردن على أساس بطاقة الهوية بشرط أن يكون العنوان المسجل في بطاقة الهوية هو إحدى قرى الغور. أما باقي سكان الضفة الغربية، فإنه يُطلب منهم في هذه الحواجز إبراز ترخيص خاص يتم إصداره من قبل الإدارة المدنية. وبدون الترخيص، فإن الجيش الإسرائيلي يتيح المرور فقط في "الحالات الإنسانية". ولا يسري هذا المنع على دخول المواطنين من الضفة الغربية إلى مدينة أريحا، غير أن السفر من أريحا شمالا إلى باقي أجزاء الأغوار محظور على الفلسطينيين، ومن بينهم سكان أريحا أنفسهم، باستثناء حملة التراخيص. "الفلسطينيون الذين يتم إمساكهم في الأغوار بدون ترخيص"، كما يقول المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، "يتم تحويلهم إلى الشرطة".

ويُميز المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي بين "مناطق يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) وبين "الأغوار". ويتضح من هذا التمييز أن إسرائيل لا ترى في الأغوار وحدة جغرافية واحدة مع باقي مناطق الضفة الغربية. وقد توجهت بتسيلم إلى المستشار القضائي للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية من أجل استيضاح التأصيل القانوني لمثل هذا التمييز، وهل تم إصدار أية أوامر عسكرية لترتيب إغلاق مناطق أمام السكان الفلسطينيين واعتقال الفلسطينيين الذين يمكثون في هذه المناطق بدون ترخيص. ولم تحصل على جواب على هذا التوجه.

إن فصل القطاع الشرقي عن باقي الضفة الغربية يمس بصورة قاسية بحقوق الإنسان لفلسطينيين كثيرين. فإن الشارع رقم ٩٠، الذي يشق المنطقة على امتدادها، كان يُستعمل في الماضي شارعاً رئيسيا بين شمالي الضفة الغربية وبين أريحا وجسر اللنبي، والذي يعمل فيه المعبر الوحيد بين الضفة الغربية وبين الأردن وباقي العالم. ومع انطلاقة الانتفاضة حظر الجيش الإسرائيلي سفر السيارات الخصوصية فوق هذا الشارع، غير أنه سمح لسيارات الأجرة والسيارات الخصوصية المزودة بترخيص بالاستمرار في السير فوقه. ومنذ إغلاق الأغوار خلال العام ٢٠٠٥، يتم تحويل مسالك سفر السيارات الخصوصية الفلسطينية إلى شوارع ثانوية، من خلال زيادة تكلفة السفر وإطالة مدته.

الفلسطينيون الذين يسكنون خارج الأغوار، ويمتلكون أراضي زراعية في مجالها، جرى فصلهم عن أراضيهم. وبخصوص هذه المجموعة السكانية، يقول المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي: "لا يوجد إجراء تفصيلي... غير أن مرور هؤلاء متاح، مثل باقي سكان الصفة، على أساس التراخيص... طبقاً للإجراءات المحددة فيما يتعلق بهذا الموضوع". تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم مطلقاً نشر هذه الإجراءات. ويتضح من التحقيق الذي أجرته بتسيلم أن الكثير من الفلسطينيين، ونتيجة لإغلاق الأغوار، فقدوا مصادر رزقهم، ممن يعيشون في القرى المحاذية للأغوار والذين اعتاشوا من العمل في الأراضي الزراعية.

يمنع الجيش الإسرائيلي سكان القرى الفلسطينية الواقعة شمالي جيب أريحا من استضافة أقاربهم وأصدقائهم الذين يعيشون خارج الأغوار وفي أريحا. إن تنظيم مناسبة كثيرة المشاركين، مثل حفل الزواج أو الجنازة، صار مهمة شبه مستحيلة. النساء اللاتي تزوجن من رجال يسكنون في الأغوار وانتقلن للعيش معهم في المنطقة دون أن يبدلن البند الخاص بالعنوان في بطاقة الهوية، لا يخرجن من منطقة القرى، خشية منعهن من العودة إلى بيوتهن. وقد توقف الكثير من مزودي الخدمات عن الوصول إلى هذه القرى.

البحر الميت كما هو معروف يُعتبر موقعاً للترفيه والاستجمام. إن الجزء الشمالي الشرقي من البحر الميت موجود في

مساحة الضفة الغربية. غير أن هذه الشواطئ جرى فصلها عن باقي مناطق الضفة، بما في ذلك غور الأردن، ويحظر الجيش الإسرائيلي على الفلسطينيين زيارتها. كما أن البحر الميت يُعتبر مورداً اقتصاديا من الدرجة الأولى، في مجال الصناعات والسياحة، غير أنه بسبب التقييدات التي تفرضها إسرائيل منذ بداية الاحتلال، لم يتم مطلقاً استغلاله من قبل الفلسطينيين.

وفي الختام، فإن طبيعة السياسة التي تطبقها إسرائيل في القطاع الشرقي، إلى جانب تصريحات أصحاب المناصب الرفيعة حول هذه القضية، ترمز إلى أن الدافع من وراء سياسة إسرائيل من الناحية الفعلية ليس أمنيا- عسكريا بل سياسي: ضم هذه المنطقة من الناحية الفعلية لإسرائيل. إن هذا الضم، على غرار الضم الفعلي لمناطق واسعة أخرى تقع غربي الجدار الفاصل، يعتبر خرقاً صارخاً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

٣. علاقات إسرائيل الخارجية

٣-١ العلاقات الإسرائيلية- الأميركية

في معظم أيام سنة ٢٠٠٥ كانت لإسرائيل "بطاقة حرّة" دبلوماسية، من طرف الولايات المتحدة، بأنه ينبغي مساعدة رئيس الحكومة أريئيل شارون في تحقيق أهدافه في الوقت الذي يخضع فيه لضغوط داخلية وقوية، سلفت الإشارة إليها.

وكان واضحًا أنه بعد فك الارتباط ستعمل الولايات المتحدة على تطبيق خريطة الطريق. وهذا الاتجاه تقرّر عندما قررت الإدارة الأميركية دعم الانفصال وأعلنت أنها ترى فيه إجراء يتناسب مع الخريطة. وقد أعلن عن النية في العودة إلى خطة "خريطة الطريق" مرارًا وتكرارًا في السنتين المنصرمتين.

وهذا ما فعلته وزيرة الخارجية كوندوليسا رايس خلال زيارتها إلى البلاد في حزيران ٢٠٠٥، وهناك جميع الأسباب للافتراض بأن الأميركيين يقصدون هذا الأمر فعلاً. وهناك اعتقاد في إسرائيل الرسمية بأن الولايات المتحدة واللجنة الرباعية وإسرائيل والسلطة الفلسطينية وجميع الأسرة الدولية ملتزمون بالخريطة. وحتى لو أن الإدارة الأميركية بلورت في البداية "خريطة الطريق" كضريبة كلامية إزاء الأوروبيين، فإنها (الخريطة) في هذه الأثناء امتلكت مكانة قوية من عدم وجود بديل لها. ومن شأن التخلي عن الخريطة أن يمسّ بشكل خطير بصدقية الولايات المتحدة الدولية وباحتمالات التقدم نحو التسوية الدائمة للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، ولذا فقد أصرّت الولايات المتحدة على أنه مع إقرار خطة الانفصال تتعهد إسرائيل مرة أخرى بأن تلتزم بخطة الخريطة، باعتبار "خريطة الطريق الخطة الوحيدة على المائدة"، بموجب شهادة مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط، ديفيد وولش، أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب يوم ٣٠ حزيران ٢٠٠٥.

وبناء عليه كان الجواب القصير على السؤال "هل ستتغير سياسة الولايات المتحدة بصورة جوهرية بعد فك الارتباط؟" هو "لا".

تحوي خريطة الطريق، بحسب ما تمّ نشرها في نيسان ٢٠٠٣، ثلاث مراحل. غاية المرحلة الأولى، التي تمتد حوالي

شهرين، هي استقرار الوضع: إنهاء الإرهاب والعنف، تطبيع حياة الفلسطينيين وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية. المرحلة الثانية هي مرحلة مؤقتة لتعميق الاستقرار وتوسيعه وتقام في نهايتها دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة "مع الحد الأقصى من التواصل الإقليمي". أما المرحلة الثالثة، التي تستمر سنتين، فتجري فيها مفاوضات تطبّق في نهايتها التسوية الدائمة.

كان مخططًا في الأصل أن تنتهي العملية في نهاية سنة ٢٠٠٥، لكنها حتى وفاة ياسر عرفات في تشرين الثاني ٢٠٠٤ لم تكن قد بدأت بعد. وبعد انتخابه لدورة ثانية أعلن الرئيس جورج بوش أن خطة السنتين ونصف حتى ثلاث سنوات سيتم تطبيقها حتى سنة ٢٠٠٨.

من الواضح للأميركيين أنه ليست هناك إمكانية لأن تقوم في إسرائيل، في المدى المنظور، حكومة توافق على مطالب الفلسطينيين كما هي. كما أنه ليس في مقدورهم أن يفرضوا مواقف في مسائل مثل القدس أو حق العودة خلافًا لرأي الجمهور في إسرائيل وخلافًا لرأي الكثيرين من الشخصيات الجماهيرية الأميركية ومن خلال مواجهة حادة مع رأي الأكثرية في مجلسي الكونغرس.

لذا يمكن الافتراض بأن تمتنع الإدارة الأميركية عن أية محاولة للذهاب في أعقاب كلينتون وإقرار مؤشرات وعوامل مفصلية في تسوية دائمة ممكنة، بل إن المسؤولين الكبار في هذه الإدارة سيرون في محاولة كهذه تهديدًا فعليًا لمصالح الولايات المتحدة الأوسع، المنطلقة من مفهوم إخضاع موضوع السلام الإسرائيلي- الفلسطيني لأجندتهم الإقليمية الواسعة. وبحسب هذه الأجندة فإن قضية العراق تقف في رأس سلم أولويات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وفي نظر الإدارة الأميركية يشع تعاملها مع النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني على كل جهودها في المنطقة (العراق، محاربة الإرهاب ودفع الديمقراطية إلى الأمام)، وحتى على علاقاتها مع أوروبا، وهي بمثابة مدماك مركزي في جهد استقرار الشرق الأوسط. لذا فهي تؤثر التباطؤ على التقدّم ضمن مسار غير مكفول النتائج.

المواضيع الأولية التي من شأن إسرائيل أن تثير استياء إدارة بوش حيالها هي توسيع المستوطنات ومواصلة وجود "البؤر الاستيطانية" العشوائية. أما سائر المواضيع فإن هناك "وحدة حال" حيالها بين الطرفين. و "وحدة الحال" هذه سائرة إلى تعزّز في ضوء نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

٣-٢ العلاقات مع أوروبا

إلى حدّ ما انسحبت هذه "البطاقة الحرّة" على جوهر علاقات إسرائيل مع أوروبا. وقد انعكس "الرضا" الإسرائيلي من الأداء الأوروبي في موافقة حكومة شارون والإدارة الأميركية، للمرة الأولى، على إتاحة المجال أمام الاتحاد الأوروبي للعب دور أمني ميداني مباشر كطرف ثالث في معالجة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي (**راجع الفقرة الخاصة بموقف إسرائيل من دور الطرف الثالث في المعابر**).

في أواخر ٢٠٠٥ أنهى سيلفان شالوم مهام منصبه كوزير لخارجية إسرائيل بعد حوالي ثلاث سنوات خدمة. وفي المؤتمر الصحافي الخاص الذي عقده لتلخيص فترته أشار إلى أنه اعتبر تعزيز الصلة مع أوروبا، سواء فيما هو متعلق بالتعاون الاقتصادي أو بجوهر الدور الأوروبي في العملية السياسية مع الفلسطينيين، واحدًا من هدفين

رئيسيين وضعهما نصب عينيه .

ولخّص أنه في هذا المجال تمّ وضع العلاقات الإسرائيلية- الأوروبية على سكك إيجابية، تعكسها الوقائع التالية :

- التوقيع على اتفاق الـ ENP (" سياسة الجوار الأوروبية ") الذي يعني رفع مستوى العلاقة في ميادين الاستثمار والتعاون الشامل والحوار السياسي .
- دفع مقاربة أوروبية أكثر مسئولية وتوازنًا في المواضيع السياسية .
- دمج أوروبا بصورة بناءة في دفع العملية السياسية، عن طريق : وضع مطلب الإصلاح والمسئولية الأمنية في مركز الحوار الأوروبي- الفلسطيني واتفاق المعابر .
- دفع علاقات مع دول وسط أوروبا وشرقها، خصوصًا في المجال الاقتصادي .
- تجنيد القيادة الأوروبية لمحاربة اللاسامية .

وقد أوصى شالوم بمواصلة شمل أوروبا (بالإضافة إلى الأردن) في العملية السياسية مع الفلسطينيين .

ومؤخرًا تطرق إلى موضوع العلاقات مع أوروبا رئيس الحكومة الإسرائيلية بالوكالة، إيهود أولمرت، وذلك لدى ظهوره أمام المؤتمر الإسرائيلي- الأوروبي السادس . ومن أقواله نورد ما يلي :

- في السنوات الأخيرة هناك تغيير في الموقف الأوروبي تجاه إسرائيل، وهو تغيير يؤثر على مناخ العلاقات السياسية وكذلك على الانفتاح حيال التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وأوروبا .
- علاقات إسرائيل وأوروبا في المجال الاقتصادي موجودة في مسار من التقدّم غير المسبوق . لقد بلغ حجم الاستثمار في الاقتصاد الإسرائيلي، بما في ذلك الاستثمار المالي، خلال السنة الأخيرة (٢٠٠٥)، أكثر من اثني عشر مليار ونصف المليار دولار . القسم الأكبر من هذا الاستثمار جاء من أوروبا . ولم يتيسر ذلك إلا بفضل السياسة الجريئة ذات الرؤية البعيدة التي اتبعها رئيس الوزراء أريئيل شارون (خطة الانفصال) . ونتيجة لذلك فإن سيرورات كانت بطيئة جدًا في السنوات السابقة أخذت وتائر متسارعة في السنتين الأخيرتين .
- نتيجة للتغييرات في السلطة الفلسطينية (بعد نتائج انتخابات التشريعي) نجحنا في بلورة اتفاق دولي واسع جدًا بقيادة الولايات المتحدة والرباعية ودول أوروبا بشرقها وغربها حول المبادئ الثلاثة التي حددتها إسرائيل بعد فوز " حماس " . وهذه المبادئ هي : أولاً- تغيير ميثاق " حماس " والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية، ثانيًا- التخلي التام عن السلاح ووقف أي نشاط إرهابي، وثالثًا- الموافقة على جميع الاتفاقات الموقعة بين السلطة الفلسطينية ودولة إسرائيل . هذه المبادئ الثلاثة حدّدت وصيغت من قبل إسرائيل، " ونتيجة لمنظومة علاقات جيدة، مثمرة ومسئولة تمّ تطويرها مع الأسرة الدولية، أصبحت الآن الأساس الذي يوحّد كل الأسرة الدولية، الولايات المتحدة، دول أوروبا، دولة إسرائيل ودولا أخرى " ، على حدّ تعبير أولمرت .

٣-٣ موقف إسرائيل من دور الطرف الثالث في المعابر

تبين سيرة النزاع العربي- الإسرائيلي الطويلة أن فكرة الاستعانة بطرف ثالث ليست حديثة وتم تداولها مرات كثيرة .

ومنذ نشوئها ظلت دولة إسرائيل ترفض الاعتماد على أي أمن مستورد حتى إذا كان من حليفتها الولايات المتحدة الأميركية أو يحمل علامة الأمم المتحدة . واعتمدت فقط على قواها الذاتية في ضمان أمنها وبنت جيشا قويا مدججا بأحدث أنواع الأسلحة وامتلكت ترسانة نووية لم تعترف رسميا بوجودها .

وبينت التجربة أن إسرائيل تفضل أن ينحصر دور الطرف الثالث في حدود تسهيل اللقاءات العلنية والسرية وترتيب اللقاءات وجمع الطرفين في الغرف، وأن يقتصر على الراعي الأميركي وحده .

وبشأن دور الطرف الثالث في معبر رفح، أكدت الوقائع أنه لولا جهود وزيرة الخارجية الأميركية رايس وتدخل الرئيس الأميركي بوش لما توصل الطرفان إلى "اتفاق المعابر" . وكان الطرفان قد فشلا على مدى أسابيع في الوصول إلى أي اتفاق حول ملف الحركة في معبر رفح وإدارته، وحول دور طرف ثالث في تشغيل المعبر . وكان وزير دفاع إسرائيل شاؤول موفاز أمر الجيش والأذرع الأمنية، قبل تنفيذ "خطة الانفصال" بإغلاق معبر رفح وجميع المعابر التي توصل قطاع غزة بالعالم الخارجي وبإسرائيل والضفة الغربية، وتواصل الإغلاق بعد الانسحاب فترة طويلة . وتذرع موفاز بمقتضيات الأمن ومنع تسلل إرهابيين إلى القطاع . ورفض الاستعانة بطرف ثالث في تشغيل المعبر وأصر على رقابة إسرائيلية مباشرة على الحركة من والى القطاع . ولتحقيق السيطرة طرح نقل معبر رفح إلى منطقة "كيرم شالوم" في إسرائيل ملتقى الحدود المصرية- الإسرائيلية- الفلسطينية . وطالت فترة إغلاق المعبر وتعقدت حياة الغزاويين أكثر مما كانت عليه قبل الانسحاب، وحمّلوا السلطة والقيادة المصرية مسؤولية تدهور أوضاعهم المعيشية وتحوّل قطاع غزة إلى سجن كبير . ولم يكترث شارون لتشنج علاقة إسرائيل مع مصر ولا بالخسائر السياسية والمعنوية التي لحقت بالسلطة ورئيسها

وحمل معه عباس إلى واشنطن هموم قطاع غزة وتردي الوضع بعد "الانسحاب" الإسرائيلي . وبحث مع الرئيس بوش وأركانه قصة معبر رفح ومعبر "كيرم شالوم" وتنفيذ "خريطة الطريق" واستئناف مفاوضات الحل النهائي . وصارح أبو مازن الرئيس الأميركي في الموقف الحرج وصعوبة وضع السلطة . وسمع عباس في البيت الأبيض كلاما جميلا وتلقى وعودا مهمة، وقرر بوش إرسال وزيرة خارجيته رايس إلى المنطقة للمساعدة في معالجة الأزمة وحلحلة الموقف الإسرائيلي بشأن المعابر . وقبل تحركها إلى المنطقة طلبت رايس من حكومة شارون حل قصة المعابر قبل وصولها، بحيث يتسنى لها الإعلان عن اتفاق حولها أثناء وجودها في المنطقة .

وفي رام الله سمعت رايس من عباس وأركانه عرضا مفصلا لممارسات حكومة شارون المدمرة للمجتمع الفلسطيني والسلطة وبذور السلام . وشرح أبو مازن خطورة موقف شارون وشروطه بشأن تشغيل معبر رفح، وبيّن أهمية الاستعانة بطرف ثالث في تشغيل هذا المعبر والمعابر الأخرى وضمنها الميناء والمطار . وفي المحادثات أصر الجانب الإسرائيلي على بقاء المعابر تحت رقابة أمنية إسرائيلية مباشرة . ورفض في البداية، تكليف طرف ثالث بمهمة مراقبة الحركة في معبر رفح، علما بأن الطرف الفلسطيني ترك لإسرائيل والوزيرة رايس واللجنة الرباعية الدولية حق اختيار هذا الطرف، ولم يضع قيودا على جنسيته وعدد الأفراد وتسليحهم ورحب بمنحه صلاحيات واسعة وحرية عمل كاملة بما لا يمس بالسيادة الفلسطينية .

وبذلت الوزيرة رايس جهدا كبيرا وعقدت لقاءات كثيرة مع شارون وأركانه، بعضها شهد توترا شديدا . وأجلت

رايس سفرها إلى آسيا مدة ٢٤ ساعة، وأبدى الجانب الإسرائيلي مرونة في بعض القضايا وتمسك بحزم بقضايا أخرى. وبعد تدخل الرئيس بوش اضطر شارون إلى إشراك طرف ثالث ما في العملية، وسعى إلى تقليص دوره إلى أدنى مستوى ممكن. وقدم شارون "تنازلا" ووافق على استمرار حركة الأفراد حملة الهوية الفلسطينية من معبر رفح، وحصر حركة البضائع والزوار في معبر "كيرم شالوم". ووافق شارون على تواجد أمني أوروبي محدود في معبر رفح يتولى مهمة المراقبة والإشراف على الحركة، ونقل ما يجري إلى الجانب الإسرائيلي ومعالجة أي قضايا تظهر في سياق العمل اليومي. كما وافق أيضا على دور محدود للأمن المصري وحاول توريط المؤسسة الأمنية المصرية بضبط أمن قرابة مليون ونصف المليون فلسطيني في القطاع، لكن القيادة المصرية أحبطت الفكرة وقبلت بدور امني محدود لا يتعدى مراقبة الحدود ومنع التسلل وتهريب البضائع. وأعلنت الوزيرة رايس عن الاتفاق يوم ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٥، وأكملت رحلتها إلى آسيا، وسجلت لها فوزا سياسيا مهما. وساعدها موفاز وبيريس في صياغة "اتفاق المعابر" وبلورة دور الطرف الثالث.

إلى ذلك، شكل انسحاب إسرائيل وقواها الأمنية والعسكرية من المعبر بصيص أمل لآلاف الفلسطينيين الممنوعين من السفر بقرار إسرائيلي. لكن هذه البادرة تبددت بسرعة ولم يتمكن كثيرون منهم من السفر عبره، كما لم يتمكن أبناء قطاع غزة المقيمون في الأردن من حملة الجوازات الأردنية المؤقتة مثلا من العودة إلى القطاع. ولم تخف السلطة العيوب الأخرى في اتفاق المعابر، وقال المعنيون إنه مليء بالثغرات واضطر المفاوض الفلسطيني، تحت ضغط أميركي، للتراجع عن مواقف ظل يتمسك بها بشأن حرية الحركة وأخرى تتعلق بدور الطرف الثالث. ووافق الجانب الفلسطيني مكرها على مسائل تمس بالسيادة منها وجود ممثل للأمن الإسرائيلي في غرفة رقابة تلفزيونية مشتركة يقودها الطرف الثالث.

ومنذ الإعلان عن الاتفاق انقسم أطراف النظام السياسي الفلسطيني حوله. "حماس" وقوى أخرى في المعارضة رأت فيه سابقة خطيرة وتضمن تنازلا كبيرا. آخرون قالوا إنه كان بالإمكان تحقيق اتفاق أفضل. وهناك من رأى فيه انجازا مهما في مرحلة صعبة ودعا إلى التعاطي معه بواقعية.

بالمقابل يبين الاتفاق تراجع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عن مطلبها إغلاق معبر رفح ونقله إلى "كيرم شالوم". وتخلت عن مطلب اعتقال المشتبه بهم والمطلوبين للأمن الإسرائيلي حال وصولهم المعبر. وتراجع شارون عن موقفه السلبي من "الطرف الثالث" حيث ظل طيلة حياته السياسية يعارض إعطاء أي طرف ثالث دورا ميدانيا مباشرا في معالجة النزاع مع الفلسطينيين. وهو انتقد بشدة موقف حزب العمل في محادثات طابا وكامب ديفيد المؤيد لإشراك طرف ثالث في تنفيذ الاتفاقات والتحقق من التزام الطرفين بما يتفق عليه.

ووافقت حكومة شارون والإدارة الأميركية، أول مرة، للاتحاد الأوروبي على لعب دور أمني ميداني مباشر كطرف ثالث في معالجة النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي. وقبل الاتحاد الأوروبي القيام بهذه المهمة الميدانية الحساسة والخطيرة وعينوا ضابطا ايطاليا لقيادة المهمة. واختيار ايطاليا للمهمة جاء بناء على علاقة ايطاليا بالطرفين، ولأن م. ت. ف والقوى الفلسطينية تكن الاحترام للجنود ورجال الأمن الإيطاليين، ولم ينسوا دورهم النزيه في حماية سكان المخيمات في بيروت بعد مجازر صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢. وهذا التطور في الموقف الأميركي والإسرائيلي من الدور الأوروبي يمثل سابقة مهمة يمكن للأطراف البناء عليها إذا رغبت في ذلك.

٣-٤ علاقات إسرائيل مع الدول العربية ذات التمثيل الدبلوماسي المتبادل

أ) العلاقة المصرية- الإسرائيلية

حرّكت التطورات السياسية والأمنية التي شهدتها الساحة الفلسطينية أواخر عام ٢٠٠٤ ومطلع عام ٢٠٠٥ مياه العلاقات العربية– الإسرائيلية الراكدة، خاصة علاقة إسرائيل مع مصر والأردن، اللتين تربطها بهما معاهدات سلام وتقيم معهما علاقة دبلوماسية. وبعد تولي عباس السلطة ومضي شارون قدما في تنفيذ خريطة الطريق، طرأ تغيير على العلاقة وانتقلت من حالة السكون والجمود إلى حالة من الحركة النشطة في المجالات السياسية والدبلوماسية والأمنية. صحيح أن التطور لم يرق إلى مستوى التغيير، ويندرج في إطار تحسن علاقة دول متجاورة قد لا يدوم، لكن هذا الوصف وذاك التصنيف لا يقللان من قيمة التطور ودوره في جملة الأحداث التي شهدتها العلاقات الفلسطينية– الإسرائيلية، بجانب العلاقات المصرية الإسرائيلية في عام ٢٠٠٥ وأهمها:

- بعد إطلاق مصر سراح الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام من السجن، مقابل إطلاق سراح ستة مصريين ضلوا الطريق، بدأ الطرفان عامهما الجديد ٢٠٠٥ دون منغصات وبأفق متفائل. ولم يتأخر الوقت، واتبعت القيادة المصرية خطوة "عزام" الإيجابية بأحسن منها، وأطلقت إشارات واضحة، مباشرة وبوساطة أميركية حول استعدادها إعادة السفير المصري إلى تل أبيب التي غادرها اثر انفجار "انتفاضة الأقصى" أواخر عام ٢٠٠٠. وبادرت القيادة المصرية، أيضا، إلى دعوة شارون ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى لقاء قمة في منتجع شرم الشيخ، شارك فيه ملك الأردن عبد الله الثاني. وساهمت القيادة المصرية والرئيس مبارك شخصيا في إنجاح لقاء عباس شارون. وفي القمة منح مبارك شارون مكافأة "متوقعة" وقرر إعادة السفير المصري إلى تل أبيب، وفعل الملك عبد الله الثاني الشيء ذاته. وتوقعت القيادة المصرية أن يسهم إطلاق الجاسوس عزام وإعادة السفير، ليس فقط في ترطيب الأجواء بين البلدين، بل والارتقاء بالعلاقات السياسية ومنح مصر دورا مباشرا في البحث عن حل لقضايا الخلاف على المسار الفلسطيني– الإسرائيلي.

وبعد قمة "الشرم" تكثفت حركة المبعوثين الأمنيين والسياسيين على خط تل أبيب القاهرة. وعمل شارون على تنشيط الدور المصري، وتفاعلت القيادة المصرية مع أطروحة شارون وعملت ما يلزم من خطوات مساعدة في تنفيذ "خطة الانفصال" عن قطاع غزة وتأمين الانسحاب الإسرائيلي، جيشًا ومستوطنين، بشكل هادئ. وحاولت القيادة الإسرائيلية أيضا تشغيل مصر في تسويق "خطة الانفصال" الأحادية الجانب عربيا، وكذلك في بناء معبر جديد للبضائع والأفراد في "كيرم شالوم" على الحدود المصرية– الإسرائيلية– الفلسطينية كبديل لمعبر رفح. وتحركت حكومة شارون، في حينه، نحو الرئيس بوش بأمل تشغيل الإدارة الأميركية في الضغط على القيادة المصرية للقيام بهذه المهام، والضغط على عباس والقيادة الفلسطينية لقبول ما تقرره المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بشأن الإخلاء والانسحاب من قطاع غزة وتنظيم الحركة في المعابر.

إلى ذلك، تابعت مصر جهودها باتجاه جمع الفصائل الفلسطينية وتوحيد موقفها بشأن التهدئة ووقف العمليات العسكرية ضد إسرائيل وتجديد الهدنة. وفي نيسان ٢٠٠٥ عقدت القوى الوطنية والإسلامية اجتماعا موسعا في

القاهرة شارك فيه أبو مازن، واتفقت بمساعدة المصريين على تسهيل انسحاب الجيش الإسرائيلي وإخلاء المستوطنين من القطاع. والاستمرار في التهدئة وتجديد الهدنة حتى إذا كانت من جانب واحد. وتعهدت القيادة المصرية ببذل الجهود المطلوبة مع الجانب الإسرائيلي لوقف كافة أنواع أعماله العدوانية، والاتصال بالإدارة الأميركية وحثها على تحمل مسؤولياتها في ضبط الموقف الإسرائيلي.

وبالرغم من تصعيد إسرائيل عمليات مداهمة واقتحام المدن والقرى الفلسطينية، وتطوير عمليات القصف المدفعي والاغتيال في القطاع، استمرت الاتصالات المصرية- الإسرائيلية وتواصلت العلاقات الدافئة بين الطرفين ودخلا في محادثات تفصيلية طويلة حول "خطة الانفصال" ودور القوات المصرية في حماية الحدود المصرية- الفلسطينية وحراستها، وفي الرقابة على "محور فيلادلفي" والحركة في المعبر أو المعبرين. وأبدت مصر استعدادا للمساعدة في تأهيل قوات الأمن الفلسطينية وإرسال خبراء في حال طلبت السلطة الفلسطينية ذلك.

ورغم حاجته إلى الدور المصري على المسار الفلسطيني، رفض شارون إعطاء مصر أي دور سياسي خارج "خطة الانفصال" وموضوع المعابر، وحصره في المجال الأمني بالأساس. واكتفت القيادة الإسرائيلية بالاتفاق التفصيلي الخاص بزيادة عدد القوات المصرية على حدود قطاع وتحسين نوع أسلحتها الذي وقعته سابقا وأضيف لبروتوكولات "كامب ديفيد" الموقعة بين الطرفين عام ١٩٧٨ـ١٩٧٩. وتعهدت مصر بضبط الوضع على طول الحدود مع قطاع غزة وفي المعبر من الجهة المصرية، وتشديد حراسة الحدود مع النقب.

ومع اقتراب موعد تنفيذ "خطة الانفصال" تكثفت الاتصالات المصرية- الإسرائيلية، وزادت الإدارة الأميركية من اتصالاتها مع الأطراف الثلاثة. ونجحت الوزيرة رايس في توظيف جهد مصر لصالح خروج المستوطنين وانسحاب الجيش من القطاع بهدوء وأمان. وساهمت مصر في بلورة صيغة تفاهم بشأن ممتلكات المستوطنين تعهدت إسرائيل بموجبها بهدم بيوت المستوطنين وأماكن عبادتهم ونقل موادها المدمرة إلى إسرائيل وبعضها إلى الصحراء المصرية، ونقل قبورهم من جميع المستوطنات إلى داخل إسرائيل. وتم تسليم السلطة الفلسطينية عددا كبيرا من المنشآت الزراعية دفع ثمنها للمستوطنين ممولون من الولايات المتحدة الأميركية.

وبعد استكمال عملية الانسحاب والإخلاء فعّلت مصر دورها في تصفية ذيول العملية، خاصة أن الجانب الإسرائيلي قرر من جانب واحد مواصلة إغلاق معبر رفح في وجه حركة الفلسطينيين. وتكدس الناس على جانبي الحدود المصرية- الفلسطينية، وارتفعت أصوات كثيرة تطالب مصر والقيادة الفلسطينية بفتح المعبر طالما أن الوجود الإسرائيلي انتهى من القطاع. وزاد الوضع توترا وتضاعف إحراج القيادة المصرية عندما أقدم الفلسطينيون على هدم أجزاء من السياج والجدار الفاصل بين مصر وفلسطين. واتهمت القيادة الإسرائيلية مصر بالتهاون في المسألة وطالبتها بتنفيذ البروتوكول الخاص بالموضوع.

لاحقًا تدخلت الإدارة الأميركية وأرسل الرئيس بوش الوزيرة رايس للمنطقة وأجرت اتصالاتها مع جميع الأطراف المعنية، مصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبلورت اتفاق "المعابر" وساهمت مصر في بلورة الاتفاق وأبدت استعدادها لتحمل المسؤولية في ضبط الوضع ومنع التسلل والتهريب وتنظيم الحركة في الجانب المصري، بما في ذلك حركة البضائع والزوار في المعبر الجديد الذي تم فتحه في منطقة "كيرم شالوم".

وفي سياق الحديث عن العلاقات المصرية- الإسرائيلية تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تواصلت ولم يطرأ تغير دراماتيكي عليها، وواصل الطرفان تعاونهما التجاري وتبادل البضائع وكذلك في حقل السياحة.

ب) العلاقة الأردنية- الإسرائيلية

في عام ٢٠٠٥ تواصلت العلاقات الأردنية- الإسرائيلية بصورة طبيعية خاصة بعد عودة السفير الأردني إلى تل أبيب. واستمرت إسرائيل في الاهتمام بهذه العلاقة على قاعدة أن لها أهمية إستراتيجية ترتكز إلى المصالح المشتركة. واستمرت العلاقات الاقتصادية التجارية والسياحية بين البلدين دون إشكالات تذكر. ولم يقع ما يعكر صفو التنسيق الأمني المبني على قاعدة الاتفاقات الموقعة بين الطرفين ومصلحة البلدين المشتركة في محاربة التطرف والإرهاب. وشهد عام ٢٠٠٥ تطورا ايجابيا على صعيد العلاقات السياسية والدبلوماسية. وجسدت مشاركة ملك الأردن في قمة شرم الشيخ احتفاظ الأردن بعلاقة وطيدة مع الإدارة الأميركية عرّاب القمة وأن هذه الإدارة تسلم بأن للأردن دورا مهما يلعبه في معالجة النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي. وبينت المشاركة أيضا تسليم طرفي النزاع المباشر، إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بدور الأردن في مساعدتهما على حل خلافاتهما وترحيبهما بهذا الدور. وان مصر تقر بدور الأردن في ميدان العلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية، حتى عندما يكون الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة موضوع البحث.

وبجانب دوره مع الرئيس مبارك في ترطيب الأجواء بين شارون وعباس وتشجيعهما على استئناف التعاون وإعلان وقف إطلاق النار، أعطى قرار ملك الأردن عودة السفير الأردني إلى تل أبيب بعد غياب دام أكثر من ٥٠ شهرا زخما جديدا للعلاقة الأردنية- الإسرائيلية، وكان بمثابة فتح صفحة جديدة في سجل الدبلوماسية الأردنية- الإسرائيلية. ورغم أن شارون رفض إطلاق سراح معتقلين أردنيين في سجون إسرائيل واكتفى بتجديد الوعود، فقد رأت الوزيرة الأردنية أسماء خضر في عودة السفير الأردني إلى تل أبيب خطوة تفتح الأبواب أمام علاقات أكثر فعالية. وأكدت أن للدبلوماسية الأردنية دورا تلعبه في تدعيم فكر السلام، ووقف تدهور الأوضاع الأمنية في المناطق الفلسطينية. وأكدت الوزيرة أن الأردن لا يزال يرى في الإفراج عن المعتقلين الأردنيين مطلبا ملحا.

ولم يتوقف دور العاهل الأردني وأركان حكمه في تبريد الأزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين والعمل من أجل استقرار وضع المنطقة، عند حدود المشاركة في قمة شرم الشيخ وعودة سفير الأردن إلى تل أبيب، والتقى الملك ومساعديه ممثلين عن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مرات كثيرة في محاولات متواصلة لتقريب وجهات النظر في معالجة القضايا الساخنة. وزار وزير الخارجية الأردنية إسرائيل في آذار ٢٠٠٥ بهدف استكمال ما تم التطرق إليه في قمة شرم الشيخ، والتقى الوزير الأردني مع وزيرة العدل الإسرائيلية وبحث معها موضوع الأملاك الأردنية في مدينة القدس. كما التقى أيضا وزير الخارجية سيلفان شالوم ووزير الدفاع شاؤول موفاز وشمعون بيريس وبحث معهم قضايا سياسية واقتصادية وأمنية وبيئية. وركز الوزير الأردني على موضوع إطلاق سراح الأسرى من السجون الإسرائيلية، خاصة الأردنيين. وأيضا مشروع مطار العقبة والمناطق الصناعية المشتركة وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك، منها شق قناة البحرين بين البحر الميت والأحمر أو الأبيض المتوسط.

إلى ذلك، تدخلت الحكومة الأردنية في عام ٢٠٠٥ لدى إسرائيل مرات بهدف منع اعتداء المتطرفين على المسجد

الأقصى. وفي مطلع نيسان ٢٠٠٥ دعا الملك عبد الله إسرائيل إلى تحمل مسؤولياتها عندما قررت جماعات من المتطرفين، أنصار إعادة بناء الهيكل، اقتحام المسجد الأقصى والصلاة فيه.

وحافظ الأردن على علاقته بالعرب في إسرائيل وعمل على تطويرها وتحسينها. والتقى الملك ومسؤولون أردنيون عدة وفود من قادة الأحزاب والقوى العربية وأعضاء الكنيست العرب. وواصل الأردن تقديم التسهيلات للطلبة من عرب ١٩٤٨ للدراسة في الجامعات الأردنية. وقدم التسهيلات المعهودة للحجاج والمعتمرين.

وفي المجال الأمني واصل الطرفان الأردني والإسرائيلي تعاونهما المشترك وفق الاتفاقات الموقعة بين الطرفين. وبحث الطرفان المخاطر الناجمة عن الإرهاب الدولي خاصة بعد تعرض الأردن إلى هجمات انتحارية نفذها رجال الزرقاوي من أتباع "القاعدة" في عدد من فنادق العاصمة الأردنية.

٣-٥ علاقات إسرائيل مع سورية ولبنان

لم يشهد مسار التفاوض السوري اللبناني- الإسرائيلي في عام ٢٠٠٥ أي نشاط يذكر لا في زمن وحدة المسارين السوري واللبناني ولا بعد انفصالهما عن بعضهما البعض بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. وظل الجمود سيد الموقف على جبهة الاتصالات ولم تشهد كواليس وأروقة الأمم المتحدة أو عواصم الدول نشاطا ذا صلة باستئناف الاتصالات السورية- اللبنانية-الإسرائيلية. إلى ذلك، لم يقع تغير يذكر في ميزان القوى على صعيد التسلح وظل الوضع مختلا بشكل فاحش لصالح إسرائيل. ويمكن القول إن ميزان القوى بحساباته الإستراتيجية الأوسع زاد اختلالا لصالح إسرائيل بعد اغتيال رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، واضطرار القوات السورية، تحت ضغط شعبي لبناني وضغط دولي، إلى الانسحاب من جميع الأراضي اللبنانية حتى الحدود السورية اللبنانية. وبانسحاب الجيش السوري من لبنان خسرت سورية ميزة إستراتيجية، واضطرت إلى إعادة النظر في خططها الدفاعية. واعترف الرئيس السوري بأخطاء جوهرية ارتكبتها سورية مع الشأن اللبناني.

لقد بنت سورية إستراتيجيتها العسكرية في الصراع مع إسرائيل، الدفاعية والهجومية، على قاعدة تحويل الأراضي اللبنانية إلى جبهة عسكرية ثانية إضافة إلى الجولان، الجبهة الرئيسية الأولى. وزجت القيادة السورية على الجبهة اللبنانية قسما من قواتها الأساسية، وعملت بالتعاون مع إيران على تعزيز قدرات حزب الله العسكرية. وتم تزويده، أمام سمع وبصر الحكومة اللبنانية الشرعية بل وبتعاون معها، بمعدات قتالية قادرة على إزعاج إسرائيل في شكل عمليات غوارية أو في حال اندلاع قتال واسع ووقوع مواجهة سورية إسرائيلية أو إسرائيلية إيرانية. وبعد انسحاب القوات السورية من لبنان وتوتر العلاقة بين النظامين فقد حزب الله جدار التحالف السوري- اللبناني الذي ظل يستند إليه والذي ساعد المقاومة الإسلامية اللبنانية على تحقيق الانجازات التي تعتز بها. لكن هذا الحزب لم يضعف وحافظ على قدراته العسكرية وعززها أكثر، وتحدثت قيادة حزب الله عن امتلاكها صواريخ تكتيكية قادرة على ضرب عمق إسرائيل. وحاول الحزب إظهار قدراته في استعراضات عسكرية ضخمة، وفي مواجهات محدودة جرت على جبهة مزارع شبعا.

وعلى صعيد المواجهات العسكرية المباشرة لم تقع حوادث تذكر تؤثر سلبا في العلاقات السورية- الإسرائيلية،

وحافظت جبهة الجولان على هدوئها المعهود ولم يتم خرق الهدنة المتفق عليها. والمناوشات العسكرية التي وقعت على الجبهة اللبنانية، أي تبادل إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل في مناطق مزارع شبعا وغارات الطيران الإسرائيلي على مواقع حزب الله، ظلت تحت السيطرة ولم تحاول سورية تشجيع حزب الله على إشعال جبهة الجنوب كما لم تحاول القيادة الإسرائيلية تصعيد الموقف العسكري. وفي كل مرة كانت تقع اشتباكات مع حزب الله كانت إسرائيل تحمل سورية وإيران المسؤولية، وظلت تعتمد هذا التكتيك السياسي حتى بعد انسحاب القوات السورية من لبنان. صحيح أن الانسحاب السوري من لبنان عزز الموقف العسكري الإسرائيلي إلا أن القيادة الإسرائيلية لم تفكر في استغلال هذا التطور بأعمال عسكرية نوعية، ولم تجر تغيرات جوهرية في خططها العسكرية على الجبهة الشمالية. وأبقت قواتها في حالة تأهب شبه دائم خشية قيام حزب الله بأعمال قتالية من نوع خطف جنود. وظلت إسرائيل تطالب بنشر الجيش اللبناني في الجنوب.

إلى ذلك، لم يخلق استمرار إسرائيل في احتلال مزارع شبعا تفاعلات نوعية إضافية، ولم يتسبب في تطورات دراماتيكية. وظلت قصة المزارع وقصة الأسرى اللبنانيين في سجون إسرائيل معلقة بين إسرائيل ولبنان، وظلت ملكية المزارع معلقة بين لبنان وسورية. وبديهي القول إن الخلاف بين سورية ولبنان حول ملكية المزارع وتخطيط الحدود بين البلدين في هذه البقعة الجغرافية وسواها، عزز الموقف الإسرائيلي لجهة التشكيك في تبعية المزارع للبنان وتبهيت الذرائع والمبررات التي يستخدمها حزب الله لتبرير عملياته العسكرية ضد إسرائيل. ويبدو أن قصة المزارع والأسرى سوف تبقى نقطة احتكاك إسرائيلية لبنانية وهما ورقة بيد حزب الله يستغلها متى يشاء، وسوف تبقى المزارع وترسيم الحدود بين البلدين نقطة خلاف لبناني- سوري في العام القادم.

لا خلاف على أن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري كان من أبرز الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة في عام ٢٠٠٥، وأن تفاعلاته المحلية والإقليمية والدولية لا تقل عن تفاعلات إخلاء قطاع غزة. لقد كان اغتيال الحريري بمثابة زلزال سياسي أمني ضرب المنطقة وتأثرت به أوضاع سورية ولبنان والعلاقات العربية- العربية، بجانب تأثيراته في ميدان العلاقات الدولية. وإذا كان انسحاب القوات السورية إحدى النتائج التي ظهرت على سطح الأزمة المستعصية التي تعيشها المنطقة، فالقراءة المتأنية تشير إلى أن انسحاب سورية من لبنان وتوتر العلاقة السورية اللبنانية ليسا سوى رأس جبل الجليد في التطورات المحتملة في المستقبل.

صحيح أن عددًا من أركان النظام السوري وبعض أقطاب السياسة من اللبنانيين أشاروا بأصابع الاتهام إلى إسرائيل في قصة اغتيال الحريري، إلا أن هذه التهمة لم تعمّر طويلا وطويت بسرعة، ومن أشار إلى احتمال تورطها لم يكرّر كلامه، ولم يعد أحد يتحدث فيها، خاصة وأن لجنة التحقيق الدولية اتهمت صراحة مسؤولين سوريين ولبنانيين ولم تشر من قريب أو بعيد إلى دور إسرائيلي في العملية. وأيضا لم تحاول إسرائيل التدخل في القصة ولم تحاول استغلال الحدث خارج نطاق الحرب الدعائية والنفسية. واكتفت بتبني موقف القوى اللبنانية التي تتهم سورية وتبنت أيضا موقف لجنة التحقيق الدولية، واستغلت الحدث في التشهير والتحريض ضد النظام في سورية باعتباره نظامًا يرعى الإرهاب ويتحالف مع إيران التي تتبنى الإرهاب وترعاه، دون أن تجعل مسألة اغتيال الحريري وتفاعلاتها قصتها اليومية، وتركت الإدارة الأميركية ومعها فرنسا تقودان المعركة في الأمم المتحدة وخارجها. ويبدو أن تفاعلات

أعمال اللجنة مرشحة لأن تكبر أكثر في الفترة المقبلة، وقد تلقي بحممها على الشعبين السوري واللبناني. وقد لا ينجو شعب فلسطين من نتائجها.

٣-٦ ... ومع تركيا وباكستان ودول أخرى

لا ينحصر "التأثير الإيجابي" لخطة الانفصال على علاقات إسرائيل الدولية في العلاقة مع الولايات المتحدة وأوروبا، وإنما يتعداها إلى دول أخرى.

وقد شهد العام ٢٠٠٥ مؤشرات إلى هذا الأمر تعتبرها إسرائيل مؤشرات واعدة تتمثل في ما يلي:

- اجتازت العلاقات الوطيدة بين إسرائيل وتركيا امتحان تسلم حزب إسلامي السلطة التنفيذية في هذه الأخيرة. وأكثر من ذلك رعت تركيا لقاء غير مسبوق بين وزير خارجية إسرائيل ونظيره من باكستان أعلن في ختامه أن الطرفين سائران نحو إحلال علاقات دبلوماسية كاملة بينهما.
- شارك وزير خارجية إسرائيل في قمة المعلوماتية في تونس بدعوة رسمية من البلد المضيف. وكان من المفروض أن يشارك في هذه القمة رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه، لكن هذه المشاركة تعطلت لأسباب تتعلق بإجراءات الحراسة المطلوب اتخاذها.
- في خطابه أمام الدورة السنوية للجمعية العمومية في الأمم المتحدة أعلن وزير خارجية إسرائيل أنه حان الوقت لكي تقيم الدول العربية والإسلامية علاقات علنية مع إسرائيل. وأضاف: "هذا وقت التفاؤل. لقد سقط الجدار الحديدي الذي ميّز علاقات إسرائيل مع غالبية الدول العربية والإسلامية طوال سنوات عديدة. علاقات إسرائيل مع العرب والمسلمين تتصاعد، بوتيرة لم نشهدها من قبل. وإن دولاً مثل باكستان وغيرها رفضت في الماضي أن تعترف بشراكتنا الإنسانية باتت تمدّ الآن يدها للصداقة والاعتراف. والعلاقات مع دول إسلامية ذات وزن مثل تركيا تزدهر، في الوقت الذي تتحسن فيه علاقاتنا السلمية مع مصر والأردن طوال الوقت".

وتابع المسؤول الإسرائيلي: "هنا في نيويورك وعلى مدار الأسبوع كان لي شرف اللقاء مع أكثر من عشرة زملاء لي من العالم العربي والإسلامي. وهو رقم لم يكن ممكنًا تصديقه قبل سنتين. وكانت هذه اللقاءات مفتوحة وودية، كما لو بين دول ليست في وضعية مواجهة بشأن مواضيع تتعلق بالاقتصاد والأرض. إسرائيل ترحّب بالجهوزية لهذه العلاقات وإننا نشجع جيراننا أن يبنوا على الأسس التي نضعها الآن".

الخلاصة

كان ٢٠٠٥ العام الذي رسّخت فيه إسرائيل بقيادة حكومة أريئيل شارون، لمسًا ورؤية، ما يعرف باسم "المقاربة الأحادية الجانب" لتسوية النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، من خلال تطبيق خطة الانفصال عن قطاع غزة وبعض أجزاء من شمال الضفة الغربية، التي سبق أن وضعها شارون واشتبك من أجلها مع حزبه "الليكود"، إلى حدّ الانفصال عنه أيضًا وتأسيس حزب يمين- وسط جديد هو "كديما" (إلى الأمام)، ومع اليمين الإسرائيلي المتطرف.

وبرغم التداعيات المزلزلة لتلك الخطة على المشهد السياسي- الحزبي الإسرائيلي الداخلي فإن أبرز إسقاطاتها على

المستوى الخارجي يتجلّى في ركل "عملية السلام" وفي استمرار تجاهل الطرف الفلسطيني كشريك في المفاوضات. وبينما كانت حجة هذا التجاهل، قبل ذلك، متخفية وراء شعار "غير ذي صلة" حيال الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات فإنها أصبحت متخفية وراء شعار "الأداء الضعيف والواهن" حيال الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، الذي يمكن اعتبار انتخابه في مطلع ٢٠٠٥ من أهم أحداث هذا العام. وانسحب هذا التجاهل أيضًا على دور السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها في إنجاح خطوة الإخلاء والانسحاب من غزة وشمال الضفة.

وفي موازاة تنفيذ خطة الانفصال واصلت إسرائيل، في الضفة الغربية، أعمال البناء في المستوطنات وأعمال توسيع البؤر الاستيطانية العشوائية وبناء الجدار وممارسات الضمّ بصورة أبانت عن أن تمسّك إسرائيل الشارونية برؤيا "دولتين للشعبين" وخطة "خريطة الطريق" للرباعية الدولية أقرب إلى الضريبة الكلامية منه إلى الوجهة التي تقود إلى انسحاب يتيح إقامة دولة فلسطينية مستقلة قادرة على الحياة. غير أن هذا المسلك لم يحل دون حصول إسرائيل على "بطاقة حرة" من طرف الإدارة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها من دول العالم لتنفيذ خطة الانفصال. وبعد التنفيذ شرعت إسرائيل في حملة استهدفت تجيير الخطة من أجل قبض ثمن سياسي ودبلوماسي فضلاً عن الثمن المادي، إلى ناحية "ترميم" علاقاتها مع أوروبا ومع مصر والأردن وكذلك مع دول أخرى لا تربطها معها علاقات دبلوماسية مباشرة.

في الوقت ذاته أكدت خطة الانفصال ابتعاد شارون عن فكر "الليكود" الجامد وبات مقتنعا بأن لا مناص من تثبيت حدود دائمة لدولة إسرائيل. وقد اعتبر كثير من الإسرائيليين قرار شارون قرارا تاريخيا دراماتيكيا، ورأوا فيه ختما رسميا لنهاية حلم "أرض إسرائيل الكبرى". وفي جميع الحالات تتضمن "خطة" شارون تراجعا إستراتيجيا جديدا في المشروع الصهيوني التاريخي بعد التراجع الذي تم على الجبهات المصرية والأردنية واللبنانية. وهذا التراجع قابل، في ظروف دولية وإسرائيلية، للتكرار في الضفة الغربية والجولان المحتل.

غير أن عدم تحوّل الانفصال إلى رافعة سياسية يعود أيضًا إلى دخول الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مرحلة الاستعداد للانتخابات البرلمانية، المستحقة في المناطق الفلسطينية والمبكرة في إسرائيل نتيجة للهزّة المترتبة على تنفيذ الانسحاب وإخلاء المستوطنات.

ولا بدّ في هذا الصدد من الإشارة إلى ما يلي:

(*) أولاً- نجاح دبلوماسية الرئيس محمود عبّاس في إقناع الإدارة الأميركية بإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية في موعدها المقرّر (٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦). وهو ما ذلّل العقبة الإسرائيلية التي تمثلت في إعلان شارون أنه سيمنع انتخابات تشارك فيها "حماس" والجبهة الشعبية "قتلة الوزير زئيفي" وتأكيده أنه لن يسمح لأهل مدينة القدس المشاركة في الانتخابات وفق صيغة العام ١٩٩٦.

(*) ثانيًا- في أواخر ٢٠٠٥، ومع اقتراب موعد الانتخابات الفلسطينية، بدأ الجانب الإسرائيلي بالحديث علنًا عن رفض التعامل مع "حماس" في حال فوزها في الانتخابات التشريعية، ورفضه التعامل مع أية حكومة فلسطينية تشارك فيها "حماس". وهددت الحكومة الإسرائيلية الشعب الفلسطيني وسلطته علنا بوقف تحويل المستحقات المالية

الفلسطينية من الجمارك والضرائب للسلطة ولأية حكومة تشارك فيها "حماس"، واتخذت الإدارة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي الموقف ذاته علنا.

(*) ثالثًا- بتشكيل الحزب الجديد "كديما" بات النظام السياسي الإسرائيلي قائمًا على ثلاثة أعمدة حزبية رئيسية: "كديما" يمثل اليمين الوسط، وحزب العمل يمثل اليسار ويحاول التمايز عن "كديما" سياسيا ويرفع راية القضايا الاجتماعية عاليا. وصار حزب الليكود ممثلا لليمين ويطالب بمزيد من القمع ضد الفلسطينيين وبعدم التفريط بالضفة الغربية. والتدقيق في مواقف الأحزاب الثلاثة وبرامجها يبين تآكل الفروق السياسية والأيديولوجية بين "كديما" و"العمل". وينحصر الخلاف بينهما حول مساحة الأرض التي بالإمكان الاستغناء عنها لقيام دولة فلسطينية فوقها. وتتقاطع مواقف الزعيم الجديد لحزب العمل عمير بيرتس مع شارون في التصوّر لحل النزاع. بيرتس يصر، مثل شارون، على أن القدس ستبقى عاصمة إسرائيل "الأبدية"، ويشدّد على تنفيذ المشاريع الاستيطانية بهدف تهويد المدينة، إلى جانب تمسكه، مثل شارون، بضم التجمعات الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية. ناهيك عن تماثل المواقف بشأن رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

(*) رابعًا- بدأت استطلاعات الرأي في إسرائيل تتنبأ بأن يكون "كديما" الحزب الأكبر المرشح لتشكيل الحكومة المقبلة، وبأن يمنى الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو بهزيمة تؤدي إلى هبوط مقاعده بأكثر من النصف، في حين يحافظ حزب العمل على قوته رغم انسحاب عدد من أركانه في طليعتهم شمعون بيريس وانضمامهم إلى "كديما".

ولا شكّ أن العلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية في العام ٢٠٠٦ سوف تتأثر بصورة مباشرة بالأحداث والتطورات السياسية والحزبية والأمنية المتوقعة على أرض فلسطين التاريخية وفي المنطقة، وفي مقدمتها الانتخابات البرلمانية الفلسطينية والإسرائيلية.

مراجع مختارة

- صحف "هآرتس"، "معاريف"، "يديعوت أحرونوت".
- أعداد العام ٢٠٠٥ من الملحق الدوري "المشهد الإسرائيلي" – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار.
- ترجمات عن الصحف العبرية نشرت في صحف "الأيام"، "الحياة الجديدة"، "القدس".
- اتفاق المعابر، مترجم إلى العربية في جريدة "الأيام".
- لقاءات مع شخصيات فلسطينية معنية بالعلاقات مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة الأميركية.
- وثائق حركة فتح الأساسية.
- قسم الوثائق والتقارير في أعداد العام ٢٠٠٥ من "مجلة الدراسات الفلسطينية"/ بيروت، رام الله.
- قانون الإخلاء والتعويض للمستوطنين كما أقرّه الكنيست ونشر مترجما في الصحف الفلسطينية.
- الصفحة الإلكترونية لوكالة وفا الفلسطينية- قسم الأخبار www.wafa.pna.net
- موقع وكالة وفا: www.wafa.ps
- الصفحة الإلكترونية: www.un.org/arabic
- موقع ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي: www.pmo.gov.il
- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية: www.mfa.gov.il
- موقع مركز "بتسيلم": www.btselem.org

تقرير "مدار" الاستراتيجي

٢٠٠٦

المشهد الاسرائيلي في العام ٢٠٠٥

تحرير:
د.جوني منصور

المشاركون
انطوان شلحت
ممدوح نوفل
د. مسعود اغبارية
فادي نحاس
د. حسام جريس
د. خولة أبو بكر
د. أسعد غانم
مطانس شحادة

(٢)

المشهد السياسي الاسرائيلي

د. مسعود احمد اغبارية[١]

مقدمة

تميز المشهد السياسي الإسرائيلي في عام ٢٠٠٥ بتغييرات كثيرة التي لم تشهدها اسرائيل منذ عام ١٩٤٨، كانت ثمرة تحولات في المجتمع الاسرائيلي بدأت بشكل واضح مع بداية انتفاضة الأقصىعام ٢٠٠٠، ولجميعها تبعات وتأثيرات على بنية النظام السياسي والثقافة السياسية في إسرائيل. بدأ الحديث وبشكل جدي عن تحول فعلي في النظام السياسي الاسرائيلي من "ديمقراطي" الى نظام اوليغاركي (Oligarchy) أي نظام حكم مجموعة صغيرة من الأغنياء تهدف لخدمة مصالحها الذاتية، مستخدمة بنية النظام البرلماني من أجل تمرير سياساتها. وتتركز هذه المجموعة ب ١٨ عائلة غنية متنفذة على اتخاذ القرار في إسرائيل.[٢] في الوقت نفسه، هناك تحولات في البنية الاجتماعية في إسرائيل، بحيث أخذ الشرقيون زمام الامور بشكل لم يسبق له مثيل، وشكل فوز عمير بيرتس برئاسة حزب العمل رغم معارضة، وربما كراهية كبيرة من مجموعات اشكنازية شاهداً على وجود هذه الهوة واتساعها.[٣]

نبدأ بسرد اهم احداث عام ٢٠٠٥ في إسرائيل او خارجها، التي تركت تأثيرا على الساحة السياسية الاسرئيلية، ثم نحلل احداثا مركزية مفترضين ان السياسة في إسرائيل هي سياسة داخلية والسياسة الداخلية هي سياسة احزاب. نستعرض سياسة اسرائيل تجاه الفلسطينيين، ونلاحظ ان هناك بداية لتفكير جديد في فهم الصراع في المنطقة. سوف

---

[١] محاضر في كلية بيت بيرل، وباحث في الشؤون الاسرائيلية.

[٢] انظر مقال لآري شبيط، هارتس ٢١ اذار، ٢٠٠٦ بعنوان "الدولة في أيادينا".

[٣] انظر مقابلة مع عمير بيرتس حول مدى الهوة بين الشرقيين والإشكناز في اسرائيل، هارتس، ١٠ اذار، ٢٠٠٦.

نتطرق الى نشاط مؤسسات مهمة وقوانين تم سنها عام ٢٠٠٥، ونستعرض تقارير كشفت المواقف الحقيقية تجاه الفلسطينيين والعرب بشكل عام. سيتم نقاش حيثيات تحدي القضاء الاسرائيلي للقضاء الدولي ووقع تزايد الخوف في المؤسسة الحاكمة في إسرائيل من امكانية تقديم قادة إسرائيل للقضاء الدولي بتهم جرائم حرب.

١- ابرز معالم عام ٢٠٠٥

● بدأت سنة ٢٠٠٥ بقرار شارون الانسحاب احادي الجانب من قطاع غزة وتفكيك اربع من المستوطنات في شمال الضفة الغربية، وعلى اثره تفجر صراع على الساحة السياسية الاسرائيلية: انسحب حزب المفدال وحزب الاتحاد القومي من الائتلاف الحاكم وتم طرد حزب شينوي من الائتلاف، ووقف في وجه شارون ١٣ عضو كنيست من حزبه، الليكود، من بينهم عوزي لنداو، وبنيامين نتنياهو، ويسرائيل كاتس، وقرر شارون تقديم موعد الانتخابات الى شهر اذار ٢٠٠٦. مع ان هذا لم يكن جديدا في اسرائيل، فقد جرت انتخابات ٢٠٠٣ قبل موعدها الرسمي المحدد بعشرة شهور، ووصل عدد الحكومات في إسرائيل ٣١ حكومة حتى عام ٢٠٠٥ مع ١٦ معركة انتخابية، الا ان الجديد في الامر هو الانقسامات الداخلية في حزب الليكود وزيادة تأثير مجموعات اقتصادية قليلة بشكل غير مألوف اسرائيلياً.

● اتصفت حكومة اسرائيل عام ٢٠٠٥ بأنها حكومة علمانية، حيث لم تشارك الاحزاب الدينية التقليدية، ممثلة بشاس، في الحكومة رغم اقالة حزب شينوي منها.

● انتهت سنة ٢٠٠٥ بغياب شارون عن الساحة السياسية، ولم يتردد في أيامه الاخيرة في ترك حزب الليكود الذي أقامه بنفسه، ليقيم حزبا جديدا من نوعه. وحظي شارون بأييد الكثير من الإسرائيليين لأنه نجح في خلق الانطباع أنه قادر على توفير الامن لهم.

● اثبت عام ٢٠٠٥ ان كلا احزاب اليسار واليمين ضعيفة ومأزومة وقد فشلت في تطبيق ما ترفعه من شعارات وان المجتمع الاسرائيلي يسير نحو "اللهم نفسي" وغياب القيم الجماعية الطلائعية وزيادة انهيار الايديولوجيات الحزبية في إسرائيل عام ٢٠٠٥، بعد ان بدأت بشكل حاد على اثر انتخابات ٢٠٠٣ حين صوت الكثير لحزب الليكود خوفا وهربا، وربما يأسا من عدم جدوى الوعود التي لم تأت الا بالمزيد من عدم الاستقرار. وتجسد هذا التطور في زيادة تأييد الاسرائيليين لحزب كديما برئاسة ايهود اولمرت بعد غياب شارون، رغم ان استمرار التأييد الشعبي لكديما في المدى القصير ليس مضمونا.[٤] إذا كان عام ٢٠٠٥ بدأ بهيمنة اليمين على خلفية فشل اليسار في ارساء السلام مع الفلسطينيين، فقد انتهى بفشل اليمين واليسار على حد سواء وبمحاولة للتفتيش عن بديل جديد قد يساعد في جلب السلام الى المنطقة. وكان انتخاب حركة حماس في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦، بمثابة ضربة لمشاريع "السلام" التي يحاول الاسرائيليون فرضها على الفلسطينيين.

● أكد انسحاب شمعون بيريس من حزب العمل، حيث عمل بين صفوفه حوالي خمسين سنة، بعد ان مني بهزيمة

---

[٤] يديعوت احرونوت، ٦ كانون الثاني، ٢٠٠٦.

قاسية من قبل منافسه عمير بيرتس، اليهودي المغربي، كون بيريس "اللوزر" الخاسر، وعبَر عن افلاس شخصي وإبتعاد عن قيم ديمقراطية متجسدة في تقبل نتائج الحسم الديمقرطي وتقبل الطرف الاخر. وهي في المحصلة النهائية لا تقل وقعا من غياب شارون الجسماني عن الساحة السياسية في إسرائيل.

● في العلاقات ما بين اسرائيل وأميركا، ورغم ما نراه من قوة لم يسبق لها مثيل في نواح معينة مثل تصدير الاحجار الكريمة الجاهزة الى أميركا، حدثت تطورات في عام ٢٠٠٥ قد يكون لها اثر كبير على تطور العلاقات في المستقبل. اسرائيل مستمرة في التجسس على أميركا تمثل بتورط مدراء في منظمة إيباك، اللوبي الصهيوني في أميركا وموظف كبير في سفارة اسرائيل في واشنطن، مما يثبت ان هذا عملا يعبر عن نهج ثابت، وان لا امان للقادة الاسرائيلين حتى مع اكبر اصدقائهم.

● زاد في عام ٢٠٠٥ الشعور ان اعدادا متزايدة من الاسرائيليين رأت ان الاحتلال والاستيطان اصبحا عبئا متزايدا عليهم اكثر من أي فترة مضت. ونتيجة لهذا زاد عدد المهاجرين اليهود من إسرائيل وبلغ معدل عددهم في السنوات الثلاث الاخيرة ٢٧ الف يهودي بينما وصل معدل عدد القادمين في الفترة نفسها ٢١ الف يهودي.[٥]

● تميزت سنة ٢٠٠٥ بالبلبلة وعدم الوضوح وعدم القدرة لدى الاسرائيليين على تفسير الاحداث الجارية. ويرى إسرائيليون ان فشل اسرائيل في توقع فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني ٢٠٠٦، يعود الى مفاهيم وفرضيات خاطئة، والى عدم الاستقرار والفوضى التي خيمت على عمل المؤسسات الإسرائيلية. كتب الصحافي الاسرائيلي اوري شبيط: " "انتصار حماس يعنى اننا كنا نعيش طيلة السنوات الاخيرة في اوهام." [٦]

● اصبح في عام ٢٠٠٥ مصطلح "فساد" اكثر المصطلحات ترددا في وسائل الاعلام والشارع الاسرائيلي بعد كشف النقاب عن الكثير من ممارسات الفساد (إختلاس اموال) وخيانة المنصب، وعلى رأسها ما قام به عمري شارون الذي تمت ادانته في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٥ بخمس جرائم أغلبها متعلقة بالفساد وخيانة الامانة. تساحي هنغبي، وحتى ايهود اولمرت نفسه، والعديد من الوزراء وجهت لهم اصابع الاتهام، ليصبح الفساد جريمة "يمكن تقبلها" في إسرائيل. في عام ٢٠٠٥ زاد التأييد لشارون رغم ان ٥٣٪ يعرفون انه متورط في فساد.[٧] والسبب: يتفق ٦٤٪ من الاسرائيليين انه يمتلك حلا لمشكلة "الإرهاب". وهذا ما دفع شارون للإستمرار في سياسة ارتكاب الجرائم المختلفة بحق الفلسطينيين، لتصح مقولة ميخائيل بن يئير، المستشار القضائي لحكومة اسرائيل في سنوات ١٩٩٣-١٩٩٦

We enthusiastically chose to become a colonial society، ignoring international treaties، " expropriating lands، ... we established an apartheid regime in the occupied territories immediately following their capture. That oppressive regime exists to this day".[8]

---

[٥] ارقام اعلنتها كورت افيطال، رئيسة لجنة استيعاب المهاجرين في الكنيست الاسرائيلية، راديو اسرائيل، "ريشت بيت"، ٦ اذار، ٢٠٠٦ الساعة ٦:١٠ صباحا.

[٦] هارتس، ٢ شباط، ٢٠٠٦

[٧] معاريف، ١٠ كانون الثاني، ٢٠٠٣

[8] Quoted by Tom Paulin, Cutural Struggle and Memory: Palestihne-Israel, South Africa and Northern Ireland in Historical Perspective" Holy Land Studies, Vol 4.1 (2005) 5-16.

أي أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع كولونيالي وقد أقام دولة تمييز عنصري، ولزيادة ترديد مقولة من كتاب "تهيليم" التوراتي "حتى متى سوف يستمر الأشرار في الانبساط"[٩].

٢ - العلاقة مع الفلسطينيين

يتطرق هذا الجزء الى تطورات ميزت سياسة اسرائيل تجاه الفلسطينيين في عام ٢٠٠٥ . من ابرزها استمرار اسرائيل رغم انسحابها احادي الجانب من قطاع غزة ومن اربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية في زيادة محاصرة الفلسطينيين وتجاهل قيادتهم المنتخبة، استمرت في بناء الجدار العازل وشرعت محكمتها العليا في ايلول ٢٠٠٥ عملية بنائه منتهكة بذلك القانون الدولي الذي يرى بالجدار غير شرعي ويجب تفكيكه. واستمر النشاط الاستيطاني في المناطق المحتلة، واستمرت اسرائيل، رغم التهدئة التي اعلنها الفلسطينيون من جانبهم، في سياسة الاغتيالات، وحاولت استغلال أجواء دولية بسبب تأييد الادارة الاميركية في تسويق سياساتها كما حدث حين قام شارون بإلقاء خطاب امام الجمعية العامة للامم المتحدة وصفته صحف عبرية بأنه "خطاب حياته".

٢-١ تجاهل للقيادة الفلسطينية

استمرت إسرائيل في عام ٢٠٠٥ تجاهل القيادة الفلسطينية الشرعية، أبو مازن، التي تم انتخابها في شهر كانون الثاني ٢٠٠٥ بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، وهذا التجاهل ما هو الا جزء من الحملة الاسرائيلية الشاملة على الحقوق الفلسطينية، التي تجاهلت وجود قيادة فلسطينية وذلك من خلال محاولة التخلص من وجودها، او نزع الشرعية عنها لتصبح عديمة الجدوى والتأثير. فتجاهل ابو مازن لم يكن الا استكمالا لتجاهل ياسر عرفات بعد ان رفض الرضوخ لإملاءاتهم في كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠، مرتكزين على منطلق يرى ان السياسة عند العرب هي "سياسة النخبة" فإذا قتل الزعيم أو تم تطويعه، وفق مفاهيمهم، انتهت القضية ولم يعد لها وجود. وصدق المعلق السياسي الإسرائيلي عوفر شيلح، حين حدد ان إسرائيل لم تكن تتوقع من عرفات، حين قبلت بقدومه الى ارض الوطن سوى ان يكون لها "غلاما عنيفا فاسدا عديم الانضباط، يسير وفق توجيهات إسرائيلية في محاربة الارهاب."[١٠] وانتقد شيلح الكاتب رونين برجمان في كتابه "السلطة في وضع" حين يقول برجمان إن اسرائيل أخطأت في تعاملها مع السلطة الفلسطينية، مؤكدا ان هذه كانت سياسة إسرائيلية منذ كامب ديفيد ٢٠٠٠ لخلق مصداقية لأية خطوة تقوم بها اسرائيل ضد الفلسطينيين.[١١] صرح د. صائب عريقات، مسؤول المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، ما يلي: "ما هو حاصل بين اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية ليس مفاوضات وإنما هو أملاءات لقرارات اسرائيل. لسنا موجودين بالنسبة لهم. يتداولون بينهم وبين أنفسهم، يتناقشون مع أنفسهم وبعد ذلك يقولون لنا إنهم يعرفون ما هو خير لنا. . الإسرائيليون يسيرون باتجاه عدم وجود شريك وينزعون شرعية ابو مازن."[١٢] وبدأت القيادة الإسرائيلية

---

[٩] פסוק מתהלים: "עד מתי רשעים יעלוזו".

[١٠] يديعوت احرونوت، ١ تشرين الأول، ٢٠٠٢.

[١١] حول المزيد من المراجعة حل نظرة اسرائيل للسلطة الفلسطينية انظر كتاب **רונן ברגמן**، "**והרשות נתונה**"، ٢٠٠٢.

[١٢] نشر الخبر في موقع www.arabs48.com بتاريخ ٤ أيار، ٢٠٠٥.

في كيل التهم لقيادة ابو مازن على انها مشاركة في "الإرهاب" . بعد عملية تل ابيب في ٢٥ شباط ٢٠٠٥ وبعد ان قامت القيادة الفلسطينية بادانتها، وجه يوبال شتاينتس، رئيس لجنة الامن والخارجية في الكنيست، التهمة الى ابو مازن ووصفه بأنه "نسخة عن عرفات."

لقد أثبتت التجارب والممارسات الإسرائيلية عبر سنوات طويلة ان قيادة اسرائيل تريد تطويع القيادة الفلسطينية لإملاءاتها. وربما تندرج إعادة إحياء وحدة الحرب النفسية في الجيش الإسرائيلي ضمن الأساليب التي يراد اتباعها لتحقيق هذا.[١٣]

حتى قبل أداء الرئيس الفلسطيني المنتخب محمود عباس، أبو مازن، اليمين القانونية في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٥، أعلنت حكومة اسرائيل وقف أي اتصال رسمي معه، حتى يقوم بخطوات عملية ضد ما تسميه بالإرهاب. ورد عليهم محمد دحلان، من قيادات حركة فتح، ان ليس هناك أي اتصالات رسمية بين القيادتين حتى يتم قطعها. ما تريده حكومة شارون هو وضع القيادة الفلسطينية أمام خيارين: إما ان تخضع لمطالب اسرائيل، وإما ان يتم مقاطعتها. يجب التذكير ان خيار استراتيجية التطويع ليس أحسن الخيارات في نظر القادة الاسرائيليين، وعادة يتم اللجوء إليه بعد فشل القضاء على القادة الفلسطينيين. ومن بين الاساليب الاخرى التي اتبعتها إسرائيل: ١) استعمال لغة التهديد المباشر حتى بالقتل. وبرز هذا في تهديد شارون ٢٣\١\٢٠٠٥ للفلسطينيين بأن اسرائيل سوف تجتاح قطاع غزة إذا قامت المقاومة الفلسطينية بإطلاق صواريخ قسام تجاه سديروت. وأرسلت بعد عدة أيام من وفاة الرئيس عرفات تحذيراً الى أبو مازن توعز له بأن حياته في خطر إذا لم يأخذ الأمور بيديه. ٢) حرب نفسية مركزها الاستخفاف بالقائد السياسي الفلسطيني. على سبيل المثال، بعد انتخاب ابو مازن ليترأس الحكومة الفلسطينية وصفه شارون بانه "صوص لم يكتس ريشا بعد." ٣) محاولة المحاصرة السياسية حين تدأب اسرائيل على وضع الكرة في الملعب الفلسطيني. وهذا ما يعطيها مساحة للنشاط الاستيطاني ومضايقة الفلسطينيين. قال شارون: "في اللحظة التي يتوفر فيها استعداد القيادة الفلسطينية لمحاربة الإرهاب وتوقف العنف والتحريض، فسوف تكون هناك فرصة لمواصلة المفاوضات." وأضاف: "إذا برزت قيادة فلسطينية مغايرة بعد عرفات، تكون جدية وتقوم بتنفيذ التزاماتها وفق خارطة الطريق، وتوقف الإرهاب، العنف والتحريض، تحل المنظمات الإرهابية، وتنفذ إصلاحات حكومية، سوف تخلق فرصة للتنسيق لتنفيذ خطوات متعددة. ٤) إتباع مسرحية "تقاسم الأدوار" من أجل إضعاف الموقف الفلسطيني وربما اختراقه. وهي أساليب مخابراتية معروفة. فقسم يتسم بالحزم والرفض المطلق، وقسم آخر يترنح بشعارات عسلية كاذبة وكلاهما يلعب كجوقة متناسقة. ٥) اللجوء الى الابتزاز. مارسته اسرائيل في بداية سنة ٢٠٠٥ حين، وبشكل مفاجئ، اعلنت انها لن تسمح لمشاركة سكان القدس في انتخابات الرئاسة الفلسطينية، وبعد "التوسط" من جهات عدة سمحت اسرائيل بذلك، ومارسته في اخر السنة المنصرمة في انتخابات المجلس التشريعي حين قامت بنفس المسرحية وأعلنت انها ترفض مشاركة سكان القدس العربية في انتخابات المجلس التشريعي، لتتدخل القيادة الاميركية من أجل "إقناع" اسرائيل بالعدول عن موقفها. ومن المواقف التي ابرزت ابتزازا سياسيا كان رفض تقديم أي تنازل منذ اللحظات الأولى لتولي ابو مازن السلطة، ناكثة عهودها بتغيير الموقف بإنتهاء حكم ياسر عرفات. حدد

---

[١٣] هارتس، ٢٥\١\٢٠٠٥

شارون موقفه: "لن تكون هناك تنازلات إسرائيلية للقيادة الجديدة لأن التنازل لأبي مازن قبل تفكيك البنية التحتية للإرهاب، سوف يشجع الإرهاب ويضع اسرائيل أمام ضغوطات عالمية من أجل المزيد من التنازلات.[١٤] وجرت ايضا محاولات إسرائيلية لاستغلال نشاطات أو "مشاريع" مشتركة لأول وهلة بين الطرف الإسرائيلي والطرف الفلسطيني. ويدخل مشروع بيريس، (١٠٠ دولار لكل فلسطيني يعيش تحت خط الفقر) الذي طرحه في أواخر شهر كانون الثاني ٢٠٠٥، في هذا الإطار.

٣. الخارطة الحزبية

يعتبر عام ٢٠٠٥ بداية لسيرورة مركزة النظام الحزبي في إسرائيل، حيث تتهافت الكثير من الاحزاب السياسية نحو المركز الامر الذي سحب البساط من تحت احزاب تدعي منذ زمن انها تمثل المركز من ابرزها حزب شينوي، وبه تلاشت الكثير من الفوارق بين الاحزاب، ويقف الاسرائيليون امام حيرة اختيار الحزب المناسب والملائم لدرجة وصل الامر ان ٧٠٪ من الإسرائيليين يفتشون عن حزب ملائم لهم. وحدد استطلاع "داحاف" في تموز ٢٠٠٥ ان ٥٠٪ من الاسرائيليين لا يفرقون بين حزب الليكود بزعامة شارون، وحزب العمل بزعامة بيريس. وأشارت استطلاعات الرأي الى وجود ضعف في قوة الاحزاب اليمينية وانتقال الثقل نحو المركز واليسار حين انتقل ثلث المواطنين في إسرائيل.[١٥]

يتنافس على احتلال "حزب المركز" ثلاثة احزاب اساسية في اسرائيل: كديما بزعامة ايهود اولمرت، العمل بزعامة عمير بيرتس، والليكود بزعامة بنيامين نتنياهو.

يمهد هذا التطور لتغيير بنيوي في نظام الحكم في إسرائيل من نظام برلماني تلعب به الاحزاب دورا مركزيا، الى نظام رئاسي لا يلعب فيه الحزب دورا مهما إلا في فترات وجيزة كما هو الوضع في أميركا. وهناك تفكير ايضا باعتماد الانتخابات المناطقية حيث يلعب الشخص فيها دورا مهماً الى جانب انتخابات قطرية ايضا.

يقول الصحافي الإسرائيلي عكيفا الدار:[١٦] ماذا حدث حتى يتسابق سياسيون إسرائيليون، من خريجي الليكود (كديما)، ومن حزب العمل على إيجاد الند الفلسطيني، ويوافقون على تقسيم القدس؟ الجواب: "بعد ٣٨ سنة من الاحتلال تعلم شارون انه من المستحيل التسلط على شعب آخر بالقوة وبدأ يقرأ البعد السكاني في الصراع." وتبعه في هذا النهج أيهود اولمرت حيث إشار في خطابه في مؤتمر هرتسليا في ٢٤ كانون الثاني، ٢٠٠٦ ، الى الخوف من التوازن الديمغرافي.

رغم ما قد يسمى ظاهرة شارون في السياسة الداخلية الإسرائيلية، إلا انه لا مجال للشخصنة، أي اسناد دور مهم للشخص الواحد، في السياسة الداخلية الإسرائيلية. وزيادة قوة كديما او المحافظة عليها رغم غياب شارون، تسند هذا الرأي. مع هذا، ليس هناك من ينكر وجود تأثير للشخص الكاريزماتي على زيادة استقطاب الاصوات في

---

[١٤] يديعوت أحرونوت، ١١\١١\٢٠٠٤

[١٥] يديعوت أحرونوت، ٢٠ كانون الثاني، ٢٠٠٦

[١٦] صحيفة هارتس، ٢٣ كانون الثاني، ٢٠٠٦

الانتخابات. دل احدث استطلاع للرأي في منتصف كانون الثاني ٢٠٠٦ انه فقط ١٠٪ من الاسرائيليين يرون اهمية للتصويت وفق الشخص الذي يقف على رأس القائمة. في نفس الوقت حدد ٢٣٪ ان الطاقم القيادي هو الذي يحسم التصويت لأي حزب.

٣-١ حزب العمل

في ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٥ هزم عمير بيرتس القائد العمالي، شمعون بيريس السياسي المخضرم، في الانتخابات الداخلية لرئاسة حزب العمل ليخلق واقعا جديدا لم تعهده اسرائيل من قبل. من سخريات القدر، أن قام شمعون بيريس بإعادة بيرتس الى حزب العمل في تشرين الأول ٢٠٠٤ بعد ان انفصل واقام حزب عام إيحاد (شعب واحد) كي يدعمه لهزيمة ايهود باراك، فوجد بيريس نفسه خاسرا لبيرتس في المنافسة حين كان باراك الى جانب شمعون بيريس. وحدث هذا بعد ان تنبأت جميع استطلاعات الرأي ان الفوز مؤكد لشمعون بيريس مما حول هزيمته لضربة قاضية له.

وخلق هذا الفوز زخما عند الإسرائيليين. فدل أحد استطلاعات الرأي انه لو اجريت انتخابات في ذلك الوقت لحصل حزب العمل على ٢٨ مقعدا في الكنيست. إلا انه سرعان ما تبين ان الرياح لا تجري بما تشتهي قيادة حزب العمل الجديدة. انخفض التأييد الشعبي بعد مدة قصيرة ووصل في اخر استطلاعات اجريت عام ٢٠٠٥ الى ١٩ – ٢١ مقعدا. وهو أقل من مجموع الاعداد التي حصل عليها حزب العمل (١٩ مقعدا) وحزب عام ايحاد (٣ مقاعد) في انتخابات كانون الثاني، ٢٠٠٣. ونتيجة لهذا تبلور في حزب العمل اتجاه يسعى الى تخفيض سقف التوقعات و يؤكد ان ما سيحصل عليه بيرتس، في الظروف الحالية، هو انتصار وهو خطوة في الطريق الصحيح في سبيل الوصول الى الهدف المنشود، رئاسة الحكومة في المستقبل.[١٧] ننوه هنا ان بيرتس بدأ حياته السياسية رئيس بلدية سديروت، ثم نائب رئيس الهستدروت ثم رئيسها، ثم رئيس قائمة صغيرة في الكنيست ثم رئيس حزب العمل.

٣-٢ هزيمة شمعون بيريس: الأبعاد والاسباب

لم تكن هزيمة شمعون بيريس على يد عمير بيرتس امرأ بسيطا في السياسة الداخلية لإسرائيل. فبعد ان اكدت جميع استطلاعات الرأي فوزه بفارق كبير وصل الى حوالي ٢٠ بالمائة من الاصوات، ولم يتوقعها بيريس حتى آخر لحظة، وخاصة بعد ان انضم اليه مرشحان: ايهود باراك، ومتان فيلنائي، كانت المفاجأة صاعقة. رفض بيريس النتيجة واتهم بيرتس بأنه قام بتزييف النتائج، وبادر الى عقد مؤتمر صحافي بعد منتصف ذلك اليوم عرف لاحقا باسم "مؤتمر التباكي على الاطلال." [١٨] فهل يعكس رفض بيريس تقبل النتائج الديمقراطية، وانضمامه الى حزب الخصم، كديما، ثقافة سياسية؟ ليس هنا ادنى شك ان هذا يعكس ضعفاً أو انعدام قيم. قسم آخر يراه على انه يمثل خطوة محسوبة،

---

[١٧] يوسي فرتر، هارتس، ١٣ كانون الثاني، ٢٠٠٦

[١٨] اتى بهذا الاسم الصحافي نداف ايال، معاريف، ١١ تشرين الثاني، ٢٠٠٥.

بعد ان جس النبض وتيقن ان اغلب الاسرائيليين يؤيدون نهج شارون، فأراد ان يكون في موقع يكمل به ما سماه مشروع حياته "تطوير الجليل والنقب" وهو، استنادا على تجارب سابقة، يعنى تهويد الجليل والنقب. وحاول بيريس والعديد من زملائه (حاييم رامون وداليا ايتسك) البقاء في حزب العمل بشكل رسمي، وذلك للحصول على تمويل الانتخابات المخصص لكل عضو كنيست، الا ان هذا لم يتم قبوله. هذا ما دفع معلقين للقول انهم يريدون الرقص في ثلاثة اعراس في الوقت نفسه.

٣-٣ اسباب هزيمة شمعون بيريس[١٩]

١) كان بيريس يعيش في حزب العمل محاصرا من قبل قيادات شابة طالبته بالاستقالة في حزيران ١٩٩٠.[٢٠]
٢) استمرار بقائه في حكومة شارون رغم وعود قطعها على نفسه ان حزب العمل سوف ينسحب حال تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي من غزة. ٣) يبلغ شمعون بيريس من العمر ٨٢ سنة، يعرفه الكثير من الاسرائيليين بأنه المهزوم (اللوزر) في السياسة الاسرائيلية: هزم عام ١٩٧٤ امام اسحق رابين، وهزم عام ١٩٧٧ لمناحيم بيغن، وهزم في انتخابات عام ١٩٨١، وفي انتخابات ١٩٨٨، وفي انتخابات ١٩٩٦، وهزم عام ٢٠٠٠ في انتخابات سرية في الكنيست الاسرائيلي حين رشح نفسه لمنصب رئيس دولة اسرائيل امام موشيه قصاب.

٣-٤ ثورة في السياسة الاسرائيلية

شكل نجاح عمير بيرتس في انتخابات زعامة حزب العمل ثورة عارمة في مسيرة التاريخ السياسي الإسرائيلي. فهي التي ادت الى قيام شارون بتأسيس حزب كديما حتى يجني ثمار توجه اغلب الاسرائيليين نحو الوسط او حتى نحو اليسار. وصف وزير العدل الاسرائيلي السابق يوسي لبيد فوز بيرتس "بالتحول الاكبر الذي عاشته اسرائيل منذ وصول حزب الليكود الى كرسي الحكم عام ١٩٧٧. فهل هذا ملائم للواقع؟ ١) كان انتصار عمير بيرتس اول تعبير عن التغيير الذي حدث بالمجتمع الاسرائيلي في السنوات العشر الاخيرة ٢) نجح بيرتس في توطيد زعامته ليصبح الشرقي الأول الذي يرأس حزب العمل ويقوده في معركة انتخابات برلمانية امام الناخب الإسرائيلي. فقد سبق وترأس فؤاد (بنيامين بن اليعازر) حزب العمل لكن تم الإطاحة به عام ٢٠٠٣ قبل الانتخابات العامة وتم انتخاب عمرام متسناع، الاشكنازي.[٢١] ٣) يأتي بيرتس بطرح جديد مميز يتمحور حول أجندة اجتصادية (اجتماعية/ اقتصادية) واضحة. يقول الصحافي الاسرائيلي أبي بتلهاييم حول انتصار عمير بيرتس ما يلي: "نجح حزب العمل المتردد بعد عشر سنوات منذ قتل رئيس الوزراء رابين، ان يعيد الحياة الى نفسه... وفوز بيرتس هو الامل الوحيد لأن يعود الحزب الى سدة الحكم."[٢٢] ووقف كل من اربيه الياب، واسحاق بن اهرون، من الزعماء التقليديين لحزب العمل، ومن الاشكناز، الى جانب عمير بيرتس لانه في نظرهم يمثل البديل الطبيعي لليكود من اجل الوصول الى السلطة. وانضمت الى

---

[١٩] أنظر مقالا لدان مرغليت، ١١ تشرين الثاني، ٢٠٠٥.
[٢٠] من بين هذه القيادات كل من: حاييم رامون، يوسي بيلين، عمير بيرتس، حغاي ميروم، نسيم زفيلي، نواف مصالحة، وابراهام بورغ.
[٢١] انظر تحليلا للصحافي شالوم يروشالمي، معاريف، ١١ تشرين الثاني، ٢٠٠٥
[٢٢] معاريف، ١١ تشرين الثاني، ٢٠٠٥.

" العمل " شخصيات بارزة من بينهم بروفسور برافرمان، رئيس جامعة بئر السبع، والصحافية المعروفة شيلي يحيموفتش.[٢٣] ٤) كان فوز بيرتس بمثابة وضع حد للملل في السياسية الاسرائيلية وخاصة بين قوى اليسار حتى وصل الأمر بأحد الصحافيين ان يعلق على اجتماع " اعضاء حزب العمل في الكنيست " في الاسبوع الاول من تموز ٢٠٠٥، حين قال: " في اجتماعاتهم ليس لديهم ما يقولونه بشكل جوهري، لذلك نرى شمعون بيريس، رئيس الحزب حين يتحدث في هذه الاجتماعات، ينتقل من موضوع لآخر بدون أي ربط . . . "[٢٤] ٥) عرف بيرتس طعم الفقر منذ نعومة اظفاره. هاجر الى البلاد وهو في سن الرابعة. وسكن في ما يسمي باللغة العبرية، معبروت (بلدات الانتقال الى مدن التطوير)، التي اصبحت بعد ذلك مدينة سديروت. شارك في الاحتجاج السياسي منذ نعومة اظفاره. عمل بعد انتهاء الخدمة العسكرية عام ١٩٧٤ في تربية الورود وزراعة الثوم. حين كان في جيل ٣١ سنة، ترشح في انتخابات مدينة سديروت، عام ١٩٨٣، وفاز في رئاسة بلدية سديروت كمرشح لحزب العمل (عرف في حينه بحزب المعراخ)، بعد سنوات من سيطرة حزبي المفدال والليكود. عمل على انجاز مشاريع في التربية والتعليم والبنية التحتية. وعلى أثر هذا نجح بيرتس في انتخابات المعراخ عام ١٩٨٨ كعضو في الكنيست على اساس انه نجم يسطع من الجنوب.[٢٥] وعلى انه هو الذي يستطيع استقطاب اليهود الشرقيين لحزب العمل بعد ان نجح مناحم بيغن في استقطابهم الى حزب الليكود في انتخابات عام ١٩٧٧. تحالف عام ١٩٩٤ مع حاييم رامون، وكلاهما أقاما كتلة " رام " في الهستدروت. ونجحا في الحصول على رئاسة الهستدروت. ترك رامون الهستدروت عام ١٩٩٥ وتولى بيرتس منصب رئيس الهستدروت. أقام عام ١٩٩٦ حزب " عام إحاد " شعب واحد، وحصل على مقعدين في الكنيست. وحصل في انتخابات عام ٢٠٠٣ على ثلاثة مقاعد. اتحد مع حزب العمل عام ٢٠٠٤، وعلى اثرها أسس حركة " أدام " (انسان) التي تؤمن بمفاهيم اشتراكية ديمقراطية، وبدأ يشق طريقه لقيادة حزب العمل. ٦) موقفه المؤيد لإقامة دولة فلسطينية يعتبر طلائعيا في إسرائيل. فبعد ان اعلن في برنامج دان شيلون التلفزيوني الشهير انه يؤيد اقامة دولة فلسطينية (١٩٩٨) وأثار ضجة اعلامية حول هذا الموقف، نجح عمير بيرتس في انتخابات الهستدروت بنسبة ٧٧,٧٪ من اصوات الناخبين.[٢٦]

٣-٥ أسباب تراجع مكانة بيرتس

رغم توقعات عمير بيرتس انه سوف يزيد قوة حزب العمل الا ان ذلك لم يتحقق . وبين استطلاع قامت به صحيفة معاريف ان ٤٤٪ من الاسرائيليين يرون ان بيرتس اضعف الحزب منذ انتخابه. من بين الاسباب التي قد تلعب دورا في فشل بيرتس حتى نهاية ٢٠٠٥، ما يلي: ١) فشل بيرتس لعب دور " القائد " القادر على إحداث التغيير. ففي خطاباته، يظهر وكأنه يخاطب الناس في اجتماع اصدقاء مصغر. ودأبت وسائل الاعلام على اقتباسه في لحظات لا يبرز بها قدرة قيادية. من ابرز الامثلة: كشفت عملية نتانيا التفجيرية في ٤ كانون الأول ٢٠٠٥، انه زعيم مرتبك

---

[٢٣] الفجر الجديد، ٣٠ تشرين الثاني، ٢٠٠٥.
[٢٤] تم بث الاجتماع على قناة الكنيست الاسرائيلي في الاسبوع الاول من شهر تموز ٢٠٠٥.
[٢٥] هذه الأوصاف كتبت في صحيفة معاريف، ١١ تشرين الثاني، ٢٠٠٥
[٢٦] التلفزيون الاسرائيلي، القناة الثانية، ٢ حزيران، ١٩٩٨

ومتسرع مما ادخل استراتيجيته الانتخابية في مأزق حاد . وحظي تصريحه للصحافة بالسخرية والانتقادات ولم يؤخذ مأخذ الجد حين قال : "نحن معسكر السلام، سنكون اكثر تشددا من الجميع في الحرب ضد الارهاب . " تسائل الصحافي الاسرائيلي، مئير شاليب :[27] " كيف يمكن فهم هذه الأقوال الحكيمة الملتوية؟ هل انه يقصد ان اليمين لم يكن متشددا كفاية؟ او هل التوجه للسلام يعطي شرعية لاستعمال كل الوسائل العسكرية؟ وماذا يقصد حين يقول " اكثر تشددا " ؟ هل يريد ان يدمر تجمعات سكنية، وضع قناصة في التجمعات التجارية في إسرائيل؟ وعن أي سلام يتحدث ومن يمثل حين يقول "نحن" هل يتحدث عن افرايم سنيه وشيلي يحيموفتش، او ايهود باراك ويولي تمير؟ وكانت النتيجة ان عبر ٦١٪ من الإسرائيليين ان بيرتس غير مؤهل ولا يملك تجربة لإدارة الحكومة . ٢) لم يقتنع الكثير من رؤساء المجالس والبلديات من المدن البعيدة عن المركز بأن بيرتس سيكون منقذهم . فثلاثة احزاب اخرى تعمل بكثافة في هذه المدن الهامشية : الليكود، شاس، وحزب كديما . ٣) الخلافات داخل حزب العمل نفسه، وترك شمعون بيريس وداليا اتسك، وحاييم رامون الحزب والانضمام لحزب كديما برئاسة شارون . دلت استطلاعات ان ٢٠٪ من الاسرائيليين يعتقدون ان وجود شمعون بيريس في حزب العمل يشجعهم للتصويت له . ٤) استمرار موقف أيهود باراك من انتخاب بيرتس، حيث يرى انه وصل الى سدة قيادة حزب العمل بطريقة غير شرعية . حاول باراك ترشيح نفسه لانتخابات رئيس الحزب وانسحب بعد ان تيقن انه لن ينجح . ودعم شمعون بيريس عسى ان يحظى بتأييد بيريس في جولات مستقبلية . من جهة ثانية، رفض قبول نتائج انتخاب عمير بيرتس وأخذ يهاجم عمير بيرتس حتى قال انه يرى في حزب شارون، ملائما اكثر لبرنامج حزب العمل، من برنامج حزب العمل نفسه .[28] ورد بيرتس على باراك واتهمه بأنه يحاول عرقلة المسيرة الانتخابية، وقال ان باراك "هرب مرتين" . ولباراك مؤيدون من بينهم داني يتوم، رئيس الموساد الإسرائيلي الاسبق . في احدى المواجهات المسجلة، قال عمير بيرتس لداني يتوم : "انت لا تخيفني، أنا لا احسب لك حساباً . " أجابه داني يتوم : "أنت صفر . بالون هواء أجوف . ودكتاتور يخيف الناس . "[29] ٥) استمرار ازمة اليسار في إسرائيل والتي وصلت القمة في انتخابات ٢٠٠٣ حيث حصل حزب العمل على ١٩ مقعدا وحصل حزب ميرتس على ٦ مقاعد في الكنيست . ٦) نجاح شارون في فرض الاجندة الامنية على الساحة السياسية في إسرائيل قبل تغيبه عن الساحة ساهم في افشال استراتيجية عمير بيرتس فرض الاجندة (الاجتماعية والاقتصادية) . واتهم المستشار الاستراتيجي لعمير بيرتس، شارون بأنه يقوم بعمليات "اغتيالات" في غزة كعمل استفزازي حتى يدفع الفلسطينيين لرد فعل، الامر الذي يزيد بدوره مخاوف الإسرائيليين ويدفعهم بالتالي الى احضان شارون .

٣-٦ حزب الليكود

بعد ان حظي في انتخابات ٢٠٠٣ بحصة الاسد من المقاعد (٤٠ مقعدا)، يعمل زعماء حزب الليكود في نهاية عام

---

[27] يديعوت احرونوت، ٩ كانون الأول، ٢٠٠٥ .

[28] يديعوت احرونوت، ٩ كانون الأول ٢٠٠٥ .

[29] هارتس، ٢٢ كانون الأول، ٢٠٠٥ .

٢٠٠٥ للحصول على ١٥ مقعدا في انتخابات اذار ٢٠٠٦ . لأسباب هذا التطور : ١) انسحاب شارون من الحزب ومعه أكثر من ثلث اعضاء الحزب في الكنيست، وكان من بينهم عضو الكنيست تساحي هنغبي صاحب التأثير الكبير في مركز الليكود . ٢) إعادة انتخاب بنيامين نتنياهو في النصف الثاني من شهر كانون الأول ٢٠٠٥ لمنصب رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الوزراء في إسرائيل بعد تجربة فاشلة وصلت قمتها بهزيمته امام ايهود باراك في انتخابات ١٩٩٩ .

حاول نتنياهو، أخذاً بعين الاعتبار التوجه العام في إسرائيل نحو المركز، ان يتصرف وكأنه حزب مركز، ولذلك تناقلت الانباء انه يريد التخلص من مجموعة فايغلين، المرشح الرابع لرئاسة حزب الليكود، واحد اقطاب المستوطنين في الضفة الغربية ومعروف بأنه يتبنى مواقف متطرفة . إلا أنه عدل عن هذا بسبب زيادة قوة فايغلين داخل صفوف حزب الليكود من ٤٪ من الاصوات عام ٢٠٠٣ الى ١٢٪ من الأصوات عام ٢٠٠٥ وهي نسبة عالية لا يستطيع نتنياهو تجاهلها .

يقول يوسف أوحيون، رئيس سابق لاتحاد عمال شركة صناعة السفن الاسرائيلية، حول ما آل اليه حزب الليكود : كنت في الليكود، حين كان يعرف بحزب " حيروت "، الآن اصبح حزب الليكود حزب الاثرياء ولا يمثل العمال . لا استطيع ان اكون به، لانه مسحنا عن وجه الارض . "[٣٠]

٣-٧ حزب كديما

مثلت إقامة هذا الحزب ظاهرة غريبة في السياسة الإسرائيلية، حيث تمت اقامته بدون مقدمات بين عشية وضحاها، وبدون ايديولوجية، وبدون تجانس بين الاعضاء بل حتى مع تناقضات، منهم من ليس لهم تجربة في الحياة السياسية، ولا يمثلون فئة ذات مصلحة معينة في إسرائيل، بل أفراد ومجموعات ستظهر تناقضاتهم في منعطفات خلافية . وبرز السؤال منذ البداية، هل سيكون مصير حزب كديما مغايراً لمصير حزب رافي بزعامة بن غوريون، ديان وبيريس، ومصير حزب داش بزعامة يغئال يادين، ومصير حزب شينوي بزعامة يوسف لبيد، حيث كانت جميعها محاولات لملئ الفراغ بين اليمين واليسار، وفشلت جميعها؟

ربما سيكون الأمر مخالفا هذه المرة لأن شارون، الذي اراد الاستمرار في التربع على سدة الحكم في إسرائيل لفترة اخرى، ومن حوله، قرأوا الخارطة السياسية جيدا وتوصلوا الى ثلاث نتائج مهمة : ١) التوجه العام في إسرائيل، نحو المركز . كشف شارون، ان الرأي العام في اسرائيل يؤيد مواقف كانت في الماضي متميزة لحركة " السلام الان "، وأن أغلب الإسرائيليين الذين يعرفون انفسهم " مركز " موجودون في قلب اليسار الاسرائيلي الذي يعاني من مشكلة كونه يسارا[٣١]

ولإثبات دور الرأي العام في هذه الظروف يقول دوف غلاس، مستشار شارون في تشرين الأول ٢٠٠٤ ان الرأي العام في إسرائيل كان السبب الاساسي الذي دفع شارون للانسحاب من غزة . ويعلق الصحافي عكيفا الدار قائلا : ان الرأي العام هو الذي دفع شارون للانسحاب من حزب الليكود، وان عدم وجود مجموعة ضغط من وراء كديما،

---

[٣٠] معاريف، ١١ تشرين الثاني، ٢٠٠٥ .
[٣١] هارتس، ٢٣ كانون الثاني، ٢٠٠٦

حيث وصفها بالكوكتيل الانساني، يجعلها خاضعة لتأثير الرأي العام في إسرائيل.[٣٢] ٢) طريق حزب الليكود للاستمرار في قيادة اسرائيل وصلت الى طريق مسدود على المستوى الشخصي وعلى المستوى الحزبي في ان واحد. وذلك بعد ان رفض شارون الانصياع لقرارات الحزب برفض اقامة دولة فلسطينية وربط الانسحاب الاحادي الجانب باستفتاء شعبي، ٣) استعداد كل من بنيامين نتنياهو، شاؤول موفاز، سلفان شالوم، ولنداو التنافس على زعامة الحزب. ٤) انتصار عمير بيرتس في تزعم حزب العمل قد يصنع منه حزب مركز قوياً يحظى بأغلبية الاصوات.

انتهى عام ٢٠٠٥ ولم تحسم قضية كون حزب كديما مغايرا لاحزاب اقيمت من قبل بنفس الطريقة ولم تعش أكثر من عدة سنوات. يقول الكاتب الاسرائيلي أبيعاد كلاينبرغ: ولد حزب كديما مريضا، به الكثير من السمات البارزة في الانهيار المستقبلي. ويعود كسبه لاصوات الاسرائيليين لان المجتمع لم يعد يؤمن بالقيم الديمقراطية الناتج عن حالة الشلل التي فرضها علينا الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني. ويضيف: منذ رابين جميع رؤساء الوزراء في إسرائيل يكذبون، ولم يعد في إسرائيل قيمة لكلمة الرجل السياسي، ولا للإستقامة الشخصية، حيث في المجتمع الاسرائيلي يعيش دجال سياسي مثل شمعون بيريس ولم تتم عملية إنزاله من الحلبة السياسية.[٣٣] ووصف بروفسور زئيف شطرينهل، استاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية، كديما قائلا: إنه حزب كول بو (أي يجمع كل شيء) لا يتسم بالمواصفات العادية للاحزاب، ولا يلتزم بمبادئ وايديولوجيته الوحيدة انه ليس له ايديولوجية. . لهذا سيكون مصير هذا الحزب، الانهيار السريع"[٣٤] . من جهة ثانية يقول بروفسور شلومو افنيري ان كديما تمثل مركزا، لأنها أتت من المركز تمثل سياسة واضحة بعد ان فشل اليسار واليمين في إسرائيل في إيجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إنها ثورة حقيقية في السياسة الإسرائيلية.[٣٥]

٣-٨ نجاح كديما: وجهات نظر

اختلف المعلقون وعلماء السياسية في إسرائيل حول اسباب نجاح كديما في استقطاب اصوات اغلب الاسرائيليين. فيقول المعلق السياسي عكيفا الدار، ان سر نجاح كديما بعد تغيب شارون هو "الإعجاب بأريئيل شارون المريض".[٣٦] ويضيف ان قوة شارون ليست بمبادئه ولا بخططه وانما بالصورة التي استطاع ان يرسمها في اذهان الاسرائيليين انه الوحيد الذي يستطيع كسب تأييد للقيام بانفصال عن الفلسطينيين. بالاضافة، نستطيع تحديد أسباب اخرى من ابرزها:

- نجح شارون في تخويف الاسرائيليين بشكل كبير، وفي اقناعهم، مجندا وسائل الاعلام العبرية، بأنه الوحيد الذي يستطيع تبديد مخاوفهم. وصف هذا الوضع الممثل الإسرائيلي هرئيل نوف قائلا: "لم يعد في اسرائيل رجال."[٣٧]

---

[٣٢] هارتس، ٢٣ كانون الثاني، ٢٠٠٦
[٣٣] يديعوت احرونوت، ١٧ كانون الثاني، ٢٠٠٦
[٣٤] هارتس، ٢٤ شباط، ٢٠٠٦
[٣٥] يديعوت احرونوت، ١٧ كانون الثاني، ٢٠٠٦
[٣٦] هارتس، ١٦ كانون الثاني، ٢٠٠٦
[٣٧] يديعوت احرونوت، ١٣ كانون الثاني، ٢٠٠٦.

- استعمل شارون سياسات بشعة ضد الفلسطينيين وأصر على هذه السياسات والممارسات، مما استقطب تأييد اغلبية الاسرائيليين، وخاصة انه نجح في تصوير المواجهة بانها "حرب ضد الارهاب"، ونجح في عكس صورته بأنه قائد يشع قوة" .[٣٨] واختياره لمجموعة عنيفة تلتف من حوله اكد عمق اصراره. على سبيل المثال وصف بروفسور زئيف شطرنهل، آفي ديختر، رئيس جهاز الامن العام في عهد شارون، ومن ابرز زعماء حزب كديما انه "خبير للاغتيالات وأفقه لا يبعد مسافة من أنفه." [٣٩] وقد ساعد استمرار الانتفاضة الفلسطينية على خلق جو به استطاع شارون واعوانه من خلاله فرض الاجندة الامنية على الساحة الاسرائيلية. ولمن نسي، فهي التي أدت الى دعم شارون سواء في انتخابات رئاسة الوزراء في شباط ٢٠٠١ او في الانتخابات العامة في كانون الثاني، ٢٠٠٣.[٤٠]
- حاول شارون، قبل افتراشه المرض، نعت نفسه بالقائد التاريخي للإسرائيليين حين قارن نفسه بالرئيس الفرنسي التاريخي، ديغول. ففي أحد المؤتمرات قال ما يلي: "مثلما بقي الديغوليون في سدة الحكم بعد ديغول كشيراك، فإن الشارونيين سيحكمون بعد شارون. وبعد مرض شارون، اجريت العديد من الاستطلاعات، واثبتت ان غياب شارون لم يقلل من دعم الناس لحزب كديما، بل لأول وهلة زاد التأييد لهذا الحزب. دلت استطلاعات نشرت في ١٣ كانون الثاني ٢٠٠٦، ان كديما بزعامة اولمرت سوف يحصل على ٤٢ عضو كنيست بعد ان حصل على ٣٩ في آخر اسبوع كان فيه شارون على سدة الحكم. ومن بين ما ميز شارون عن غيره انه، كأبرز قائد لليمين الاسرائيلي التاريخي، قرر انهاء حلم "أرض اسرائيل الكاملة" وقرر، كما صرح على الملأ، انهاء الاحتلال مؤكدا ان إحتلال الفلسطينيين لا يخدم مصلحة اسرائيل ولا اقتصادها.
- انسحب مع شارون من حزب الليكود اكثر من ١٥ عضو كنيست، وهو العدد الكافي لكي يحصل الحزب حسب القانون على المبالغ الدعائية المخصصة لكل عضو كنيست. لانه لو انسحب اقل من هذا لدفعت جميع المخصصات للحزب الاصلي، الليكود.
- أصبح اولمرت بعد مرض شارون القائد الأساسي لحزب كديما بسبب التزامه الواضح انه سوف يسير على درب شارون. وحدث هذا رغم ان شعبيته في إسرائيل في شهر اذار ٢٠٠٥، لم تزد على ١٣,٣٪ بين الاسرائيليين عامة، ولم تزد بين اعضاء حزب الليكود على ٧,٣٪ ووصل في الانتخابات التمهيدية في حزب الليكود الى المكان ٣٣. ويقول أحد المعلقين ان تأييدهم لاولمرت هي الطريقة الوحيدة للتعبير عن تأييدهم لشارون المريض.[٤١]
- لم يعد بديل في الحلبة السياسية الإسرائيلية عن هذا الحزب الجديد. فعمير بيرتس، لم ينجح في أن يثبت نفسه انه قائد يليق ان يكون رئيس وزراء. وبنيامين نتنياهو، الذي جمع حوله مجموعة من متطرفي الليكود، مكروه من قبل اغلب الاسرائيليين. والضربات التي صدمت كلاً من العمل والليكود تركت شارون، وكديما، ليكون عنوانا لكثير من الفارين.

---

[٣٨] رأي بروفسور شلومو زند، هارتس، ١٣ كانون الثاني، ٢٠٠٦

[٣٩] هارتس، ٢٤ شباط، ٢٠٠٦

[٤٠] انظر مقال اوري دان، معاريف، ٥ كانون الثاني، ٢٠٠٦.

[٤١] يوسي فيرتر، هارتس، ١٣ كانون الثاني، ٢٠٠٦

٣-٩ أحزاب اليمين المتطرف

نظرا للتحديات التي تواجه اليمين الاسرائيلي، ومن بينها التوجه العام لرفض التطرف سواء أكان من اليمين ام من اليسار، بدأت، ومن أجل استمرار البقاء وزيادة التأثير على منع اتخاذ قرارات متعلقة بتنازلات للفلسطينيين، محادثات للوحدة بين حزب المفدال (المتدينين الوطنيين)، الديني القومي بزعامة زبولون اورليب، وبين حزب هائيحود هاليئومي، بزعامة بيني ألون، واختلف الطرفان على الية الوحدة، حيث اقترح حزب المفدال ان يتم تعيين المرشح الأول في القائمة بواسطة استطلاع للرأي العام، ورفضها ألون مطالبا ان يكون هو الاول. وتم تبادل اتهامات قاسية فيما بينهما[٤٢] وفي النهاية، تشكلت قائمة موحدة للكنيست القادمة بزعامة بيني ألون.

٣-١٠ حزب شينوي

بسبب مواصفات حزب شينوي وتركيبته غير المتجانسة، ولغياب التوجه والرؤيا الموحدة بشكل دقيق لما يريد تحقيقه، بينما ارتكز بالاساس على ما لا يريد تحقيقه، وبسبب تنافس ثلاثة احزاب كبيرة على "المركز" فمن المتوقع ان يختفي هذا الحزب عن الساحة السياسية في إسرائيل في انتخابات اذار ٢٠٠٦، بعد ان حصل على ١٥ عضو كنيست في انتخابات ٢٠٠٣. ودعا يوسي لبيد، قائده قبل انقسامه، الناخبين في شباط ٢٠٠٦ لعدم التصويت لهذا الحزب، لانه، وفق رأي لبيد، لم يعد يحظى بالشرعية السياسية.

تزامنت بداية انهيار الحزب مع الاعلان عن تقديم موعد الانتخابات، ووصل ذروته مع انتقال بروفسور اورييل رايخمان، رئيس مجلس ادارة شينوي، الى حزب كديما حالا بعد إقامة الاخير. وتلقى ضربة ثالثة حين اعلن رئيس كتلة شينوي في الكنيست اعتزاله السياسة. وكانت الضربة الرابعة حين فشل ابراهام بوراز، أحد مؤسسي الحزب في الفوز بالمكان الثاني في الانتخابات التمهيدية في الحزب، وليعلن على اثرها، مع مجموعة من اعضاء الكنيست، الانسحاب من الحزب واقامة حزب جديد باسم "حيتس". علق يوسف لبيد، رئيس حزب شينوي على هذه التطورات بما يلي: إن ما يقلقني هو ان كل واحد يفكر بنفسه او بالمجموعة التي تحوم في فلكه.[٤٣]

٣-١١ حزب ميرتس

يرى زعماء حزب ميرتس، الذي يشمل قسما من حزب شينوي التاريخي وحزب مبام وحزب راتس، ان حزبهم يمثل اليسار الحقيقي مع انهم يعملون جاهدين لخلق صورة انهم حزب يسار-مركز حين يحاولون احتواء جماعات متدينة يهودية. يتزعمه في انتخابات اذار ٢٠٠٦ يوسي بيلين، الذي ترعرع تاريخيا في صفوف حزب العمل. وما حدث لزعيم حزب ميرتس يوسي سريد الذي استقال من الحياة السياسية بعد ٣٢ سنة في الكنيست يعكس الارتباك على الساحة السياسية الاسرائيلية. قال المعلق الاسرائيلي عوزي بنزيمان إن استقالة سريد اصبحت امرا طبيعيا بعد "فشل ميرتس في الانتخابات الاخيرة وبعد التغييرات الثورية في إسرائيل في الشهر الاخير" أي نجاح عمير بيرتس وانفصال شارون عن

---

[٤٢] التلفزيون الاسرائيلي، قناة ١٠، ٦ كانون الأول، ٢٠٠٥، الساعة ٦:٥٠ صباحا.
[٤٣] يديعوت احرونوت، ٩ كانون الأول، ٢٠٠٥.

حزب الليكود وتهشم الليكود. ويفسر سريد تركه الحياة السياسية بنفسه مشيرا الى ان ما يؤمن به اصبح اليوم ما يؤمن به حزب العمل تحت قيادة عمير بيرتس وحزب كديما تحت قيادة شارون فيما يتعلق باحتلال المناطق والنتائج المترتبة عن الاحتلال. وقد يكون لهذه الاستقالة اسباب اخرى مرافقة عبر عنها احد زعماء ميرتس المستقيلين، إسرائيل كوهن، رئيس فرع حزب ميرتس في تل ابيب حين قال: "يوسي بيلين سيطر على الحزب بشكل عدائي لمبادئ ميرتس ويطوف العالم من حفلة الى أخرى."[44] انتخب حزب ميرتس مرشحيه للكنيست، على رأسهم يوسي بيلين، ويأتي بعده في القائمة، حاييم أورون، ران كوهن، زهافا غالئون، أبشالوم فيلان، كما تم انتخاب امرأة يهودية متدينة في المكان السادس، دكتور تسفيا غرينفلد، لتكسر الانطباع السائد في إسرائيل ان حزب ميرتس هو علماني.

٣-١٢ اليهود الشرقيون: هل فعلا سيخرجون من القمقم؟

يهبط فوز عمير بيرتس على ارضية خصبة للاستقطاب الطائفي بين الاشكناز والشرقيين في إسرائيل، ومن المتوقع ان يكون لهذا الفوز تأثير على توازن القوى لنصرة معسكر الشرقيين. مع هذا يحدد بيرتس في مقابلة صحافية بعد مدة على انتخابه انه تفاجأ من عمق الهوة بين الشرقيين والإشكناز، والنظرة العنصرية والدونية تجاهه، كونه شرقيا، وهذا، على حد قوله "لم يكن يتوقعه" من قبل.[45] ومثال على اتساع الفجوة بين اليهود الشرقيين وبين "اشكناز" حزب العمل، صرح غيغي بيريس، اخ شمعون بيريس، قائلا: ان فوز عمير بيرتس يعني انتصار عصابات يهود من شمال افريقيا على حياة حزب العمل. ومثال اخر على التركيز العرقي/ الاثني: توجه عضو الكنيست غيلا غمليئل، من اصل يمني، حين شغلت منصب نائبة لوزير الزراعة، لفحص امكانية زراعة شجر "القات" في إسرائيل الذي يستعمله اليهود من اصل يمني في إسرائيل.[46] وعلى مستوى المجتمع الاسرائيلي عامة، كشف تقرير لمعهد أدفا للبحوث الاجتماعية في عام ٢٠٠٥ هوة إجتماعية واسعة بين المجموعات العرقية الاثنية في إسرائيل.

ففي الوقت الذي تحصل فيه الشريحة العليا من السكان في اسرائيل (٢٠٪ من السكان)، على ٥٠٪ من الدخل في الدولة، يكسب حوالي ٣٥٪ معاش الحد الادني او حتى اقل منه. والفقر ليس من نصيب العاطلين عن العمل بل ان ثلث الفقراء في اسرائيل من فئات تعمل وتكسب قوت يومها. وكشف التقرير ايضا، ان معدل الدخل عند الإشكنازي يزيد عن اليهودي الشرقي بنسبة ٣٦٪. وعلى مستوى اخر، ففي الوقت الذي استطاع ٢٥٪ من الشباب الإشكناز دخول الجامعات، استطاع فقط ١٥,٧٪ من شباب اليهود الشرقيين دخولها. وأن معدل دخل المرأة العاملة في إسرائيل يصل الى ٦٣٪ من معدل دخل الرجل.

العامل المهم الذي وسع الهوة بين الاطراف هو أ) النمو الاقتصادي الذي تمتعت به اسرائيل في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ حيث يقتصر على طبقة كومبرادورية محلية او اصحاب اموال اجنبية وصلت إما لانقاذ إسرائيل وإما لتبييض الاموال هنا. ب)السياسة الحكومية في السنوات الاخيرة التي أدت الى انخفاض الدخل في العائلات المتوسطة، والتي يتصدرها

---

[44] هارتس، ٢٣ كانون الأول، ٢٠٠٥

[45] هارتس، ١٥ اذار، ٢٠٠٦.

[46] هارتس، ٢٣ كانون الأول، ٢٠٠٥

تقليص المخصصات للعائلات المحتاجة مثل تخفيض حوالي ٣٠٪ من مخصصات "إكمال معدل الدخل" .

٣-١٣ المهاجرون الروس

يشكل المهاجرون الروس في إسرائيل حوالي سدس السكان في اسرائيل وبلغت قوتهم الانتخابية عام ٢٠٠٥ حوالي ١٨-٢٠ عضو كنيست ويعمل حزب "يسرائيل بيتينو" (إسرائيل بيتنا) بزعامة أفيغدور ليبرمان على استقطاب الصوت الروسي بإبراز نفسه انه روسي الاصل وانه "قوي وصلب" في مواقفه . هناك قاعدة تسير الروس في تحديد اصواتهم : يدعمون القائد القوي الذي يستطيع تحقيق مآربهم . وهذا كان العامل من وراء دعمهم لشارون في انتخابات ٢٠٠٣ .

مرض شارون وغيابه عن الساحة السياسية دفع الكثير من اليهود الروس إلى اعادة التفكير في جدوى تأييد رجل على فراش الموت . وبدأ تركيزهم على تأييد مرشحين آخرين وهناك ظواهر تشير انهم في اغلبهم يريدون الاندماج في أحزاب كبيرة قائمة وصاحبة الحظ الأكبر في استلام السلطة ويريدون المحافظة على احزاب برئاسة مهاجرين روس مثل أفيغدور ليبرمان مع دمجها مع قوى اخرى على النطاق القطري، في نفس الوقت يرغبون في الاحتفاظ بقوائم تمثلهم فقط على المستوى المحلي .[٤٧] وقد تنفع التكتيكات التي يدبرها قادة حزب كديما لجذب اصوات المهاجرين الروس بسبب تعيين عضو الكنيست مارينا سولودكين في موقع متقدم بالقائمة للكنيست، وربما لأن ليس امامهم خيار آخر حيث ينظرون الى نتنياهو زعيم الليكود انه السبب في هدم الاقتصاد في الدولة ويذكرهم عمير بيرتس بالشيوعية بعينها وشاربه يذكرهم بستالين .

يقول ماكس لوريا، رئيس تحرير موقع في الانترنيت باللغة الروسية : من السهل ملاحظة توجه اليهود الروس نحو المركز . اعتدل المهاجرون الروس في مواقفهم بعد عدة سنوات من قدومهم للبلاد . ولا يرى امل كبير ان يصوت قسم كبير منهم لحزب العمل . تنشر مقالات عن بيرتس في الصحف الروسية بانه مغربي فاشل، وجاهل باللغة الانكليزية . مع هذا ذكر أليك أفشتين، عالم اجتماع ومهاجر من الدول الاشتراكية سابقا، أن ما يريد المهاجرون الروس هو "زعيم يقول الحقيقة . ويقول للإسرائيليين ان الامن لا يمكن الحصول عليه، وهو ضرورة قصوى، وقد حان الوقت ان تحدد اسرائيل حدودها السياسية مع جيرانها الفلسطينيين . "[٤٨]

٣-١٤ مهاجرون غير يهود

بدأت تظهر في السنوات الاخيرة على أرض الواقع تناقضات اساسية يعيش بها الاسرائيليون، نتج قسم منها على اثر الهجرة القادمة من دول الكتلة الشرقية والتي بدأت بشكل كبير منذ بداية تسعينيات القرن الماضي . وتنعكس هذه التطورات على المشهد السياسي بشكل متزايد مع تفاقم التناقضات . من بين القضايا التي شغلت الاسرائيليين عام ٢٠٠٥ مشكلة المهاجرين غير اليهود، أي هؤلاء الذين يعتبرون مواطنين إسرائيليين لكنهم غير يهود .

بلغ عدد المهاجرين غير اليهود في اسرائيل في عام ٢٠٠٥ حوالي ٣٠٠ الف مهاجر، معظمهم من احفاد او ابناء او ازواج يهود لا يعترف بهم الدين اليهودي كيهود وفق التقاليد الدينية اليهودية، (الارثوذكسية)، التي تحدد ان ابن

---

[٤٧] أنظر تقريرا حول المهاجرين الجدد من الدول الاشتراكية سابقا، يديعوت احرونوت، ٩ كانون الأول، ٢٠٠٥ .
[٤٨] ليلي غاليلي، هارتس، ١٣ كانون الثاني، ٢٠٠٦ .

اليهودية يهودي فقط . وتبلغ نسبتهم حوالي ٦٪ من سكان اسرائيل . لذلك تشير الاحصائيات الرسمية في السنوات الاخيرة الى ان نسبة غير اليهود في إسرائيل (العرب والمهاجرين غير اليهود) قد تصل الى ٢٥٪ من تعداد السكان، وهذا ما يدفع للتخوف من العامل الديمغرافي، والتخوف من مسيرة اسرائيل لتكون دولة متعددة القوميات .

اوضاع غير اليهود صعبة في إسرئيل وتزداد صعوبة مع الوقت، وبدأت تسمع صرخات عالية عام ٢٠٠٥ تطالب بمعالجة هذه المشكلة الكبيرة المرتكزة على تمييز ديني. حذرعضو الكنيست رومان بروفمان، رئيس قائمة "هبحيرا هديمقراطيت" ، من النتائج السلبية التي قد تلحق بإسرائيل نتيجة تجاهل هذه التطورات الخطيرة التي تزداد خطورة مع الوقت، مؤكدا أنه إذا لم يتم فصل الدين عن الدولة، واستمر تجاهل حقوق غير اليهود من المهاجرين في إسرائيل، سوف تفقد اسرائيل حق وجودها كدولة يهودية . وأكد انه حان الوقت ان تكون القيم الديمقراطية (مساواة، حرية، عدل) فوق المصالح القومية اليهودية العنصرية . ويضيف : نظريا يستطيع هؤلاء عبور امتحان "اليهدنة" أي التهويد ولكن عمليا القضية معقدة وصعبة وفق ما يتم اجراؤه في إسرائيل . امثلة على الصعوبات التي يواجهها المهاجرون غير اليهود القادمون من الدول الاشتراكية سابقا : لا يستطيعون الزواج في إسرائيل، ولا يستطيعون دفن امواتهم الى جانب اقربائهم بعد موتهم، وإنما يدفنون في مقابر يفصلها عن قبور اقاربهم جدار . وغالبا ما تكون المقبرة التي يدفنون فيها بدون عناية . وضع اولادهم مرتبك، يتكلمون اللغة العبرية اكثر من اللغة الروسية، واستطاعوا تطوير ثقافة اسرائيلية ولكن منذ ولادتهم يشعرون انهم "اخرون" .[٤٩] يقول بروفمان ان لهذه المشكلة ابعاد في مجالات كثيرة منها : علاقة اسرائيل مع اليهود في العالم حيث يصل الزواج المختلط بين اليهود وغير اليهود الى حوالي ٥٠٪ من اليهود، واغلبهم يتبع التيار الإصلاحي "الرفورمي" عند اليهود الذي يعترف باليهودية وفق الاب والام على حد سواء .

٣-١٥ الاقتصاد وعدم الاستقرار السياسي

يلعب الاقتصاد دورا مهما في الاستقرار السياسي، وهناك من يعتقد ان أحد اسباب عدم الاستقرار السياسي في إسرائيل، يعود الى اقتصادها الذي يرتكز بالاساس على دعم خارجي كثيف، وعلى تركيز رأس المال في ايدي ١٨ عائلة مميزة، الامر الذي يعطيها قوة سياسية منقطعة النظير في تاريخ اسرائيل . وفي كلا الحالتين لا يمكن الرهان على استقرار اقتصادي وبالتالي سياسي حتى ولو برز ارتفاع في السوق المالية الاسرائيلية عام ٢٠٠٥ الى مستوى لم يسبق له مثيل في السنوات الأخيرة، للأسباب التالية : ١) خلق جو عند يهود العالم، وقد لا يستمر هذا لفترة طويلة، أن اسرائيل في خطر ويجب تجنيد أموالهم لإنقاذها . ٢) اموال كثيرة في إسرائيل غير شرعية في الاساس . وهناك طرق عديدة لجلب اموال غير شرعية من العالم الخارجي . أ) بقاء اسرائيل مصدرا لأموال السموم والأموال غير الشرعية في العالم . ففي تقرير لوزارة الخارجية الاميركية نشر في اواخر شهر اذار ٢٠٠٣ ، ذكر ان اسرائيل هي مركز التجارة العالمية في المخدرات (اكس تي زي) . وذكر التقرير ان الجريمة المنظمة في اسرائيل، بالتنسيق مع الجريمة المنظمة الروسية، استطاعت السيطرة على سوق السموم في غرب اوروبا . وقد تم اعتقال احد الوزراء السابقين في اسرائيل في شهر حزيران ٢٠٠٤، وهو في طريقه من غرب اوروبا الى اسرائيل وبحوزته حقيبة مليئة بمثل هذه السموم، مستغلا جواز سفره الدبلوماسي القديم كونه كان وزيرا . وتعتقد الادارة الاميركية

---

[٤٩] انظر مقال لرومان بروفمان، عضو الكنيست ورئيس قائمة "هبحيرا هديمقراطيت" . هارتس، ٢٦ كانون الثاني، ٢٠٠٦ .

ان اسرئيل مرتبطة مع مراكز انتاج السموم في هولندا . وذكر التقرير الاميركي ان " منظمات توزيع السموم في اسرائيل تلعب دورا مركزيا في توزيع السموم في الولايات المتحدة الاميركية ، وتستعمل وسائل المواصلات المختلفة من اجل تحقيق هذا .[50]

ب) اعترف عمري شارون ، نجل اريئيل شارون ، في منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٥ أنه حصل على اموال غير شرعية في عام ١٩٩٩ من مصادر اجنبية من اجل تمويل حملة الانتخابات الداخلية في الليكود دعما لوالده . وهناك دلائل واضحة ضد رجل الاعمال الروسي فلاديمير غوسنينسكي ، على تبييضه اموالا تقدر بمئات ملايين الدولارات . وكشف في الفترة ذاتها عن طريقة للحصول فيها على اموال خارجية ، فقد أثار إعلان المستشار القضائي للحكومة أن اسرائيل سوف تنضم الى معاهدة دولية ضد الفساد ، معارضة المؤسسة الامنية ، فاسرائيل " سوف تخسر مئات ملايين الدولارات من صفقات تقوم بها الصناعات العسكرية . "[51] واستمر الخلاف ، واستطاعت وزارة الدفاع تأخير التوقيع على هذه المعاهدة التي انضمت اليها ١٣٠ دولة في العالم . وكشف ممثلو وزارة الخارجية الاسرائيلية ، ان موقف وزارة الدفاع ينبع من رغبتها في الاستمرار بتمرير الكثير من الصفقات " الوهمية " التي تقوم بها الوزارة وتحصل مقابلها على اموال طائلة .

٣-١٦ من آخر استطلاعات حول نتائج انتخابات ٢٠٠٦ في عام ٢٠٠٥

نعتمد بما يلي نتائج استطلاعات نشرت في ٣٠ كانون الأول ، ٢٠٠٥ :[52]

	استطلاع معاريف	استطلاع يديعوت احرونوت
حزب كديما، شارون،	٤٠	٣٩
حزب العمل، بيرتس،	١٩	٢١
حزب الليكود، نتنياهو،	١٦	١٤
شاس،	٩	٩
الاحزاب العربية	٧	٧
شينوي،	٦	٥
هائيحود هاليئومي،	٦	٤
ميرتس،	٥	٦
يهدوت هاتوراة،	٥	٦
يسرائيل بيتينو	٤	٦
المفدال،	٣	٣

أهم المواضيع التي تحسم التصويت تجاه أي حزب وفق استطلاع معاريف : ٣٢٪ الأمن-السياسي ، ٢٨٪ الاجتماعي الاقتصادي ، ١٣٪ جهاز التربية والتعليم ، ١٠٪ الفساد والإدارة العامة النقية ، ٧٪ مساواة بين المواطنين .

[50] هارتس ، ٦ نيسان ، ٢٠٠٣

[51] يديعوت احرونوت ، ١٥ تشرين الثاني ، ٢٠٠٥ .

[52] صحيفة معاريف الاسرائيلية في ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٥ ، وتم نشر النتائج في صحيفة يديعوت احرونوت في اليوم ذاته .

٤. إسرائيل: الانتفاضة الفلسطينية وبداية المحاسبة

استمرت في عام ٢٠٠٥ المقاومة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي، رغم الثمن الباهظ الذي يدفعه الفلسطينيون. ولعب إعلان التهدئة من الجانب الفلسطيني في شباط ٢٠٠٥ عاملا في زيادة مصداقية الفلسطينيين عند اعداد متزايدة من الاسرائيليين، وخاصة ان الفلسطينيين، ونخص بالذكر التنظيمات الاساسية، فتح وحماس، لم يردوا على الاستفزازات الاسرائيلية حين استمرت اسرائيل بالاغتيالات والقصف والمحاصرة والتجويع. حافظ الفلسطينيون على وعودهم واجبروا الكثير من الاسرائيليين على الاعتراف انهم احترموا ما التزموا به، وبهذا ساعدوا على تغيير مفاهيم بشكل لم يسبق له مثيل. يقول الصحافي الإسرائيلي، يوئيل ماركوس: "نحتت الانتفاضة الفلسطينية في عقول الاسرائيليين التقييم ان الإحتلال والمستوطنات تزيد المشكلة تعقيدا."[٥٣] وأن يصرح الوزير تساحي هنغبي انه مستعد لتنازلات "كبيرة ومؤلمة" على حد قوله، في المناطق المحتلة، هو إنتصار واضح للمقاومة، وأن يصرح ايهود اولمرت، بأن اتفاقيات اوسلو كانت صحيحة، بعد ان صوت ضدها وعارضها حين تم المصادقة عليها في الكنيست عام ١٩٩٣، هو تغيير نتج عن استمرار الانتفاضة والمقاومة الفلسطيينة. وتترك اعمال تفجيرية تقوم بها تنظيمات غير ملتزمة بالتهدئة تأثيرا كبيرا على الساحة السياسية في إسرائيل. واستطاعت العملية التفجيرية في نتانيا في ٥ تشرين الأول ٢٠٠٥ تغيير جدول الافضليات في اسرائيل، من قضايا اجتماعية كما توقع عمير بيرتس، الى قضايا امنية كما ارادها شارون.

منذ بداية عام ٢٠٠٥ بدأت جهات اسرائيلية في تقييم مدى تأثير الانتفاضة على المجتمع الاسرائيلي. وتوجد اعترافات ضمنية من قبل زعماء إسرائيليين مفادها "ان المقاومة التي تستعمل السلاح البدائي "لقنت اسرائيل درسا، من الصعب عليها ان تفهمه أو تذوته."[٥٤] ويعترفون علنيا بفشلهم في مواجهة المقاومة. وأصبح الموضوع بالنسبة للعديد منهم جليا لا يمكن إخفاؤه. يقول بن كاسبيت من صحيفة معاريف، والذي يحافظ على علاقات وثيقة مع الجهات الامنية في إسرائيل، ان الجيش لا يملك القدرة لوقف إطلاق صواريخ القسام باتجاه المستعمرات الإسرائيلية.[٥٥] وعاد بن كاسبيت وتحدث عن وضع اسرائيل في نهاية ٢٠٠٥ محددا المواصفات التالية:[٥٦]

١) "اسرائيل تغيرت. إسرائيل التي دخلت الانتفاضة، هي ليست اسرائيل التي تحاول الخروج منها بعد خمس سنوات. ٢) التفاؤل الذي كان التعبير عنه "يهيبي بيسيدر (سيكون جيدا) اصبح يأسا عميقا.

٣) ثبت ان انتفاضة الاقصى ليست كباقي الحروب التي قامت بها اسرائيل... انها الحرب الحقيقية الاولى بين شعبين يحاربان من اجل هذه الارض منذ ١٢٠ سنة.

٤) تاريخ شعب اسرائيل في اسرائيل ينقسم الى قسمين: ما قبل عام ٢٠٠٠ وما بعده."

٥) تميزت السياسة الإسرائيلية بغياب المصطلحات التالية: نهاية الصراع، مفاوضات للتوصل الى نهاية الصراع، تعاون بين الجانبين. ولم يعد السلام هدفا بل الهدوء المؤقت. وفي المقابل، اقيم جدار عازل، بدأ الاسرائيليون يتحدثون

---

[٥٣] هارتس، ٢٦ كانون الثاني، ٢٠٠٦
[٥٤] كل العرب، ١٩ كانون الثاني، ٢٠٠٥
[٥٥] كل العرب، ١٩ كانون الثاني، ٢٠٠٥
[٥٦] معاريف، ٣ تشرين الأول، ٢٠٠٥

عن "انسحاب احادي الجانب" متجاهلين وجود الطرف الاخر على الاطلاق .

٦) الانتفاضة الفلسطينية صهرت المجتمع الإسرائيلي ، ولم يعد هناك مكان للمعسكرات واصبحوا يتحدثون بلغة واحدة : الخطر الذي يحيط بنا من كل جانب .

٧) زعزعت الانتفاضة الامن الداخلي عند الاسرائيليين واثبت "الارهاب" الفلسطيني أنه يهدد كيانهم . أصبح الخروج من البيت ، الذهاب الى المجمع التجاري ، وحتى ركوب الحافلة ، امراً عصيبا .

٨) بدأنا ، نتيجة الانتفاضة ، نتحدث عن حق العودة ، عن اللاجئين الفلسطينيين وعن الخطر الديمغرافي . فحتى قبل عشر سنوات ، لم يقبل الاسرائيليون سماع كلمة "دولة فلسطينية" ، اليوم يعتقدون انها سوف تقوم ، وقد تكون قامت بالفعل .

٩) الانتفاضة اثبتت أن اسرائيل لا تفهم الا لغة القوة .

يصف د . ألون ليئيل ، (مدير عام سابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية) الوضع الذي تعيش فيه إسرائيل عام ٢٠٠٥ حين يشير الى ان ٤٩٪ من الاسرائيليين يوافقون على تقسيم القدس على النحو التالي :[٥٧] اولا ، هذا التغيير هو تطور تمر به السياسة الداخلية . ثانيا ، لقد فاجأت هذه النتيجة الكثيرين . ثالثا ، ان مفهوم وحدة القدس على وشك الانهيار ، رابعا ، توقيته يأتي بسبب ضعف المطلب الإسرائيلي "القدس موحدة" لأن ، وحدتها مزيفة . خامسا ، لا يوجد سواح/ زوار في القدس ، وتقوم الحكومة الإسرائيلية بدعم طلبة للدراسة في القدس والسكن في مساكن الطلبة بها كي يزوروا شوارع مركز القدس التجاري . سادسا ، المجتمع الإسرائيلي سوف يقسم القدس ، والقائد السياسي الذي سيقسم القدس ، سوف ينقذ القدس ، وربما ينقذ دولة اسرائيل نفسها .

وفي استطلاع عرض في مؤتمر هرتسليا في كانون الثاني ٢٠٠٦ حدد ٦٣٪ من الاسرائيليين انهم موافقون على تنازلات في القدس مقابل سلام مع الفلسطينيين . وحدد ٥٤,٤٪ انهم مستعدون للتنازل عن الضواحي العربية في القدس دون القدس العتيقة .[٥٨]

٤-١ استمرار العمليات التفجيرية(الاستشهادية)[٥٩]

شهد عام ٢٠٠٥ استمرار عدم الاستقرار في الوضع الأمني . فاستمرت العمليات التفجيرية الفلسطينية بأقل مما كانت عام ٢٠٠٢ وذلك بسبب عدم مشاركة فصائل اساسية مثل حماس بها حيث التزمت بالتهدئة ، وصل عددها خمس عمليات تفجيرية قتل فيها ٢١ اسرائيليا وجرح المئات . ويقول الإسرائيليون أنهم أحبطوا حوالي ٣٠ علمية تفجيرية . لاحظ مقدم الاخبار الصباحية في القناة التفلزيونية ١٠ في إسرائيل وهو يتحدث للمشاهد الإسرائيلي ان ما يقوم به الفلسطينيون ، من عمليات قليلة ، هو فقط لتذكيرنا من وقت لاخر انهم يستطيعون القيام بمثل هذه الاعمال .[٦٠] وحاول الفلسطينيون السير وفق هذه القاعدة ، لانهم يعرفون انها وسيلة نافعة للضغط على الاسرائيليين

---

[٥٧] هارتس ، ٢٥ كانون الأول ، ٢٠٠٥

[٥٨] www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo=672385 نشر في تاريخ ١٩ كانون ثاني ، ٢٠٠٦

[٥٩] هناك خلافات حول التسمية . وقد تمت مناقشتها بالتفصيل في مقال للمؤلف تحت عنوان "الإسرائيليون وانتفاضة القدس والاقصى : بعد أربع سنوات ونصف" ، قضايا اسرائيلية ، العدد ١٧-١٨ ، ٢٠٠٥ صفحة ٥ .

للانسحاب من المناطق المحتلة . فبعد ان اعتقد قسم من الاسرائيليين ان الاعمال التي تقوم بها اسرائيل في الضفة الغربية قضت على المقاومة ، جاءت عملية مفترق غوش عتسيون وعملية عاليه في ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٥ لتذكر الاسرائيليين ان النشاط المسلح الفلسطيني ما زال موجودا . كتبت صحيفة معاريف العنوان التالي : "ثلاثة قتلى وأربعة جرحى : الارهاب عاد الى الشوارع" وما يميز هاتين العمليتين هو حدوثهما في نفس الساعة في مكانين مختلفين في الضفة الغربية وليس داخل الخط الاخضر . وعلى اثر هذه العملية اقر الجيش سلسلة عقوبات جماعية . [٦١] وجاءت عملية نتانيا في ٥ كانون الأول ٢٠٠٥ لتذكر الاسرائيليين ان ثمن احتلالهم للارض الفلسطينية يكلف غاليا وان "كل اجراءات الحراسة لا تستطيع منع فدائي فلسطيني قرر تفجير نفسه وقتل من حوله من الاسرائيليين . " كان للعملية ردود فعل قوية خاصة انها اتت مع بداية معركة انتخابات في اسرائيل وكان لها وقع على مجرى الانتخابات ، من بينها : ١) اجتمع عمير بيرتس مع طاقمه الامني ، وصرح على أثر الاجتماع ان حزبه سينتهج سياسة قوية جدا ضد هذه الاعمال . ٢) ذهل مقدم برنامج الاخبار في قناة ١٠ التلفزيونية في اسرائيل حين قابل قائدا في شرطة نتانيا اسمه شوقي غولان وكان شاهدا على ما حدث حين قال في المقابلة انه شاهد وجه الفدائي في الثواني الاخيرة وكان مبتسما . وعلق الصحافي كوبي ، قائلا : "إنه لا يستطيع فهم انسان ذاهب الى الموت وهو يبتسم . الابتسامة هي امر غير سهل القيام به . " [٦٢] وزاد الامر تأثيرا حين تحدثت ام الفدائي في التقرير نفسه قائلة : "لقد ترك البيت في الصباح لابسا ملابس الشغل ، وهو مرتاح وسعيد" .

حول سؤال "ماذا عملت لنا الانتقاضة بعد خمس سنوات" ، خصصت صحيفة معاريف مقالات ومقابلات في ملحق خاص : [٦٣] كان تساؤل : هل يعتبر تعيين موشيه كابلينسكي ، نائبا لرئيس الاركان ، بعد ان قاد انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان ، مؤشرا على نوايا مستقبلية؟ حين سئل ماذا يحمل من تجربة لبنان ، قال الجنرال كابلينسكي : "لحظات الخوف التي احملها من لبنان هي حين يتم اطلاق النار على جنودي . " ويضيف ، وربما لكي يرسل رسالة للإسرائيليين ان الانتفاضة امر مكلف : "اصعب لحظات حياتي كانت معركة الخليل في تشرين الثاني ٢٠٠٢ حين قتل قائد كتيبة الخليل درور فاينبرغ اعلى قائد عسكري اسرائيلي تم قتله في الانتفاضة والذي كان متوقعا تعيينه قائدا للمظليين في الجيش الاسرائيلي . في تلك المعركة التي استمرت ٣ ساعات ، تم قتل ١٢ جنديا اسرائيليا . " ومن الدروس التي تعلمها ان "البعد العسكري في معالجة الصراعات لا يكفي لأن كل حدث له ابعاد مدنية وسياسية . عرفنا حدود استعمالنا القوة ، ورأينا ان الموضوع لا يقتصر على القوة العسكرية فقط . " ويعترف جهرا انه يخاف من ملاحقات قضائية ، أو اوامر اعتقال بحقه ، بسبب دوره في اعمال عسكرية كما حدث بحق جنرال دورون الموغ ، قائد المنطقة الجنوبية الذي اجبر على عدم النزول من الطائرة في مطار لندن ، والرجوع في نفس الطائرة ، بعد ان تبين له وجود امر اعتقال بحقه حال وطئت قدماه ارض بريطانيا .

---

[٦٠] التلفزيون الاسرائيلي ، قناة ١٠ ، ٦ كانون الأول ، ٢٠٠٥ ، الساعة ٦:٥٠ صباحا .
[٦١] حول هذه السياسة الجديدة انظر معاريف ، ١٧ تشرين الأول ، ٢٠٠٥ .
[٦٢] التلفزيون الاسرائيلي ، قناة ١٠ ، ٦ كانون الأول ، ٢٠٠٥ ، الساعة ٦:٥٠ صباحا .
[٦٣] معاريف ، ملحق العيد ، ٣ تشرين الأول ، ٢٠٠٥ .

٤-٢ الانتفاضة وتأثيرها على المجتمع الإسرائيلي

كان للانتفاضة تأثير كبير على الاسرائيليين، ولم يكن بالصدفة ان عبر ٧٠٪ من الاسرائيليين في أواخر سنة ٢٠٠٥ عن رغبتهم الانسحاب من أغلب المناطق المحتلة حتى ولو كان الانسحاب احادي الجانب، او حتى بدون صلح مع الفلسطينيين.[٦٤]

لأول مرة منذ تأسيس إسرائيل يعيش الاسرائيليون في السنوات الاخيرة في ظل عدم توفر هدوء امني شخصي مما دفعهم لإقامة الجدار العازل بتكلفة اكثر من عشرة بلايين شيكل. مع هذا اثبت استمرار العمليات التفجيرية ان الجدار لا يمنع استمرار المقاومة ضد الاحتلال. وتحدث العديد منهم أن هذا الاسلوب من العمليات لا تردعه حواجز ولا جدران عازلة، حيث يستطيع الفلسطيني الذي قرر ان يموت ان يجتاز عقبات كثيرة. ووجد الاسرائيليون ان استمرار الحرب مع الفلسطينيين يكلف ثمنا باهظاً يدفعونه على اختلاف طوائفهم، ويحدث هذا لاول مرة منذ اندلاع الصراع العربي الإسرائيلي. وزاد التوجه عند المستوطنين لترك المناطق المحتلة، ونشر ان ٧٤٪ من الإسرائيليين يؤيدون ترك المستوطنات والعودة مقابل تعويض "معقول" لمستوطني الضفة الغربية.[٦٥] لذلك، تم تأسيس جمعية "بايت إيحاد" (بيت واحد)، بزعامة اعضاء الكنيست كوليط أفيتال وأفشلوم فيلان اللذين قدما اقتراح قانون في الكنيست يمنح المستوطنين الذين يريدون العودة حق الحصول على تعويضات مقبولة.

٤-٣ ايهود اولمرت: تأثير الانتفاضة

حدد ايهود أولمرت، رئيس وزراء اسرائيل بالوكالة، في مقابلة صحافية بعد ثلاث سنوات من بدء الانتفاضة، تأثيرها على مواقفه حين قال:[٦٦] "افكر في حل الصراع منذ مدة زمنية. وقد تم حسم مواقفي في السنوات الثلاث الاخيرة." ١) يطالب بانسحاب احادي الجانب من اغلب المناطق في الضفة الغربية وبضمنها اقسام من القدس. ٢) يؤيد إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. ورسم الحدود معها بشكل يضمن بقاء ٨٠٪ من سكان إسرائيل من اليهود.[٦٧] ٣) لا يراهن اولمرت على اتفاقيات مع الفلسطينيين، لانه بها وبدونها "سوف يعود الإرهاب الذي يحصد ثمنا غاليا ومخيفا فينا." ٤) يتخوف من يوم يصل به الفلسطينيون الى قناعة ان "لا وجود لدولتين بين نهر الاردن والبحر. وكل ما نطلبه، سوف يقولون، هو ان نشارك في الانتخابات. في هذا اليوم يقول اولمرت، سوف نخسر كل شيء. مضيفا، حتى ولو استمر الفلسطينيون في الارهاب، من الصعب ان نقنع العالم بمواقفنا. ٥)تقف اسرائيل امام خيارين: اما اتفاق جنيف، واقل شيء منه، الذي يعني العودة الى حدود الخامس من حزيران ١٩٦٧، وإما انسحاباً احادي الجانب وشاملاً. ٦) الحل مع الفلسطينيين مستعجل لاننا "ننزف امامهم بشكل يومي." ٧) الحل الذي اطالبه سوف يكلفنا اثمانا باهظة. وسوف يشمل نضالا عسيرا على الساحة الدولية. ولكن هذا افضل من صراعات مستمرة نقوم بإدارتها كل يوم. ٨) سوف يحدد الحل من قبلنا وسيكون ممكنا تحقيقه. الفلسطينيون غير مستعدين للسير وفق

---

[٦٤] هذه الارقام وردت في مقال نشره يوئيل ماركوس، كبير المعلقين في صحيفة هارتس، ٢٤ شباط، ٢٠٠٦.
[٦٥] هارتس، ٣ شباط، ٢٠٠٦.
[٦٦] يديعوت احرونوت، ٣ كانون الأول، ٢٠٠٣
[٦٧] الصحافي ناحوم برنياع، يديعوت احرونوت، ١٣ كانون ثاني، ٢٠٠٦.

خارطة الطريق . ٩) حتى بعد ثلاث سنوات من تجند العالم في حرب ضد الإرهاب الإسلامي ، ويحمل الرئيس بوش افكارا ، تشبه مواقف اليمين المتطرف بين صفوفنا ، ما زال العالم يطالبنا بالانسحاب الى حدود الخامس من حزيران ١٩٦٧ وربما أقل من هذا . ١٠) القضية التي تخيفنا هي القضية السكانية التي تحوم فوق رؤوسنا . ١١) سيقلل الحل الذي اطرحه من امكانية تحقيق الحلم الفلسطيني بالعودة الى حيفا ويافا والذي سيبقى لديهم في جميع الحالات . ١٢) استمرار الوضع القائم في المناطق المحتلة سوف ينهي كون اسرائيل دولة يهودية . لم نحارب هنا مائة سنة حتى نخسر الدولة اليهودية . وقدم والديّ من الصين عام ١٩٣٣ ليعيشا في دولة يهودية ديمقراطية وليس دولة ثنائية القومية .

٤-٤ الانتفاضة والفنون في إسرائيل

بدأ في سنة ٢٠٠٥ تقييم مدى تأثير الانتفاضة على الانتاج الادبي والفني في إسرائيل . كتب شاي لاهف ، مقالا توصل به الى ان للانتفاضة تأثير كبير على الفن والادب في اسرائيل ، وصفت بأنها حرب غريبة ، غزيرة بالدم بعد لم يستوعبها الفنانون والادباء اليهود في اسرائيل .[٦٨] فنتيجة لهذا التطور القاسي الذي احدث إرباكا ، لم يتطرقوا لهذا الوضع في إنتاجهم الفني ، واكتفوا بالعودة الى ما تم إنتاجه في الماضي وإخراجه من جديد ، " العودة الى الذات " .
وطلب إيلان هراري ، قائد التثقيف والتعبئة في الجيش الإسرائيلي في تشرين الثاني ٢٠٠٤ من فناني إسرائيل تقديم " نشيد الانتفاضة " ، ومضت اشهر ولم يحصل على استجابة . فسر هذا التأخير بوجود إرباك كبير ما زال يعيشه الاسرائيليون ، بكلماته ، " هذه الحرب الغريبة التي ما زلنا نعيشها منذ خمس سنوات وهي مليئة بالدماء . "[٦٩]

من جهة ثانية ، ترجم الوضع السياسي الذي تعاني منه اسرائيل على اثر الانتفاضة في العديد من الافلام السينمائية ، كان من أبرزها " محاسيم " " محسوميم " للمخرج يوئاف شمير و " واحدة لوحدها " " إحات بوديدت " من إخراج نوريت كيدار .

وكتبت العديد من القصص والكتب الروائية من ابرزها كتاب أ . ب . يهوشواع " مهمة المسؤول عن القوى العاملة " الذي تدور أحداثه حول إرسال جثة عاملة أجنبية قتلت في عمل تفجيري . وكتاب " التحالف " للمؤلفة نعمي داغان ، الذي عالج قضية طبيب قتل في عمل فدائي . و " نشيد قومي للفرحة " من تأليف شيفرا هورن ، و " أنا مصطفى رابينوفتس " للكاتب آشر كارفتس الذي تناول عمل احد المستعربين .

وشهد عام ٢٠٠٥ عملين مسرحيين حول الانتفاضة الفلسطينية : مسرحية " بلونتر " من إخراج ياعل رونين تحت سقف مسرح الكاميري ، حيث تتحدث عن الصراع العربي الاسرائيلي وبمشاركة ممثلين عرب ويهود ، ومسرحية " الزمن الحقيقي " للكاتب يهوشواع سوبول تحت سقف مسرح " هابيما " في اسرائيل ، التي تتحدث عن جندي اسرائيلي قرر ترك وحدته العسكرية بسبب قيام الوحدة بقتل فلسطيني بريء . من جهة ثانية ، تم اخراج مسرحية " حرب للدفاع عن البيت " عام ٢٠٠٢ ، من نتاج مسرح " هخان " التي تتحدث عن الانتفاضة كحرب لم يكن أمام الإسرائيليين مفر من خوضها .

---

[٦٨] معاريف ، ملحق العيد ، ٣ تشرين الأول ، ٢٠٠٥ .
[٦٩] مقال شاي لاهف ، معاريف ، ٣ تشرين الأول ، ٢٠٠٥ .

٤-٥ الانتفاضة: التأثير المادي

حدد بحث قام به عدد من الاخصائيين الاسرائيليين في اوائل عام ٢٠٠٦ حول تأثير الانتفاضة على الاقتصاد الاسرائيلي في السنوات الثلاث الاولى ما يلي: [٧٠] ١) هناك انخفاض في قيمة الاسهم بنسبة ٤,٠٪ بعد كل عملية تفجيرية وينعكس التأثير حال وقوع العملية او صبيحة اليوم الذي يليه بسبب ان هذه العمليات تقلل نسبة الربح المستقبلي. ٢) بسبب الانتفاضة انخفضت قيمة الاسهم في السوق المالية بنسبة ٣٠٪. ٣) لم تؤثر السياسة الامنية الاسرائيلية التي ارتكزت على اعمال اغتيال قادة ونشيطين فلسطينيين، ايجابيا على السوق المالي في إسرائيل.

وعلى مستوى اخر، يقول المعلق الاقتصادي شتلسلر: "زادت الانتفاضة الهوة بين الاغنياء والفقراء في اسرائيل وزادت الفساد في المجتمع الاسرائيلي" [٧١] وشمل تقرير نشره البنك الدولي في آب ٢٠٠٥ حول فعالية الاقتصاد الاسرائيلي على استنتاج مفاده انه منذ عام ٢٠٠٠ هناك ازدياد في الفساد في الادارة العامة في الدولة. ونظام الحكم ليس مستقرا وغير مفيد. ومن بين ابرز ما شمله التقرير: [٧٢] ١) مستوى الفساد هو ٨,٨٠٪، ٢) مستوى أداء السلطة انخفض ليصبح ٨,٨٠٪ ٣) نسبة سيادة القانون ٤,٧٤٪ بينما تصل في اوروبا الى ٩٠٪. ٤) لا يوجد ثقة في الجهاز القضائي." علق عضو الكنيست حامي دورون (شينوي) على هذا التقرير قائلا: [٧٣] "يجب ان يوضع حد لحكم الليكود في اسرائيل. إنه حزب مريض فاسد قيميا واخلاقيا". وعلق عضو الكنيست تسبي هندل، قائلا: "معطيات البنك الدولي تشير الى ان القيادة السياسية في اسرائيل من اكثر القيادات فسادا في العالم الغربي... وإذا استمر هذا الوضع سوف تتدهور اسرائيل الى اسفل درجات دول العالم الثالث."

تفاجأ الكثيرون في إسرائيل حين عرض في مؤتمر سديروت السنوي في صيف ٢٠٠٥ بإدارة الجنرال عوزي ديان، نتائج استطلاع رأي حول "السياسي النقي" في أعين الإسرائيليين فتم اختيار عضو الكنيست افغدور ليبرمان رغم اتهامه بالفساد وإجراء تحقيقات متعددة معه. [٧٤] وفي الفترة نفسها، إستغرب كثير من إصرار قيادة شاس على ضم الوزير السابق شلومو بن عيزري لقائمة مرشحيها للكنيست في انتخابات اذار ٢٠٠٦ رغم اتهامه بإختلاس ملايين الشواكل.

ليس هذا فقط، فهناك من يرى علاقة بين استمرار الانتفاضة وزيادة الجرائم في إسرائيل. في تقرير الشرطة عن الاجرام في عام ٢٠٠٥ تبين زيادة عما كان عليه الوضع عام ٢٠٠٤ كما يلي: [٧٥] ١) هنان زيادة في جرائم السرقات من البيوت بنسبة ٤,١٢٪، زيادة في سرقة السيارات بنسبة ٩,٧٪. ٢) هناك زيادة في جرائم السطو المسلح بنسبة ١٣٪، زيادة في الجرائم بسبب حملة سكاكين حادة عند الشباب، حتى ١٨ سنة بنسبة ٦٠٪، وزادت النسبة بين البالغين، فوق ١٨ سنة، بنسبة ٤٩٪.

---

[٧٠] يديعوت احرونوت، ١٧ كانون الثاني، ٢٠٠٦ (القسم الاقتصادي، ص ٨).
[٧١] التلفزيون الاسرائيلي، القناة ٢ الساعة ١٧:٠٠، ٣ اب، ٢٠٠٥.
[٧٢] يديعوت احرونوت، ٤ اب، ٢٠٠٥.
[٧٣] يديعوت احرونوت، ٤ اب، ٢٠٠٥.
[٧٤] هارتس، مقال عوزي بنزيمان، ٤ كانون الأول، ٢٠٠٥
[٧٥] يديعوت احرونوت، ١٧ كانون الثاني، ٢٠٠٦.

٤-٦ الانتفاضة: التأثير على الجيش الاسرائيلي

بدأت في إسرائيل، وبالتحديد بعد اربع سنوات من بداية الانتفاضة، احتجاجات ضد استمرار سياسة اسرائيل تجاه الفلسطينيين. ففي نهاية شهر كانون الثاني ٢٠٠٥ قامت حركة الامهات الثلاث اللواتي طالبن بأن يوافق على رفض ابنائهن الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يقول دوبي أبيجور، احد الاعضاء في هذه الحركة الاحتجاجية ضد الاحتلال: "ما يجري في هذه البلاد هو أكل لحوم بشر.. هذا ما يقوم به من يخدمون في المناطق المحتلة. لا يمكن ان نوافق على هذا. هذا يتناقض مع المطلب الإلهي، يتناقض مع الأخلاق، ويتناقض مع قوانين دولة اسرائيل.[٧٦] وتستنتج احدى الامهات راحلي مرحاب قائلة: "نحن نعيش في هذه الدولة خمسين سنة. اغلب وقتها تستهين بحياة الاخرين والضعفاء... ليس لنا جواب على ماذا يحارب ابناؤنا. وبوجود هذا التساؤل لا يمكن ان نبعث أبناءنا الى ساحة الحرب." [٧٧] وظهرت حركات من الجنود والضباط من داخل الجيش منذ بداية الانتفاضة عام ٢٠٠٠ دعت الى رفض الخدمة في الجيش لاسباب ضميرية حيث رأوا ان الجيش يقوم "بممارسات ضد الانسانية في المناطق الفلسطينية المحتلة". ولخص ديفيد زونشاين، رئيس حركة تعارض الخدمة في الاراضي الفلسطينية المحتلة موقفه قائلا: "نرفض الخدمة في الجيش في الاراضي الفلسطينية المحتلة لانها غير اخلاقية ولا تخدم أمن اسرائيل." [٧٨] وقد وصل عدد الجنود والضباط الذي وقعوا على رفضهم الخدمة في الاراضي الفلسطينية المحتلة لأسباب ضميرية حتى نهاية عام ٢٠٠٤ حوالي ٦٣٥ اسرائيليا. وللازمة ابعاد اخرى. فقد نشر في الصحف الإسرائيلية ان نظام الاحتياط في الجيش الاسرائيلي يمر بأزمة حادة حيث انخفض حجمه في عام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٠٪، وصفت بأنها "صدع آخذ في الاتساع." [٧٩]

في استطلاع اجري بين جنود الاحتياط في إسرائيل اجاب ٧٨٪ منهم انهم لم يخدموا في احتياط الجيش في عام ٢٠٠٥، ووصل معدل ايام الاحتياط لمن خدم فيه (فقط ١٤٪) ١٣,٤ يوما فقط. ويضيف ان حوالي ٣٠٪ من رجال الاحتياط لم يتدربوا في السنوات الاربع الماضية، مما يخفض مستوى قدرات الجيش للوقوف في وجه التحديات المستقبلية. ولمح ان هناك ازمة في القوات البرية في الجيش الاسرائيلي، التي كانت طيلة السنوات، مصدر اعتماد اساسي في الجيش في مواجهات اخطار خارجية وداخلية، حين يقول: "لو يعرف الاسرائيليون ماذا باستطاعة الجيش تجهيزه من قوات برية امام جيشين للقوات المصرية تدخل سيناء، لجلسوا على مقعد وزير الدفاع الاسرائيلي"... مضيفا "ان هناك فرقاً واسعاً بين حالة جيش الاحتياط الآن، عما كان عليه قبل نشوب الانتفاضة الفلسطينية." [٨٠] ومع هذا يشير ان هناك ازمة في الجيش النظامي في مجال التدريبات على استيعاب وسائل تكنولوجية حديثة لدرجة ان فرق احتياط تفوق فرق جيش عادية في مجالات معينة. ويعزى هذا التراجع في الجيش النظامي الى "انشغاله في المحافظة على الامن اليومي" في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

ومن جهة أخرى تتفكك في الجيش النظامي الاسرائيلي وحدات مقاتلة، من بينها وحدة المستعربين "دوبدبان" التي

---

[٧٦] معاريف، ٢١ كانون الأول، ٢٠٠٤.

[٧٧] معاريف، ٢١ كانون الأول، ٢٠٠٤.

[٧٨] هارتس، ١ تشرين الاول، ٢٠٠٤. (مقتبسة من محمد امارة، المشهد السياسي والحزبي، تقرير مدار الاستراتيجي، لسنة ٢٠٠٤ ص. ٩٠.

[٧٩] انظر المزيد من التفاصيل في مقال نشره اليكس فيشمان، المراسل العسكري لصحيفة يديعوت احرونوت، ١٠ اذار، ٢٠٠٦.

[٨٠] يديعوت احرونوت، ١٠ اذار، ٢٠٠٦.

لعبت دورا في الاغتيالات ومهاجمة القرى والمدن الفلسطينية بسبب حالات الخوف التي يمر بها جنودها.[81] وكتبت مقالات مطولة عن هذا الانهيار الذي يشير الى خلل في العمل العسكري الإسرائيلي، او حتى الى فشل في الاستراتيجية الامنية الإسرائيلية بشكل عام.[82] تحت عنوان "انهيار الدوبدبان" كتبت صحيفة يديعوت احرونوت تحقيقا مطولا شمل على ما يلي:[83] ١) لا يعرفون في الجيش كيف يستوعبون هذا الحدث. كيف يأتي يوم به يرفض الأوامر أربعة مقاتلين من وحدة مختارة. ٢) كانت العملية التي كسرت ظهر هذه الوحدة في قرية قباطية حين تم محاصرة أفرادها في ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٥، "انهال عليها الرصاص من كل جانب بعد ان استدعي الناس للدفاع عن القرية من على مآذن المساجد. وحين قدمت فرق للانقاذ تم توقيفها.... يتحدثون عن الرصاص من كل جانب. إنه الخوف..... إنه انهيار مخيف لمقاتلين شباب يقومون بحرب لا تبعد عشرين دقيقة عن كفار سابا. ٣) بعد عملية قباطية في ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠٥ بدأ قائد الوحدة يتحدث عن انهيار داخل وحدته وأن المقاتلين ليسوا كما كانوا من قبل. ٤) في منتصف شهر تشرين الثاني ٢٠٠٥، طلب من الوحدة ان تدخل قباطية. وبعد ان كانت ممانعة، توجهت الوحدة الى قرية الزبيدة. وهناك واجهت مقاومة عنيفة. كان الجنود في مأزق. يخافون أكثر مما يتطلب الوضع. ٥) في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥ رفض جنود من الوحدة القيام بعملية عسكرية في مدينة جنين، وطلبوا الاستقالة. وانهارت هذه الوحدة التي وصفها أليكس فيشمان بما يلي: بعد ثلاث سنوات من العمل الكبير والذي خلق ميتوس "خرافة" انتهت هذه الوحدة.. هذه هزة ارضية".

وقد يكون للانتفاضة دور في زيادة الانتحار بين الجنود وزيادة استعمال السموم عند الجنود الاسرائيليين المسرحين. حول حجم ظاهرة الانتحار في الجيش يقول الجنرال غادي إيزنغويت، القائد الاعلى في الضفة الغربية: "منذ بداية عام ٢٠٠٥ حتى نهاية شهر حزيران ٢٠٠٥ انتحر ١٨ جنديا، وهذا ما يشكل موضوع قلق شديد بين اوساط قادة الجيش."[84] وحول استعمال السموم بعد التسريح من الجيش، أشارت صحيفة يديعوت احرونوت ان هناك ٥٥٠ اسرائيلياً من السائحين بعد الخدمة العسكرية، معتقلين في الهند بسبب استعمال السموم.[85] ونشر ان احد الضباط الذين تميزوا في معركة "جنين" عام ٢٠٠٢، أبيحاي نطاف، قد لجأ للتجارة في السموم. وتم القاء القبض عليه وتقديمه للمحاكمة.[86]

٤-٧ وسائل الإعلام في اسرائيل

كان لوسائل الإعلام عام ٢٠٠٥ دور مهم في بلورة مواقف الاسرائيليين عبر السنوات، وازداد هذا الدور في السنوات الاخيرة بعد بداية الانتفاضة. وهناك اجماع ان وسائل الاعلام لم تقم بدورها المهني، ولم تكن "السلطة الرابعة" كما هو متعارف عليه في الكثير من الاوساط العالمية، بل استخدمت لتسويق توجهات، وتثبيت معتقدات في كثير من الاحيان

---

[81] معاريف، ٢٩ حزيران ٢٠٠٥

[82] أنظر دراسة للمؤلف تحت عنوان "فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني: الموقف الإسرائيلي"، قضايا إسرائيلية، العدد ٢١، ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠٠٦.

[83] نشر في ١٤ كانون الأول، ٢٠٠٥.

[84] يديعوت احرونوت، ١٣ أيار، ٢٠٠٥.

[85] يديعوت احرونوت، ٣٠ كانون الأول، ٢٠٠٥

[86] أنظر معاريف، ٣٠ كانون الأول، ٢٠٠٥.

عفا عليها الدهر، وكانت المسوقة الوحيدة لما يمكن تسميته في إسرائيل "بإستراتيجية الخوف" التي رسمها وسار وفقها اريئيل شارون حتى يتغاضى الاسرائيليون عن الكثير من القضايا، ويجعلهم يعتقدون ان المفتاح السحري لمشاكلهم الامنية يوجد في جعبته. يقول ربيب دروكر حول دور وسائل الإعلام: "اتسم رد وسائل الإعلام بجنون وإنفعال كبيرين. . . وبسرعة اتبعت الرواية الرسمية وتماهت معها." ويقول بروفسور دان كاسبي، رئيس قسم الاتصالات في جامعة بئر السبع: "تجندت وسائل الإعلام وأصبحت تدافع عن الوطن وعن الوجود. . المؤسسة الحاكمة تغذي وسائل الاعلام بالمعلومات والتصورات والمفاهيم، وتقوم وسائل الاتصالات بنشرها. ونشر هذه التقييمات يقويها بين الناس. ويعود تأثير هذا على متخذي القرار انفسهم. بأن ما نشر في الصحف ووسائل الاعلام هو صحيح".

حول تطور الاوضاع في اسرائيل يقول عامي أيلون: "المشكلة هي وسائل الاعلام. هي لا تسأل ما هي الرسالة المرجو تمريرها للناس، وإنما تسأل دائما هل صاحب الرسالة مرتبك. وفي النهاية كلنا نسير وفق هذا. ." [٨٧]

٤-٨ استراتيجية التخويف

حين يعيش الاسرائيليون في حصار مستمر منذ قيام اسرائيل، وحين يعيش الكثير منهم وفق عقلية المجرم بحق الاخرين، وحين تكون هناك ضبابية في الإستراتيجية الامنية الاسرائيلية حيث وضعت قبل عشرات السنوات بواسطة ديفيد بن غوريون، ولم يعد قسم منها صالحا للظروف الجديدة، يصبح الامن العام والخاص اهم مطلب على الاجندة الاسرائيلية، عندها يلجأ القادة في اسرائيل الى تخويف الإسرائيليين وطرح انفسهم، انهم هم الذين يقدرون على توفير الامن. فعلى اثر فوز حماس كتب كثيرون في وسائل الإعلام مواد تبرز ابعادا خطيرة في نشاط حماس، وخاصة كونها جزءاً من "قوس الشر" كما دعاها الجنرال عاموس يدلين، رئيس الاستخبارات العسكرية امام لجنة الخارجية والامن في الكنيست. ومن وقت لآخر نقرأ تقييمات ان الموضوع سوف يزداد سوءا. ونشرت صحيفة هارتس، مرتين وبشكل بارز على الصفحة الاولى وعلى احدى الصفحات الداخلية خبراً مفاده ان: "خبراء متفجرات تم تدريبهم بواسطة ايران دخلوا قطاع غزة" [٨٨] وهناك اعتقاد ان ما قامت به الشرطة في عمونا، في ١ شباط، ٢٠٠٦، بالقرب من رام لله بتفكيك العديد من البيوت الاستيطانية بواسطة استخدام القوة، جرح خلالها ٢١٩، بعضهم بشكل خطير، يهدف الى خلق جو من الحذر الامني والصدام، الامر الذي يفيد الحكومة الاسرائيلية بزعامة اولمرت. [٨٩] هذه هي السياسة التي اتبعت من سنوات، ونجح شارون بها في تجنيد الكثير من الاسرائيليين لتأييد خطواته. [٩٠]

وبرزت في عام ٢٠٠٥ معضلة استراتيجية إسرائيل الامنية. فنشرت العديد من المقالات حول ضرورة اعادة تقييم الاستراتيجية الامنية التي اظهرت فشلا استراتيجيا في العديد من التطورات. فحين هاجمت إسرائيل لبنان للتخلص من منظمة التحرير، أتت بحزب الله. وحين قررت اسرائيل التخلص من ياسر عرفات، أتت بحماس. وتشكلت بأمر من وزير الدفاع شاؤول موفاز عام ٢٠٠٥ لجنة لتقييم الاستراتيجية الامنية برئاسة وزير القضاء السابق دان مريدور

---

[٨٧] يديعوت احرونوت، ٩ كانون الأول، ٢٠٠٥.

[٨٨] هارتس، ٩ كانون الثاني، ٢٠٠٦

[٨٩] هذا هو رأي بروفسور برافرمان، من زعماء حزب العمل في اسرائيلي، هارتس، ٣ شباط، ٢٠٠٦.

[٩٠] هارتس، ٣ شباط، ٢٠٠٦

وعضوية ممثلي الاجهزة الامنية الاسرائيلية بالاضافة الى لجنة الطاقة النووية في إسرائيل .[٩١]

٤-٩ انسحاب احادي الجانب من غزة

قامت إسرائيل بتنفيذ ما وعدت به عام ٢٠٠٤ وانسحبت من ١٧ مستوطنة في قطاع غزة في اب\ايلول ٢٠٠٥ ومن اربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية وبقي قطاع غزة محاصرا من قبل إسرائيل من اليابسة ومن البحر ومن الجو . ماذا يعنى هذا؟ هناك دلائل تشير الى ان ما قام به شارون ليس الا خطوة لتحقيق عدة غايات في الوقت نفسه : ١) للتخلص من غزة حيث اصبحت حياة الجنود والمستوطنات جهنما وعبئا ثقيلا . ٢) يريد التحضير لتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية . ٣) كسب الرأي العام العالمي بغية تحسين سمعة اسرائيل والتلميح ان "الانسحاب" الذي يطالب به المجتمع الدولي قد تم تنفيذه . ٤) يريد تفريغ الاراضي من الفلسطينيين . يقول احد الساسة ان بن غوريون قد احتل حوالي ثلاثة أرباع فلسطين وفرغها من سكانها الأصليين، وجاء شارون ليكمل الربع الأخير . أي ان ما يقوم به شارون هو خطوة واحدة للوراء من أجل التقدم خطوتين الى الأمام في خطته لتفريغ الأراضي الفلسطينية من سكانها الأصليين . لهذا التطور علاقة مع زيادة الاستيطان في القدس، الضفة الغربية ومشروع بيريس لتهويد النقب والجليل . ٥) ربما لم يكترث شارون بالمقولة ان انسحابه من غزة كان بسبب الصمود واعمال المقاومة الفلسطينية،[٩٢] مدركا ان الخيار امامه هو ما هو سيئ، بالنسبة له، وما هو اسوأ . فوجود قواته ومستوطناته في غزة أدخلت الجيش في وضع صعب من جميع النواحي وخاصة من الناحية النفسية .

يصف الصحافي الاسرائيلي يهودا ليطاني ما قام به شارون في غزة، عندما قرر أن الانسحاب الاحادي الجانب من قطاع غزة بمثابة "التضحية بجندي من أجل حماية الملكة في لعبة الشطرنج مع الفلسطينيين . " ويأتي بالعديد من التصريحات الاخيرة التي حدد شارون بها انه لن ينسحب من الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية ومن غور الاردن في الفترة الاخيرة بل طلب من الإسرائيليين تكثيف الاستيطان الذي يعني في تفسير ليطاني "المزيد من مصادرة الاراضي، والمزيد من خلق جزر فلسطينية محاصرة من كل الجهات تربطها شوارع وتستطيع اسرائيل إدخال قواتها أنّا تشاء .[٩٣]

٤-١٠ نتائج الانسحاب

استمر النقاش حول نتائج الانسحاب الاسرائيلي الاحادي الجانب من غزة مدة طويلة . من أبرز ما تم التوصل اليه :

١) الانسحاب يضعف تأثير قوى اليسار في إسرائيل، لانهم من جهة اولى يرون ان شارون ينفذ ما يرغبون، ومن جهة اخرى يخافون ان شارون يريد ان يستغل الانسحاب من غزة كي يكثف الاستيطان في الضفة الغربية وهذا ما يرفضه

---

[٩١] معاريف، ٢٤ شباط، ٢٠٠٦ .

[٩٢] وفق استطلاع قام به بروفسور شبلي تلحمي، من جامعة ماريلاند، كولج بارك، مركز CIDCM، واجري في تشرين الأول ٢٠٠٥، ٤٧٪ من العرب في خمس دول عربية (مصر، لبنان، الاردن، مراكش، السعودية، الامارات العربية) اكدوا ان الانسحاب نتج على اثر اعمال المقاومة المسلحة الفلسطينية (٣٠٪) ، والصمود الفلسطيني (١٧٪) .

[٩٣] انظر مقال يهودا ليطاني في يديعوت احرونوت، ٤ اب، ٢٠٠٥ .

[٩٤] هارتس، ٢٤ اذار، ٢٠٠٥ .

قسم منه . فحين دعي لمظاهرة تأييد للانسحاب الاحادي الجانب من غزة ، لم يأت أحد وتم الغاء المظاهرة ، وتبين ان ما سوف يقوم به شارون ، من تكثيف الاستيطان بين القدس ومعاليه ادوميم ، وهي منطقة تنافس بين الاحزب الاسرائيلية ، وما سميت خطة " إي-١ " ما هي الا خطة كانت حكومة اسحق رابين وافقت عليها في النصف الاول من السبعينيات من القرن الماضي . الامر الذي سيضعف معارضة قوى اليسار لمثل هذه الخطة ، وفق اعتقاد ميرون بنفنستي .[٩٤]

٢) تعتقد اوساط امنية ومن بينها الجنرال الاسرائيلي موشيه يعلون ، ان الانسحاب الاحادي الجانب سوف يقوي القوى المعارضة لعملية السلام في الجانب الفلسطيني ، ويقلب الانتصار العسكري الاسرائيلي لهزيمة سياسية .[٩٥]

٣) الثمن الغالي الذي يدفعه الاسرائيليون نتيجة الاحتلال زاد المطالب لتأييد خطوة مماثلة في الضفة الغربية . وكان قانون تعويض من يريد الانسحاب من الضفة الغربية اول القوانين التي عرضها على جدول اعمال الكنيست عمير بيرتس حالا بعد انتخابه رئيسا لحزب العمل في إسرائيل . لان بقاء الاستيطان في الضفة يجعل حياة المستوطنين صعبة . دل استطلاع من كانون الأول ٢٠٠٥ اجري حول تأثير الجدار على مستوطني الضفة ، على ما يلي:[٩٦] ١) ٣٨٪ من المستوطنين مستعدون لترك الضفة الغربية إذا توفر لهم تعويض كاف من الدولة . ٢) مزيد من المستوطنين مستعدون للتحدث عن تركهم المستوطنات ، حتى من مستوطنات غور الاردن . ٣) حول سؤال هل سيتركون مسكنهم من المستوطنات التي تقع خارج الجدار اجاب ٧٩٪ بالايجاب بدرجات متفاوتة (٢١٪ يتركون بشكل كبير ، ٣٠٪ سيتركون ، ٢٨٪ سيتركون ولكن بنسبة قليلة) .

٤) ابرز استطلاع في إسرائيل أجري بعد الانسحاب وجود شرخ في المجتمع الاسرائيلي (على اثر الانسحاب) يضر بجاذبية اسرائيل بأعين اليهود في العالم .[٩٧]

٤-١١ محاكمة قادة الاحتلال ٢٠٠٥

شهد عام ٢٠٠٥ تطورا نوعيا في مقارعة الاحتلال الإسرائيلي ، وترك اثره على الساحة الإسرائيلية . وهو يعتبر نقطة تحول في مسيرة التصعيد لمقاضاة قادة الاحتلال . فقد قدم للمحاكم العديد من قادة الجيش الاسرائيلي ووقع تخوف ملحوظ في الاوساط الاسرائيلية . ومن بين القادة الذين تم تقديم دعوات بحقهم في المحاكم الغربية كل من شاؤول موفاز وزير الدفاع ، موشيه يعلون رئيس الاركان السابق ، آبي ديختر رئيس الامن العام السابق ، ودورون ألموغ قائد المنطقة الجنوبية السابق وجميعهم اتهموا بإرتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين .

قامت عائلات من لبنان بتقديم دعوى مدنية ضد رئيس الاركان الإسرائيلي السابق موشيه يعلون في واشنطن العاصمة الاميريكية بتهمة القيام بإرتكاب جرائم حرب وانتهاكات حقوق الانسان الاساسية ، كونهم اقرباء من استشهدوا في قانا اللبنانية في ١٨ نيسان ١٩٩٦ ، ويطالبون تعويضات بمئات الملايين من الدولارات .[٩٨]

---

[٩٥] انظر مقال أري شبيط ، في هارتس ، ٢ شباط ، ٢٠٠٦

[٩٦] يديعوت احرونوت ، كانون اول ٢٠٠٥

[٩٧] قام به معهد تخطيط المجتمع اليهودي ، برئاسة بروفسور سرجيو دي لا فرغولا ، ومينا تسيمح ، يديعوت احرونوت ، ١ اب ، ٢٠٠٥

[٩٨] يديعوت احرونوت ، ١٦ كانون الأول ، ٢٠٠٥ .

وفي بداية كانون الأول ٢٠٠٥، تم تقديم دعوى قضائية ضد آفي ديختر رئيس الأمن العام السابق في إسرائيل، في نيويورك كمجرم حرب ضد الإنسانية[٩٩] بواسطة العديد من الضحايا في عملية حي الدرج في غزة في ٢٢ تموز ٢٠٠٢ حين ألقت الطائرات الإسرائيلية قنبلة تزن طنا على بيت سكني بغية قتل صالح شحادة، احد قادة حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وكانت النتيجة ان قتل ١٥ إنسانا وجرح في هذه العملية اكثر من ١٥٠ مواطنا. وقد قدمت الدعوى منظمتان أميركيتان: "المركز للحقوق القانونية" و "المركز الفلسطيني لحقوق الانسان." وقالت مهاديس كشافيز، ناطقة بلسان احدى المنظمات التي قدمت الدعوى: "قدمت الدعوى الى ديختر نفسه، وكان هو نفسه تحت مراقبة ممثلي المنظمات منذ زمن، وعندما قدم الى نيويورك للخطاب أمام منظمة يهودية، تم تسليمه أوراق المحكمة. إنها ملاحقة دقيقة، كي لا يهرب من القضاء."[١٠٠] وأبرز مقدمو الدعوى حكمة عندما اقتبسوا المتحدث باسم البيت الأبيض في حينه أري فلاتشر الذي قال ردا على تلك العملية: "يشجب الرئيس بوش الهجوم الذي استهدف بناية معروف انه يسكنها مدنيون." وتم اقتباس الناطق باسم وزارة الخارجية نفسه، رتشارد باوتشر، حين قال: "وضحنا موقفنا مرة تلو المرة، ان الولايات المتحدة تعارض الاغتيالات". وما يثير الموضوع ان الصحف العبرية نشرته من على الصفحات الأولى وكان موضوع الساعة في اسرائيل لعدة ايام.[١٠١] حالا على اثر تقديمه للمحاكمة، صرح ديختر ان القرار الأخير في مثل الحالة التي ارتكبها، إلقاء قنبلة طن على مجمع سكني، يعود الى رئيس الوزراء شارون شخصيا، أي انه يمثل شاهدا على رجل آخر، رغم ان هذا الأمر نفسه لا يبرئه من قيامه بهذه الجريمة.

وعاد الموضوع يأخذ مجرى اخر في بداية سنة ٢٠٠٦. فزادت التخوفات لدى عدد من القادة العسكريين الإسرائيليين. ففي نهاية شباط، ٢٠٠٦ رفض احد الجنرالات الاسرائيليين، ربيب كوخابي، قائد كتيبة غزة السفر الى لندن خوفا من الاعتقال هناك بتهم جرائم حرب. وصرح بنيامين بن اليعازر وزير الدفاع الاسرائيلي في حكومة شارون منذ سنة ٢٠٠١، ووزير دفاع مجزرة مخيم جنين، انه منع من السفر الى عدة دول اوروبية خوفا من الاعتقال على اثر توجيه تهم له بجرائم ضد الانسانية.[١٠٢] وربما الحدث الاكثر اهمية في سنة ٢٠٠٥ هي ما قامت به جمهورية البوسنة حين تقدمت بتقديم لوائح اتهام ضد دولة سربيا بتهم جرائم حرب ضد الانسانية امام محكمة العدل الدولية في هاغ. وقد بدأت المحكمة بالفعل البت في الامر في نهاية شباط ٢٠٠٦.

وربما ان التوصيات التي وجهها قسم الاستشارة القضائي في الجيش الإسرائيلي في تشرين الاول ٢٠٠٥ للقادة الميدانيين لجيش الاحتلال في الضفة الغربية بالتخفي او بإخفاء أوجههم وأسمائهم الحقيقية حين قيامهم بأية مقابلة، "كما يعمل الطيارون ورجال المخابرات العامة" خوفا من اعتقالهم خارج البلاد وملاحقتهم قضائياً، يشكل بحد ذاته مؤشرا على قيامهم بجرائم بحق الانسانية. قال احد المستشارين الكبار في القسم القضائي في الجيش: إن ما نقوم به اليوم هو كشف عوراتنا، وإعطاء جوائز لهؤلاء الذين سيقومون بتقديم شكاوى ضدنا خارج البلاد. نحن

---

[٩٩] United States District Court

[١٠٠] يديعوت احرونوت، ٩كانون الأول ٢٠٠٥

[١٠١] يديعوت احرونوت، ٩ كانون الأول ٢٠٠٥

[١٠٢] مقابلة في اخبار القنال العاشرة، ٢٧ شباط، ٢٠٠٦ الساعة ٨:٠٠ مساء.

[١٠٣] معاريف، ١٠ تشرين الأول، ٢٠٠٥.

نجعل نشاطهم سهلا . ونعطيهم معلومات مخابراتية مجانا . " وقال ان من ينشر اسمه قد يتعرض لصعوبات وعقبات خارج البلاد بعد ان يقوم من قرأ اسمه تقديم شكاوى ضده بتهمة جرائم حرب . [١٠٣]

هناك ثلاث دول في أوروبا سنت قوانين لمعاقبة مجرمي الحرب في أي مكان على وجه البسيطة . وهي بريطانيا، ألمانيا وإسبانيا . وذكر التلفزيون الإسرائيلي ان ما حدث في لندن يقلق الكثير من الاسرائيليين . وتلتزم اسرائيل بدفع كل تكاليف الدفاع في القضايا التي ترفع ضد قادتها العسكريين في أوروبا . [١٠٤]

قال متحدث باسم منظمة "ييش جبول" (هناك حد) الاسرائيلية، يشاي مينوحين : توجه الينا المحامي دانييل مخوبر، الاسرائيلي الاصل، وقمنا نحن بتزويده بالمعلومات اللازمة عن الموضوع، واخبرناه كيف تقوم المحاكم الاسرائيلية بوقف أي اجراءات قانونية من هذا النوع . [١٠٥] وأضاف هناك تسعة ملفات مقدمة في لندن منها دعاوى بحق يعلون (رئيس الاركان السابق) وحالوتس (رئيس الاركان الحالي) .

ونشر الصحافي ب . ميخائيل مقالا حول الجرائم التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أورد فيه ان هناك الكثير من الأمثلة : [١٠٦] "منذ اندلاع الانتفاضة اتبع الجيش الإسرائيلي نهجا وعادة مذمومة : يسمح لنفسه بالتكلم بعيدا عن الحقيقة الموضوعية في تصريحاته العلنية ولم يتردد في الاعتماد على الخيال والخديعة والأكاذيب . وحدد ميخائيل من بين الامثلة قتل خمسة شباب فلسطينيين في طولكرم في ٢٤ اب ٢٠٠٥ حين تقدمت قوات الاحتلال لإعتقال عادل أبو خليل الناشط في الجهاد الإسلامي . فقد اعلن الجيش انهم جميعا لهم صلة "نشاطات ارهابية" وتبين بعد ذلك ان أربعة منهم لا تنطبق عليهم مثل هذه المواصفات . والمثال الاخر هو قتل مؤيد موسى من قرية شوفا حيث اتهم ان له علاقات مع حادث فدائي في مدينة نتانيا، وبعد ان دخل الكلب البوليسي بيته، اختبأ في خزانة المطبخ فدخل عليه "القاتل الذي قتل حتى الان ٢٥ وبه اصبح عدد ضحاياه ٢٦، فقتله وافرغ فيه ٨٠ رصاصة . " وذكر اعلان الجيش انه قتل حين عارض محاولة الاعتقال . وعلق الصحافي : "فقط في اسرائيل يستطيع قاتل مثل هذا قتل انسان عادي بدون محاكمة . "

لم يعد هناك شك ان موضوع مقاضاة قادة الاحتلال أمام محاكم دولية أصبح ضرورة ملحة وخاصة على اثر سن الكنيست الإسرائيلي في ٢٧ تموز ٢٠٠٥ قانوناً لمنع تعويض المتضررين بالممتلكات والأرواح جرّاء ممارسات قوات الاحتلال، وصفه البروفسور الإسرائيلي ألون هرئيل أنه " قانون غير دستوري ويعطى الجيش الإسرائيلي رخصة قتل في المناطق المحتلة . " [١٠٧] وأكد خبراء تمت استشارتهم ان هذا القرار "يخل بالقانون الدولي الذي يسري على إسرائيل . " [١٠٨]

مقاضاة قادة الاحتلال الإسرائيلي في المحاكم الدولية مهمة بسبب مسؤوليتهم القانونية عن ممارسات تتنافى والقانون الدولي بانتهاك الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني جماعة وأفراداً مثل : مجازر، اغتيالات، حصار، تجويع، عدم تقديم الخدمات الأساسية مثل الخدمات الصحية، وتحديد كميات المياه المعدة للشرب .

---

[١٠٤] التلفزيون الاسرائيلي، القناة الثانية، ١٧ ايلول، ٢٠٠٥ الساعة ٢٣ : ٨ .
[١٠٥] يديعوت احرونوت، ١٦ ايلول، ٢٠٠٥ .
[١٠٦] Yideot Ahronot، September ٢، ٢٠٠٥ .
[١٠٧] مقابلة مع قناة الجزيرة، هذا الصباح، ٢٨ تموز، ٢٠٠٥
[١٠٨] فصل المقال، ٢٩ تموز، ٢٠٠٥ . نشرت ان من الأخصائيين الإسرائيليين المعارضين لهذا القانون كل من : بروفسور أرئيل فورات، بروفسور مردخاي كريمنتسر، بروفسور دافنا براك-إيرز .

٤-١٢ عوامل زادت موضوع المقاضاة الدولية اهمية

١) أصبح الأمر ضروريا في السنوات الأخيرة من أجل وقف التطورات السلبية في المجتمع الإسرائيلي او على الأقل تحييد عواقبها الهدامة . أغلب اصحاب القرار في إسرائيل من العسكر المتشددين يؤمنون ان العرب لا يفهمون إلا لغة القتل والمجازر . وقد أكّد هذا التوجه كل من الصحافيين عاموس هرئيل وآبي يسساخاروف في كتابهما "الحرب السابعة" (٢٠٠٤)، وكل من عوفر شيلح ورابيب دروكر (٢٠٠٥) في كتابهما بعنوان "بومرانغ" .[١٠٩]

٢) زيادة المطالب من داخل إسرائيل لانتهاج هذا الاسلوب . بدأت في النصف الأول من سنة ٢٠٠٥ تطفو على السطح مطالب في اسرائيل لتشكيل لجنة تحقيق رسمية ، وهي شكل من أشكال المقاضاة الرسمية ، لما حدث في الحرب التي شنتها اسرائيل على الفلسطينيين ، وحدد احد المقالات ان التحقيق يجب ان يشمل أريئيل شارون ، أيهود باراك ، شمعون بيريس ، بنيامين بن اليعازر ، وآفي ديختر .[١١٠]

٣) تعيينات في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تدل ان استباحة حقوق الفلسطينيين الأساسية قد تزيد بشكل لم يسبق له مثيل ، ونخص بالذكر تعيين دان حالوتس رئيسا للاركان ، وتعيين يوفال ديسكين رئيسا لجهاز الامن العام– الشاباك . ففي يوم تسلم دان حالوتس ، منصب رئاسة الأركان في ١ حزيران ٢٠٠٥ ، تظاهرت مجموعات من الاسرائيليين في تل أبيب أمام وزارة الدفاع من قبل : طيارون أعلنوا رفضهم تنفيذ أوامر حالوتس ، رافضو الخدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، منظمة تعايش ، يش جفول ، غوش شالوم . وحملوا ، ورددوا شعارات مناوئة لتعيين حالوتس رئيسا للأركان ، من بينها : "قائد أركان ، أجنحته ملطخة بالدماء" ، "حالوتس قتل ٩ أطفال" .

وبما يتعلق بيوفال ديسكين ، فقد نشر انه قام بالإشراف ، في إطار عمله نائبا لرئيس جهاز المخابرات العامة في اسرائيل– الشاباك ، على عمليات اغتيالات القادة والنشاط والتي وصلت حصيلتها حتى تموز ٢٠٠٥ ، استنادا الى السيد سفيان أبو زايدة ، وزير الأسرى الفلسطينيين ، ٣٥٠ فلسطينيا ، ناهيك عن آلاف الجرحى .[١١١]

٣) زيادة نشاط جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في اسرائيل وفي فلسطين لرصد مثل هذا التطور في الأشهر الأخيرة .

٤-١٣ السلطات في إسرائيل: خلط ادوار

إن قرار محكمة العدل العليا في اسرائيل بتشريع الجدار العنصري العازل في منتصف شهر ايلول ٢٠٠٥ ، هو قرار خطير وسلبي جدا ، ولا ينتقص من القانون الدولي فحسب وانما يظهر وكأن قادة إسرائيل هم اللاعبون الوحيدون في هذا العالم . وعلى ساحة الواقع في إسرائيل ، وخاصة في ترويج الرأي ، ان هناك فصل سلطات في إسرائيل ، يبين هذا القرار ، بالاضافة الى امثلة سنشير اليها لاحقا ، ان هناك خلطاً بين السلطات في اسرائيل حين تقوم السلطة

---

[١٠٩] تم نشر كلا الكتابين بواسطة دار النشر "كيتر" التابعة لصحيفة يديعوت احرونوت .

[١١٠] مقال عكيفا الدار ، هارتس ، ٤ تموز ، ٢٠٠٥

[١١١] تحدث عن هذا في محاضرة ألقاها أمام حشد من الأخصائيين في مركز هرتسليا المتعدد المجالات ، Interdisciplinary Center (IDC) Herzliya في ٣١ تموز ٢٠٠٥ حضرها كاتب هذه السطور . وفق تقرير جمعية بتسيلم الإسرائيلية ، وصلت حصيلة الاغتيالات السياسية حتى كانون الثاني ٢٠٠٥ ، ٢٨٨ فلسطينيا . أي انه تم قتل ٦٢ فلسطينيا باستعمال وسيلة الاغتيالات السياسية او ما يسمونها باللغة العبرية "سيكول ميموكاد" (عملية محددة الهدف) منذ إعلان التهدئة من الجانب الفلسطيني في المناطق المحتلة .

القضائية، بدلاً من انتهاج المعايير المهنية، محليا ودوليا، بمنح الغطاء القانوني لإنتهاكات تقوم بها حكومة إسرائيل.
امثلة لتوضيح هذه المسألة:

١) رؤية الاسرائيليين للمجرم: مع ان مفهوم "المجرم" في العالم هو من يخالف القانون المتفق عليه والمتعارف عليه، إلا ان مفهومه الحقيقي على ما يبدو، وخاصة حين نتحدث عن حياة بشر على الأقل، بين أوساط إسرائيلية واسعة، هو ان المجرم من يقوم بجريمة بحق اليهود فقط. ويعتقدون أن الأمر الوارد في التوراة "لا تقتل" لا ينطبق إلا على اليهود. وقد نرى في هذا تفسيرا ملموسا للدوافع وربما التبريرات وراء الأحكام "المهزلة" التي صدرت بحق يهود قاموا بقتل فلسطينيين. امثلة: أصدرت محكمة عسكرية إسرائيلية في ٢٤ شباط ٢٠٠٥ حكما بالسجن أربعة اشهر على أحد جنود الاحتلال، بسبب قتله الشاب الفلسطيني نبيل احمد جرادات من سيلة الحارثية في ٨ حزيران ٢٠٠٣، واعتبر هذا الحكم في تقرير صحافي إسرائيلي "الأصعب على جرائم مماثلة منذ بداية الانتفاضة."[١١٢] فرضت في ٣ أيار ٢٠٠٥، محكمة عسكرية إسرائيلية حكما خفيفا على ضابطين قاما بقتل طفل فلسطيني يبلغ من العمر ثلاث سنوات أمام أمه وجدته في ٢٥ تموز ٢٠٠٣ قرب قرية برطعة الشرقية، لتصل مدته ثلاثة اشهر خدمة في الجيش على الضابط الأول وشهر خدمة على الضابط الثاني. وقد عوقب المسؤولون عنهم بملاحظات توبيخ كتبت في ملفاتهم.[١١٣]

٢) على القاضي الاسرائيلي حين يصدر قراراته أخذ ظروف عاشها اليهود، وحدهم، بعين الاعتبار، وانه، على حد تصريح رئيس المحكمة العليا في اسرائيل، يعيش في القدس، بينما باقي القضاة في العالم يعيشون في ابراج عاجية.[١١٤]

٣) هناك تقصير في معالجة آلام الفلسطينيين من قبل الجهاز القضائي في إسرئيل، رغم ان اسرائيل هي الدولة المحتلة. ربما لان مثل هذا قد يحرج النظام القضائي نفسه، او انهم لا يرون اهمية لان يقوم بمثل هذا الدور. يقول متحدث باسم حركة "يوجد حدود" (ييش جفول) ان ما قامت به الحركة من تقديم شكاوى في لندن ضد قادة عسكريين في اسرائيل، كان بسبب عدم قيام الجهاز القضائي في اسرائيل بدوره حين قدمت دعاوى عنده.[١١٥]

٤) إن سن الكنيست قانون عدم مقاضاة دولة اسرائيل على ما تقوم به في الاراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧ من اعتداءات على الفلسطينيين، (تم إقراره في نهاية تموز ٢٠٠٥) قد رسخ الاستنتاج في ان المقاضاة في إسرائيل هي أمر عقيم.

٤-١٤ تطورات جديدة/قديمة

كشف في عام ٢٠٠٥ النقاب عن وجود الكثير من المواقف والممارسات وصلت الى حد سن قوانين رسمية تبرز وجود تمييز عنصري ومواقف استعلائية تجاه الفلسطينيين سواء أكان هؤلاء مواطني الدولة او سكان المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧. نستعرض العديد من المواقف التي تبرز استمرار التمييز العنصري ضد المواطنين العرب واستمرار التنكر للحقوق العربية الفلسطينية:

---

[١١٢] www.Ynet.co.il
[١١٣] نشر التقرير في موقع com.www.arabs٤٨ بتاريخ ٤ أيار، ٢٠٠٥.
[١١٤] للمزيد في مناقشة هذه النظرة الاستعلائية، انظر مسعود اغبارية، (٢٠٠٥) "القوانين الاسرائيلية، هل تحميهم من القانون الدولي: مقاضاة قادة الاحتلال: موضوع على الاجندة الاسرائيلية، " قضايا اسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، العدد ١٩ (٥) ١-.
[١١٥] يديعوت احرونوت، ١٦ أيلول، ٢٠٠٥.

● يقول الصحافي غدعون ليفي في صحيفة هارتس:[116] إن نتنياهو وشارون وموفاز يتبعون اكثر السياسات تطرفا تجاه القضية الفلسطينية. من ينظر الى التطورات التاريخية والوثائق التي تم الكشف عنها عام ٢٠٠٥ يصل الى استنتاج ان مختلف القادة السياسيين في إسرائيل يسيرون في التيار نفسه. على سبيل المثال منذ السنوات الاولى لقيام اسرائيل يرى شارون أن هدف اعمال القتل التي قام بها تجاه العرب الفلسطينيين كان "ان تتطور عند العرب نفسية الهزيمة" واكد انه "علينا ان نضربهم في كل وقت ونلحق بهم هزيمة ساحقة ليتذوتوا هم انفسم انهم لن ينجحوا ذات يوم في الانتصار علينا. وتتعزز قوة الردع كلما كثر موتاهم."[117] ووصف شارون العرب مواطني دولة إسرائيل بأنهم "قوة ارهابية محتملة." (١٩٨٧\١\٨). وهددهم قائلا: "سيجري لكم ما جرى لأهاليكم عام ١٩٤٨" (١٩٩٠\١\١٠)، ووصل به الامر ليقول عنهم "إنهم اعداء اسرائيل.." (٢٠٠٠\٥\٢٦).

قبل بداية سنة ٢٠٠٥ بقليل وصف غدعون عيزرا، وزير الامن الداخلي في إسرائيل، وأحد القادة المتحكمين في شؤون العرب، المواطنين العرب في إسرائيل بأنهم "اكبر مأساة نعيشها.. مصيبة كبرى."[118]

● قامت الكنيست الاسرائيلية بسن العديد من القوانين التي تميز ضد السكان العرب وتزيد من تعميق الكراهية بين اليهود والعرب. سن في تموز ٢٠٠٥ قانون في الكنيست لتخليد وتدريس تراث رحبعام زئيفي، في المدارس، ذلك الشخص الذي دعا لترحيل العرب من ديارهم وان يهوديا واحدا يساوي الف عربي. وسن في تموز ٢٠٠٥ قانونين الاول يعفي دولة اسرائيل من تعويض الفلسطينيين من أي خسارة تقع بهم نتيجة ممارسات قوات الاحتلال في المناطق المحتلة، وسن قانون اخر يمنع لمَ شمل العائلات الفلسطينية على جانبي الخط الاخضر ما يؤدي الى تدمير الاف العائلات العربية وقطع الاوصال ما بينها. وفي عام ٢٠٠٥ سنت الكنيست قانون تخليد تراث رفائيل ايتان رئيس الاركان الاسرئيلي في حرب لبنان ١٩٨٢ حيث تم ارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا، وكان ايتان اكثر المساهمين المركزين لنزع الصفة الانسانية عن العرب. ولم يتردد من تشجيع جنوده قتل العرب حين الغى سنوات سجن دانيل بنتو، الذي ادين في قتل اسرى في لبنان، ووصف الفلسطينيين بانهم صراصير مسممة.[119]

● ولم تكن كراهية العرب على مستوى التصريحات وسن القوانين فقط بل كان لها ممارسة على ساحة الواقع عام ٢٠٠٥. أبرزت الصحف العبرية طريقة لتربية الاطفال في إسرائيل: فقد قدمت مجموعة من الاولاد هدية لجنود مرابطين قرب شمال قطاع غزة ويعملون بقصف المدفعية على مناطق القطاع. فبعد تقديم هدايا العيد للجنود، اراد الجنود تثقيف الاطفال، فنفذوا امامهم، وأياد الأطفال في اذانهم من شدة القصف، قصفاً مدفعياً ثقيلاً على مناطق شمال قطاع غزة، التي يسكن فيها مدنيون فلسطينيون.[120]

---

[116] هارتس، ٢٥ كانون الأول، ٢٠٠٥

[117] من كتابه السيرة الذاتية لشارون، اقتبس في اسبوعية فصل المقال، ٦ كانون الثاني، ٢٠٠٦، ص ٤

[118] يديعوت احرونوت، ١٥ تشرين الأول، ٢٠٠٤

[119] غدعون ليفي، هارتس، ٢٨ تشرين الثاني، ٢٠٠٤

[120] شمل الخبر الذي غطى اغلب الصفحة الثانية ليديعوت احرونوت، عدد يوم الجمعة، نهاية الاسبوع، ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٥، صورتان واحدة كتب عليها يأكلون، وشملت الصورة على مدفعية ثقيلة اسرائيلية وجنود وأطفال جميعهم يأكل الحلوى بمناسبة عيد "الانوار" اليهودي. وفي الصورة الاخرى كتب عليها، "يطلقون النار" حيث يقوم الجنود بإطلاق قذائف مدفعيتهم العشوائي على قطاع غزة، والاطفال على الأرض اياديهم في آذانهم.

وكشف في بداية ٢٠٠٥ النقاب عن وجود ثقافة معادية للعرب ولا تعتبرهم من البشر، وهي "منتشرة" في صفوف الجيش الاسرائيلي. قال قائد في الجيش في حشد من الضباط: "لقد صادرنا ناقلة مياه قرب جنين، ليموتوا هؤلاء الكوليرا (الفلسطينيين) من العطش. ولم يحتج على هذا القول احد من الحاضرين. واضاف الضابط نفسه: "كل العرب اوساخ وانذال". [١٢١]

٤-١٥ مؤسسات اسرائيلية نشطة

سنختار تحت هذا العنوان مركز بيريس للسلام حيث كان نشيطا في إطار العلاقات الإسرائيلية والفلسطينية. رغم ما قاله شمعون بيريس حين اراد ان يصنع ديباجة عن مركز بيريس في حفل افتتاحه عام ١٩٩٧، "لا يكفي ما باستطاعة الحكومات ان تغيره أو ما تعمله لكي يقرروا، ليس علينا ان ننتظر ذلك، فنحن- أشخاص، شركات، منظمات غير حكومية، باستطاعتنا ان نأتي بهذا اليوم" إلا ان ما يدور على ارض الواقع ليس ملائما لهذا وخاصة حين نتحدث عما يقوم به مركز بيريس "للسلام". يرى العديد ممن كان لهم علاقة بالموضوع ان الاهداف الحقيقية المرجوة ليست التقارب والتعاون، وإنما خلق فرص للتسلط والتحكم الاسرائيلي بالفلسطينيين ولزيادة تبعيتهم بمنعهم من أخذ أمورهم بأياديهم.

نشط مركز بيريس "للسلام" عام ٢٠٠٥ من أجل ان يحصد ما لم تجنه القوات الإسرائيلية منذ زمن طويل: خلق روح التبعية بين الفلسطينيين، رغم ان مديره، رون بونداك، قد وصف نشاطاته بأنها تهدف لتخفيف معاناة الفلسطينيين. [١٢٢] فمن جهة أولى، يقوم بيريس بعمل كل شيء من اجل خلق معاناة للفلسطينيين، حيث يعتبر من كبار مخططي ومشرفي الحرب ضد الفلسطينيين وخطة العزل التي بدأت في تشرين الأول، ٢٠٠٠، وما زالت حتى اليوم، من جهة ثانية، يظهر على انه يحاول مساعدتهم. وهل استخدام "الرياضة" بواسطة مركز بيريس للسلام حين نظم لعبة "منتخب السلام" ضد فريق برشلونة الأسباني في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني، ٢٠٠٥، الا وسيلة لتحقيق غايات حاول زعماء اسرائيل تحقيقها تجاه المواطنين العرب في سنوات الستين من القرن الماضي باستخدام الرياضة بغية "خلق هوية جديدة للعرب في اسرائيل". [١٢٣] يبدو ان الامر ملاحظ من قبل اصحاب رأي فلسطينيين. فقد نشر في الصحف العبرية ان اللاعبين الفلسطينيين الذين اشتركوا في "منتخب السلام" سوف يحاكمون امام محكمة تأديبية من قبل الاتحاد العام لكرة القدم الفلسطينية. وقال جمال زقوت، احد رؤساء اتحاد كرة القدم الفلسطيني: ان القرار نابع من الايمان انه يجب ان لا تكون هناك أي نشاطات تظهر امرا طبيعيا، قبل انهاء الاحتلال الاسرائيلي. " [١٢٤]

وكشف عام ٢٠٠٥ ان لمركز بيريس دور في الابتزاز السياسي. وما حدث مع تيري لارسون سكرتير العام للامم المتحدة، يشهد على هذا حيث تم "تدبير" منحة له ولزوجته وهي سفيرة النرويج في اسرائيل من مركز بيريس "للسلام". وحين زار لارسن مخيم جنين في ١٨ نيسان، ٢٠٠٢، صرح بأن ما شاهده لا يمكن ان يتصوره انسان. الامر الذي اثار غضب من منحوه منحة، وافشوا بالسر. على اثر هذا استدعت وزارة الخارجية النرويجية السفيرة في تل ابيب بسبب عدم تقديم

---

[١٢١] يديعوت احرونوت، ٢٦ تشرين الثاني، ٢٠٠٤

[١٢٢] تحدث رون بونداك، في محاضرة في مركز العلوم، مدينة ام الفحم، ١٦ تشرين الثاني، ٢٠٠٥ امام حشد من المثقفين العرب.

[١٢٣] محاضرة القاها بروفسور رمزي سليمان، جمعية الثقافة العربية، الناصرة، ٢٠٠٥.

[١٢٤] هارتس، ٧ كانون الأول، ٢٠٠٥.

تقرير حول المنحة . وبدأ فحص : هل هناك علاقة بين المنحة والاموال التي قدمتها حكومة النرويج، بتوصية السفيرة، الى مركز بيريس . [١٢٥] عدة مؤشرات لطبيعة عمل هذا المركز الذي يثير الجدل بين اوساط مختلفة : ١) استثناء عرب من اماكن مهمة فيه . فإذا كان حقا للسلام فلماذا الحال كذلك؟ ٢) السرية في التقارير المالية وعدم كشف هوية طريقة العمل .[١٢٦] وهل هو جمعية مسجلة او شركة للربح؟ ٣) مشاركة رجال مخابرات متمرسين باللغة العربية في ادارته من بينهم كرمي غيلون مدير المخابرات العامة السابق .

خلاصة

● يتميز المشهد السياسي الإسرائيلي في عام ٢٠٠٥ بكثرة التحولات التي لم تشهدها اسرائيل من قبل . ولها تأثيرات مهمة على بنية النظام السياسي والثقافة السياسية ولها افرازات في البنية الاجتماعية، لعب صمود وتحدي الفلسطينيين للاحتلال الإسرائيلي دورا مهماً في أحداثها واستطاع الفلسطينيون خلق ميزان رعب مع اسرائيل، وأجبرت اسرائيل على الانسحاب من مناطق محتلة ليخلق الانسحاب ازمة سياسية داخلية أدت الى تقديم موعد الانتخابات العامة وبروز ظاهرة كديما لاول مرة على الساحة الاسرائيلية، ربما في العالم اجمع .

● اثبت عام ٢٠٠٥ فشل احزاب اليمين واليسار في إسرائيل، غياب القيم الجماعية الطلائعية، واختفاء الفوارق بين تلك الاحزاب . فسر يوسي سريد، زعيم سابق لحزب ميرتس اليساري تركه الحياة السياسية بعد ٣٢ عاما كعضو كنيست، بأن ما يؤمن به اصبح اليوم ما يؤمن به حزب العمل بزعامة عمير بيرتس وحزب كديما بزعامة شارون . وهذا ما خلق بلبلة . لتغطية هذا استمر شارون في سياسته تجاه الفلسطينيين التي تميزت بارتكاب مجازر وجرائم وانتهاك اتفاقيات وقوانين دولية، بالاضافة الى تجاهل القيادة الفلسطينية حتى بعد انتخابها ديمقراطيا .

● اصبح في عام ٢٠٠٥ مصطلح "فساد" اكثر المصطلحات ترددا في وسائل الاعلام والشارع الاسرائيلي بعد كشف الكثير من ممارسات الفساد (إختلاس اموال) وخيانة المنصب . وتم محاكمة العديد من القادة السياسيين وما زال الكثيرون منهم ينتظرون التحقيق الجنائي .

● شكل فوز عمير بيرتس في انتخابات زعامة حزب العمل ثورة في مسيرة التاريخ السياسي الإسرائيلي . فهو الذي دفع شارون لتأسيس حزب "كديما" كي يجنى ثمار الثورة التي عمت المجتمع الاسرائيلي . مع هذا، تواجه هذه الثورة صعوبات يعود اغلبها الى الانقسام الطائفي الاخذ في الاتساع بين اليهود الشرقيين والإشكناز لأسباب كثيرة من بينها إتساع الهوة في معدل الدخل الشهري حيث يزيد معدل دخل الإشكنازي عن دخل الشرقي بنسبة ٣٦٪ .

● في نفس الوقت الذي يقام به حزب "كديما"، ومن المتوقع ان يكتسح اصواتا كثيرة في الانتخابات القادمة، انهار جزئيا حزب الليكود ليحصل على ١١ عضو كنيست فقط في انتخابات اذار ٢٠٠٦ بعد ان حصل على ٤٠ مقعدا في انتخابات ٢٠٠٣ . وانهار حزب شينوي كليا بعد ان حصل على ١٥ عضو كنيست في انتخابات ٢٠٠٣ . ويرى العديد من المعلقين والخبراء الكبار في اسرائيل، ان مصير حزب "كديما" لن يكون مغايرا عن حزب شينوي . فهو لا يمثل فئة ذات مصلحة

---

[١٢٥] . صحيفة هآرتس، ٢٦ نيسان، ٢٠٠٢

[١٢٦] انظر تحقيقا للصحافي يوآب اسحق في هارتس منتصف شهر نيسان ٢٠٠٢،

معينة في إسرائيل ولا يرتكز على ايديولوجية معينة . ويعود نجاحه المؤقت الى الإعجاب بأريئيل شارون المريض ، او بوعوده بالانسحاب من المناطق الفلسطينية المحتلة ، او بتخويفه الإسرائيليين وخلق الاعتقاد انه يستطيع جلب الامان لهم .

- حين يعيش الاسرائيليون في حصار مستمر منذ قيام اسرائيل ، وحين يعيش الكثير منهم وفق عقلية المجرم بحق الاخرين ، وحين تكون هناك بلبلة في الإستراتيجية الامنية الاسرائيلية ، ولم يعد قسم منها صالحا للظروف الجديدة ، يصبح الامن العام والخاص اهم مطلب على الاجندة الاسرائيلية . عندها يلجأ القادة في اسرائيل الى تخويف الإسرائيليين وطرح انفسهم انهم هم الذين يقدرون على توفير الامن .
- ما زال المهاجرون الروس الجدد (من قدموا بعد ١٩٩٠)، الذين يشكلون سدس السكان اليهود في إسرئيل ، وقوتهم الانتخابية تصل الى حوالي ١٨-٢٠ عضو كنيست ، يلعبون دورا مهما في السياسة الداخلية الاسرائيلية . إلا ان مواقفهم تحسم وفق القواعد التالية : يدعمون القائد القوي الذي يستطيع خدمة مصالحهم المادية ، ويدعمون الحزب الأقرب منهم في خدمة مصالحهم . فبعد ان كان توجههم للاندماج في حزب الليكود في الانتخابات الماضية (٢٠٠٣) نراهم اليوم يدعمون حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة افيغدور ليبرمان ، الروسي الاصل .
- وتلعب مشكلة المهاجرين غير اليهود الذين يعتبرون مواطنين إسرائيليين ويشكلون ٥٪ من تعداد السكان ، دورا في إسرائيل وهي آخذه في التفاقم مع الوقت . لا يمكن اعتبارهم يهودا وفق التفسير التقليدي الديني ، مع انهم احفاد او ابناء او ازواج يهود . بدأت في عام ٢٠٠٥ تسمع صرخات عالية تطالب معالجة هذه المشكلة . فهم لا يستطيعون الزواج في إسرائيل ، ولا يستطيعون تطهير ابنائهم في إسرائيل ، ولا يستطيعون دفن امواتهم الى جانب اقربائهم بعد موتهم .
- النمو الاقتصادي الذي تمتعت به اسرائيل في عام٢٠٠٥ يقتصر على طبقة كومبرادورية (وكلاء وعملاء شركات ومصالح اقتصادية خارجية) او اصحاب اموال اجنبية وصلت إما لانقاذ إسرائيل وإما لتبييض اموال غير شرعية .
- شهد عام ٢٠٠٥ استمرار الانتفاضة الفلسطينية التي خلقت عدم استقرار امني في إسرائيل . استمرت العمليات التفجيرية الاستشهادية الفلسطينية رغم انخفاض عددها الذي يعود الى شراسة الهجمات الاسرائيلية والى إلتزام الفلسطينيين بالتهدئة التي اقرت في شباط ٢٠٠٥ . ويرى الفلسطينيون هذه العملية وسيلة نافعة للضغط على الاسرائيليين للانسحاب من المناطق المحتلة . والدلائل كثيرة : ٧٠٪ من الاسرائيليين في أواخر سنة ٢٠٠٥ يريدون الانسحاب من أغلب المناطق المحتلة حتى ولو كان الانسحاب احادي الجانب ، او حتى بدون صلح مع الفلسطينيين . الانتفاضة جعلت ايهود اولمرت يوافق على انسحاب احادي الجانب من اغلب المناطق في الضفة الغربية وبضمنها اقسام من القدس ، وجعلته يفكر بالإستعجال بحل مع الفلسطينيين لاننا ، على حد قول اولمرت : "ننزف امامهم بشكل يومي . بالاضافة الى هذا ، كلفت الانتفاضة الاسرائيليين تكاليف مادية باهظة . فتبين ان هناك انخفاضاً في قيمة الاسهم بنسبة ٤ ,٠٪ بعد كل عملية استشهادية وعمليات الاغتيال الاسرائيلية لم تؤثر ايجابيا على السوق المالي في إسرائيل . وزادت الهوة بين الاغنياء والفقراء وزاد الفساد والجريمة في إسرائيل . وحول تأثير الانتفاضة على الجيش الاسرئيلي ، نستطيع الاشارة الى بداية حركات احتجاجية من قبل فئات مختلفة من بينها امهات للمجندين ، وجنود وضباط من داخل الجيش . ولم تقتصر فقط على رافضي الخدمة لأسباب ضميرية ، بل اتضح عام ٢٠٠٥ ان نظام الاحتياط في الجيش الاسرائيلي يمر بأزمة حادة نتيجة الانتفاضة الفلسطينية . بالإضافة الى هذا ، تفككت وحدات خاصة شكلت خصيصا لمحاربة الفلسطينيين لتنفيذ سياسة الاغتيالات .

• شهد عام ٢٠٠٥ تطورا نوعيا في مقارعة الاحتلال بالتوجه المتزايد لمقاضاة قادته في المحاكم الدولية . قدمت لوائح اتهام بإرتكاب جرائم حرب ضد الانسانية بحق الكثير من القادة العسكريين، وزاد التخوف من انتشار هذه الظاهرة . من بين القادة المتهمين : شاؤول موفاز وزير الدفاع، موشيه يعلون رئيس اركان سابق، آفي ديختر رئيس الامن العام السابق، ودورون ألموغ قائد المنطقة الجنوبية السابق .

• كشف في عام ٢٠٠٥ النقاب عن وجود الكثير من المواقف، سن قوانين وقرارات المحكمة العليا، وممارسات اسرائيلية تشرع وتبرز وجود تمييز عنصري ومواقف استعلائية تجاه الفلسطينيين سواء أكان هؤلاء مواطني الدولة أم سكان المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وهذا ما يزيد الكراهية بين العرب واليهود .

توصيات

• يجب الاهتمام بالتغييرات التي تحدث بالمجتمع الاسرائيلي وخاصة على اثر تطور تأثير الصراع مع الفلسطينيين على الاسرائيليين . فلم يكن صدفة حين كان هذا التأثير ابرز المواضيع التي حسمت نتائج الانتخابات في اذار ٢٠٠٦ في إسرائيل . وفي هذا السياق يجب التركيز على زيادة القوة الاقتصادية لعائلات معينة في إسرائيل، وزيادة القوة السياسية لليهود الشرقيين في إسرائيل على حساب قوة اليهود الاشكناز .

• يجب ان يكون هناك اهتمام في الصراع بين اليهود الشرقيين والاشكناز الذي بدأ يتجلى بمظاهر عنصرية متزايدة من الجهة الاشكنازية وتتسم احيانا بعصبية واضحة . تخلي بيريس عن حزب العمل واللجوء الى كديما، والزيادة الكبيرة في قوة يسرائيل بيتينو، المكون بأكثريته الساحقة من المهاجرين الروس، في الأشهر الاخيرة انما يعبر عن كراهية المهاجرين الروس للشرقيين اليهود . وقد عبر عن هذا التوجه العديد من زعماء اليهود الشرقيين من بينهم عمير بيرتس نفسه . وما زيادة قوة حزب شاس مجددا الا رد فعل على هذه التوجهات الاخذة في الاتساع في المجتمع الاسرائيلي .

• يجب ان لا يكون هناك اعتماد على استمرار وجود ظاهرة كديما في المدى البعيد . وقد يكون مصيرها مثل مصير حزب رافي، داش، وشينوي حيث جميعها تبخر بعد مدة قصيرة، لانها لا توحدها مصالح مشتركة ولا قيم اجتماعية وثقافية مشتركة وهي " تجمع " بلا ايديولوجيا وبلا قواعد مشتركة عريضة . بل هناك مصالح متناقضة في كثير من الحالات . علينا ان نتذكر ان الذي ساعد على تلاحمها المؤقت هو الوضع الامني المتأزم الذي تعيشه .

• اثبت الفلسطينيون ان الاسرائيليين، مثل غيرهم، يحترمون القوي والعنيد والمحافظ على حقوقه . وليس امام القيادة الفلسطينية، مهما كان تجاهل اسرائيل لها، الا السير قدما نحو النجاح على كافة المستويات وخاصة المجالات الداخلية لتكون مثالا يحتذى به بين الامم . وذلك باتباع ما يلي : وحدة داخلية فلسطينية مع استمرار التنافس، وزيادة الاعتماد على الذات على كافة المستويات، وخلق او توسيع قنوات الاتصال مع مجموعات اسرائيلية مناصرة .

• يجب ان يوجه اهتمام اكثر لموضوع محاكمة القادة الاسرائيليين في المحاكم الدولية . لأن هذا ما يقلقهم كثيرا وقد يشكل عاملا رادعا .

• يجب ان يكون هناك اهتمام خاص بالمهاجرين الجدد سواء هؤلاء من اليهود او من غير اليهود (ازواج او احفاد مهاجرين يهود لا يعترفون في اسرائيل بيهوديتهم بسبب ان امهم ليست يهودية) . ويصل مجمل هؤلاء الى حوالي سدس السكان في

إسرائيل . وعلينا ان نأخذ بعين الاعتبار ان اندماجهم هو سياسي أكثر مما هو اجتماعي . وقد اثبتت انتخابات اذار ٢٠٠٦ ان ترابطهم قوي ومتماسك حين تكون فرصة لخدمة مصالحهم المادية الجماعية .

- يجب الحذر واتباع الشفافية الكاملة ، كوسيلة لكشف الخطأ منذ البداية ، في التعامل مع مؤسسات إسرائيلية او خارجية يقف اسرائيليون او مؤيدوهم في الغرب من ورائها ، قد تدعي في البداية انها قسم من المجتمع المدني ، ولكنها ، بعد ان تبين فيما يتعلق بالعديد منها ، تعكس المؤسسة الحاكمة الاسرائيلية في الروح والجوهر ، وتعمل من اجل تحقيق اهدافها .

مراجع

محمد امارة ، (٢٠٠٥) المشهد السياسي والحزبي ، تقرير مدار الاستراتيجي ، ٢٠٠٤ ،
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، رام الله ، فلسطين
اسعد غانم ومهند مصطفى ، (٢٠٠٤) دولة ضد مواطنيها ، مركز الدراسات المعاصرة ، ام الفحم .
هيرمان تمار (١٩٩٨) الانتخابات في اسرائيل ، إصدار الجامعة المفتوحة (بالعبرية)
محمود محارب ، (٢٠٠٥) ، اسرائيل : القضية الفلسطينية والعلاقات الخارجية ، تقرير مدار الاستراتيجي ، ٢٠٠٤
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ، رام الله ، فلسطين .
مسعود اغبارية ، (٢٠٠٥) "الاسرائيليون وانتفاضة القدس والاقصى : بعد اربع سنوات ونصف"
قضايا اسرائيلية ١٧-١٨ (٥) ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، مدار ، رام لله ، فلسطين .
مسعود اغبارية ، (٢٠٠٥) "مقاضاة قادة الاحتلال" ، قضايا إسرائيلية ، ١٩ (٥) ، المركز الفلسطيني
للدراسات الإسرائيلية ، مدار ، رام لله ، فلسطين .
مسعود اغبارية ، (٢٠٠٤) "وفاة الرئيس ياسر عرفات : الموقف الإسرائيلي الرسمي"
قضايا إسرائيلية ، ١٦ (٤) ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، مدار ، رام لله ، فلسطين .
مسعود اغبارية ، (٢٠٠٣) المهاجرون الروس الجدد وانتخابات ٢٠٠٣ : اندماج سياسي وليس اجتماعي"
قضايا إسرائيلية ٩ (٣) ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، مدار ، رام لله ، فلسطين .
مسعود اغبارية ، (١٩٨٤) حركة غوش ايمونيم ما بين النظرية والتطبيق ، جمعية الدراسات العربية ، القدس
غسان نزال ، (٢٠٠٢) مخيم جنين : اسطورة . . . . هزت العالم ، دار البيان للنشر والتوزيع ، فلسطين
نويبرغر ، بنيامين (١٩٩٧) الاحزاب في إسرائيل ، إصدار الجامعة المفتوحة ، (بالعبرية)
نويبرغر ، بنيامين ، (١٩٩٨) الديمقراطية الاسرائيلية ، إصدار الجامعة المفتوحة ، (بالعبرية)

- Roy R. Andersen, el. (fourth edition) (1993) Politics and Change in the Middle East, Prentice Hall Press, New Jersey
- Arian Asher, (1989) Politics in Israel: the second generation, revised edition,Chatham House Publishers, Inc. New Jersey,
- Michael Brecher, (1972) The Foreign Policy System of Israel, Oxford University Press.
- Michael Brecher and Jonathan Wilkenfeld, (1989), Crisis, Conflict and Instability, Pergamon Press
- Ted Robert Gurr, (1993) Minorities At Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflicts, United States Institute of Peace Press, Washington D.C.
- Arend Lijphart, (1984) Democracies, Yale University Press,
- Hazan Reuven Y. and Maor. M. (eds) (2000), Parties, Elections and Cleavarages:Israel in Comparative and Theoritical Perspective, Frank Cass Press, London.
- Shprinzak, E. and Diamond, L. (eds) (1993) Israeli Democracy Under Stress, Boulder Press, CO.

مواقع في الانترنيت

www.madarcenter.org
www.almash-had.org
www.haaretz.co.il
www.ynet.co.il
www.nrg.co.il

www.arabs48.co
www.amin.org
www.seruv.org.il
www.politicsnow.co.il
www.skira.co.il
www.btselem.org.il
www.peacenow.org.il
www.hagada.org.il

صحف ووسائل اعلام عبرية

صحيفةهارتس
صحيفة يديعوت احرونوت،
صحيفة معاريف
التلفزيون الاسرائيلي، القناة العاشرة
راديو اسرائيل، ريشت بيت (العبرية)

صحف عربية

كل العرب، الناصرة
الصنارة، الناصرة
بنوراما، الطيبة، المثلث
الاتحاد، (لسان حال الحزب الشيوعي الإسرائيلي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) حيفا
فصل المقال، (لسان حال التجمع الوطني التقدمي) شفاعمرو
صوت الحق والحرية، (لسان حال الحركة الاسلامية، الجناح الشمالي) ام الفحم

تقرير "مدار" الاستراتيجي

٢٠٠٦

المشهد الاسرائيلي في العام ٢٠٠٥

تحرير:
د.جوني منصور

المشاركون
انطوان شلحت
ممدوح نوفل
د. مسعود اغبارية
فادي نحاس
د. حسام جريس
د. خولة أبو بكر
د. أسعد غانم
مطانس شحادة

(٣)

المشهد العسكري / الأمني

بقلم: فادي نحاس

مدخل

تتناول هذه الدراسة مركّبات المشهد السياسي والأمني لإسرائيل، حيث ترصد بشكل واضح الموقف الإسرائيلي إزاء الظواهر والتحديات الشاملة على المستوى الإقليمي من جهة، وتقف عند ابرز القضايا التي تعكس الحالة العسكرية والأمنية لإسرائيل من جهة اخرى.

تركز الدراسة على ثمانية مواضيع على الترتيب تتمثل في: (١)احتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط، الخطر الإيراني، خطر نووي حقيقي أم استراتيجي؟! احتمالات وقوع مغامرة إسرائيلية لتدمير الترسانة النووية الإيرانية؛ (٢)الخطر السوري، حقيقي أم وهمي؟ التعامل الإسرائيلي مع الشأن السوري؛ (٣)حزب الله في لبنان ما بعد اغتيال الحريري والخروج السوري من لبنان؛ (٤)الهدف من تصفية حماس/ الجهاد الإسلامي عسكريا ثم سياسيا؛ (٥) ظاهرة رافضي الخدمة العسكرية – ظاهرة عابرة ومؤقتة أم ظاهرة تثير القلق في المشهد الإسرائيلي العام!؛ (٦)الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري كهمّ وطني إسرائيلي؛ (٧)رئيس الأركان الإسرائيلي الجديد دان حالوتس ورؤيته للتحديات الماثلة أمامه؛ (٨) اخلاء مستوطنات وتدميرها والفصل الأخير وهو الخلاصة، نعرض به الرؤية الإسرائيلية الرسمية للوضع الامني / العسكري للعام ٢٠٠٥، مشددين على بروز الارتباط بين ما عرضناه في الدراسة وبين الرؤية الرسمية.

تعتمد هذه الدراسة على قراءة متأنية لمقالات صحافية لأبرز الكتاب السياسيين والعسكريين في الصحف الإسرائيلية، المقربين من صناع القرار ولهم دورهم في بلورة الرأي العام، وتقارير ودراسات أكاديمية تجريها

مراكز بحوث ذات أهمية وتأثير على القرار السياسي والاستراتيجي (مثل مركز Jaffa للأبحاث الإستراتيجية، مركز موشيه ديان للبحوث الاستراتيجية، مؤتمر هرتسيليا)، إضافة إلى مجموعة مقالات وكتب تتناول قضايا عديدة تخص مواضيع هذه الدراسة.

١- احتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط: هل الخطر النووي حقيقي أم استراتيجي؟

ما هي احتمالات مغامرة لتدمير المنشآت النووية الايرانية؟

ترتكز الاستراتيجية النووية الإسرائيلية على الفكرة الأساسية السائدة، أن الردع النووي يعزز أمن إسرائيل بحيث يمنع الدول العربية من وضع تحديات استراتيجية قد تهدد كيان إسرائيل، ويفرض وجودها على العالم العربي كحقيقة قائمة في الشرق الأوسط[١].

لجأت إسرائيل على مدار سنوات طويلة إلى إتباع سياسة "الغموض المتعمد" حول امتلاكها للسلاح النووي، مكتفية بالتلميح أنه تم إنتاجه فعلاً، الأمر الذي لا يمكن إنكاره، لكن حجمه وأغراضه بقيا سراً. إن إتباع "الغموض المتعمد" يعود إلى الاعتبارات التالية:

أولا – اعتقد الساسة الإسرائيليون أن الإعلان رسمياً عن امتلاك السلاح النووي يدفع الدول العربية بدورها لامتلاك أسلحة نووية، فاكتفت إسرائيل بتكتيك "القنبلة في القبو" معتمدة على تصعيد الردع النووي، مجندةً لذلك أقلام الكتاب والمعلقين وتصريحات شخصيات سياسية–عسكرية بارزة (مثل: موشي ديان، يغئال ألون) ورؤساء دولة (مثل: ليڤي أشكول، موشي شاريت، مناحيم بيغين).

ثانياً – حتى نهاية السبعينيات، لم يملك العالم العربي سياسة واضحة بالنسبة للسلاح النووي، لم يوجد مشروع نووي عربي جاد أو "هازل"، أو على الأقل لم تتأكد إسرائيل من ذلك، لكنه أصبح واضحاً منذ بداية الثمانينيات أن الدول العربية، وخاصة مصر، لا تسعى إلى تحقيق توازن استراتيجي من خلال تطويرها لإمكانية نووية، بل العكس، الردع النووي الإسرائيلي لم يؤثر على قرار الرئيس السادات للقدوم إلى إسرائيل ولم يشكل نقطة جدل ولو وهمية عند توقيع اتفاقية السلام معها، وحتى مثقفي السلطة المصرية التزموا في حينه الصمت المقيت، ليبقى الأمر مطروحاً فقط على مستوى التصريحات الرسمية "التلقائية" للسلطات المصرية، الموجهة للاستهلاك الإعلامي، على شكل دعوة لضرورة إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي.

ثالثاً – تجنبت إسرائيل الوقوع على محك جهود الدول الغربية لمنع انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط. حيث أن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي لم ترحب بتغيير إسرائيل لاستراتيجيتها النووية بسبب حساسية المنطقة عالميا وتخوفاً من "ارتباك" مواقفهم والاضرار بمصالحهم في المنطقة.

فخلاصة الأمر، أن إسرائيل استمرت في إتباع "الغموض المتعمد" حول مقدراتها النووية طالما لم تضطر وتجبر على تغيير ذلك. ورغم تصريحات فعنونو بعد خروجه من السجن المؤكدة وجود سلاح نووي إسرائيلي، وتقييده

---

[١] شاي، فلدمان. الخطر النووي الإسرائيلي. تل ابيب، ١٩٨٣، ص ٦٣.

بمجموعة من القيود والاجراءات القانونية التي تمنعه من الاتصال والتواصل مع العالم، تدعم حقيقة هذا الوجود وتعطي مصداقية لتصريحاته.

الخيار الاستراتيجي الجديد

خلال العقد الأخير، وعلى وجه الخصوص، في السنتين الأخيرتين، نلاحظ أن إسرائيل تتوجه نحو الردع النووي "شبه العلني" مع الحفاظ على احتكارها السلاح النووي في المنطقة، بقناعة مفادها أن الردع العلني في المرحلة الراهنة هو استراتيجية أكثر فعالية وشمولية، والتهديد باستعمال سلاح نووي حقيقي يساهم في تأمين قوة ردع كافية. هذا الخيار الاستراتيجي الجديد يعود إلى عدة تحولات في المناخ الإقليمي، على النحو التالي:

- استطاع شارون أن "يوهم" العالم بصدق نواياه نحو السلام عند قبوله "خارطة الطريق" وتنفيذ خطة "فك الارتباط"، مشيراً إلى استعداده لتسويات إقليمية شاملة والتوصل لحل نهائي ودائم للصراع العربي الإسرائيلي. يعتقد المعلقون الإسرائيليون أن ذلك يساهم في إعطاء إسرائيل "مصداقية" احتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط بذريعة أن انسحاباتها قد تؤدي إلى تراجعها عن مقدرتها في الردع التقليدي والتمسك بردعها النووي، انطلاقاً من أن هذه الدولة "المسكينة" لن تقوى على الحفاظ على كيانها "الهش" إلا بقوة ردع نووي.
- إن التحول الحقيقي في الإستراتيجية الإسرائيلية بشأن الردع النووي (شبه العلني) يعود إلى ما تسميه إسرائيل "بالخطر النووي الإيراني"، والتخوف من تحوله "لمظلة نووية" للدول العربية.

من نافل القول، ان امتلاك إيران للسلاح النووي يلغي احتكار إسرائيل للسلاح الذري ويعرضها لضربة حقيقية تهز قوة ردعها وأمنها القومي. الردع النووي الإسرائيلي مبني على فرضية، أن إسرائيل غير قادرة على تحمل ضربة نووية والرد عليها، ما يجعلها ترفض وتصر على منع أية دولة إقليمية من تطوير قنبلة ذرية قد تغير من ميزان الرعب النووي[٢].

هذه الفرضية تدعو إسرائيل لترى بالأمر خطراً حقيقياً حتى في ظل انعدام استراتيجية واضحة لها حول إمكانية مغامرة عسكرية ضد إيران.

استثمار الضغط الدولي

إن الردع النووي العلني الإسرائيلي يتماهى مع إلحاحها على الولايات المتحدة وأوروبا بتكثيف "الحوار الإستراتيجي" مع إيران، من اجل وضع إيران أمام العقوبات والمخاطر التي ستجلبها على نفسها في حال امتلاكها لهذا السلاح، وبهدف كشف القدرات والنوايا الحقيقية لإيران حول أهدافها من عملية تخصيب اليورانيوم. كذلك، ينسجم الردع العلني مع الضغط الإسرائيلي على الولايات المتحدة ودول أخرى تتخوف

---

[٢] يسرائيل طال. الأمن القومي. ١٩٩٦.

من "تورط" إسرائيل في مغامرة عسكرية ضد إيران[٣].

"القناعة" في إسرائيل بأن إعلان إيران مؤخراً عن إرجاء نشاطها في ميدان تخصيب اليورانيوم هو إرجاء مؤقت تحت وطأة الضغط الأوروبي الشديد، ولا يعكس قراراً إستراتيجيًا بالكف عن السعي لامتلاك سلاح نووي. وهو في رأيهم "خطوة تكتيكية من جانب إيران غايتها أن ترجئ الضغط المحموم عليها، وأن تدق إسفينًا بين الحكومات الأوروبية والإدارة الأميركية في هذا الموضوع". وأن محاولة إيران إظهار التزامها بوثيقة عدم نشر السلاح الذري (NPT) وتوقيعها ب ١٨-١٢-٢٠٠٣ على ملحق الاتفاقية الذي ينصُ على قبول الدولة الموقعة بمراقبة شديدة على منشآتها، ليس إلا محاولة لكسب الوقت[٤].

لهذا، فإن الموقف الرسمي الاسرائيلي يدعو لاستنفاد المجهود الدبلوماسي لدفع الحوار الاستراتيجي مع إيران "مشترطة" ذلك بما يلي: أولا - حسم الحوار بتخلي إيران التام عن سعيها لتخصيب اليورانيوم، متشبثة بادعاءات "الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، بأن إيران تسعى لتخصيب اليورانيوم من أجل إنتاج سلاح نووي[٥]. فهي قلقة من موقف دول الاتحاد الأوروبي التي تسعى بطرق دبلوماسية للتوصل لتسوية مع إيران أساسها قبول إيران بفرض مراقبة على عملية التخصيب لأهداف مدنية مقابل منحها مساعدات عسكرية، وتكنولوجية مثل: شراء طائرات مدنية، انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك تزويدها بمعدات وتقنيات في مجال التخصيب. ثانياً - تحديد فترة زمنية لإنهاء هذا الحوار، حيث عبّر شارون في لقائه مع بوش في ١١-٤-٢٠٠٥ عن قلقه بأن المماطلة الدبلوماسية حول البرنامج النووي الإيراني، أمر خطير يتيح لإيران استمرار تطوير برنامجها النووي، مدّعياً أن العائق الأساسي أمام إيران في هذه المرحلة هو فقط التقنيات التكنولوجية[٦]. ثالثاً - في حال فشل الحوار، يجب نقل القضية لمجلس الأمن لاتخاذ إجراءات وعقوبات فعلية آنية. رابعاً - تحديد موقف روسيا والصين من إمكانية اتخاذ إجراءات وعقوبات فعلية آنية[٧].

من أجل إحكام الضغط الدولي، تعلو التصريحات الرسمية في إسرائيل على أن الحكومة الإسرائيلية تنتظر نتائج الضغط الدولي على إيران، منوهة إلى اضطرارها الاعتماد على ذاتها وإلى اتخاذ خطوات للدفاع عن نفسها[٨].

احتمالات مغامرة لضربة عسكرية ضد إيران

رغم التهديدات الصريحة للحكومة الإسرائيلية[٩] والترويج الإعلامي للاستعدادات العسكرية من اجل توجيه ضربة للمنشآت الإيرانية[١٠]، ورغبة المؤسسة السياسية والعسكرية لحسم الأمر عسكرياً من قبل المجتمع الدولي، إلا أن احتمال قيام إسرائيل بمغامرة عسكرية يبقى بعيداً في هذه المرحلة الراهنة على الأقل، للأسباب التالية:

---

[٣] ريتشارد بيرل من عناصر البنتاغون سابقا، يشير إلى أن الولايات المتحدة عليها تنفيذ عملية ضد إيران إذا دعا الأمر لذلك وعدم السماح لإسرائيل بمثل هذه العملية.

[٤] ط، (نقيب) "سياسة إيران النووية: فكرة، أهداف وطرق العمل، " معرخوت، ٣٩٩، ٢٠٠٥، ص ٣٨.

[٥] ايدان، اريبه. التحدي النووي الإيراني - الوضع القائم واستراتيجيات التعاطي. ٢٠٠٤.

[٦] هارتس، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٥.

[٧] يوسي ميلمان، هارتس، ١١/ ٨/ ٢٠٠٥

[٨] ايتمار ايخنر، يديعوت احرونوت، ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٥.

[٩] بن كسبيت، معاريف، ١٨/ ٩/ ٢٠٠٥: "شارون: لن نقبل بوجود سلاح نووي في إيران".

[١٠] معاريف، ١٥/ ١/ ٢٠٠٥ - ساندي تايمز: سلاح الجو أكمل استعداداته لتوجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية بناء على طلب شارون.

أولا – على الرغم من محاولات الترهيب المعهودة للمخابرات العسكرية الإسرائيلية التي تلائم تقاريرها مع أهداف الحكومة، إلا أن كثيرين من الأوساط الأكاديمية والخبراء ينظرون إلى إيران كعدو حساس للثمن الذي سيدفعه في حال تحديه للمجتمع الدولي، ومتخوف من العزلة الدولية. هو عدو ليس بمغامر وليس على استعداد للتضحية بثلث سكانه والضرر بمصالحه الاقتصادية بسبب صدام نووي[11].

أحد ابرز الباحثين في مجال الاستراتيجية النووية، شاي فيلدمان، يقول: إن النظام الإيراني يتبنى أيديولوجية متطرفة ولكنه ليس متطرفاً في ترجمة أيديولوجيته حيث لن يقوم بإجراءات بعيدة المدى[12]. هناك رأي آخر طرح في "مؤتمر هرتسليا"، انه لا يوجد إثبات بان إيران بلورت نظريتها النووية المستقبلية، لكنها لن تخاطر بخسارة الشرعية الدولية رغبة في الحفاظ على قدراتها لتطوير الردع النووي[13].

ثانياً – تضارب الآراء حول إمكانية إيران الحالية في تخصيب اليورانيوم وتطوير سلاح نووي، الأمر الذي ينعكس بوسائل الإعلام المحلية والدولية[14]، وتصريحات رسمية[15].

ثالثاً – يعرف شارون أن إسرائيل حتى مع سلاح طيرانها المتقدم قد لا تنجح في مغامرة عسكرية ضد إيران لعدة أسباب: البعد الجغرافي، حوالي ١٧٠٠ كم. البرنامج النووي الإيراني موزع على ٤٠ موقعاً على الأقل. وأن صواريخ شهاب ٣ جاهزة للاستخدام.

رابعاً – رغم التواجد العسكري الأميركي المحيط بإيران من جميع الجهات والتهديدات الأميركية بعدم التردد بعملية عسكرية، لا يستعجل بوش تقديم مساعدة أميركية كهذه لإسرائيل بسبب تورطه في العراق وهبوط شعبيته إلى الحضيض. إسرائيل بدون مساعدة أميركية ومظلة دولية لا تستطيع استخدام المجال الجوي للعراق أو تركيا[16].

بالمجمل، على الرغم من التهديد المعلن، ترى إسرائيل في المرحلة الراهنة، ضرورة الضغط الدولي من خلال مجلس الأمن لإدراكها عدم إمكانية توجيه ضربة عسكرية تقليدية ضد إيران لاعتبارات سياسية وعسكرية في المرحلة الراهنة.

٢- الخطر السوري؛ حقيقي أم وهمي؟

التعامل الإسرائيلي مع الشأن السوري

يندرج التعامل الإسرائيلي مع الشأن السوري في عام ٢٠٠٥، في سياق انسجام الموقف الأميركي-الإسرائيلي

---

[11] الكس فيشمان، يديعوت احرونوت، ١٤/ ١/ ٢٠٠٥.
[12] الكس فيشمان، يديعوت احرونوت، ١٤/ ١/ ٢٠٠٥.
[13] Shmuel، Bar، " Iranian Defense Doctrine and Decision Making، " " The Institute for Policy and Strategy، IDC Herzliya، October 2004
[14] هارتس، ٥/ ١٢/ ٢٠٠٥ – إيران ليست قريبة من إنتاج قنبلة نووية.
اورلي ازولاي، يديعوت احرونوت، ٣/ ٨/ ٢٠٠٥ – حسب صحيفة (واشنطن بوست): تقرير سري للمخابرات الإيرانيةيشير " أن إيران لن تحصل على قنبلة قبل ٢٠١٥ ".
بن كسبيت، معاريف، " تقديرات أمنية غربية: إيران بعيدة من نقطة عدم إمكانية تراجعها بين ٩ – ١٢ شهراً ".
[15] الكس فيشمان، يديعوت احرونوت: دان حالوتس: إيران تملك النوايا فقط ولن تحصل على قنبلة قبل ثلاث سنوات على الأقل.
هارتس، ٥/ ١٢/ ٢٠٠٥: رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، أهارون زئيفي (فركش)، يشير بتقريره "الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، لسنة ٢٠٠٥. بان تصريحات (موفاز) "إذا لم يتم إيقاف البرنامج النووي الإيراني حتى آذار ٢٠٠٦" هو تصريح خطير.
[16] اوري بار يوسف، " الأزمة في مفهوم الأمن الإسرائيلي، " معرخوت، ٤٠١، ١٣-١٤.

حول مسألة اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري، حيث وظّفتا التحقيق الدولي (لجنة ميليس) سياسياً لمعاقبة سورية على اعتباراتها الاستراتيجية. تسعى إسرائيل وأميركا إلى توريط سورية بقتل الرئيس الحريري بحجة اتهام سورية له بالتباطؤ مع مجلس الأمن بإصدار قرار ١٥٥٩ الذي ينصّ على خروج كافة الجيوش الأجنبية من لبنان.

من وراء ذلك، أرادت أميركا وإسرائيل تغيير الموقف السياسي السوري الإقليمي فيما يتعلق بدعم فصائل المقاومة الفلسطينية في لبنان وفلسطين، التواصل مع حزب الله، باتهامها أيضاً بدعم المقاومة العراقية والعلاقة الحميمة مع إيران. الأمر الذي يتلاءم مع رغبة أميركا في جعل سورية دولة "مارقة" وضعيفة، لا تقوى على مقاومة أو إزعاج السيطرة الأميركية على الشرق الأوسط وخصوصاً النفط العربي، ولا تقوى على رفع مشروع قومي عربي وحدوي قد يؤدي إلى نهوض العالم العربي و "فك الارتباط" مع المصالح الأميركية في الشرق الأوسط.

وكذلك، اهتمت أميركا بتوظيف الضغط الدولي القائم لتجنيد سورية كشرطي لها في العراق من أجل لجم المقاومة الوطنية فيه، إلا أنّ فشلها في إخضاع سورية لأوامرها في الشأن العراقي، أدى إلى هرولة أوساط غير عقلانية في النظام الأميركي، للمطالبة بإطاحة النظام السوري بالقوة، لكن سرعان ما أدرك الأميركان مدى عدم واقعية ذلك الحلم، فبدأوا بمحاولة زعزعة سورية من الداخل وعزلها دولياً، وفرض عقوبات اقتصادية أعلن عنها بوش يوم ٦/ ٥/ ٢٠٠٥.

اعتقد الساسة الإسرائيليون أن استمرار الضغط الدولي على سورية قد يحقق أهداف إسرائيل الاستراتيجية. ورفض شارون فتح ملف المفاوضات مع سورية بهدف استمرار تصعيد وإحكام الضغط الدولي عليها بذريعة دعم سورية "للإرهاب" وخاصة العمليات الفدائية وإطلاق صواريخ محلية الصنع من قبل الجهاد الإسلامي[١٧]. رغم أن أوساطاً عدة في وزارة الخارجية الإسرائيلية نوهت بان الانسحاب السوري من لبنان يعتبر توجهاً جديداً للنظام السوري يدل على جاهزيتها للدخول بمفاوضات مع إسرائيل دون تمسك بمبدأ الانسحاب الكامل من هضبة الجولان[١٨].

يبدو أنّ المخطط الأميركي-الإسرائيلي لم يجد - حتى الآن على الأقل- فالضغط لم يفد وسورية لم تتراجع. وتدرك سورية أنّ لا خيار لها، وأنّ المخطط مستمر، يهدف لتحييد الأطراف والاستفراد بطرف تلو الآخر، فإنّ تنازلها يعني تأجيل المعركة معها حتى التفرغ من "معالجة" الشأن اللبناني والعراقي والإيراني. لذلك، لم تذعن سورية للضغوطات الأميركية بل كانت جازمة بطلب جدولة زمنية لخروج قوات الاحتلال من العراق. ولقد تمسكت بعدم زجها في الأزمة اللبنانية، فعلى الرغم من خروجها السريع من لبنان، الذي فسر بموقف ضعف خطير، جعل موقفها في حالة أفضل من حيث إخراج لبنان وحزب الله من مسؤوليتها المباشرة، مستبدلة ذلك بعلاقة وطيدة وغير محكومة مع حزب الله والفصائل الفلسطينية وحلفائها في لبنان الذين ما زالوا حلفاء لها، الأمر الذي يكفل منع إسرائيل من أن تحل محلها في لبنان.

في هذا السياق، لم تر إسرائيل منذ بداية التسعينيات بسورية خطراً استراتيجياً حقيقياً يهدد كيانها. التفوق العسكري الإسرائيلي من جهة، وتآكل إمكانيات سورية العسكرية من جهة أخرى، ضمن فعالية الردع التقليدي وفوق التقليدي

---

[١٧] الوف بن، هارتس، ٤/ ١/ ٢٠٠٥
عاموس مالكا، يديعوت احرونوت.
[١٨] ايال شاحر، معاريف، ٧/ ٦/ ٢٠٠٥.

لمنع إمكانية مواجهة عسكرية بينهما، فسورية لن تقوم بهجوم بري مفاجئ على الجبهة الشمالية قد يكلفها خسائر كبيرة[19]، إلا أن الخطر السوري ليس وهمياً، بل إنها تشكل خطرا استراتيجيا من خلال مساندتها للفلسطينيين وحزب الله وإيران. وأكثر من ذلك، فان إسرائيل شديدة القلق من عدم قدرتها على استثمار الضغط السياسي والدبلوماسي، وعدم وجود ذريعة تبرر مبادرة لمواجهة عسكرية مع سورية[20].

وأخيرا، فإن الجمود على المسار التفاوضي مع سورية غير متعلق بالظروف الراهنة، لأنه لا يوجد في إسرائيل سوى أفراد على استعداد لقبول الانسحاب إلى ضفاف بحيرة طبرية[21]. وبالمقابل، سورية لن تقدم تنازلات إقليمية على الأقل في المرحلة الراهنة. التنازلات يمكن أن تفهم كحالة ضعف من جهة، ومن جهة أخرى تهدد تحالفاتها الإقليمية؛ فهي تتمسك بموقف ذكي ملوحة برغبتها في لتفاوض على اعتبار رفض إسرائيل المسبق لهذا التفاوض.

٣- حزب الله في لبنان ما بعد اغتيال الحريري والخروج السوري من لبنان

موقف حزب الله في أعقاب تصاعد النزاع الإسرائيلي والأميركي مع إيران

إن حزب الله رقمٌ صعبٌ في معادلة الاستراتيجية الإسرائيلية، حيث ينشط حزب الله كقوة أساسية تلعب دوراً براغماتياً في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والصراع الإسرائيلي-السوري، قادراً على التناغم والتكيف مع المعطيات والمناخ السياسي المحيط به، متمكناً من عدم تحقيق الطموحات الإسرائيلية، حيث بإضعافه تحقق إسرائيل ضربة موجعة للتواصل الفلسطيني السوري اللبناني وحتى الإيراني.

استطاعت قيادة منظمة حزب الله منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في أيار ٢٠٠٠، التأقلم مع الوضعية الجديدة، فسرعان ما تحولت إلى حزب سياسي ترجم انجازات مقاومته لقوة سياسية ناشطة وفاعلة على الساحة السياسية اللبنانية. هذا التوجه الجديد أخذ بالتسارع بعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري (١٤/ ٢/ ٢٠٠٥) والانسحاب السوري الكامل من لبنان في نيسان ٢٠٠٥، حيث نجح حزب الله بالتواصل مع القوى والأحزاب اللبنانية بما فيها قوى سياسية معارضة له في السابق، على سبيل المثال، منذ نهاية عام ٢٠٠٤ سعى حزب الله لتنسيق وتوثيق العلاقة مع الجنرال ميشيل عون قبيل عودته للبنان الذي يتزعم التيار الرئيسي لدى المسيحيين عامة والموارنة خاصة، وكذلك إقامة التحالف الانتخابي (التحالف الرباعي) مع قوى " ١٤ آذار" المعارضة لسورية والمدعومة من الولايات المتحدة وفرنسا.

ترصد إسرائيل عن كثب تحركات ومواقف حزب الله مضيفة قسطها لسيمفونية الضغوط الدولية واللبنانية على حزب الله، مدركة أن دوره ومكانته على الصعيد الداخلي اللبناني ذو تأثير وفعالية على المشهد الإقليمي خاصة السوري والفلسطيني، فمنذ اغتيال رفيق الحريري والخروج السوري من لبنان تتتبع إسرائيل تحركات ومواقف حزب الله حول الملفات التالية:

- ملف اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري.

---

[19] اوري بار يوسف، "الازمة في مفهوم الأمن الإسرائيلي،" معرخوت، ٤٠١، ص ١٣.
[20] الوف بن، هارتس، ٤/ ١/ ٢٠٠٥.

- النقاش حول "سلاح المقاومة" وإمكانية انخراط المقاومة داخل الجيش اللبناني.
- دعم حزب الله للمقاومة الفلسطينية.

رغم أوامر شارون لوزرائه بالتزام الصمت فيما يتعلق بلبنان بناء على الطلب الأميركي، ورغبته في إبعاد إمكانية طرح مصالح إسرائيل واحتمالات تورطها في هذه الأزمة، إلا أن عنجهية جهاز المخابرات الإسرائيلي أبت إلا أن تكيل الاتهام بشكل مباشر لحزب الله معللة ذلك بأن الحريري دعا علانية إلى تحديد قدرة المقاومة، ورفض حزب الله سعيه تحقيق ثورة مدنية ليبرالية، متخوفاً من أن إعادة أعمار بيروت سيسرع مسيرة الانفتاح على الغرب[22].

لكن "ما العمل"؟ لم تلق الادعاءات الإسرائيلية الباهتة أرضية واقعية لدى الجهات المختلفة، وكان رد الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله على الهرطقات المختلفة التي قد تسيء لموقف حزب الله الداخلي والعلاقة مع سورية، بدعوة إلى مظاهرة حاشدة وضح فيها موقف حزبه من اغتيال الحريري ومن تداعيات الحدث على الساحة اللبنانية، بشكل حازم لا يقبل لا يقبل الجدل أو التأويل بقوله: "يحيا لبنان، تحيا المقاومة، تحيا سورية". هذه المظاهرة التي تحولت إلى دعم لسورية ورفض قرار مجلس الأمن ١٥٥٩[23]، مبرزاً أنّ إسرائيل حاضرة في كل الأحداث[24].

لم يرتدع حسن نصرالله عن مهاجمة لجنة التحقيق الدولية "لجنة ميليس" ومجلس الأمن، مشيراً إلى أن التحقيق يهدف لمعاقبة سورية وحزب الله على خياراتهم الاستراتيجية. يعتبر نصرالله قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩ تدخلاً أجنبياً في الشؤون اللبنانية يلقى تشجيعاً من إسرائيل. التخوف الأساسي لديه من تقرير اللجنة هو استغلال معارضيه من الداخل والخارج من أجل زيادة الضغط عليه لإنهاء المقاومة. كذلك رفض بشدة تقرير (تيري لارسن) الموفد الدولي المكلف متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٥٩ الهادف لفرض وصاية دولية على لبنان.

يؤكد نصرالله رفض تحويل لبنان إلى مسرح لحبك المؤامرات ضد سورية معتبراً أن الضغط على سورية هدفه استكمال مخطط إخضاع المنطقة بالكامل للمشروع الأميركي – الصهيوني، حيث استطاعت سورية أن تصمد في موقع الممانعة للشروط الأميركية والإسرائيلية وان تستمر في الوقوف إلى جانب المقاومة في لبنان وفلسطين، ولولا الموقف السوري لم يتم إلغاء اتفاقية ١٧ أيار وكنس الاحتلال الإسرائيلي للبنان يوم ٢٥ أيار ٢٠٠٠.

نشط شارون بتقديم نصائح عدة للولايات المتحدة وفرنسا تتمحور حول تنفيذ القرار رقم ١٥٥٩ بنزع سلاح حزب الله وضرورة انتشار الجيش اللبناني في جنوب لبنان وعلى الحدود اللبنانية – الإسرائيلية ومنع دعم إيران وسـورية.

وسرعان ما جاء الرد من قبل نصرالله على إسرائيل وحلفائها وقوى لبنانية عديدة في مقابلة صحافية مع قناة العربية في ٢/ ٩/ ٢٠٠٥، حيث جزم نصرالله على أن حزب الله متمسك بسلاح المقاومة استناداً إلى موقفه المبدئي القائم على أساس أنه بحاجة إلى سلاحه من أجل الدفاع عن نفسه من العدوانية الإسرائيلية والضمان الوحيد لإخلاء مزارع

---

[21] م. س.
[22] يديعوت احرونوت، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٥.
معاريف، ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٥. في مقابلة زئيف فركش، رئيس شعبة المخابرات العسكرية الإسرائيلية، يعلن عن رغبة إسرائيل بأن تكشف نتائج التحقيق عن علاقة ما لحزب الله.
[23] قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ (٢/ ٩/ ٢٠٠٤)، ينص على خروج كافة الجيوش الأجنبية من لبنان.
[24] بوعز غاؤون، معاريف، ٩/ ٣/ ٢٠٠٥.

شبعا المحتلة، في حين أن المجتمع الدولي لم يفعل شيئاً من أجل تحرير الأرض اللبنانية وليس بإمكانه طرح ضمانات لحسم المسائل العالقة بين لبنان وإسرائيل: احتلال مزارع شبعا من قبل إسرائيل، اختراق الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي اللبناني، الغبن الذي يلحق بلبنان فيما يتعلق بمياه الوزاني، قضية الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في إسرائيل.

الصيغة التي يطرحها نصر الله لحماية لبنان هي صيغة الجيش اللبناني إضافة إلى المقاومة، معتبراً إياها الصيغة الوحيدة التي من شأنها الحفاظ على لبنان. يؤكد نصر الله على معارضته لنزع سلاح حزب الله، إلا أنه لم يرفض بل دعا إلى قبول الحوار الوطني كموقف براغماتي واعٍ لحساسية قضية اغتيال الرئيس الحريري. فيحاول امتصاص الضغط اللبناني بقبول مبدأ الحوار حول الاقتراحات المختلفة من قبل المعارضة مثل تحويل المقاومة إلى "وحدة مقاومة" أو "وحدة احتياط" تحت مظلة الجيش اللبناني[٢٥].

تطمح إسرائيل لان يتحول "سلاح المقاومة" إلى نقطة تجاذب حقيقية بين حزب الله وبين قوى "١٤ آذار" التي تشاركها الائتلاف الوزاري. لكنها تدرك أن المعسكر المعارض لسورية لن يحاول فرض رأيه بسبب عدم قدرته على ذلك، وبسبب الإجماع اللبناني على أن المقاومة إرث وطني لا يمكن التفريط به[٢٦]. والأهم من ذلك، أن نصرالله أكد مراراً على ضرورة ربط مسألة "سلاح المقاومة" مع الحوار الوطني ملمحاً بأنه سيطال قضايا جوهرية تتعلق بمستقبل البلد، مثل فتح ملف الطائف وشأن النظام الطائفي من خلال حوار وطني، مشدداً أن سلاح المقاومة لا يستبدل الدولة اللبنانية ولا يتدخل بالشؤون الداخلية اللبنانية ولا توجد له صلاحيات الحكم في جنوب لبنان أو أي مكان آخر في لبنان.

هذه المواقف الحازمة والواضحة تلقى اهتماماً شديداً لدى "حلفائها" في الحكومة اللبنانية، الأمر الذي نلمسه من تأكيد رئيس الوزراء فؤاد السنيورة التزامه بالبيان الوزاري الذي ينص على أهمية سلاح المقاومة عند محاولته تجاوز الازمة الوزارية عقب تعليق عمل وزراء حزب الله الخمسة. وأيضا، في هذا السياق، التخوف الإسرائيلي من حزب الله والاعتداءات المستمرة على السيادة اللبنانية تعزز من موقف حزب الله حول أهمية سلاح المقاومة حتى لدى بعض الأوساط المعارضة لسورية.

على الصعيد الفلسطيني، يتعزز موقع حزب الله كرقم صعب في المعادلة الإسرائيلية، بالرغم من محاولاتها إبراز دعمه للعمليات الفدائية ضدها[٢٧]. وإدعائها بأنه يشكل خطراً استراتيجياً بسبب دعمه "للإرهاب" الفلسطيني[٢٨]. إلا أن اسرائيل تمتنع عن الرد تخوفاً من أن أي تهديد من قبلها قد يعزز من مكانة حزب الله داخل لبنان في المرحلة الراهنة[٢٩].

بهذا، يمكن القول أن حزب الله قادر في هذه المرحلة على تفويت الفرصة على إسرائيل وأميركا بزجه في عراك

---

[٢٥] المختَلن الاستراتيجي، مركز جافا للأبحاث الاستراتيجية، مجلد ٨ (٢)، آب ٢٠٠٥، ص ١٣.

[٢٦] المختَلن الاستراتيجي، ص ١٢-١٤.

[٢٧] هشفوع، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٥ - حسب رأي (يئير غولان - قائد فيلق لبنان) تدعي إسرائيل أن ٧٠٪ من الإنذارات من غزة تتم بتوجيه من حزب الله وأن العملية الاستشهادية في نتانيا ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٥ تمت بتخطيط واضح من قبل حزب الله.

[٢٨] " هشفوع، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٥

[٢٩] المستجد الاستراتيجي، ص ١٤.

وارتباك داخل الساحة اللبنانية من جهة، ويرى اللحمة الفلسطينية اللبنانية والسورية ضماناً وضرورة استراتيجية للمرحلة المقبلة في ظل صمت عربي وانحياز دولي واضح للسياسة الإسرائيلية من جهة أخرى.

٤- الهدف من تصفية حماس/الجهاد الإسلامي عسكرياً ثم سياسياً

مع بدء الانتفاضة الثانية، تحولت سياسة "التصفية الجسدية" إلى سياسة رسمية معلنة لحكومة شارون، منذ أن صادق الطاقم الوزاري المصغر (٣/ ٧/ ٢٠٠١) على توصيات الجيش بتصفية قيادات وكوادر المقاومة الفلسطينية[٣٠]. وحظيت هذه السياسة بمباركة من المرجعيات الدينية التي وصفتها بـ "حرب جهاد"[٣١] ولم يتورع المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية عن الاشادة بها. وما كانت إسرائيل لتنتهج هذه السياسة لولا الدعم الأميركي والصمت الأوروبي.

تنسجم سياسة التصفية مع إرث العنجهية والصلف الإسرائيليين في رفض القوانين والمعايير الدولية، حيث تتنافى هذه السياسة مع أهم مبادئ وثيقة جنيف الرابعة وهو حق الحياة، هذا الحق الذي لا يمكن تجاوزه أو إلغاؤه حتى في حالة الطوارئ الوطنية التي تعلن عنها الدول. ليس صدفة أنّ تتعمد إسرائيل عدم الالتزام بقرارات المحكمة الجنائية الدولية ولم تصدق على بروتوكولات تجعلها ملزمة بالمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية، بل أدخلت تحفظات على وثيقة حقوق الإنسان حيال ما يتعلق بالمحكمة. على هذا الأساس – حسب وثيقة جنيف الرابعة – يتهم الإسرائيليون في عدة دول أوروبية الجرائم الحرب، لأن لهذه الدول حقوقاً قانونية تخولها الإدعاء، أي رفع دعاوى ضد مرتكبي جرائم حرب خارج نطاق حدودها. بالإضافة إلى ذلك، فإن وثيقة جنيف الرابعة تحدد مسؤولية جماعية لمرتكبي جرائم الحرب.

تدعي إسرائيل من خلال شن حملات دبلوماسيةودعائية تلعب فيها دور الضحية، أن عمليات التصفية لا تنفذ على أساس مبرمج إنما كرد فعل " للخطر المباشر على حياة مواطنيها" وكرد على العمليات الفدائية داخل إسرائيل. فهي ردع تقليدي دون تحطيم السلطة الفلسطينية غير القادرة على نزع سلاح المقاومة ووقف العمليات ضد إسرائيل[٣٢].

هذه السياسة حسب مفهومها الافتراضي، مبنية على مبادرة عسكرية فعالة وليست رداً دفاعياً. ومن هنا لا أساس للاتهامات الإسرائيلية بأنها تأتي عقب "ضربات العدو". والانكى من ذلك، ادعاؤها بعدم رغبتها في تحطيم السلطة الوطنية الفلسطينية. سياسة إسرائيل لم تعط أية فرصة للسلطة الوطنية الفلسطينية لتثبيت التهدئة، بل أعلنت بان الاغتيالات ستستمر دون الأخذ بعين الاعتبار تخبطات قيادة السلطة وحماس بمسألة "التهدئة"، مدركة عدم قدرة السلطة على نزع سلاح الفصائل[٣٣]. كذلك، تواصلت سياسة التصفية مباشرة مع تنفيذ "فك الارتباط" بقتل (محمد شيخ خليل) احد قادة الجهاد في قطاع غزة دون اكتراث برد فعل الطرف الفلسطيني[٣٤]. تصعيد الاغتيالات وتركيزها ضد نشيطين من المقاومة الإسلامية عامة، ساهم في تقوية ودعم حماس عشية الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

---

[٣٠] هارتس، ٤/ ٧/ ٢٠٠١ – لائحة التصفيات تعد لدى مكتب "رئيس الأركان" ثم تحول لمصادقة "الطاقم الوزاري المصغر".
[٣١] هارتس، ٢/ ١١/ ٢٠٠١.
[٣٢] ألوف بن، هارتس، ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٥.
[٣٣] عاموس هرئيل، هارتس، ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٥.
[٣٤] م. س.

عقب وقف العمليات الاستشهادية من جهة حماس، شعرت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بنجاح سياستها إلى حد ما، خاصة بعد اغتيال الشيخ احمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وردع قيادة حماس مثل محمود الزهار[٣٥]. ولهذا ركزت الحكومة الإسرائيلية عملياتها ضد قيادة وناشطين من «الجهاد الإسلامي» في الضفة الغربية وقطاع غزة[٣٦]. لكن، مما لا شك فيه، أن سياسة التصفية لم تردع المقاومة، باعتراف وزير الحربية (موفاز) مشيراً بأن الرد على عملية تصفية قد تليها عملية عكسية[٣٧]. مباشرة بعد عمليات تصفية ترد المقاومة الفلسطينية باطلاق صواريخ محلية الصنع أو عملية انتحارية. عند تصفية (لؤي سعدي) قائد "قائد سرايا القدس" يوم ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٥، ضربت إسرائيل بـ ٢٥ صاروخاً محلياً.

سياسة التصفية لا تدل إلا على هيمنة العقلية والاعتبارات العسكرية على التفكير والقرار الإسرائيلي المشحون برغبة إشباع غرائزية آنية تشبع نقمة عنفوان المؤسسة العسكرية لفترة قصيرة. لم تستطع طائرات إل F ١٦ التي قامت بأشرس عمليات التصفية عندما قتلت صلاح شحادة وأربعة عشر طفلاً في ردع المقاومة الفلسطينية. بات واضحاً لدى الخبراء الإسرائيليين، أن إسرائيل لجأت إلى كل الوسائل في حربها على الفلسطينيين وأن أحداً لا يملك وصفة سحرية وسريعة للقضاء على المقاومة الفلسطينية.

من المتوقع أن تزداد عمليات التصفية كجزء من التصعيد الأمني، كلما اقتربت فترة الانتخابات في إسرائيل، حيث يطرح مرشحو رئاسة الحكومة مواقف عسكرية "بطولية" باعتبارها ورقة انتخابية رابحة.

٥- ظاهرة رافضي الخدمة- ظاهرة عابرة ومؤقتة أم ظاهرة تثير القلق في المشهد الإسرائيلي العام؟

يرمي الإعلام الإسرائيلي من خلال المعلقين العسكريين إلى التعاطي مع ظاهرة رفض الخدمة العسكرية لاعتبارات إيديولوجية-عقائدية، متجنباً اعتبارها ظاهرة تثير قلقا لدى الأجهزة العسكرية الإسرائيلية والمؤسسة السياسية، حيث يتم التعامل مع هذه الظاهرة بشكل حذر ومقتضب دون الدخول في نقاش صريح وواسع بمسبباتها، وبذلك ممتنعاً عن جدولة الموضوع على أجندة القضايا التي تشكل إحدى المقومات الأساسية للأمن القومي الإسرائيلي.

ظاهرة التهرب/ التسرب لم تعد ظاهرة فردية وذلك على خلفية اعتبارات نفسية أو صحية، إنما أصبحت "موضة" مقبولة لدى أوساط واسعة لدى الفنانين والممثلين والرياضيين، وكذلك لدى مجموعات أخرى مميزة من الاشكناز والطبقة الوسطى وسكان منطقة المركز[٣٨].

يعود القلق من هذه الظاهرة عامة إلى السبب الحقيقي لها وهو أن قيمة خدمة الدولة والتضحية الجسدية والنفسية في حالة تراجع مستمرة، والملفت للنظر أن فئات محدودة مهمشة هي الملتزمة بهذه المُثُل (مثل الشرقيين، الروس وسكان الضواحي) حتى أن أحد الباحثين ادّعى أن الجنود الذين قتلوا بغالبيتهم من الشرقيين[٣٩].

---

[٣٥] م. س.
[٣٦] بن كسبيت و عامي ربابورط، معاريف، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٥.
[٣٧] عاموس هرئيل، هارتس، ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٥.
[٣٨] شيري وكوفر- بلنكوف، معاريف، ١١/ ٢/ ٢٠٠٥.
[٣٩] م. س.

دفعت ظاهرة التهرب/ التسرب ستيوارت كوهن[٤٠]، المختص في شؤون الجيش الإسرائيلي، إلى حدّ القول أنه لا مفر من تحول الجيش إلى جيش مهني. يتناسب هذا الرأي مع المعطيات والحقائق المصرح عنها في وسائل الإعلام. فالمعطيات التي نشرت في جريدة يديعوت احرونوت تشير إلى أن نسبة التجنيد سنة ٢٠٠٥ ستكون الأقل منذ ٥ سنوات، ١٦٪ لم يجندوا لأسباب "دينية أو صحية" وحتى سنة ٢٠٠٩ سيطرأ هبوط حاد في نسبة المجندين (حوالي ١٥٪).[٤١]

في سنة ٢٠٠٥، ارتبطت ظاهرة رافضي الخدمة العسكرية بمشروع "فكّ الارتباط"[٤٢]، وبرزت في صفوف اليمين الإسرائيلي العنصري، الذي يتحدث عن حقوق الإنسان متجاهلاً حقوق الآخر (الفلسطينيين)، مما دعا الجهات العسكرية للتعامل مع الأمر بجدية وقلق، رغم ادّعائها أنها توقعت انتشاراً أكبر لهذه الظاهرة، وسجلت ٦٣ حالة رفض، منها ٢٤ جندياًمن الجنود المتدينين[٤٣]. اتخذت قيادة الجيش موقفاً حازماً من ظاهرة رفض الخدمة، حيث تصدى رئيس الأركان دان حالوتس قبيل توليه منصبه ولاحقاً لهذه الظاهرة معبراً عن قلقه الواضح من تفشيها، ففي لقاءاته مع وسائل الإعلام تطرق لهذا الموضوع مؤكداً عدم التساهل والتسامح مع هذه الظاهرة ومؤكداً أنه لا يمكن لرافضي الخدمة الاستمرار كعسكريين بل يتوجب معاقبتهم بالسجن.[٤٤]

ترفض وسائل الإعلام الإسرائيلية قبول المعطيات الرسمية للجيش حول ظاهرة رفض الخدمة كمسلَّم بها، وتشير إلى أن حجم الظاهرة أكثر من المعلن رسمياً، لأن معظم رافضي الخدمة يصنفون في ذريعة الإعفاء بسبب "عدم الملاءمة".

يتلاءم موقف وسائل الإعلام مع معطيات الحركة الناشطة لرفض الخدمة "الشجاعة للرفض" حيث تشير أنه في سنة ٢٠٠٤ وجه للجيش ٥٩٣ رسالة من قبل رافضي الخدمة وبأنه على الأقل ٣٠ طيّاراً حربياً رفضوا ضرب مواقع مدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من الممكن أن حجم هذه الظاهرة حتى المرحلة الراهنة، لا يثير قلقاً أو يشكل مصدر خطر حقيقي، كما وأنها لم تنتشر بين أوساط عديدة، ولكن يتفق معظم المعلقين العسكريين وحتى قادة الجيش منهم دان حالوتس[٤٥]، إنها قد تصبح ذات خطورة اكبر في المستقبل، الأمر الذي يعود إلى ما يلي:

أولا – إن غالبية رافضي الخدمة في سنة ٢٠٠٥، هم من اليمين المتطرف الذين يبررون رفضهم لاعتبارات إيديولوجية عنصرية، أي رفض الانسحاب من "أرض إسرائيل الكبرى". ما يميز رفض هذه المجموعة كونه رفضاً متشدداً، عنيفاً يخرج عن الحيز العام للدولة.

---

[٤٠] معاريف، ١١/ ٢/ ٢٠٠٥.
[٤١] يوسي يهوشوع، يديعوت احرونوت، ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٥.
[٤٢] المحتلن الاستراتيجي، ص ١٣: تشير معطيات استطلاع الرأي الذي أجراه معهد (داحاف) (١/ ٢٠٠٥) حول ظاهرة رفض الخدمة الإجبارية في ظل التداول بخطة فك الارتباط، إلى ما يلي: ٤٧٪ لديهم القناعة بأن رفض الخدمة سيؤثر على فعالية الجيش. ٢٦٪ يؤيدون حق الجنود في رفض الخدمة. ٣٢٪ يتفهمون رفض الخدمة من منطلقات ضميرية.
[٤٣] م. س.
[٤٤] شمعون شيفر، يديعوت احرونوت، ١٠/ ١١/ ٢٠٠٥.
[٤٥] نداف شراغا. هأرتس، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٥.
عوفر شيلح، يديعوت أحرونوت، ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٥.

ثانياً – التخوف من الرفض المنظم. هذا النوع من الرفض يدعمه الحاخامات ورؤساء "المجموعات المنظمة من الجنود المتدينين". هذه الفئة تتلقى أوامر بديلة لأوامر الجيش. لأول مرة يقف من وراء رفض الخدمة قيادة دينية والقيادة السياسية لزعامة المستوطنين، الذين يتفوهون بمواقف ازدواجية، فهم من جهة يرفضون قبول هذه الظاهرة ومن الجهة الأخرى يعبرون عن "عدم قدرتهم" على الوقوف بوجهها.[٤٦]

ثالثاً –عطفاً على ما ذكر أعلاه، فإنّ هذه الظاهرة قد تتحول إلى ظاهرة جماعية منظمة في حين أنّ حالات الرفض في السنين السابقة كانت حالات فردية ينقصها دعم القيادات السياسية اليهودية الإسرائيلية وحتى دعم "اليسار الصهيوني".

رابعاً – هناك تزايد مستمر من رافضي الخدمة الذين ينتمون "لليسار الصهيوني"، على أساس مبدئي كرفض الاحتلال وقهر الشعب الآخر.

وأخيراً، من المتوقع أنه مع استمرار ما يسمى بالعملية السلمية، وبتنفيذ مزيد من الانسحابات الإسرائيلية، ستتفاقم مسألة رفض الخدمة العسكرية. الأمر الذي يؤدي "ربما" إلى "فك ارتباط" من نوع آخر وهو بين المستوطنين من جهة والمؤسسة الإسرائيلية من جهة أخرى.

٦- الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري – همٌّ قومي إسرائيلي

إن الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري هو همٌّ قومي إسرائيلي متجذر عميقاً في العقلية الصهيونية على شكل دالة تصاعدية مرتبطة بأيديولوجية صهيونية استيطانية من جهة، ومرهونة بعناصر ومعطيات تعمق ضرورة هذا التفوق في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي من جهة أخرى.

لازمت مسألة التفوق العسكري اسرائيل منذ تأسيسها، بحكم كونها هي مشروعاً استيطانياً يهدف إلى توطين مجموعة سكانية على حساب شعوب المنطقة، ولا يمكن تجسيد ذلك دون اللجوء لقوة السلاح وتصعيد الهاجس الأمني. تسعى إسرائيل للتعامل مع الدول العربية بمنطق القوة العسكرية التي تريد بها أن تفرض إرادتها عليها وإجبارها على التسليم لإرادتها في السلم والحرب عن طريق بناء تفوقها العسكري بتزويد قواتها المسلحة بأحدث التكنولوجيا العسكرية، ومحاصرة الجهود السياسية والدبلوماسية لكل تحرك من قبل دولة إقليمية تسعى للتسلح.

لهذا، شكل التفوق العسكري التقليدي منطلقاً فكرياً يراد به تبرير السياسة التوسعية–الاستيطانية لإسرائيل، متماهياً مع توظيفه كأداة للحماية الذاتية ولتحقيق توازن واستقرار في المنطقة، حيث أن حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط تشكل تهديداً ممكناً لأمن دولة إسرائيل.

إلا انه منذ سنوات التسعينيات، اعتمدت إسرائيل مبررات جديدة لضرورة الحفاظ على مفهوم الأمن اللا متكافئ، كأساس للتفاوض مع الدول العربية وأحد ضمانات السلام، معتبرة التسويات السلمية كحالة لا حرب، مبطنة بصراع كياني مستمر يحكم بتفوق قوة السلاح.

رغم تراجع الصراع العربي–الإسرائيلي منذ حرب الخليج الثانية وارتباط كل من مصر والأردن والسلطة الوطنية

---

[٤٦] اربيه بندر، معاريف، ١٣/٧/٢٠٠٥.

الفلسطينية باتفاقيات سلام مع إسرائيل، ورغم أن إسرائيل ليست الدافع الأساس وراء تسلح معظم الدول العربية وخاصة دول الخليج، بل يعود إلى التهديد من دول إقليمية أخرى، تبقى مسألة التفوق العسكري الإسرائيلي، أي التفوق النوعي في السلاح التقليدي وفوق التقليدي، موضع إجماع لدى الأوساط السياسية، العسكرية والمدنية داخل إسرائيل.

أن التسويات السلمية مرهونة بتقديم "تنازلات" جغرافية قد تؤدي لتآكل العمق الاستراتيجي الإسرائيلي، لذلك يعلو الهاجس الأمني ليتربع مجدداً على طاولة المفاوضات والتسويات مع الدول العربية لفرض ترتيبات ومقترحات أمنية من أجل إحكام السيطرة العسكرية. بمعنى آخر، يسيطر الشأن الأمني على الشأن السياسي عند التسويات الإقليمية، حيث تحاول إسرائيل إجبار الطرف الآخر على الاستجابة للترتيبات والمقترحات بتقديم "تنازلات" جغرافية ذات أهمية إستراتيجية محدودة قد لا تضر بالأمن القومي الإسرائيلي.

تتشبث إسرائيل في المرحلة الراهنة، أي مرحلة التسويات السلمية والإقليمية، أكثر فأكثر بتعزيز تفوقها العسكري لاعتبارات مختلفة، أهمها:

أولا – تآكل العمق الاستراتيجي بسبب التسويات الإقليمية التي تعمق الفجوة بين عدم تناسق مساحة الدولة مع خط حدودها، الأمر الذي يجعل إسرائيل تعتمد على تفوقها العسكري لردع العرب عن المبادرة بشن هجوم عليها وضمان إمكانية المبادرة إلى تدمير القدرة الهجومية العربية. التفوق العسكري يضمن لإسرائيل الحفاظ على مبدأ الحرب الوقائية الاستباقية ونقل الحرب إلى أرض العدو.

ثانياً – التفوق العسكري يضمن قوة الردع الفعال في حال تضعضع "مبدأ الحدود الآمنة". تسعى إسرائيل لفرض وجود مناطق منزوعة السلاح وتحديد مسافات تمركز القوات لدول الجوار المباشر بالشكل الذي يوفر زمن الإنذار.

ثالثاً – استغلال التسويات السلمية للحصول على أكبر مكاسب من حليفتها الولايات المتحدة الأميركية. الارتباط الاستراتيجي العسكري هو الأداة التي تستمد منها إسرائيل عناصر التفوق، ويعكس ذلك حجم التعاون الاستراتيجي والدعم الأميركي المطلق لإسرائيل. لقد أعلنت أميركا مراراً أنها ستظل على التزامها تجاه أمن إسرائيل وتفوقها العسكري على خصومها الأساسيين وتمكينها من إحباط أي تجمع معاد لها في المنطقة.

رابعاً – طرح "الملف النووي الإيراني" مجدداً كتهديد كياني لإسرائيل، يعزز الإجماع حول ضرورة التفوق العسكري بمفهوم الانفراد بامتلاك وسائل الردع النووي وعدم التردد في استعمال القوة.

بناء على ما ذكر أعلاه، نلاحظ أن المؤسسة العسكرية تمحور مجهودها العسكري في الاتجاهات التالية:

– اعتماد استراتيجية الحرب البحرية – تتصدر المشهد الإعلامي في الآونة الأخيرة تصريحات لجنرالات من القوات البحرية تبرز مركزية القوات البحرية في الحرب المقبلة.

– اعتماد إستراتيجية الحرب الجوية – استمرار تعزيز تفوق سلاح الجو بهدف إحكام القدرة على قصف العمق الاستراتيجي للعدو وخطوطه الخلفية من مسافات بعيدة. تجهز إسرائيل قواتها الجوية بأسلحة ذكية قادرة على إصابة أهداف من مسافات خارج مدى النظر، وتحطيم دفاعات جوية من ارتفاعات آمنة.

– اعتماد استراتيجية الحرب الالكترونية – شن هجوم الكتروني لشل وسائل الاتصال ورادارات العدو بواسطة

توفير شبكة إنذار استراتيجية مبكرة مسنودة بإمكانات الأقمار الصناعية العسكرية الأميركية.

- اعتماد استراتيجية الحرب المخابراتية - توجيه ميزانيات كبيرة لتفعيل أجهزة المخابرات العسكرية لمنع خطورة ضربة مفاجئة، وتنجيع فعالية التجسس حول قدرات وخطط العدو. من الجدير ذكره، أن التفوق العسكري اصبح في المرحلة الراهنة، مرتبطاً بالحسابات الأمنية وفعالية الأجهزة الاستخبارية.

ينعكس التحول في استراتيجية التفوق العسكري لإسرائيل بالتحول من مفهوم "دولة إقليمية كبرى" إلى "دولة صغيرة عظمى"، مع ضمان استمرار التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ودعم من دول أوروبا الغربية. ترى إسرائيل باحتفاظها بتفوقها العسكري النوعي في مجال الأسلحة التقليدية وغير التقليدية لفترة مفتوحة زمنياً أمرا لا بديل عنه، مع التحفظ من إبرام معاهدات قد تضع قيوداً على تسلحها مثل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

خلاصة الأمر، في المرحلة المقبلة، سيبقى التفوق العسكري عراباً للهاجس الأمني الذي يندرج في مقياس كل الأمور والقضايا التي تغلف برؤية أمنية وعسكرية. التفوق الأمني يتخطى حدود مفهوم توفير الحماية، بل تحول في الذهنية والنفسية الصهيونية كضمان لبقاء إسرائيل والشعب اليهودي ككل، الأمر الذي يتلاءم مع رغبة إسرائيل في التعامل مع الدول العربية والشرق الأوسط بمنطق القوة العسكرية من أجل فرض أملاءاتها وسياساتها. من الجدير ذكره، أن اسرائيل رغم عدم وجود طرف يهدد وجودها، إلا أنها لا تستطيع ترجمة تفوقها العسكري في تعزيز الأمن الشخصي منذ الانتفاضة الفلسطينية، فيبقى الشعور السائد لدى الإسرائيليين، بأن الأقوياء ضعفاء والضعفاء أقوياء[٤٧].

٧- دان حلوتس، رئيس الاركان الجديد ورؤيته للتحديات الماثلة أمام اسرائيل

يفترض كثير من الصحافيين والمعلقين السياسيين والعسكريين البارزين، أن الجنرال دان حالوتس هو من الجنرالات ذوي البصمة المعتبرة في تاريخ إسرائيل العسكري. سنحاول هنا رسم الملامح البارزة له معتمدين النقاط التالية:

- دان حالوتس هو أول رئيس أركان (رئيس الأركان أل ١٨) يأتي من صفوف سلاح الجو. إن اختياره من سلاح الجو يتماشى مع اعتماد إستراتيجية عسكرية تعطي أهمية ودوراً فعالاً أكثر لسلاح الجو في ظل تآكل العمق الاستراتيجي وتراجع "مبدأ الحدود الآمنة".
- يشكل تعيينه نقطة مهمة لدعم السياسة الشارونية-الموفازية. حيث أنه وبلباسه السياسي الداعم لشارون، شكلت توصياته اساساً لوضع خطة "فك الارتباط" ومن ثم تنفيذها[٤٨]. ليس صدفه ان لقبته صحيفة يديعوت احرونوت بـ"رئيس أركان فك الارتباط"[٤٩]، بعد أن أقيل سابقه (يعلون) من منصبه لعدم اقتناعه بخطة "فك الارتباط".

---

[٤٧] يوفال شتاينتس، "ملاحظات حول الأمن القومي،" معرخوت، ٣٩٨، ص ص ٤-٧.
اوري بار يوسف، "الأزمة في مفهوم الأمن الإسرائيلي،" معرخوت، ٤٠١، ص ص ١٠-١٩.
[٤٨] رؤوفين بدهتسور، هارتس، ٢٠٠٥/٦/١٦.
[٤٩] عامي ربابورط، معاريف، ٢٠٠٥/٢/٢٣.

- حالوتس أول رئيس أركان لا يتأرجح بين العسكرية والسياسة. إن لباسه السياسي بارز نتيجة لمواقفه السياسية المعلنة، فهو أول رئيس أركان بدأ الحديث فور تعيينه عن "حتمية" انضمامه للساحة السياسية بعد إنهاء عمله[50]. من الجدير ذكره، أن انعدام وجود جسم استشاري آخر لجانب المؤسسة السياسية، يحول رئيس الأركان للمستشار المهني الوحيد، ويصبح تأثير المؤسسة العسكرية مصدراً ثانياً في رسم السياسة الإسرائيلية.
- يتبنى حالوتس إستراتيجية إعلامية جديدة بعيدة عن الانضباط المفترض بما يتعلق بالشأن السياسي[51]. لكنه حَذِر في تصريحاته منذ تسلمه منصبه الجديد وحازم في تحذيراته. لقد برز حزمه في مواجهة الدعوة لرفض الخدمة العسكرية قبيل عملية إخلاء المستوطنين عندما دعا لإغلاق مدارس يهودية دينية ومحاكمة حاخامين يدعون لرفض الخدمةالعسكرية[52].
- البعد الأخلاقي – حالوتس هو أحد واضعي سياسة التصفية الجسدية كقائد سلاح الطيران منذ عام ٢٠٠٠ ومنفذها كرئيس أركان، ضارباً بعرض الحائط الانتقادات اللاذعة الموجة لسياسته هذه[53]. هو محنك ومراوغ وملم أيضا بالثغرات التي يمكنها إفشال سياسته مثل محكمة العدل العليا. فهو يصرح بوجوب المحافظة على الأبرياء من جهة، ومن جهة أخرى يضرب هذه الحقوق بضمان عزل المحكمة العليا وعدم تدخلها بسياسته بذريعة عدم خروجه عن صلاحيته.

نعته الصحافي جدعون ليفي بـ"رئيس أركان عديم الضوابط الأخلاقية". فهو يمثل ببراعة عالية سياسة الاحتلال التي لا ترعى أي اعتبارات أخلاقية في تعاملها مع الشأن الفلسطيني. متفوهاً بأنه لا مجال لتبرير أية عملية ضد إسرائيل بعد فك الارتباط وأن المعايير الأخلاقية تشكل عائقاً أمام الجيش الإسرائيلي[54]. كما ذكرنا أعلاه، رغم محاولة ضبط النفس بعد تسلم مهامه، إلا انه لم يتوان عن اطلاق تصريحات فظة وعديمة الحساسية تدل على مواقفه اللا إنسانية وغير الأخلاقية، حين يؤكد مجدداً أمام المحكمة على شرعية عملية اغتيال صلاح شحادة وأربعة عشر طفلاً باعتبارها لا تقل شراسةً عن "الإرهاب" الفلسطيني، على حد قوله[55]. حتى في سياق المحكمة، أشار القاضي ادموند ليفي لعدم ارتياحه من أسلوب حالوتس عند محاولته الدفاع عن أقواله[56].

من الجدير ذكره، بأن دان حالوتس متهم أمام القضاء البريطاني كمجرم حرب.

---

[50] عاموس هارئيل، هارتس، ١٧/ ٦/ ٢٠٠٥.
[51] عاموس هارئيل، هارتس، ١٧/ ٦/ ٢٠٠٥.
[52] م. س.
[53] امير اورن، هارتس، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٥.
[54] عامي ربابورط، معاريف، ٥/ ٨/ ٢٠٠٥.
[55] جدعون ليفي، هارتس، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٥.
اريئيله رينجل – هوفمان، يديعوت احرونوت، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٥.
[56] التماس رقم ٥٧٣٧/٠٤ (١٨/ ١١/ ٢٠٠٤) – الالتماس قدم لمحكمة العدل العليا باسم يوسي هس وثلاثين آخرين ضد تعيين دان حالوتس نائباً لرئيس الأركان الإسرائيلي.

- مهامه وتحدياته على المستوى العسكري[٥٧]

– يرى به المعلقون العسكريون "مديراً عاماً" قد يستثمر وقته في التخطيط والإدارة أكثر من الانخراط في العمل الميداني.

– تخطيط ميزانية الجيش لعدة سنوات.

– إلغاء أحد الألوية (لواء المركز)،

– وضع نموذج جديد للخدمة العسكرية الإجبارية على ضوء التسرب والتهرب المتزايد منها.

– ترفيع ودعم القوات البرية لتوازي سلاح الجو والبحر ودمجها مع الأقسام التكنولوجية واللوجستية.

– اعتماد استراتيجية جديدة حول دور سلاح الجو. إقامة تناسق وترابط فعال أكثر بين سلاح الجو وبين كافة قطاعات القوات المسلحة، لتسهيل تحرك الوحدات البرية مع تأمين السيطرة الجوية.

– نقل نموذج سلاح الجو وتطبيقه كنموذج لكل وحدات الجيش.

- مهامه وتحدياته على المستوى الاستراتيجي

– أنيطت به مهمة تنفيذ خطة "فك الارتباط" وهي بروفة للمهام المتوقع فرضها في الضفة الغربية. فهو من مبرمجي خطة "فك ارتباط" جديدة في الضفة الغربية مع استمرار السيطرة العسكرية عليها.

– إصراره على جعل قطاع غزة منطقة منزوعة السلاح.

– مواجهة تهديدات المقاومة من المناطق الفلسطينية وجنوب لبنان.

– يشار بأنه لا يملك رؤية وموقفاً مبلوراً من مسألة "الملف النووي الإيراني". حول وجوب الاعتماد على المجهود الدولي أم على مبادرة إسرائيل بعملية منفردة ضد إيران. يستقى من تصريحاته بأنه لا ضرورة لمغامرة عسكرية ضد إيران في المرحلة الراهنة.

٨- جلاء المستوطنين وإخلاء مستوطنات وتدميرها

سعى شارون لتوظيف مسألة إخلاء المستوطنين من أجل تعزيز موقفه أمام الرأي العام المحلي والدولي، وإبراز "مأساوية" وصعوبة مواجهة المستوطنين، وذلك لخدمة المرحلة المقبلة في تعميق الاحتلال الإسرائيلي في القدس وبناء كتل استيطانية يهودية في قلب الضفة الغربية كجزءٍ من دولة إسرائيل. أدرك شارون أن عملية الإخلاء مقبولة على غالبية المجتمع الإسرائيلي، فقد نجح في طرح خطة "فك الارتباط" بوصفها ضماناً لاستمرار الطابع اليهودي لإسرائيل، وتحسين وضعها أمنياً بعد حالة عدم الاستقرار الشخصي والعام، من خلال نقلها إلى وضع أمني

---

[٥٧] بن كسبيت، معاريف، ٢٣/٢/٢٠٠٥
عامي ربابورط وفلكس فريش، معاريف، ٢٣/٢/٢٠٠٥.
امير اورن، هارتس، ٢٥/٢/٢٠٠٥.
رؤوبين بدهتسور، هارتس، ١٦/٦/٢٠٠٥.

وديمغرافي أفضل[٥٨]. إضافة إلى ذلك، يروق للإسرائيليين قبول الادعاءات الشارونية بأن خطة "فك الارتباط" ناتجة عن عدم وجود مفاوض فلسطيني، لتبرير الانسحاب من طرف واحد، وهذا الأمر الذي يضمن فرض واقع متخيل بعيداً عن أي ضغوطات دولية مستقبلية تتعلق بقضايا جوهرية للشعب الفلسطيني: القدس وحق العودة للاجئين. من هنا نلاحظ انه حتى غالبية المعارضين لسياسة شارون يدافعون عن مستوطنات قطاع غزة ليس أملا في إبقائها، بل كخط دفاع أول عن مستوطنات الضفة الغربية، وتمكين شارون من الصمود على المدى البعيد أمام أي ضغط دولي لتقديم تنازلات جوهرية.

اندمجت أميركا بهذه المسرحية المبتكرة، وقد عبر الرئيس بوش عن مشاعره الصعبة أمام مشهد الانسحاب من غزة وشمال الضفة الغربية، موجهاً تعليماته للزعماء العرب أن يرددوا أهزوجة "شارون رجل السلام"، كخطوة أولى نحو الانحناء أمام فرضه لإملاءات جديدة على الشعب الفلسطيني. كذلك، سخرت أقلام ابرز الكتاب وخاصة المعارضين للاستيطان لتبرز موقف شارون "الشجاع".

وجند المشهد الإعلامي لخدمة المسرحية المبتكرة، كانت الكاميرات جاهزة طيلة الوقت، تقمص أمامها الجنود والمستوطنون أدوارا عدة: يتعانقون ويبكون، فظهر الجندي الملتزم ينفذ الأوامر العسكرية من جهة ومن جهة أخرى ظهر محرجاً أمام مشاهد الألم والغضب لدى المستوطنين. أما المستوطنون فبرعوا في إتقان أدوارهم بتفريغ مشاعرهم وأحقادهم وبصاقهم وشتائمهم واهاناتهم، كما برعوا في تقمصهم دور الضحية المهزومة والمقهورة.

ومن هنا، ليس صدفة أن الإخلاء تم في ستة أيام وبدون مقاومة تذكر، حيث وصفه أحد الصحافيين البارزين (بن كسبيت) بأنه إخلاء سريع ولبق[٥٩].

أخلت الدولة المستوطنين وحملتهم إلى داخل الخط الأخضر، مع تعويض بديل يبدأ من أجرة شقة ومعاش لسنتين لمن لا يجد بيتا أو عملا يلائمه، وقد تم ذلك بمرافقة «جيش» من المستشارين والمرشدين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين[٦٠]. جمع المستوطنون كل أغراضهم وحزموها ضمن صناديق جاهزة استعداداً لمجيء الجنود لنقلها ووضعت تحت تصرفهم أربع وحدات نقل وألفا شاحنة وملايين اللترات من الوقود[٦١].

لم يترك المستوطنون إلا بعض الكنس الاستيطانية، أبقاها شارون لكي يعبث بالحالة الفلسطينية، فإن أبقاها الفلسطينيون يكونون كمن أبقى مسمار جحا، وإن هدموها ساووا بينها وبين هدم المساجد منذ النكبة.

نهايةً، لقد صورت مشاهد الإخلاء أمام الرأي العام العالمي كمأساة إسرائيلية يهودية، إلا أنها في الحقيقة التاريخية وميزان العدل الإنساني صورة لشعب اغتصب حقوق الآخر بذهنية أن الوطنية كولونيالية والاستيطان قيمة انسانية سامية.

---

[٥٨] ايهود اولمرت، " اسرائيل يجب أن تنطوي في أرض تمكنها من الحفاظ على الطابع اليهودي، وهو هدف فك الارتباط،" كركع، رقم ٥٩،
حزيران ٢٠٠٥، ص ٤٩-٥٦.
ارنون سوفير، " فك الارتباط حيوي لكيان إسرائيل كدولة يهودية-صهيونية-ديمقراطية،" كركع، رقم ٥٩، حزيران ٢٠٠٥، ص ٣٤-٣٠.

[٥٩] بن كسبيت، معاريف، ٢٤/٨/٢٠٠٥.

[٦٠] نافا تسوريئيل، معاريف، ٢٦/٨/٢٠٠٥.

[٦١] فليكس فريش، معاريف، ٢٤/٨/٢٠٠٥.

خلاصة

شهد عام ٢٠٠٥ ضجةً واسعةً في إسرائيل والعالم، حول خطة "فك الارتباط" ، حيث عرضت إسرائيل ذلك كما لو أنها ترسم استراتيجية جديدة للحل السياسي مع الفلسطينيين . وهي استراتيجية مبنية على فرضية عدم وجود مفاوض فلسطيني يحقق "المواصفات" الإسرائيلية، إذ تدعي إسرائيل أن الطرف الفلسطيني في حالة انهيار وفوضى عارمة، وأن القيادة الفلسطينية غير مستعدة للعمل بقوة ضد البنى التحتية للمقاومة . كذلك فإنهم يعتبرون أن هذه الحالة تبقي الأمل ضعيفاً في استئناف حقيقي وقريب للعملية السياسية .

حسب اعتقادنا، إسرائيل لا ترى بالتفاوض أساساً لحل النزاع مع الفلسطينيين خاصة والمحيط العربي عامةً . ذلك أنها تعيش أجواءً فكرية وأيديولوجية متطرفة ومتجذرة في المجتمع اليهودي، تكابد صراعاً سياسياً داخلياً عنيفاً، كما أن التصور الذاتي لدى القيادة السياسية تصورٌ مبالغ به يداخله الكثير من الغطرسة والغرور . فهي حكومة غير قادرة على اتخاذ قرارات مصيرية حقيقية وتفضل السياسة السلبية، فتلجأ إلى سياسة مبنية على فرض خطوات أحادية الجانب بدايةً بإقامة جدار العزل العنصري، ثم فرض خطة الانفصال بهدف تكريس الاستيطان في محيط القدس المحتلة وفي أعماق الضفة الغربية والحفاظ على الغالبية اليهودية في «فلسطين التاريخية» .

في هذا السياق، طالما لا يوجد استعداد حقيقي لدى المجتمع الإسرائيلي لحل جذري مبني على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني من خلال مواجهة حقيقة النكبة الفلسطينية، لن تطور إسرائيل استراتيجية واضحة وشاملة لحل الصراع، واللجوء لحلول زمنية قد تعمق وتأزم الصراع لفترات طويلة . الأمر الذي يعزز الإجماع حول هاجس ضرورة استمرار التفوق وزيادة الهوة العسكرية بين إسرائيل وبين الدول العربية دون الوعي، أو تجاهل، محدودية القوة العسكرية، من جهة . ومن جهة أخرى، تعزيز العلاقة الإستراتيجية مع أميركا . من المتوقع، أن حكومة اولمرت القادمة ستستمر في سياسة رفض المفاوض الفلسطيني الشرعي من جهة، ومن جهة أخرى، الاستمرار في بناء الإجماع الصهيوني حول ضمان دولة أغلبية يهودية .

على صعيد المشهد الإقليمي، يمكن القول أن إسرائيل تتبنى توجه المستشرق برنارد لويس ورجل البنتاغون صموئيل هانتنغتون بالنسبة لصدام الحضارات والصدام بين الإسلام والعالم الغربي . إسرائيل تعمل على توسيع الهوة والصراع بين الشرق والغرب ولا تفوت أية فرصة لتعميق هذه الهوة واستغلالها لتقوية مكانتها الإقليمية والدولية . لم تنجح إسرائيل في إرباك سورية وحزب الله رغم تضاعف الضغوط عليهما ما بعد اغتيال رفيق الحريري والخروج السوري من لبنان . أن حزب الله قادر في المرحلة القادمة على تفويت الفرصة على إسرائيل وأميركا بزجه في عراك وارتباك داخل الساحة اللبنانية من جهة، ومن جهة أخرى، يرى اللحمة الفلسطينية اللبنانية والسورية ضماناً وضرورة استراتيجية للمرحلة المقبلة في ظل صمت عربي وانحياز دولي واضح للسياسة الإسرائيلية .

أما بالنسبة لسورية، فإن الجمود على المسار التفاوضي معها قد يستمر، لأن إسرائيل ستستغل حالة الحصار والحركة "اللاسامية" على الصعيد الدولي من جهة، ومن جهة أخرى، لا يوجد في إسرائيل سوى أفراد على استعداد لقبول الانسحاب إلى ضفاف بحيرة طبرية . وبالمقابل، سورية لن تقدم تنازلات إقليمية على الأقل في المرحلة الراهنة . تنازلات يمكن أن تفهم كحالة ضعف من جهة، ومن جهة أخرى تهدد تحالفاتها الإقليمية .

أما بالنسبة للنزاع مع إيران والتعاطي مع الملف النووي الإيراني، احتل البعد النووي عام ٢٠٠٥ موقعاً خاصاً في الفكر الاستراتيجي للساسة الإسرائيليين، مؤكدين تمسكهم بـ "عقيدة بيغين" التي تعني ضرورة انفراد إسرائيل في امتلاك سلاح نووي خاص بها ومنع دول الشرق الأوسط من التسلح بأسلحة نووية ومن امتلاك التكنولوجيا النووية (كانت عملية قصف المفاعل النووي العراقي ١٩٨١ فاتحة تطبيقات تلك العقيدة). وفعلاً، عام ٢٠٠٥، أكد أن البعد النووي في الأمن الإسرائيلي ما زال يشكل أهم مظاهر سيطرة هاجس الأمن السرمدي. من المتوقع، على الرغم من التهديد المعلن، أن تدعم إسرائيل في المرحلة القريبة، ضرورة إحكام الضغط الدولي من خلال مجلس الأمن لإدراكها عدم إمكانية توجيه ضربة عسكرية تقليدية ضد إيران لاعتبارات سياسية وعسكرية، وعدم رغبة المجتمع الدولي في التورط بعملية عسكرية لن تردع إيران على الأمد البعيد.

مراجع

١. اولمرت، إيهود، "إسرائيل يجب أن تنطوي في اراض تستطيع فيها الحفاظ على الطابع اليهودي، وهو هدف فك الارتباط،" كركع، رقم ٥٩، حزيران ٢٠٠٥، ص ص ٤٩-٥٦.

٢. ايدان، اريبه. التحدي النووي الإيراني- الوضع القائم واستراتيجيات التعاطي. ٢٠٠٤.

٣. بار، ميخا. الخطوط الحمراء لإستراتيجية الردع الإسرائيلي. تل أبيب، ١٩٩٠.

٤. بار يوسف، اوري، " الأزمة في مفهوم الأمن الإسرائيلي، " معرخوت، ٤٠١، ص ص ١٠-١٤.

٥. بشي، يوناتان، " فك الارتباط ليس فقط حلاً تقنياً ولوائح تعويضات، وتخصيص قسائم، " كركع، ٥٩، حزيران ٢٠٠٥، ص ص ١٥-٢١.

٦. بن - دور، جبريئيل، " إستراتيجية الاستنزاف في مفهوم الأمن القومي، " مركز دراسات الأمن القومي. جامعة حيفا. ص ص ١٠-١٩.

٧. بقاعي، دافيد، " الخطر الكياني على إسرائيل - الرد الاستراتيجي، " نتيف، ١٧(١٠٠)، ٢٠٠٤، ص ص ١٠-١٧.

٨. جات، عيزر، " عدم وجود نظام عالمي و(عدم) امن إسرائيل، " معرخوت، ٤٠١، ٤-٩.

٩. درور، يحيزقيل، " الإستراتيجية العامة لإسرائيل، " نتيف، ١-٢(٥٤-٥٥)، ١٩٩٧، ص ص ١٦-٢٤.

١٠. سوفير، ارنون، "فك الارتباط حيوي لكيان إسرائيل كدولة يهودية - صهيونية - ديمقراطية،" كركع، رقم ٥٩، حزيران ٢٠٠٥، ص ص ٣٤-٣٠.

١١. شتاينتس، يوفل، " ملاحظات حول الأمن القومي، " معرخوت، ٣٩٨، ص ٤-٧.

١٢. صحيفة هارتس.

١٣. صحيفة معاريف.

١٤. صحيفة يديعوت احرونوت.

١٥. صحيفة هشفوع.

١٦. ط، (نقيب) " سياسة إيران النووية: فكرة، أهداف وطرق العمل، " معرخوت، ٣٩٩، ٢٠٠٥، ص ٣٦-٣٩.

١٧. طال، يسرائيل. الأمن القومي. ١٩٩٦.

١٨. عفرون، يئير. المشكلة (ديليمه) النووية لإسرائيل. ١٩٨٧.

١٩. ليبل، اودي، " فك ارتباط اليسار من المثلث الصهيوني - اليهودي - الديمقراطي، " هؤوماه، ١٦٠، صيف ٢٠٠٥.

٢٠. المحتلن الاستراتيجي (عدكان استراتيجي)، مركز جافا للأبحاث الإستراتيجية،

مجلد ٨ (٢)، آب ٢٠٠٥ .
٢١ . عنبر، افرايم، " إسرائيل في محيط استراتيجي معاد، " هؤوماه ،١٥٥، ربيع ٢٠٠٤،
ص ص ٢٩ – ٣٦.
٢٢ . فلدمان ، شاي . الخطر النووي الإسرائيلي. تل أبيب ، ١٩٨٣ .
٢٣ . هركابي ، يهوشفاط . حرب وإستراتيجية. تل أبيب ، ١٩٩٠ .
٢٤ . Shmuel ، Bar، " Iranian Defense Doctrine and Decision Making ، " The Institute for Policy and Strategy، IDC Herzliya، October 2004
٢٥ . Shmuel ، Bar، " Iran : Cultural Values، Self–images and Negotiating Behavior، " The Institute for Policy and Strategy، IDC Herzliya، October 2004
٢٦ . Shahram ، Chubin ، " Iran's Nuclear Posture ،" The Institute for Policy and Strategy، IDC Herzliya، October 2004

تقرير "مدار" الاستراتيجي

٢٠٠٦

المشهد الاسرائيلي في العام ٢٠٠٥

تحرير:

د.جوني منصور

المشاركون

انطوان شلحت

ممدوح نوفل

د. مسعود اغبارية

فادي نحاس

د. حسام جريس

د. خولة أبو بكر

د. أسعد غانم

مطانس شحادة

(٤)

المشهد الاقتصادي

بقلم: حسام جريس

المقدمة

شهدت إسرائيل خلال العام ٢٠٠٥ بعض الأحداث المهمة التي قد تؤدي إلى زيادة الفعاليات الاقتصادية من جهة، وتعميق الفجوات الاقتصادية بين طبقات السكان المختلفة من جهة أخرى.

فقد نشرت كل مؤسسات الدولة الرسمية (مثل بنك إسرائيل، دائرة الإحصاء المركزية وغيرها) معطياتها الاقتصادية للعام الماضي، وتدل جميع هذه المعطيات إلى نمو الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة تزيد ٥,٤٪ بينما كانت كل التقديرات الأولية تشير إلى أن نمو الاقتصاد خلال العام ٢٠٠٥ لن يزيد عن ٣,٨٪.

من جهة أخرى تطرقت مؤسسة التأمين الوطني في تقريرها السنوي إلى حقيقة مؤلمة جدا تتمثل بارتفاع ملموس بعدد العائلات الفقيرة وانضمام حوالي ١٢٠ ألف شخص إلى دائرة الفقر.

هذه التناقضات الحاصلة خلال العام الماضي هي استمرار للتقلبات الاقتصادية الجمة التي تشهدها إسرائيل على مر السنين والتي تزيد من عدم استقرارها الاقتصادي الذي تعيشه منذ عام ١٩٤٨.

هنالك عوامل كثيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالوضع الاقتصادي المتقلب لاسرائيل، فقد يعزو العديد من النقاد والمحللين الاقتصاديين، هذا الوضع إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، وقد يفسره البعض الآخر بتقلب السياسات الاقتصادية المنتهجة من حين لآخر.

فعلى سبيل المثال، استقالة وزير المالية السابق بنيامين نتنياهو واستبداله بإيهود أولمرت (الذي يشغل في الوقت الراهن منصب رئيس الحكومة خلفا لشارون المتواجد حاليا بالمستشفى اثر إصابته بنزيف دماغي حاد)، هذا

الحدث، في حد ذاته، أدى إلى تغير السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل أشخاص تواجدوا في نفس الحزب (بنيامين نتنياهو وايهود او لمرت كانا عضوين في حزب الليكود الحاكم إلى أن انفصل شارون عن حزب الليكود وأسس حزب "كديما" والذي انضم إليه اولمرت منذ البداية، انظر التقرير السياسي).

إجراء الانتخابات للبرلمان والحكومة في إسرائيل وبوتيرة سريعة يشغل صانعي القرار بشكل يمنعهم تطبيق السياسات الاقتصادية اللازمة لإخراج الدولة من عدم استقرارها ويؤدي بهم إلى تكريس جل جهودهم للحفاظ على كرسيهم السياسي.

إذا نظرنا إلى تاريخ إسرائيل نجده حافلا بعدم الاتفاق البارز بين الأحزاب المختلفة أو حتى عدم الاتفاق على منهج اقتصادي واضح بين أعضاء الحزب الواحد، حيث يزعم كل واحد بصدق منهجه وفلسفته الاقتصادية، ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تكبيد الاقتصاد خسارة فادحة، وتغيير سلم الأفضليات من حين لآخر وتبديل طرق توزيع الموارد سنة بعد أخرى.

قرار حكومة إسرائيل بإخلاء المستوطنات في قطاع غزة وفي منطقة شمال الضفة الغربية كان بمثابة الحدث الرئيسي خلال العام ٢٠٠٥ الذي ترك طابعه في عدة مجالات؛ من ضمنها المجال الاقتصادي.

تنفيذ القرار نفسه كلف خزينة الدولة ما يقارب ٨ مليارد شيكل (أي ما يقارب ١,٨ مليارد دولار) وهذا المبلغ شمل كل التعويضات الممنوحة للمستوطنين، إذ شكلت هذه التعويضات حوالي ٧٠٪ من المبلغ الإجمالي. إذا قارنا كلفة تنفيذ قرار الانسحاب بالكلفة الاقتصادية الناتجة من عدم تنفيذه وبقاء الاحتلال داخل القطاع لوجدنا أن الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لإبقاء الوضع كما كان تفوق عشرات المرات الكلفة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تنفيذ الانسحاب، وعليه فإن استكمال الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة هو أمر قد يؤدي إلى زيادة الاستقرار السياسي والأمني وبالتالي ازدياد الاستقرار الاقتصادي.

العديد من الأوساط الرسمية تحدثت عن الفوارق المالية الجمة بين تخطيط الانسحاب وتنفيذه. وتطرقت هذه الأوساط إلى أن الكلفة الحقيقية لتنفيذ قرار الانسحاب فاقت كثيرا كلفة التخطيط المسبق له.

أدّى هذا الأمر إلى تزايد التساؤلات حول تمويل هذه المبالغ الطائلة، وهل كان ممكنا تنفيذ قرار الانسحاب دون أن تضطر الحكومة إلى إيجاد المصادر المختلفة لتمويل هذا القرار؟

شملت ميزانية الدولة للعام ٢٠٠٥ على العديد من البنود الصعبة، خصوصا تجاه شرائح السكان الضعيفة اقتصاديا، ما اضطر الكثير من المؤسسات الاجتماعية توجيه النقد البناء والحيوي ضد هذه الصعوبات ومحاولة خلخلة أو ضعضعة الأركان الأساسية التي تستند عليها هذه الميزانية. حاولت العديد من الفعاليات الاجتماعية إظهار كيفية انهيار المؤسسات الاقتصادية التي بنتها وزارة المالية وذلك بحسب ركائز ضعيفة ومضعضعة. وشملت هذه الصعوبات تقليصاً إضافياً في حجم المخصصات المدفوعة من قبل مؤسسة التأمين الوطني، إساءة جدية بحقوق عمال شركات القوة العاملة، الإعفاءات الضريبية لذوي الدخل المرتفع، استمرار خصخصة خدمات الرفاه وما إلى ذلك. ويشير الملحق الاقتصادي لصحيفة هآرتس إلى هذا الموضوع بشكل جذري ويرد في مقال نشر في ٢٢/٨/٠٥ انه ليس هناك أي دلائل تشير إلى أن السياسة الاقتصادية التي انتهجها بنيامين نتنياهو لم تخرج دولة إسرائيل من

الكساد الاقتصادي الحاد الذي انتاب الدولة في الفترة ما قبل ٢٠٠٤، وبالإضافة لذلك فان هذه السياسة تسبب بشكل مباشر تعميق مستوى البطالة عن طريق التقليصات في القطاع العام (انظر التقرير السابق) وفصل العديد من العاملين بهذا القطاع، وتقليص حجم المستحقات الحكومية، وعدم نجاح الحاصلين على هذه المخصصات في الاندماج بأسواق العمل، وخفض الضرائب لذوي الدخل المرتفع (هآرتس، ٢٢,٨,٢٠٠٥).

يتطرق هذا التقرير بشكل موسع لكل الأحداث الاقتصادية الحاصلة خلال العام ٢٠٠٥ إذ يقف فيه القارئ عن كثب على كل المستجدات الاقتصادية والأبعاد المختلفة لهذه الأحداث، وهو يضم المواضيع التالية:

١- مراقبة ومتابعة سياسة نتنياهو الاقتصادية، وهل تعتبر هذه السياسة نجاحاً أم فشلاً؟ أحدثت هذه السياسة عواصف عديدة بين أطراف الدولة المختلفة وأدت إلى خلافات ليست قليلة بين مؤيدين ومعارضين. فقد يزعم البعض أن سياسة نتنياهو الاقتصادية ساهمت كثيراً في إخراج الاقتصاد الإسرائيلي من الأزمة الاقتصادية الحادة التي لحقت بالدولة منذ بداية الألفية الثالثة، ولكن البعض الآخر يتهم نتنياهو بإدخال المزيد من العائلات إلى دائرة الفقر وتعميق الفجوات بين طبقات السكان المختلفة.

٢- تأثير الانتخابات المقرر إجراؤها في الثامن والعشرين من شهر آذار ٢٠٠٦ على الوضع الاقتصادي. تُشير الأبحاث المختلفة (وبالذات أبحاث بنك إسرائيل) إلى أن أجهزة الانتخابات الحالية أحدثت تغييرات عديدة بما يتعلق بردود فعل الجمهور تجاه الاقتصاد الانتخابي الحالي. سينال القارئ فكرة أساسية عن الأبعاد الاقتصادية الرئيسية المنبثقة عن أجهزة الانتخابات الحالية. النتيجة الحتمية لهذه الانتخابات تجبر السياسيين على اختلاف أحزابهم في أن يكونوا ذوي آفاق واسعة كي يستطيعوا إرضاء ناخبيهم ولا يمكنهم الاستمرار بخداع الجمهور كما فعلوا سابقاً.

٣- تأثير الانسحاب الإسرائيلي من غزة وشمال الضفة ومقارنة ما بين التكلفة الاقتصادية الناجمة عن زيادة جهود الاحتلال والتسلح مع الوضع المترتب عن انسحاب جيش الاحتلال. للوهلة الأولى قد يظن القارئ أن مساعي الحرب والاحتلال لدولة إسرائيل قد تنتهي مع خروج الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة ولكن لا يفوتنا أن نذكر أن ممارسات هذا الجيش ما زالت قائمة، وذلك باستعمال المدفعيات والطائرات الحربية بدلاً من جيش المشاة داخل غزة. قد يتم التطرق إلى الكلفة الاقتصادية على فرض أن الاحتلال الإسرائيلي سينتهي في المرحلة القادمة، على الأقل في قطاع غزة.

٤- التناقض الكبير الحاصل بين نمو الاقتصاد الإسرائيلي وانتعاشه من جهة وازدياد الفجوات الاقتصادية ودخول العديد من العائلات إلى دائرة الفقر. سوف يتم تفسير هذه الظاهرة بتوسع مع التطرق إلى الفروع أو الفئات السكانية المختلفة التي تستفيد من هذا الانتعاش أو تلك المتضررة من تعمق الفجوات.

٥- استمرار الإصلاحات الضريبية التي بدئ العمل بها مع بداية سنة ٢٠٠٤ وتم تنفيذ أقسامها الباقية مع بداية سنة ٢٠٠٥. هنالك فئتان:

فئة مستفيدة جداً من هذه الإصلاحات وفئة أخرى متضررة.

٦- طرح المؤشرات الاقتصادية البارزة المتعلقة بأسواق العمل، مستوى البطالة، غلاء المعيشة، حجم التجارة الخارجية والاستثمارات المحلية والأجنبية في إسرائيل وما إلى ذلك .

٧- استمرار عمليات خصخصة الشركات الحكومية كجزء من خطة إنعاش اقتصاد إسرائيل والتي سنت كقانون في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست).

ملاحظة مهمة

عند الحديث عن تأثيرات سياسية وحزبية أو اجتماعية فسوف يوجه القارئ إلى الفصول الأخرى المناسبة والمتعلقة بهذه المجالات في التقرير .

القسم الاول

استراتيجية الاقتصاد الاسرائيلي

بداية، وقبل البدء في بحث المواضيع المختلفة في هذا الفصل، نلخص المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لعام ٢٠٠٥: الاقتصاد الإسرائيلي موجود حالياً بفترة من النمو والإنعاش السريعين، إذ أن معدل نمو الناتج القومي يقارب ٤,٨٪ خلال العام ٢٠٠٥ . هذه النسبة تفوق كل التوقعات المسبقة والتي تحدثت عن نمو بمعدل ٣,٥٪ لنفس العام .

يظهر هذا الانتعاش بالمرتبة الأولى تحسناً واضحاً في المؤشرات المتعلقة بالتشغيل والبطالة، وبالذات في القطاع الإنتاجي، وزيادة الاستثمارات الداخلية والخارجية بنسبة ٢,٥٪ وانخفاض مستوى غلاء المعيشة لتصل نسبته إلى ٢,٨٪ خلال العام ٢٠٠٥ . بناء عليه، نشر بنك إسرائيل توقعاته للعام ٢٠٠٦ وبموجبها سوف ينمو الناتج القومي المحلي بنسبة تفوق ٤,٥٪ وانتعاش الناتج الإنتاجي بنسبة تفوق ٥٪ .

هذا الوضع الجيد نسبياً يمكن أن يعزا إلى ثلاثة عوامل مركزية: الأول هو الوضع الاقتصادي العالمي، الثاني هو الإستراتيجية الماكرو اقتصادية للدولة أما الأمر الثالث فهو الوضع الأمني . الأمر الأول خارجي ويمثل تأثير الاقتصاد العالمي على الاقتصاد الإسرائيلي . الاقتصاد العالمي موجود حالياً بفترة ازدهار يتوقع خلالها المراقبون والمحللون الاقتصاديون نموه بنسبة ٣,٥٪ خلال العام ٢٠٠٦ .

العامل الاقتصادي الداخلي الرئيسي لتحسن الوضع في إسرائيل هو الإستراتيجية الماكرو اقتصادية التي اختارت الدولة أن تسير فيها خلال السنتين الماضيتين والتي تقرر خلالها تخفيض حجم التدخل الحكومي باقتصاد الدولة بما في ذلك خفض نسبة العجز الحكومي، تقليل عبء الضرائب ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج .

بالرغم من هبوط نسبة الدين الحكومي إلى الناتج فإن الطريق لا زالت طويلة، إذ يدور الحديث عن نسبة قد تصل إلى حوالي ١٠٦٪ من الناتج القومي بعد أن وصلت إلى ١٠٨٪ سنة ٢٠٠٤، وهي نسبة عالية جداً على المستوى العالمي . بالمقابل، بادرت الحكومة إلى إجراء إصلاحات عدة، خصوصاً بما يتعلق بأسواق العمل، والقطاع العام والأسواق المالية والموانئ، وخصخصة الشركات والبنوك (مثل بنك لئومي، بنك ديسكونت بيزك وغيرها) . والاستثمارات في البنية التحتية

(في مجال القطارات والسكة الحديد).

هذه العوامل وغيرها تم تفصيلها سابقاً وسوف تعطي ثمارها في الفترة المستقبلية. بنك إسرائيل يساهم هو الآخر بدعم هذه الإستراتيجية وبالأساس عن طريق إدارة سياسية نقدية بمجالات الفائدة وسعر صرف العملات الأجنبية والعمل على استمرار ثبات غلاء المعيشة واستقراره حسب أهداف الحكومة، وبالتالي إعطاء الدعم اللازم للاستقرار النقدي والمالي.

بالطبع لا نستطيع صرف النظر عن مساهمة الهدوء الأمني في نمو الاقتصاد خلال العام الماضي، الأمر الذي يظهر جلياً بازدياد ملحوظ في السياحة ورغبة المستثمرين المحليين والأجانب الاستثمار في الاقتصاد الإسرائيلي.

بالرغم من هذه الصورة الايجابية هنالك بعض التحديات التي تواجه الدولة وعلى رأسها الإستراتيجية الاقتصادية. تمر إسرائيل حالياً بفترة انتخابات والعملية الإنتخابية موجودة في أوجها في هذه الفترة.

تتزايد الأسئلة بالذات حول استمرارية هذه الإستراتيجية إذ يزداد الغموض المتعلق بالنواحي السياسية وبالتالي قد يؤدي الأمر إلى زيادة اللايقينية من الحياة الاقتصادية القادمة .

ليست هذه السياسة هدفاً، وإنما وسيلة للوصول إلى هدف النمو المستمر وذلك من أجل تحسين رفاهية السكان بشكل عام وزيادة قدرة الدولة على التعامل مع المشاكل الاجتماعية، وبالذات خفض معدلات الفقر.

توافق السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية هو أمر ضروري جداً لاستمرار نمو الاقتصاد وانتعاشه ومن المهم جداً أن لا تتناقض هاتان السياستان. الشغل الشاغل للدولة في الوقت الراهن هو أن تعالج الحكومة كل المواضيع الاجتماعية، والكل يتفق على عدم الفائدة الناتجة من نمو الفعاليات الاقتصادية دون معالجة جذرية للمواضيع الاجتماعية، ولهذا يجب فحص المشاكل الاجتماعية بدقة وواقعية وذلك كشرط أساسي لتشكيل سياسة صحيحة. مشكلة الفقر معقدة جداً ويجب معاينتها من عدة جوانب وعدم الاكتفاء بجانب واحد فقط.

فعلى سبيل المثال، يجب تحديد الشرائح السكانية التي تعاني من الفقر وهذا الأمر يوصلنا إلى حقيقة كون الأقلية الفلسطينية في إسرائيل والمتدينين اليهود ("الحريديم") هم أكثر السكان فقراً وذلك بسبب نسبة المشاركة الضئيلة للرجال "الحريديم" والنساء الفلسطينيات في أسواق العمل. يقدر بنك إسرائيل أن حوالي ٤٠٪ من الفقر في الدولة مُركّز لدى هذه الفئات. هذا التحديد مهم جداً من أجل ملاءمة سياسة ناجعة تعالج مشاكل الفقر عند هذه الفئات.

تتضمن معالجة مشكلة الفقر خطوات للمدى القصير وأخرى للمدى البعيد، ومن بين الخطوات بعيدة الأمد: استمرار النمو الاقتصادي وانتهاج سياسة تمكن مواطني الدولة من استغلال القدرات للحيلولة دون دخول هؤلاء المواطنين في دائرة الفقر مرة أخرى. وفي هذا الصدد يجب اتخاذ خطوات مثل: زيادة الموارد الموجهة لشرائح السكان الضعيفة وبالذات ميزانية التعليم والتربية، وتحسين أجهزة التدريب المهني من قبل الحكومة، وتشجيع التدريب المهني من قبل المشغلين وأصحاب المصانع، وتوسيع برامج لإعطاء تعليم أساسي للكبار، وما إلى ذلك.

بالمقابل، يجب اتخاذ خطوات تعالج مشكلة الفقر على المدى القصير. ومن ضمن هذه الخطوات إعطاء محفزات لأولئك القادرين على الخروج للعمل، وإعطاء دعم للعمال الفقراء (بشكل يزيد من تمسكهم بالعمل) وإعطاء دعم لأولئك غير القادرين على العمل مثل المعاقين والشيوخ .

فيما يلي تلخيص للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية للعام ٢٠٠٥ :

١. الناتج القومي، النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة

كان الناتج الفعلي المحلي الخام في العام ٢٠٠٥ حوالي ٥٠٨ مليارد شيكل وهو يعلو الناتج القومي لسنة ٢٠٠٤ بحوالي ٥,٤٪.

نمو الناتج بدأ في العام ٢٠٠٣ بعد أن حصل تراجع اقتصادي وكساد عميق بدأ مع نهاية سنة ٢٠٠٠ وهبوط الناتج خلال السنوات ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ على التوالي.

هذا النمو ناجم عن انتعاش في الاقتصاد العالمي والاستقرار النسبي للوضع الأمني خلال السنتين الماضيتين.

سوف ينمو الناتج الإنتاجي خلال العام ٢٠٠٦ بحوالي ٥,٥٪ حسب تقديرات بنك إسرائيل. تدلّ هذه المعطيات على انتعاش الفعاليات الاقتصادية خلال الفترة الحالية.

الناتج القومي الفعلي للفرد هو دلالة على مستوى المعيشة في الدولة. كان نمو الناتج الفعلي للفرد سنة ٢٠٠٥ بنسبة ١,٢٪ وذلك بعد هبوطه بشكل مستمر خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣. يدل هذا الأمر على خروج الدولة من الكساد الاقتصادي الصعب الذي مرّت به خلال الفترة ذاتها وعلى ارتفاع مستوى المعيشة خلال السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أعلى من معظم الدول الأوروبية (٠,٧) أو دول OECD (٢,٢) الولايات المتحدة (١,٣) ولكنها أقل من نمو الناتج في الصين (١,٩) روسيا (٤,٧٪) والهند (٢,٨٪).

لائحة رقم ١:

الاقتصاد الإسرائيلي - معطيات أساسية للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الناتج المحلي الخام (مليارد شيكل، أسعار ٢٠٠٠)	٤٧١	٤٦١	٤٦٣	٤٦٩	٤٨٧	٥٠٨
نسبة الزيادة بالناتج القومي الفعلي (نمو الناتج)	٨٪	-١,١٪	-٠,٩٪	-١,٣٪	٤٪	٤,٥٪
الناتج المحلي الخام للفرد (شيكل، أسعار ٢٠٠٠)	٧٤٨٤٧	٧٢٤٥١	٧٠٤٩٢	٧٠١٢١	٧١٦٩٠	٧٣١٩٠
نسبة نمو الناتج الفعلي للفرد	٥,٢٪	-٣,٢٪	-٢,٧٪	-٠,٥٪	٢,٢٪	٢,١٪
نسبة غلاء المعيشة	٠٪	١,٤٪	٦,٥٪	-١,٩٪	١,٦٪	٢,٥٪
نسبة فائدة بنك إسرائيل	٨,٢٪	٥,٨٪	٩,١٪	٥,٢٪	٣,٩٪	٤,٨٪
نسبة الدين العام إلى الناتج القومي	٩٣٪	٩٨٪	١٠٦٪	١٠٦,٧٪	١٠٨٪	١٠٦٪
نسبة العجز الحكومي إلى الناتج القومي	٠,٧٪	٤,٥٪	٣,٩٪	٥,٦٪	٣,٩٪	٣,٧٪
نسبة البطالة	٨,٨٪	٩,٣٪	١٠,٣٪	١٠,٧٪	١٠,٧٪	٩,٢٪

٢. النفقات العامة، العجز بالميزانية ونفقات الأمن

كانت نسبة النفقات العامة إلى ناتج سنة ٢٠٠٥ حوالي ٥٢,٣٪ وهي نسبة عالية جداً إذا ما قورنت بباقي دول العالم.

نسبة النفقات العامة إلى الناتج في إسرائيل تشابه نسبتها في دول غرب أوروبا ولكنها أعلى بكثير من نسبتها في دول شرق آسيا أو دول القارة الأميركية.

هذه النسبة العالية مصدرها نفقات الأمن المرتفعة والتي تشهد على الطابع العسكري والاحتلالي لدولة إسرائيل.

وصل عجز الميزانية سنة ٢٠٠٥ إلى ٢١,٥ مليارد شيكل (أي حوالي ٤,٥٪ إلى الناتج القومي) وهذه النسبة أقل مما كانت عليه سنة ٢٠٠٤ (٦,٥٪) ولكنها أعلى من الهدف المعلن للحكومة ألا وهو ٣٪ بين السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٠.

هبط دخل الدولة من الضرائب وذلك بعد إقرار الإصلاحات الضريبية المقررة منذ منتصف ٢٠٠٣ والتي بدأ العمل بها مع بداية سنة ٢٠٠٤ واستمرت أيضا خلال العام ٢٠٠٥.

كانت نسبة النفقات الأمنية إلى الناتج القومي حوالي ١٠٪ وهي نسبة تفوق معظم دول العالم، ما يدل على الطبيعة العسكرية والاحتلالية لدولة إسرائيل الأمر الذي يُلحق ضرراً كبيراً بالموارد المخصصة لمجالات أخرى مثل التربية والتعليم والصحة وغيرها.

٣. الاستهلاك الشخصي، استيراد المواد الاستهلاكية

ارتفعت نسبة الاستهلاك الشخصي والاستهلاك الشخصي للفرد خلال العام ٢٠٠٥ بنسبة ٤,٥٪ و- ٢,٨٪ على التوالي.

أما استيراد السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة (durable commodities) فقد هبط خلال العام مستوى الطلب بعد ان ارتفعت لمدة ١٤ شهراً متتالياً. هذا الأمر متوافق مع مستوى الطلب، ويدل الهبوط على ركوده وبالأخص خلال النصف الثاني من ٢٠٠٥.

٤. التصدير، الاستيراد والاستثمارات الأجنبية

ارتفع حجم تصدير السلع والخدمات بنسبة ١٢٪ في العام ٢٠٠٥ وهذا يشكل استمراراً للارتفاع الحاصل بنسبة ٦,٥٪ سنة ٢٠٠٤. أما الاستيراد فقد ارتفع بحوالي ١٣,٥٪ بعد ارتفاعه بنسبة معتدلة (٣,٢٪) خلال سنة ٢٠٠٤.

وتدل نسبة ارتفاع التصدير والاستيراد خلال العام ٢٠٠٥ على الانتعاش الحاصل في الاقتصاد العالمي من جهة وخروج الدولة من الكساد الاقتصادي من جهة أخرى.

الأمر المشجع أن التصدير الصناعي بدأ ينتعش هو الآخر وقد نما بنسبة ٢١٪، وازداد استيراد المنتجات الاستثمارية بعد أن بدأ هذا الارتفاع خلال سنة ٢٠٠٣.

ويدل هذا الأمر في حد ذاته على التوقعات الايجابية للقطاع الإنتاجي وعلى انتعاش الاقتصاد والفعاليات الاقتصادية. وارتفعت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل خلال ٢٠٠٥ بشكل حاد. ويُمثل هذا الأمر ازدياد قوة العملة

المحلية (الشيكل) مقابل الدولار وارتفاع مصداقية أسواق المال الإسرائيلية بنظر المستثمرين الأجانب .
ومن جانب آخر، ارتفع حجم استثمارات المواطنين خارج البلاد وذلك بعد أن دخلت الإصلاحات الضريبية حيز التنفيذ (اقرأ فيما يلي الفصل المتعلق بالإصلاحات الضريبية).
ووصل حجم الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل إلى حوالي ١٢ مليارد دولار وهو أعلى بحوالي ١,٣٪ من نسبتها سنة ٢٠٠٤.

٥. غلاء المعيشة، نسبة الفائدة، سعر صرف العملات

ارتفع جدول غلاء المعيشة خلال سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٢,٥٪ تقريباً بعد أن كان قد ارتفع بنسبة ١,٨٪ خلال سنة ٢٠٠٤ . هذه النسبة تضاهي نسبة غلاء المعيشة في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا . ويدل هذا الاستقرار في جدول غلاء المعيشة على أن الاقتصاد ينتعش من الكساد بالفعاليات الاقتصادية المختلفة (جدول غلاء المعيشة هبط خلال ٢٠٠٣ بنسبة ١,٩٪ لأول مرة بتاريخ اسرائيل) .
وبلغت نسبة فائدة بنك إسرائيل إلى ٤,٨٪ وهي أعلى من نسبة الفائدة بالولايات المتحدة ومن معظم دول أوروبا .
وارتفع سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار بنسبة ٢,٥٪ خلال ٢٠٠٥ بينما هبط سعر صرف العملة مقابل اليورو بنسبة ٠,٩٪ خلال نفس السنة .
وهذا الثبات بسعر صرف العملات الأجنبية يتوافق مع ثبات جدول غلاء المعيشة ويزيد من مستوى الاستقرار الاقتصادي .

٦. التشغيل، البطالة، المشاركة بقوة العمل المدني والعمال الأجانب

هبطت نسبة البطالة من١١٪ خلال سنة ٢٠٠٣ إلى نسبة ١٠,٧٪ خلال ٢٠٠٤ والى ٩,٢٪ خلال ٢٠٠٥، أما نسبة المشاركة العامة بقوة العمل المدني فقد وصلت إلى حوالي ٥٣٪ سنة ٢٠٠٥ وهي نسبة تعتبر منخفضة مقارنة مع الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة .
وكانت نسبة مشاركة النساء ٥٠٪ ونسبة مشاركة الرجال ٥٨٪ ونسبة المشاركة بقوة العمل المدني عند الأقلية الفلسطينية في إسرائيل اقل بكثير من نسبة المشاركة العامة . وتبرز بالذات نسبة المشاركة المنخفضة عند النساء الفلسطينيات إذ لا تتعدى هذه النسبة ٢٠٪ .
وهبط عدد العمال الأجانب (المُصرح وغير المُصرح بهم) بنسبة ١٨٪ خلال ٢٠٠٥ وبذلك تكون قد هبطت نسبتهم من مجمل المشتغلين بحوالي ٢٪ .
وهبطت نسبة العمال الفلسطينيين بشكل حاد يزيد عن النسبة التي هبطت بها نسبة العمال الأجانب الآخرين .

٧. الفقر واللا مساواة بتوزيع الدخل

استمرت الفوارق الاقتصادية بالتوسع خلال سنة ٢٠٠٥، إذ ارتفع ضريب جيني (Gini Coefficient) بعد

دفع المستحقات والضرائب من ٠,٣٦٩ سنة ٢٠٠٤ إلى ٠,٣٧٢ سنة ٢٠٠٥ (ضريب جيني هو معامل يتم بحسبه فحص اللا مساواة بتوزيع الدخل وتتراوح قيمه بين ٠ ، أي مساواة تامة بين كل الأفراد بتوزيع الدخل وبين ١ أي لا مساواة تامة بتوزيع الدخل بحصول شخص واحد فقط على كل الدخل ، ومن المعتاد حساب هذا الضريب وفق الدخل الاقتصادي الخام وأيضا وفق الدخل الاقتصادي الصافي ، إذ يستعمل المعامل الأول لقياس الدخل من الفعاليات الاقتصادية بينما يهدف المعامل الثاني إلى قياس الوضع بعد الضرائب والمستحقات المختلفة والتي تهدف إلى معالجة اللا مساواة بتوزيع الدخل) .

هذه الظاهرة هي أكثر الظواهر صعوبة إذ أن النمو الحاصل بالناتج القومي يتنافى مع الازدياد الحاصل بعدد العائلات الفقيرة ، ومع ازدياد الفوارق الاقتصادية سنة بعد أخرى (انظر فيما يلي الفصل المتعلق بالنمو الاقتصادي بين الواقع والوهم) .

٨. البورصة وأسواق المال

شهدت سنة ٢٠٠٥ ارتفاعاً ملموساً بأسعار الأسهم ووصل معدل الارتفاع إلى حوالي ٣٥٪ . ويدل هذا الأمر على ارتفاع المصداقية والأمانة المتعلقة بأسواق المال وبازدياد رغبة المستثمرين باستثمار أموالهم في أسواق المال الإسرائيلية .

القسم الثاني

تقييم سياسة بنيامين نتنياهو الاقتصادية : نجاح أم فشل؟

قد يبدو للوهلة الأولى أن السياسة الرأسمالية لوزير المالية السابق بنيامين نتنياهو وحكومته من قبل قد نجحت بشكل منقطع النظير . سياسة تقليص المخصصات والمستحقات ، وتقليص الأجور (تحت غطاء "تشجيع النمو")، وتقليص شامل للميزانيات وفي الأساس في فروع التعليم والصحة ، بالإضافة إلى الإصلاحات بأسواق المال مثل تأميم صناديق الشيخوخة القديمة ، وبيع الصناديق الجديدة ، ونقل صناديق التوفير طويلة الأمد من البنوك إلى جهات أخرى ، وتسريع عمليات خصخصة الشركات الحكومية بما في ذلك معظم الخدمات الاجتماعية ، كل هذه الأمور قد توفر للوهلة الأولى الانطباع بأن الاقتصاد الإسرائيلي قد نجح في الخروج من الكساد الاقتصادي الصعب وبأن مستوى البطالة قد هبط وبأن الدولة تنمو اقتصاديا ؛ ولكن السؤال الذي يطرح نفسه : ما معنى هذا النمو المقدر بحوالي ٥,٤٪ سنوياً خلال العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥؟

المعطيات الجافة تقوي الإحساس انه رغم القساوة والصعوبات الجمة التي واجهت صانعي القرار فإن الثمن كان جديرا . فقد يدعي الكثير انه بفضل هذه السياسة الحكيمة انتقلت إسرائيل من واقع يسوده الكساد والبطالة إلى واقع أفضل يرتكز على العمل أو الأصح الانتقال من تراجع اقتصادي إلى نمو سريع .

وقبل أن نقيم المعطيات والواقع الحالي علينا أن نتطرق ولو بشكل بسيط للخلفية المؤدية إلى ظهور سياسة نتنياهو

الاقتصادية. خلال سنة ٢٠٠٠ وبالوقت الذي حكمت فيه حكومة حزب العمل بقيادة أيهود باراك كان الاقتصاد الإسرائيلي نما بنسبة ٤,٧٪. وفي شهر شباط ٢٠٠١ سقطت حكومة باراك واستلم حزب التكتل بقيادة شارون الحكم، وفي الوقت ذاته سجلت هذه الحكومة بعض الانجازات مثل تقليص نسبة الفائدة إلى ٣٪ وانقطعت التقليصات الحادة بميزانية الدولة وهذا كله بفضل وزير المالية حينئذ سيلفان شالوم، ولكن هذه السياسة لم تستطع التغلب على الركود الاقتصادي الحاصل اثر تدهور الوضع الأمني والسياسي والذي سببته حكومة شارون بنفسها.

وارتفعت نسبة البطالة بشكل حاد بينما هبط الناتج ولأول مرة منذ عام ١٩٥٢ بنسبة ١,١٪ سنة ٢٠٠١ وبنسبة ١,٣٪ سنة ٢٠٠٢.

الانتخابات الحاصلة سنة ٢٠٠٣ ولدت انقلابا جذريا كان أساسه التغيير الدرامي في السياسة الاقتصادية، إذ استبدل شارون وزير المالية شالوم بوزير مالية آخر هو بنيامين نتنياهو.

وعند استلام نتنياهو وزارة المالية قرر جعل هذا المنصب مُعرضاً لقفزات سياسية وجعل من نفسه مصلحاً كبيراً بالاقتصاد كله، وأظهر نفسه كمحارب الشركات الاحتكارية (مثل شركة الكهرباء والبنوك وغيرها)، وكأنه الشخص الوحيد الذي يستطيع حل المسائل المستعصية للدولة (وبالأساس مشاكل النمو الاقتصادي والبطالة).

وبدأ نتنياهو في هذا الوقت يُظهر أمام الملأ صعوبة الوضع الاقتصادي وخطورته، وأن الدولة تقف أمام هوة عميقة، وعليه يجب اتخاذ خطوات طارئة صعبة ومؤلمة مثل التقليصات الحادة في الميزانية وتقليص مخصصات الأولاد، ومخصصات الشيخوخة، ومخصصات المعاقين، ومخصصات الأمهات الوحيدات وغيره.

وكانت الآلية المركزية التي استندت إليها سياسة نتنياهو تطوير أسواق الأسهم. وكانت صناديق تأمين الشيخوخة التابعة لنقابة العمال (الهستدروت) بمثابة الخطوة الأولى بهذا المجال. وفعلاً، وتحت غطاء الأزمة المستعصية بهذه الصناديق أممت الحكومة كل الصناديق القديمة (إحدى هذه الصناديق "مبطاحيم" فإنه من المفروض ان تصل الى عدم القدرة على دفع التزاماتها لأعضائها في سنة ٢٠٣٠). هذا الأمر يناقض تماما سياسة الحكومة القاضية بتسريع عملية خصخصة الشركات الحكومية والمقررة وفق القانون، وبالذات منذ ٢٠٠٣. شملت عملية تأميم صناديق الشيخوخة تعيين مدراء جدد يخضعون لوزارة المالية، رفع سن التقاعد إلى ٦٧ للرجال و ٦٤ للنساء، تغيير طريقة حساب الاستحقاق، جباية رسوم إدارة من الأعضاء وغيره. تستند عملية تأميم الصناديق إلى الافتراض القائل أن تمويل أي عجز بهذه الصناديق سوف يتم عن طريق اشتراك الأعضاء على اختلاف أنواعهم. هذه المواضيع كلها تثقل على كاهل الأعضاء وتؤدي إلى خروج البعض منهم وسحب عضويتهم من هذه الصناديق وذلك بسبب أنظمة الصناديق الجديدة والتي تزيد من نسبة إفراز المبالغ المدفوعة من قبل الأعضاء من جهة وتقلل من حقوقهم بشكل جذري من جهة أخرى. الهدف الرئيسي من وراء هذه العملية كان رغبة الحكومة بتأميم أموال الضمان الاجتماعي لمواطنيها وخصخصة الخدمات المعطاة لهؤلاء المواطنين.

خلال جلسة استغرقت ٥ دقائق فقط قررت الحكومة إرسال هذه الصناديق إلى أسواق المال، وألزمتها باستثمار ٧٠٪ من الأملاك بالأسهم و ٣٠٪ فقط بسندات الدين الحكومية. وأجبرت هذه الخطوات الصناديق المختلفة التفتيش عن استثمارات جديدة في أسواق الأسهم، ويدور الحديث عن مبلغ ١٠ مليارد شيكل سنوياً.

وفي هذه الحالة وبسبب كون كمية الأسهم محدودة، حدث نقص كبير بأسواق الأسهم ما أدى إلى ارتفاع حاد بأسعار

الأسهم المتداولة في البورصة (ارتفعت أسعار الأسهم سنة ٢٠٠٣ بمعدل ٦٠٪ ، انظر التقرير السابق لسنة ٢٠٠٤) .

حدث خلال سنة ٢٠٠٤ تسارع في نمو الناتج العام، إذ نما الاقتصاد بنسبة ٤,٣٪ وهبطت نسبة البطالة من ١٠,٧٪ إلى ٩,٢٪ عند منتصف سنة ٢٠٠٥ ، وعليه يبدو أن سياسة نتنياهو نجحت بأن تثبت نفسها .

ولكن في هذه الأثناء بدأت معطيات أخرى تظهر ، وبالأساس معطيات بنك إسرائيل ودائرة الإحصاء المركزية وحسبها فإن النمو السريع بنسبة ٥,٤٪ لسنة ٢٠٠٥ كان فقط نصيب العشر الأعلى (لدى ذوي الدخل المرتفع جداً والذي يعادل ٥ أضعاف معدل الدخل) .

ويتفق كل المراقبين والمحللين الاقتصاديين على أن هذا النمو لم يتوغل إلى الطبقات الأخرى ولم يكن من نصيب أولئك الذين لا يتقاضون مثل هذه الأجور المرتفعة .

ينتج من هنا أن أسواق المال بما فيها أسواق الأسهم تخدم أصحاب رؤوس الأموال فقط ، أي أن ارتفاع أسعار الأسهم لا يوجه لنمو الاقتصاد الشامل .

ولا يُشير تجنيد الأموال الكبير الذي حصل في منتصف العام إلى نمو حقيقي للاقتصاد، فقد جندت الشركات مبالغ طائلة وصلت إلى ٢٠ مليارد شيكل منذ بداية ٢٠٠٥ وحتى شهر أيار من نفس السنة، ولكن هذا التجنيد لم يكن بهدف إقامة مصانع جديدة أو استثمارات أخرى في إسرائيل وإنما خصصت هذه الأموال لدفع التزامات الشركات المختلفة .

أضف إلى ذلك أن الأموال المعدة من اجل الاستثمارات في البلاد وجهت لشراء شركات قائمة ، ويعني هذا الأمر أن الأموال انتقلت من يد لأخرى دون أن يكون لها تأثير فعلي على الاقتصاد بأكمله .

وتشير تقارير بنك إسرائيل إلى أن الوضع الاقتصادي يتأثر بالوقت الراهن من فعاليات التصدير الناجحة جداً، ولكن المجالات الأخرى المحلية تشكو من ضعف معين، وعليه فإن الاقتصاد لم يصل بعد إلى النمو الحقيقي وذلك بسبب كون النمو الحالي ينبع من التصدير فقط .

هذا الأمر بحد ذاته هو أمر جيد ولكن ليس باستطاعته حل مشاكل البطالة والفقر المستعصية والمتفاقمة .

ويقول رئيس اتحاد الصناعيين أنه منذ بداية العام ٢٠٠٥ يشهد قطاع الصناعة جموداً، وبالذات في المصانع الصغيرة والمتوسطة . تمضي المصانع الكبيرة قُدُماً نحو مزيد من التطور وكسب الأرباح ، بينما تتعرض المصانع الصغيرة والمتوسطة ، والتي تشكل أغلبية الصناعة ، لموجة أخرى من الكساد والركود . الطلب المحلي لمنتجات محلية صناعية لم يقفز أي قفزة نوعية خلال السنوات الماضية ، والعديد من السكان لا يملكون الأموال الكافية للمشتريات العادية . ولم يرتفع الأجر الفعلي وبقيت نسبة البطالة مرتفعة .

ونشرت دائرة الإحصاء المركزية معطيات أخيرة تتعلق بوضع الدولة من ناحية اقتصادية .

الصورة التي تظهرها دائرة الإحصاء غير مشجعة وغير مطمئنة حتى من وجهة نظر بنيامين نتنياهو (الذي يتنافس حالياً على منصب رئيس الوزراء) ويزعم انه نجح باشفاء الاقتصاد وإنقاذ الدولة من الهاوية وجعله ينمو نمواً سريعاً .

وتشير هذه المعطيات إلى ما يلي :

تراجع الإنتاج الصناعي سنة ٢٠٠٥ مقارنةً مع سنة ٢٠٠٤ بنسبة ٣٪ .

تراجع التصدير سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٢٪ مقارنة مع سنة ٢٠٠٤ .

ويحتل تصدير الصناعات التكنولوجية الرفيعة المتطورة (High Tech) تقريباً ٥٠٪ من مجمل التصدير الصناعي الإسرائيلي، وحصل تراجع في أسواق العقارات والأملاك غير المنقولة بشكل حاد، وما إلى ذلك.

ويتمثل الوضع الراهن في إسرائيل بوجود طبقة صغيرة جداً من أصحاب الموارد والأموال، ٢٠٪ من سكان الدولة يعيشون تحت خط الفقر بينما ١٪ فقط من سكان الدولة أغنياء جدا يمتلكون حوالي ١٢٪ من مجمل الدخل بالدولة، ٩٪ أصحاب دخل عالٍ يتمتعون بخيرات البلاد ومن السياسة المميزة لوزارة المالية والحكومة، وهم ينتمون لبعض العائلات (مثل عائلة بوروفيتش، عائلة آيزنبرغ، عائلة فيشمان وغيرها) وتسيطر هذه العائلات على معظم موارد الأموال (حوالي ٤٢٪) وخصوصا تلك المجندة عن طريق البورصة وتنتقل ثروتها من جيل لآخر، بينما تثقل مشاكل الحياة وهمومها على ٩٠٪ الباقين إذ يضطر هؤلاء لدفع القروض السكنية، ودفع الفوائد الباهظة والاكتفاء بأجر زهيد.

النمو الاقتصادي لحكومة شارون نتنياهو حَسَّن أو ساعد فئة الأغنياء فقط ولم يصل بتاتاً إلى الطبقات الوسطى والضعيفة، وفي الأساس لم يرتشح إلى العائلات الفقيرة.

كما ذكر سابقاً، باشرت حكومة شارون-نتنياهو باتخاذ خطوات اقتصادية جلبت الضرر بشكل لم يسبق له مثيل بأجهزة الأجور والتشغيل، وبأجهزة ضمان الشيخوخة وبشبكة الضمان الاجتماعي ، وبالدفاع القانوني عن العمال وبأجهزة خدمات التعليم، والصحة والرفاه. هذه الخطوات جاءت متتالية وكرد على هبوط مدخولات الدولة من الضرائب والتي نتجت إثر تقلص الفعاليات الاقتصادية. ولكن قسماً كبيراً من هذه الخطوات الاقتصادية لم يأت بفعل الكساد والركود أو من الحاجة لتقليص نفقات الحكومة: مثلت هذه الخطوات نظاماً اجتماعياً اقتصادياً يمينياً يسعى إلى إضعاف وتقليل دور الدولة والمجتمع في الاقتصاد، وإعطاء أصحاب رؤوس الأموال مركزاً متقدماً من ناحية سياسية واجتماعية وإضعاف منظمات العمال، ولتخفيض كلفة العمل للعاملات والعاملين ولتخفيف شبكات الدعم المختلفة .

وتحت غطاء "الخزينة فارغة" تحدث في إسرائيل ثورة اجتماعية يمينية تفكك أنظمة مبنية وقانونية طويلة الأمد.

تحت هذا الغطاء (غطاء الخزنة الفارغة) تحاول الحكومة جاهدة السيطرة على مساحات فلسطينية واسعة واضعاف السلطة الفلسطينية واستمرار التمسك بكل المستوطنات في الضفة الغربية أو حتى توسيعها.

وبالرغم من كون الخزينة فارغة زادت الحكومة، بتوصية من وزير المالية في حينه بنيامين نتنياهو، ميزانية الجيش وشغلت فرقاً ووحدات عسكريةً كاملة في الدفاع عن المستوطنات وتستثمر أكثر بكثير مما خططت له ببناء جدار الفصل العنصري الذي تغير مساره عدّة مرّات، وذلك لكي تستطيع إسرائيل أن تنهش المزيد من الأراضي الفلسطينية. لم تساهم هذه الخطوات في تهدئة النزاع ولم يؤد الأمر إلى الهدوء السياسي والأمني المطلوبين لتجديد الاستقرار الاقتصادي .

أدى نهج الحكومة وبالذات نهج نتنياهو إلى دفع ثمن باهظ يتمثل بإلحاق الضرر بطبقات وفئات عديدة من الجمهور الإسرائيلي. وأدّى دمج الخطوات الاقتصادية بالخطوات السياسية والأمنية إلى أزمة اقتصادية اجتماعية خطيرة. وتؤدي خطوات الحكومة إلى تآكل الطبقة الوسطى وإلى توسيع دائرة الفقر سنة بعد أخرى، ونقل قسم كبير وبشكل متزايد من الثورة العريضة لأيدي أقلية ولإضعاف قدرة الدولة في إحداث توازن بين الطبقات والشرائح السكانية المختلفة .

أُقيمت سياسة نتنياهو الاقتصادية على أساس ايديولوجيا اجتماعية يمينية تهدف إلى خفض كلفة العمل وإضعاف منظمات ونقابات العمال. هذه الايديولوجيا تعرف باسم: الليبرالية الجديدة المرتكزة إلى الأسس التالية: تدخل الحكومة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية يجلب الضرر وليس الفائدة، زيادة المنافسة الحرة بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، حرية

العمل، حرية الحركة وحرية المبادرة، حرية التجارة الدولية، إعطاء الفرد حق الامتلاك بشكل حر، التجارة الحرة تؤدي إلى توسيع الأسواق وزيادة المنافسة وتقسيم العمل والتخصص لكل منطقة بحسب الأفضلية النسبية وعليه فان حجم الإنتاج يرتفع بشكل ملحوظ، دور الدولة يتلخص بضرورة حماية العقود والاتفاقيات الموقعة بين الأطراف المختلفة ومنع حدوث أية إصابات للأملاك الخاصة، الرجوع إلى الرأسمالية الراديكالية والتي تزعم بشكل ظاهر إلى زيادة الأرباح والغنى للجميع ولكن الليبرالية الجديدة تؤيد بشكل مخفي تركيز الغنى والأملاك بأيد قليلة فقط.

الأضرار التي لحقت بفئات العمال خلال السنتين الماضيتين شملت معظم نواحي العمل:

- تشغيل النساء في خدمة الدولة: هذه الفئة تشكل ٧٠٪ من مجمل المشتغلين بخدمة الدولة وعند الإقرار على تقليص عدد العاملين في خدمة الدولة فإن الفئة الأولى المتضررة هي فئة النساء.
- إلحاق الأضرار بشروط التشغيل بالدولة: إلغاء حقوق العمال المشتغلين عن طريق شركات القوى البشرية العاملة.
- التأثير بشكل سلبي على أجور العاملين والعاملات: وبالذات بعد أن أقرت الحكومة خصخصة شركات إضافية، إذ انه من المعروف أن خصخصة الشركات تؤدي إلى ارتفاع أجور المديرين وأصحاب الوظائف المرموقة والى انخفاض في أجور العمال العاديين.
- تأميم صناديق الشيخوخة القديمة أدى إلى إبعاد هذه الصناديق عن منظمات العمال وإساءة شروط الاستثمار لهذه الصناديق.

من جانب آخر هدفت سياسة نتنياهو الاقتصادية إلى إلحاق الضرر بالخدمات الاجتماعية:

تقليص جذري بهذه الخدمات، وتقليص سلة الخدمات الصحية، وتقليص ١٥٪ من ميزانية الصحة، وميزانية التعليم والتربية وميزانية البناء والإسكان وتقليص ٧٪ من الهبات الممنوحة لدافعي الأجر السكني.

هذه الأمور كلها تضر بالنساء بالدرجة الأولى، بما في ذلك الأمهات الوحيدات. كان بنيامين نتنياهو أيضا المسؤول عن إصابة شبكة الضمان الاجتماعي إصابة خطيرة؛ ويدور الحديث عن مخصصات التأمين الوطني. وجاءت هذه الأضرار بعد حملة حكومية واسعة قادها نتنياهو ضد شرائح السكان الفقيرة في إسرائيل التي تعتمد في معيشتها على هذه المخصصات.

وزعم نتنياهو في حملته هذه أن مخصصات التأمين الوطني تشكل عبئاً على خزينة الدولة، وان هذه الشرائح الفقيرة لا تنتج شيئاً وبالتالي فهي ترتكز على العيش على حساب أولئك الذين يشتغلون ويخدمون في الجيش على حد تعبيره. أخذت هذه الحملة طابعاً عنصرياً إذ شن نتنياهو في الكثير من الأحيان حرباً ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل بكونها إحدى الشرائح المحتاجة جداً لشبكة الضمان الاجتماعي. شرائح أخرى تضررت من هذه الحملة كانت الأمهات الوحيدات، والشيوخ، والمعاقون، والأطفال، وتعكس عملية تقليص أو الإضرار بشبكة الضمان الاجتماعي أمرين رئيسيين:

الأول إصابة ضمان الدخل والثاني إصابة مخصصات أو رسوم البطالة، وعليه فقد صورت هذه المخصصات كأموال تمكن غير المشتغلين العيش على حساب خزينة الدولة. ولكن تحت هذا الغطاء "الكاذب" الحق نتنياهو الضرر

بمخصصات أخرى مثل مخصصات الشيخوخة، مخصصات الأولاد ومخصصات المعاقين. واعتادت وزارة المالية على إظهار هذه المخصصات كأموال تحولها الدولة من خزينتها. ولكن فعلياً هذه المخصصات مصدرها رسوم التأمين الوطني والمجبر على دفعها كل مواطن في الدولة بحسب القانون. ومخصصات التأمين الوطني ممولة عن طريق رسوم التأمين الوطني التي يدفعها العمال ومشغلوهم، وهذه الرسوم تمول مخصصات الشيخوخة والأرامل، ومخصصات الأولاد، والبطالة، ومخصصات إصابات العمل، ومخصصات الإعاقة ومخصصات الأمهات.

الأمر الوحيد الممول من خزينة الدولة هو ضمان الدخل. وتُشكل النساء حوالي ٦٥٪ من مجمل الحاصلين على ضمان الدخل.

ونجحت شبكة الضمان الاجتماعي في السابق في أن تقلص بشكل ملموس كل الأبعاد السلبية الازدياد غير المتساوية بتوزيع الدخل، ولكن سياسة نتنياهو كانت السبب الرئيسي بارتفاع ضريب جيني وازدياد عدد العائلات الفقيرة وخصوصاً منذ سنة ٢٠٠٣ وحتى اليوم.

كانت هذه السياسة السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي المقتصر على صناعة التكنولوجيا الرفيعة المتطورة (Hi-Tech) والشركات الكبرى من القطاع الإنتاجي، وليس باستطاعة هذا النمو إعطاء حلول لمجمل العاطلين عن العمل أو لمشكلة الفقر المتزايد سنة بعد أخرى.

وأصابت سياسة اللبرلة الاقتصادية والخصخصة التي انتهجها نتنياهو بشكل خطير مفهوم دولة الرفاه، إذ قُلص القطاع العام وتضررت حقوق العمال.

الأصوات المعارضة لسياسة نتنياهو الليبرالية الجديدة تسمع من حين لآخر عن طريق الاقتصاديين والمحللين الذين يرون أن سياسة توزيع الدخل بشكل متساوٍ أكثر وتقليص الفوارق الاقتصادية هي المفتاح للنمو الاقتصادي الدائم والمستمر، ولكن بالمقابل رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال يدعمون سياسة نتنياهو ويعطونها مصداقية تزيد من تركيز هذه الأموال لدى ذات الفئة قليلة العدد من مجمل السكان الكلي.

القسم الثالث

تأثير الانتخابات البرلمانية في اسرائيل (انتخابات الكنيست) على الاقتصاد الإسرائيلي

يحذر المراقبون على اختلاف أنواعهم مجدداً من ظاهرة الاقتصاد الانتخابي ومخاطرها على اسرائيل.

ومن المتوقع أن تتمحور الانتخابات في نهاية آذار ٢٠٠٦ حول مواضيع اقتصادية واجتماعية، وعليه فإن السياسيين على اختلاف كتلهم وأحزابهم يتنافسون بينهم لرفاهية شرائح السكان المختلفة.

مع حل البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) في شهر كانون الأول ستتوقف كل الإجراءات المتعلقة بسن القوانين وستتحول الحكومة إلى حكومة مؤقتة محدودة الصلاحيات والإمكانيات، وعليه فإن الظاهرة الأولى المتعلقة بتأثير الانتخابات على الاقتصاد تتمثل بقرار رئيس البرلمان (روبي ريبلن) بعدم سن أي قانون له تكلفة اقتصادية في هذه الفترة. ولكن فعلياً سنت بعض القوانين والأنظمة التي تزيد من رفاهية الناخبين. فعلى سبيل المثال، قرر وزير المالية في هذه الفترة (ايهود اولمرت والذي يشغل منصب رئيس الوزراء بالوكالة) خفض الضرائب على المركبات.

وصادقت لجنة الاقتصاد التابعة للبرلمان (الكنيست) بعض الأنظمة التي تمنع السلطات المحلية قطع المياه عن محتاجين لم يدفعوا حسابات المياه . بالإضافة إلى قرار وزير المالية ورئيس الحكومة (ايهود اولمرت) بتحضير خطط اقتصادية لمحاربة الفقر .

السؤال الذي يطرح نفسه :

هل يدور الحديث عن اقتصاد انتخابي ؟

الجواب : بدون شك ، نعم . هذا الاقتصاد الانتخابي المتعلق بأجهزة الانتخابات الحالية يختلف كلياً عما كان عليه في الماضي . فمثلاً في سنوات الـ ٧٠ أقيمت شوارع جديدة وتم الاستثمار بالبنية التحتية .

في سنوات الـ– ٨٠ خفضت معظم الضرائب عن الأجهزة الكهربائية .

أما اليوم ، فإن بلوغ الجمهور والناخبين إلى جانب القوانين المحكمة وقوة الموظفين المهنية تصعب على السياسيين مهمتهم بتحسين أوضاع الناخبين لحظة قبل إجراء الانتخابات . وعليه على هؤلاء السياسيين توزيع " هدايا متواضعة " على الناخبين .

ويقول رئيس لجنة المالية التابعة للكنيست : أن الاقتصاد الانتخابي لا زال قائماً وأن الجمهور ليس مغفلاً ولا يشتري وعوداً كبيرة . ولكن عند توزيع القليل من هنا والقليل من هناك ويبدأ الجمهور بالشعور بهذه الأمور الصغيرة (حتى وان لم يكن واعياً لذلك) فإن هذا الأمر ناجع للغاية " .

وسبب الاقتصاد الانتخابي مشاكل جمة لوزارة المالية وللدولة على مر السنين . وتمثلت هذه المشاكل بزيادة ميزانيات الدولة في الفترة القريبة من الانتخابات ، وعليه دخلت الدولة في عجز مستمر اضطر على إثره موظفو الوزارات المالية أن يجدوا التمويل المناسب لهذا العجز . الأمر المشجع أن قوة الاقتصاد الانتخابي السلبية ضعفت مع مرور السنين .

ويدّعي مدير عام وزارة المالية السابق أن الاقتصاد الانتخابي اختفى تماماً . ولكن آخرين يدعون أن الاقتصاد الانتخابي غير من شكله والجمهور يطالب اليوم بإقامة اقتصاد انتخابي يتمثل بانتهاج سياسة اقتصادية مسؤولة تضع مصلحة الدولة بالمرتبة الأولى وتنتج نمواً حقيقياً .

ووزعت في الماضي مبالغ طائلة لقطاعات خاصة من اجل شراء هذه القطاعات ، أما اليوم فالدولة موجودة بأجهزة ميزانية واضحة للجميع بحيث لا يُمكن تنفيذ الأمور كما نفذت سابقاً .

ويقول مدير عام أجهزة الضرائب في اسرائيل أنه خلال سنوات الـ – ٧٠ زادت الحكومة أجور العاملين بشكل ملموس مع كل فترة انتخابات ولكنها كانت بالمقابل تزيد من الضرائب المفروضة بعد الانتخابات . أما اليوم فإن الاقتصاد الانتخابي يظهر جلياً بميزانية الدولة إذ تخلو هذه الميزانية من أي إصلاحات ، وتقليصات أو أضرار تضر بالناخبين وذلك من اجل عدم التصادم مع شرائح السكان قبل الانتخابات ، وعليه فمن المفضل تأجيل هذه الإصلاحات إلى ما بعد الانتخابات .

وتتمثل المساوئ الرئيسية للاقتصاد الانتخابي بكونه يُشكّل رشوة تدفعها الحكومة وأعضاء البرلمان للجمهور . في

كثير من الأحيان تعطى وعود كثيرة من قبل أحزاب عديدة بحيث تدخل هذه الوعود إلى ميزانية الدولة ولكن بعد الانتخابات تخل هذه الأحزاب بوعودها ما يؤدي إلى هبوط مصداقية تلك الأحزاب لدى الناخبين .

حقيقة كون الحزب الحاكم مستثمراً بأمور تعطيه ربحاً شخصياً هي حقيقة مؤلمة وسيئة للغاية ، ومن ناحية اقتصادية فإن الاستثمار اليوم بمجال معين ، ولتنعدم هذه الاستثمارات غداً تدل على رؤية قصيرة الأمد ولا يمكن بواسطتها حل مشاكل اقتصادية مستعصية إنما تؤدي إلى تبذير للمال العام بشكل لا مثيل له .

وأعلن شارون في شهر أيلول من خلال مؤتمر " هرتسليا " الاقتصادي انه لن يدير اقتصاداً انتخابياً ولن تكون وعود انتخابات . أما في مؤتمر " جلوبس " الاقتصادي فقد فصّل شارون الخطوات التي نفذها هو وحكومته والتي سوف ينفذها لمصلحة الناخبين :

١- خطة تطوير (تهويد) شاملة للنقب بمبلغ ١٧ مليارد شيكل .
٢- تفعيل خطة تطوير (تهويد) مماثلة للجليل .
٣- الاستثمار بالسكن الجديد والشوارع وتخصيص عشرات المليارات من الشواكل لهذه الغاية .
٤- نقل عشرات المصانع إلى مناطق تطوير خاصة .
٥- تقسيم ثمار النمو الاقتصادي بين الطبقات الضعيفة .
٦- مضاعفة عدد الأولاد الموجودين ضمن خطة الإطعام بالمدارس حتى لا يعود أي ولد جائع إلى بيته .
٧- إلغاء ضريبة القيمة المضافة على كل المنتجات الغذائية .

هذه الوعود هي بالأحرى اقتصاد انتخابي أعطت الانتخابات الدوافع والمحفزات لعرض هذه الخطط على الملأ .

إلغاء ضريبة القيمة المضافة لم تكن ضمن خطاب رئيس الوزراء ولكن احد المستشارين الاقتصاديين أشار على شارون أن يعلن بشكل علني خطته المتعلقة بإلغاء ضريبة القيمة المضافة .

هذه الخطوة ستؤدي إلى تخفيض تكلفة سلة المشتريات للعائلات ذات الدخل المنخفض . ووعد شارون بتنفيذ هذه الخطة وأصر على أنها ليست وعد انتخابات .

هنالك بعض الدول الأوروبية التي تفرض ضريبة قيمة مضافة بنسب مختلفة . فمثلاً ضريبة القيمة المضافة على منتجات أساسية (مثل ملابس للأطفال) أو على خدمات أساسية (مثل الدفع للأطباء عند زيارتهم) ولكن هذه الطريقة تُعقّد جباية الضرائب وقد تؤدي إلى ازدياد عمليات الخداع والغش والتهرب وهي لا تخدم الفئة الضعيفة كما يجب .

التساؤل الآخر النابع من هذه الخطة :

لماذا الاكتفاء بفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة أقل على المواد الغذائية فقط ؟

أحد الأمور الشائكة المتعلقة بالاقتصاد الانتخابي هو تمويل الأحزاب وهو موضوع حساس للغاية بسبب الخلافات القائمة بشأن مبالغ الأموال الممنوحة للأحزاب من قِبل الدولة .

شهد تمويل الأحزاب للبرلمان الإسرائيلي تغييرات كثيرة على مر السنين ، اذ كان حجم تمويل الأحزاب لانتخابات البرلمان السابق (الكنيست السادسة عشرة) يضاهي حجم التمويل المعطى لانتخابات البرلمان سنة ١٩٩٢ ولكن خلال

هذه الفترة حصل ارتفاع بنسبة ١٩٪ بتمويل الأحزاب وانخفاض مماثل وهذا الانخفاض سببه التغييرات التي بادرت إليها اللجنة العامة والتي تتعلق بحجم وحدة التمويل وبتغيير طريقة الانتخابات وبالتعديلات الحاصلة بقانون تمويل الأحزاب.

إذا أجرينا مقارنة دولية مع الدول الأوروبية أو الدول الصناعية نجد أن تمويل الانتخابات للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) أعلى من التمويل العام للانتخابات في برلمانات الدول الاوروبية.

وبدأ تنفيذ تمويل فعاليات الأحزاب ونشاطاتها بالذات في وقت الانتخابات في النصف الثاني من القرن العشرين ولكن حتى ذلك الحين مولت الأحزاب فعالياتها عن طريق الرسوم المجباة من الأعضاء، ومن التبرعات المختلفة وعن طريق تحقيق الأرباح من الأملاك الاقتصادية التابعة لتلك الأحزاب. ويمنع القانون الإسرائيلي اليوم أي حزب من التعامل بشكل مباشر أو غير مباشر بأي نوع من الفعاليات الاقتصادية ما عدا إدارة أمواله، وتأجير ممتلكاته أو بيعها. السبب الرئيسي لتمويل الأحزاب هو عدم قدرة هذه الأحزاب على تجنيد المصادر اللازمة لتمويل فعالياتها ونشاطاتها، وذلك بسبب قلة الأعضاء والهبوط الحاد بالتبرعات من جهات مختلفة والأوضاع الاقتصادية الصعبة السائدة في منتصف القرن العشرين. بالمقابل ارتفعت مصاريف هذه الأحزاب وبالذات وقت الانتخابات بسبب استعمال وسائل الإعلام المختلفة. وازداد التمويل العام للدورات الانتخابية بسبب الخوف المتزايد من الحصول على دعم مالي مشكوك بأمره.

وسُنّ قانون تمويل الأحزاب والانتخابات سنة ١٩٧٣ رغم تعديله عدة مرات منذ ذلك الحين وذلك بحسب التطورات السياسية الحاصلة في الدولة وعلى أثر الفجوات التي ظهرت بهذا القانون بعد دورات انتخابية مختلفة.

ويحدد هذا القانون ، إلى جانب قوانين أخرى، كل المواضيع المتعلقة بتمويل الفعاليات السياسية للأحزاب وتتضمن هذه القوانين نسبة التمويل الرئيسية، والجهات المخولة بتعديل هذه النسبة، وقواعد حساب المبالغ المعطاة للأحزاب، والحد الأعلى لنفقات الأحزاب، والحد الأعلى للتبرعات المسموح بها، وقواعد لإدارة حسابات الحزب، والغرامات والعقوبات .

وسيُكلّف تمويل الأحزاب المختلفة للانتخابات القادمة خزينة الدولة مبلغ ٠,٥ مليارد شيكل وهذا التمويل يشمل أيضاً تمويل فعاليات الأحزاب، بعد الانتخابات. هنالك أيضاً تمويل غير مباشر يتمثل بتخصيص أوقات بث في وسائل الإعلام المختلفة.

مع بداية سنة ٢٠٠٠ قرر وزير العدل حينئذ يوسي بيلين تعيين لجنة عامة برئاسة القاضي دوف لفين من أجل فحص موضوع تمويل الأحزاب والانتخابات، وقد توصلت هذه اللجنة إلى ما يلي :

- تقليل نسبة تمويل الانتخابات للبرلمان بنسبة ١٠٪ للبرلمان السادس عشر (انتخابات ٢٠٠٣) وبنسبة ١٠٪ إضافية للانتخابات المزمع انعقادها في آذار ٢٠٠٦.
- رفع نسبة التبرعات المسموح بها حتى ١٠٠٠٠ شيكل للمتبرع الوحد.

يُعطى تمويل الانتخابات حسب أصحاب حق الاقتراع الشامل بالدولة. وإذا أجرينا مقارنة بين إسرائيل وباقي دول العالم نجد أن تمويل الانتخابات لصاحب حق انتخاب في إسرائيل أعلى منه بكثير عن دول العالم.

فعلى سبيل المثال، تمويل الانتخابات لصاحب حق اقتراع في إسرائيل بمبلغ ٥ , ١٢ دولار لكل فرد مقترع، وكان هنالك حوالي ٥ ملايين من أصحاب حق الاقتراع في سنة ٢٠٠٣ . تمويل الانتخابات في تايوان يصل إلى ١٥ , ١ دولار للفرد، وفي اليابان ١٩ , ٣ دولار للفرد، وفي إيطاليا ١٢ , ١ دولار للفرد، وفي اليونان ١٤ , ٢ دولار للفرد، وفي ألمانيا ٩١ , ٢ دولار للفرد، وفي فرنسا ٥٤ , ٠ دولار للفرد ، وفي تشيكيا ٥٤ , ٠ دولار للفرد، وفي استراليا ٨٨ , ٠ دولار للفرد وفي النمسا ٢ دولار للفرد .

ويتمحور التأثير الأكبر للانتخابات على الاقتصاد بالتغييرات الجذرية الحاصلة بالسياسة المالية والنقدية مع اقتراب موعد الانتخابات . ويشير بنك إسرائيل إلى هذا التأثير الواضح بقوله انه خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات (أجريت خلال هذه الفترة ست جولات انتخابية) نفذّت الحكومة سياسة مالية ونقدية موسعة ازدادت حدتها مع اقتراب موعد الانتخابات :

زيادة نفقات الحكومة والاستهلاك العام بشكل مكثف خلال الفترة التي تسبق الانتخابات وبالذات أربعة أو خمسة أشهر قبل إجراء الانتخابات . وتظهر نتائج مماثلة أيضاً بالنسبة للأجر الفعلي بالقطاع العام إذ تشير الدلائل إلى ارتفاع الأجر الفعلي بالقطاع العام في الفترة القريبة من الانتخابات . أما بعد الانتخابات فإن نسبة نمو النفقات العامة والأجر الفعلي كانت سلبية . المستحقات المدفوعة من قبل الحكومة للسكان لم تتغير خلال فترة الانتخابات في إسرائيل وهذا الأمر مخالف لما يحدث بباقي دول العالم .

أما بالنسبة للسياسة المالية فالمعطيات تشير أيضاً إلى ارتفاع نسبة الفائدة البنكية بشكل ملحوظ عند اقتراب موعد الانتخابات وهبوط الفائدة بعدها .

وتدير الحكومة الإسرائيلية في الوقت الراهن سياسة اقتصادية تتميز بازدياد الفعاليات وتؤدي إلى انخفاض الضرائب ومستوى البطالة والى ارتفاع الناتج القومي الفعلي، وازدياد الدعم الحكومي وارتفاع الاستهلاك الشخصي للفرد . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه :

ماذا سيحدث لهذه المؤشرات بعد الانتخابات . وتشير الأبحاث السابقة إلى استعداد الحكومة لفرض تقليصات معينة واتخاذ إصلاحات تطالب من المواطنين " شد الأحزمة " وعليه فقد تنتج إثر هذه الأمور ظاهرة تدعى " دورة سياسية " تستند الى فرضيتين :

الأولى أن الناخب يقرر لمن يعطي صوته حسب رؤيته للوضع الاقتصادي على المدى القصير، والثانية أن الحكومة تملك القدرة الكبيرة للتأثير على رفاهية المواطن وهي تستغل هذه القدرة لخلق أجواء جيدة اقتصاديا قبل الانتخابات .

لا تعمل الحكومة الآن من دوافع أيديولوجية وإنما بحسب اعتبارات تخولها اتخاذ خطوات تؤدي بالمرحلة الأولى إلى انخفاض مستوى البطالة لكي تزيد بذلك آمالها لتنتخب مجدداً . الثمن الأولي الذي تدفعه الدولة إثر هذا التوسع يكون ارتفاع جدول غلاء المعيشة وهذا سوف يحصل بعد الانتخابات . هذا الأمر يؤكد عملياً سهولة سيطرة الحكومة على انتهاج سياسة اقتصادية، وصعوبة سيطرة الحكومة على نتائج هذه السياسة .

ويزداد في هذه الفترة عدم الاستقرار الاقتصادي وذلك بسبب كل التقلبات السياسية التي تمر بها إسرائيل في

هذه الأيام (أنظر التقرير السياسي).

هذه التقلبات المؤثرة على الخارطة السياسية سببها الرئيسي انفصال شارون عن حزب التكتل (الليكود) وتأسيس حزب "كديما" ما أدى إلى انتقال العديد من أعضاء حزب الليكود إلى حزب كديما.

هذا الانفصال سيكلف الدولة أكثر من ١٥ مليون شيكل وبناء عليه فإن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) سيرفع سلطته بسبب تمويل الانتخابات لمئة وستة وثلاثين عضواً (١٣٦) مع العلم أن عدد أعضاء البرلمان الثابت هو ١٢٠ عضواً. الكنيست تعمل حالياً لزيادة الحد الأقصى للتبرعات المسموح بها للأحزاب المختلفة إلى ٥ آلاف شيكل لكل عضو بدلاً من ١٩٠٠ شيكل المسموح بها حسب القانون الحالي.

وأدّى انفصال شارون عن حزب الليكود إلى زعزعة الجهاز السياسي وإلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي إذ أن موعد الانتخابات سيُقدم إلى شهر آذار ٢٠٠٦ ولا زالت ميزانية الدولة غير مصادق عليها.

ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٠٦ ستعمل الدولة بحسب ميزانية شهرية وفقاً لميزانية ٢٠٠٥.

بالمقابل، تعمل العديد من الأحزاب من اجل الحصول على ميزانيات وزيادة المصادر لتمويل فعالياتها، وبالذات بهدف خوض معركة الانتخابات. وسيحصل شارون في الوقت الراهن على مبلغ بقيمة ١٥ مليون شيكل كتمويل للانتخابات إذ انه نجح في ضم ١٤ عضو كنيست إلى حزبه الجديد. وحدة تمويل الانتخابات الواحدة تصل إلى ١,١٤٦ مليون شيكل عن كل عضو برلمان، ومن هذا المبلغ تحصل كل كتلة برلمانية تتنافس للانتخابات الحالية، وبشرط إن تقدم الكتلة قائمة بأسماء مرشحيها للجنة الانتخابات المركزية، وتحصل على ٦٠٪ من هذا المبلغ، أي حوالي ٦٨٧ ألف شيكل.

وسيحصل حزب الليكود على مبلغ يفوق ٤٠ مليون شيكل بكونه حزباً يضم ٤٠ عضواً وليس ٢٦ عضواً، كما هو عليه الآن بعد انفصال شارون وجماعته.

السبب في ذلك ان الكتلة البرلمانية تحصل على تمويل الانتخابات قبل انقسامها إلى كتلتين أو أكثر، وهذا هو التناقض الكبير. وستمول خزينة اسرائيل ١٣٦ عضو كنيست، مع العلم أن عدد الأعضاء هو ١٢٠ عضواً.

ويشير بنك إسرائيل إلى ظاهرة أخرى تنبع من تأثير الانتخابات على اقتصاد الدولة. وتتلخص هذه الظاهرة بتباطؤ ملحوظ يحصل بأسواق الأملاك غير المنقولة وأن عدد صفقات القروض السكنية لشراء منازل وبيوت جديدة بين الأزواج الشابة قد قّل جذرياً حوالي ٢٠٪ منذ قرار تقديم موعد الانتخابات إلى شهر آذار ٢٠٠٦. مدير قسم القروض السكنية في البنك المركزي يقول أن الكثير من الأزواج يفضلون تأجيل موعد شراء منزل سكني جديد إلى ما بعد الانتخابات وذلك بسبب توقعات العديد من هذه الأزواج بأن تشكل حكومة ذات طابع اجتماعي أكثر وتعمل من أجل إرجاع قروض الاستحقاق لشراء منازل أو شقق لشرائح سكانية ألغيت جميع حقوقها بالحصول على مساعدات سكنية خلال السنوات الأخيرة. ينتظر البعض الآخر أن تعاد الهبات والمساعدات الشخصية أو المنح لمشتري المنازل السكنية في مناطق غير مركزية مع تغيير الحكومة.

وكانت هذه المساعدات والهبات ألغيت مع تنفيذ خطة الإشفاء الاقتصادي في اسرائيل منذ سنة ٢٠٠٣.

القسم الرابع

تأثير الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية على الاقتصاد الإسرائيلي

اتخذت حكومة إسرائيل خلال العام ٢٠٠٤ قراراً يتم بموجبه انسحاب إسرائيل كلياً من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية خلال العام ٢٠٠٥ .

ووصلت تكلفة الانسحاب المالية إلى أكثر من ٧ مليارد شيكل صرفت معظمها من أجل المستوطنين كتعويضات خيالية بلغت أكثر من ٧٠٪ من المبلغ الإجمالي .

فاقت التكلفة الاقتصادية للانسحاب بكثير التكلفة المالية (من الميزانية) ولكن إجراء بعض الحسابات الإضافية يطلعنا على الفرق الشاسع بين التكلفة الاقتصادية الناجمة عن استمرار الاحتلال وبين التكلفة الاقتصادية الناتجة عن خروج الاحتلال الإسرائيلي من أراض كانوا قد استولوا عليها منذ مدة بعيدة وأنفقوا بسبب احتلالها أموالاً ومصادر اقتصادية جمة .

حصلت كل عائلة أخليت على تعويض يصل في حده الأدنى إلى معدل ٣٥ سنة أجر (للتذكير معدل الأجر للشهر الواحد حوالي ٧٠٠٠ شيكل) .

أخذت الدولة على عاتقها فحص التكلفة مقابل الفائدة . تحليل أمر من هذا القبيل يبرز جوانب التكلفة ، بينما تتمثل جوانب الفائدة بشكل جزئي فقط . أي بما معناه أن عدم تنفيذ الانسحاب يجلب ضرراً اقتصادياً عظيماً وتكلفته قد تفوق عشرات المرات تكلفة تنفيذ الانسحاب (حسب تقديرات بنك إسرائيل) .

لو لم يتم الانسحاب كما كان مخططاً لكانت الدولة دخلت في كساد اقتصادي حاد تفوق حدته الكساد الاقتصادي الذي ميز الدولة منذ بداية الألفية الثالثة .

لو دخل الاقتصاد الإسرائيلي بهذا الكساد والركود رغم عدم شفائه كلياً من الكساد السابق لكان الوضع الاقتصادي يتدهور تماماً وتتعمق أكثر وأكثر الفجوات الاقتصادية والاجتماعية ، وتدخل الدولة في دوامة لا تستطيع بعدها التعامل مع الشؤون السياسية والاقتصادية .

احد المواضيع البارزة جرّاء تنفيذ الانسحاب أن التكلفة المالية الفعلية (من الميزانية) زادت على التكلفة المخططة بحوالي ٥٠٪ وكانت التكلفة الاقتصادية فاقت التكلفة المالية . ونتج هذا الأمر بفعل عاملين رئيسيين :

الأول : ناتج عن القوة السياسية المسخرة لتنفيذ عملية الانسحاب بشكل ناجح .

أما الثاني فكان : عدم اعتراف الإدارة العامة في إسرائيل بمهمة الانسحاب كمهمة وطنية من الدرجة الأولى والتي كانت الحكومة أقرتها وفقاً للقانون .

علينا أن نتطرق في هذا السياق إلى التكلفة الاقتصادية لعدم تنفيذ الانسحاب . وكانت دولة إسرائيل منذ نشوئها دولة احتلال تنفق المبالغ والأموال الطائلة على المجهود الحربي والسيطرة القاسية على الشعب الفلسطيني وعليه نشأت علاقة وثيقة بين الوضع الأمني والسياسي من جهة وبين الوضع الاقتصادي من جهة أخرى . ولكن حتى سنة ٢٠٠٤ لم تسمع أي أصوات ، لا من ناحية مهنية ولا من الناحية العامة أو الناحية السياسية ، بما يتعلق بالأبعاد الاقتصادية لإبقاء الاحتلال على ما هو عليه . وكانت الهيئات الاقتصادية المهنية في إسرائيل تحت سلطة الهيئات السياسية ولهذا

لم تستطع هذه الهيئات الاقتصادية إسماع صوتها بشأن استمرار الاحتلال ولم تعط أية توقعات بالنسبة لعدم الانسحاب من الأراضي المحتلة، وعليه فإن إنهاء الاحتلال أو عدم إنهائه (ولو بشكل جزئي من قطاع غزة) بقي سؤالاً سياسياً كانت نقطة انطلاقه بعد حدوث أي أمر له اعتبار اقتصادي.

تقييم الأبعاد الاقتصادية لبقاء الاحتلال وعدم الانسحاب من الأراضي المحتلة هو أمر صعب للغاية تفوق صعوبته أكثر بكثير تقييم الأبعاد الناجمة عن تنفيذ خطة الانسحاب.

ويكمن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة بأن الثمن الاقتصادي الحقيقي الناتج من عدم الانسحاب في استمرار الدولة ومواطنيها بتمويل الفعاليات العسكرية وتبذير العديد من المصادر الاقتصادية من أجل حماية المستوطنين أو الاستمرار بإعطاء التسهيلات الاقتصادية للمستوطنين (تخفيض بنسبة الضرائب المدفوعة للدولة، وإعطاء منح وهبات لشراء المواد وتمويل الاستهلاك الشخصي، وإعطاء قروض سكنية حسب معايير ليست متساوية أو إعطاء الدعم السكني بنسب تعلو كثيراً تلك الممنوحة لسكان الدولة العاديين).

العلاقة بين الوضع الأمني والوضع الاقتصادي هي علاقة مباشرة وواضحة منذ نشوء الدولة. ولقد أجرى بنك إسرائيل خلال العام ٢٠٠٥ أبحاثا تتعلق بتحليل هذه العلاقة إلى مركبات عديدة تضمنت ما يلي:

١) الاستثمار بفروع الاقتصاد: تردي الاوضاع الأمنية بفعل الدولة ذاتها يؤدي إلى توقعات بازدياد عدم الاستقرار الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى عدم توسيع وسائل الإنتاج أو إقامة مصانع جديدة. أي بما معناه أن الأخطار لا تحفز الاستثمار.

٢) الاستهلاك الخاص: ازدياد الإصابات بالأمن الشخصي وارتفاع مستوى التشاؤم بما يتعلق بالمستقبل الأمني تسبب في ارتفاع نسبة البطالة، وإلى تآكل الأجر الفعلي وهبوط الاستهلاك الخاص.

٣) الاستثمار بالبناء السكني: العديد من العائلات تؤجل قرارها بشأن شراء شقة سكنية جديدة وذلك بسبب ازدياد مستوى عدم الاستقرار الاقتصادي. ليس هناك أي مبرر لزيادة الدين الخاص للعائلة عندما يكون المستقبل الاقتصادي سيئاً أكثر.

٤) الاستهلاك العام: زيادة ميزانية الدولة وبالذات نفقات الأمن من جهة وتقليص الاستهلاك المدني العام أو النفقات المدنية، مثل خدمات الرفاه، الهبات والمساعدات، الدعم الحكومي والأجور وغيرها.

٥) السياحة: هو أحد الفروع الرئيسية المتضررة من سوء الأوضاع الأمنية بسبب الاحتلال، فالسياح يفضلون الأماكن الهادئة وليس الخطرة، وهذا ينعكس أيضا على فروع أخرى.

٦) تصدير السلع والمنتجات: الأضرار اللاحقة بهذا الفرع أخف قليلاً من الأضرار اللاحقة بالفروع الأخرى. ويفضّل الأجانب شراء السلع والمنتجات من مكان آمن أكثر. وتتضرر استثمارات الأجانب في شركات إسرائيلية أيضاً.

٧) ارتفاع نسبة البطالة بشكل دائم، إذ أن معظم الشركات تضطر إلى فصل العديد من العمال على أثر الأضرار اللاحقة بالمصانع والمصالح. وتتصرّف الحكومة هي الأخرى بشكل مماثل.

٨) أسعار صرف العملات : تخفيض قيمة الشيكل مقابل الدولار وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني والذي يؤدي إلى تقليل كميات الأموال الداخلة إلى إسرائيل عن طريق الأجانب . ومن جانب آخر يفضل الإسرائيليون إخراج أموالهم إلى خارج البلاد مما يؤثر سلبياً على قيمة الشيكل مقابل العملات الأخرى .

٩) غلاء المعيشة : التخفيض الحاصل بقيمة الشيكل مقابل الدولار يؤدي إلى ارتفاع جدول غلاء المعيشة . ويتحول حوالي ٣٠٪ من تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع التضخم المالي .

١٠) ويؤدي ارتفاع التضخم المالي إلى ارتفاع مماثل بنسبة فائدة بنك إسرائيل . الفائدة طويلة الأمد ترتفع هي الأخرى بسبب ازدياد الأخطار الاقتصادية وارتفاع العجز الحكومي .

وتضمنت هذه الأبحاث أيضا مقارنة أو تحليلاً لمدى تأثر المؤشرات الاقتصادية بسبب استمرار الاحتلال ؛ أو بمعنى آخر تم فحص نسبة عدم النمو الإضافي الحاصل بهذه المؤشرات . فيما يلي تلخيص لهذه النتائج :

١) خسارة متوقعة للناتج المحلي الفعلي بنسبة ٥ , ٢٪ .

٢) عدم نمو الناتج القومي للفرد بنسبة إضافية تصل إلى ٨ , ٢٪ وعدم نمو الاستهلاك الخاص للفرد بنسبة ١ , ٣٪ .

٣) خسارة بمستوى الاستثمارات المحلية بنسبة ٥ , ١٠٪ وهبوط بمستوى الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٦ , ٧٪ .

٤) خسارة الفروع المصدرة بنسبة إضافية تصل إلى حوالي ٨٪ .

٥) أضرار قد تلحق أيضا بأسواق المال وهبوطها أو عدم نموها بمعدل ٩٪ .

وشملت خطة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية المستوطنين وتوطينهم من جديد داخل إسرائيل . بالإضافة إلى سحب قوات الجيش من نفس المناطق المحتلة ونشرها من جديد .

ووصلت تكلفة الانسحاب إلى حوالي ٨ مليارد شيكل بينما كانت الحكومة خططت أن تنفق مبلغ ٥ مليارد شيكل فقط .

وخُصص القسم الأكبر من النفقات من أجل إعطاء المستوطنين تعويضات بسبب الإخلاء ، أما القسم الآخر فقد انفق من اجل توطين هؤلاء المستوطنين من جديد داخل إسرائيل ، بما في ذلك بناء شقق سكنية مؤقتة وثابتة . وتكون هذه على نفقة الحكومة بوزاراتها المختلفة .

وضم القانون الخاص بالتعويض للمستوطنين تعويضات عن الشقق السكنية التي استوطنوا فيها خلال مدة استيطانهم في قطاع غزة . وكذلك منحهم تعويضاً إضافيا يمكنهم التأقلم مع السكن الجديد ، وتعويضاً آخر للنقليات ودفع الأجر السكني لمعظم المستوطنين الذين فقدوا أماكن عملهم ، وهم حصلوا على مبالغ تساعدهم على التأقلم بعد فقدان أماكن العمل .

كل شخص بلغ ٥٥ عاماً منح الحق بأن يحصل على مخصصات التقاعد المدفوعة لكل من يبلغ ٦٧ عاماً .

هذا ، بالإضافة إلى مبلغ ٤٨٠٠ شيكل لكل مستوطن عن كل سنة استوطن فيها داخل الأراضي المحتلة . ومُنح المستوطنون الذين نقلوا أماكن سكناهم إلى النقب أو الجليل تعويضاً إضافيا كما أن الانتقال قد تم إلى مناطق أفضلية "أ" .

أما بالنسبة للمصالح الاقتصادية فقد اقر القانون تعويضات حسب اختيار واحد من بين اثنين :

الأول اختيار مالي والثاني اختيار ملك(عقار) . كل صاحب مصلحة اختار واحداً من هذين المسلكين . أما التعويض الفعلي فكان حسب الأعلى من هذين المسلكين . بالإضافة إلى هذا تقرر إعطاء تعويضات خاصة لأصحاب الدفيئات

والذي يخول المستوطن الحصول على التعويض حسب نوع الدفيئة وعدد الدونمات التي بحوزته .

وفيما يلي تفصيل لمبالغ التكلفة المخططة من الميزانية (ملايين الشواكل) :
- تعويض عن المباني السكنية ونقلها ٢٤٤٠ .
- تعويض للعاملين ٣٢٠ .
- هبات شخصية (حسب الفترة الزمنية) ٢٧٠ .
- تعويض لأصحاب المصالح ١٤٩٠ .
- المباني العامة والبنية التحتية ٤٠٠ .
- سلطات ولجان محلية ٢٠٠ .

أما الميزانية المخصصة لأجهزة الأمن فكانت حوالي ٢ مليارد شيكل لتنفيذ المهام التالية :
- إخلاء القواعد العسكرية والمعسكرات وبنائها من جديد في منطقة النقب الغربي ونقل المعدات العسكرية للاماكن الجديدة .
- تكثيف الجدار الامني حول قطاع غزة .
- تنفيذ عمليات الاخلاء ذاتها بالتعاون مع أجهزة الشرطة ، وعليه تم تجنيد الاحتياط بكميات هائلة .
- نقل ممتلكات المستوطنين الذين لا ينقلون ممتلكاتهم بأنفسهم .

وكلّف هدم المباني والبيوت في قطاع غزة وإخلاء الأنقاض خزينة الدولة حوالي ٢٠٠ مليون شيكل .

وكانت مهمة الشرطة إخلاء المستوطنين الذين رفضوا ترك مواقعهم بإرادتهم ومنع دخول المعارضين للانسحاب إلى مناطق قطاع غزة وشمال الضفة الغربية ، والمحافظة على الأمن العام في فترة ما قبل الانسحاب (منع إغلاق الشوارع من قبل المعارضين لخطة الانسحاب ، والمظاهرات العنيفة وغيرها) . والاهتمام بمخالفات العنف والتحريض المرافقة لعملية الانسحاب . وبلغت تكلفة تفعيل قوة الشرطة (الأجور ، والمعدات الشخصية والأجهزة الأخرى ، والطعام والنوم وما إلى ذلك) حوالي ٤٩٠ مليون شيكل .

وتصل التقديرات الاقتصادية المختلفة حول التوفير الناتج عن الانتشار المجدد لقوات الأمن إلى حوالي ٣٠٠ مليون شيكل سنوياً وهذا التوفير مصدره انخفاض عدد قوات الأمن بالمقارنة مع إعداد الجنود والقوات التي تواجدت في قطاع غزة قبل الانسحاب ، بالإضافة إلى انخفاض عدد الجنود المكلفين بحماية المستوطنين (مرافقة المسافرين على اختلاف أنواعهم ، وفتح الطرقات وغيره) .

بالإضافة إلى هذه النفقات اضطرت الحكومة إلى تفعيل أجهزة مدنية من اجل تنفيذ الانسحاب . فعلى سبيل المثال : إقامة إدارة تعالج أمور المستوطنين وتنفيذ دفع التعويضات لهم . هذه الإدارة كلفت ٧٠ مليون شيكل (وتُعرف هذه الإدارة بـ " ادارة سيلع ") .

إقامة أجهزة قضاء لمعالجة الاعتقالات ، والمحاكمات الجنائية وتقديم الالتماسات إلى محكمة العدل العليا بسبب

عملية الانسحاب. وبلغت تكلفة الجهاز القضائي حوالي ٥٠ مليون شيكل. إقامة أجهزة رفاه تعالج مشاكل المستوطنين بكلفة ٦٠ مليون شيكل. وإقامة أجهزة تشغيل لدمج المستوطنين في أسواق العمل بكلفة ٢٥ مليون شيكل. إقامة أجهزة تعليم تتكفل باستيعاب أولاد المستوطنين في المدارس الإسرائيلية بكلفة تصل إلى حوالي ٦٨ مليون شيكل. وإقامة مبانٍ سكنية مختلفة بكلفة ٧٢ مليون شيكل.

وستصل النفقات النابعة من تنفيذ الانسحاب إلى أكثر من ٨ مليارد شيكل وستمتد هذه النفقات بين السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧. حددت الحكومة القواعد التالية من اجل تنفيذ الانسحاب:

١. سيرتفع العجز الحكومي خلال سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٠,٨٪ من الناتج القومي الفعلي وستزداد نفقات الحكومة بنسبة ١,١٪. وهذا الأمر معناه ازدياد العجز الحكومي خلال سنة ٢٠٠٥ بمبلغ ٣,٤ مليارد شيكل.

٢. يمكن القانون زيادة العجز خلال العام ٢٠٠٦ بنسبة ١٪ إضافية وزيادة نفقات الحكومة بنسبة إضافية تصل إلى ١,٣٪. وستصل نسبة العجز الحكومي خلال العام ٢٠٠٥ إلى ٥,١٪ بعد أن انخفضت نسبتها إلى ٤,٨٪ خلال العام ٢٠٠٤ وهذه النفقات ستمول عن طريق فرض ضرائب جديدة. وستتوجه حكومة إسرائيل بطلب إلى حكومة الولايات المتحدة تطلب فيه مساعدة بتمويل أقسام معينة من خطة الانسحاب. وحكومة الولايات المتحدة مستعدة لتقديم المساعدات المطلوبة من أجل نشر قوات الجيش من جديد وليس من أجل دفع تعويضات للمستوطنين. من المقدر أن تصل مساعدات من هذا القبيل إلى ٥٠٠ مليون دولار. ولتمويل باقي نفقات الانسحاب سيأتي عن طريق تخفيض ميزانيات الوزارات المختلفة. وعلينا في هذا الصدد أن نذكر أن قسماً من النفقات المدنية ابتلع بميزانيات الوزارات الحكومية عن طريق تغيير سلم الافضليات الداخلية في ميزانية هذه الوزارات.

القسم الخامس

الإصلاحات الضريبية في إسرائيل

مع بدء تنفيذ خطة اشفاء اقتصاد إسرائيل في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٣ بدأت الدولة بتنفيذ إصلاحات ضريبية ستمتد تأثيراتها حتى سنة ٢٠١٠. وتتلخص هذه الإصلاحات في الأساس بتغيير العبء الضريبي وإكمال كل الأمور المتعلقة بالضرائب المباشرة والضرائب على الأرباح المجنية من أسواق المال. قبل ذلك كانت إسرائيل باشرت ونفذت إصلاحات ضريبية على الاستيراد والمواد الخام وذلك خلال سنوات الـ٩٠ وهدفت هذه الإصلاحات إلى تطوير الأسواق المحلية وفتحها للمنافسة التامة مع الأسواق العالمية (سياسة الانكشاف) وخلق سعر صرف موحد.

أدت الإصلاحات الضريبية المتخذة حينئذ إلى إلغاء معظم قيود الاستيراد على اختلاف أنواعها، تقليل الضرائب الجمركية إلى نسب منخفضة، وفي بعض الأحيان إلغائها تماماً.

وهدفت الإصلاحات الحالية إلى تخفيض نسب الضريبة المفروضة على الأفراد ونجحت بذلك فعلاً. وبالإضافة نجحت الإصلاحات بأن تفرض الضرائب المجنية بأسواق المال ومساواة نسبة الضرائب من أسواق المال خارج البلاد

مع تلك الناتجة من فعاليات ونشاطات في أسواق المال داخل البلاد، وعليه تكون الحكومة أكملت خطوات تحرير أسواق المال وأسواق العملات الصعبة .

وتستكمل إسرائيل تدريجياً مراحل التحرر الداخلي من القيود الرسمية والانكشاف على جميع الأسواق، وعليه فإن أجهزة الضرائب هي شرط مسبق ومحتم لهذه العملية وهو يتحقق أيضا بشكل تدريجي ، إذ أن خطوات الإصلاح لأجهزة الضرائب نجحت بأن تلائم معظم نسب الضرائب في اسرائيل للنسب المقبولة في معظم دول العالم وبالذات تلك المتنافسة مع إسرائيل في الأسواق العالمية .

وفيما يلي تلخيص بنود خطة الإصلاحات الضريبية للعام ٢٠٠٥ وللأعوام المقبلة :

١ . تخفيض تدريجي للضرائب المباشرة بما في ذلك تقليل نسبة الضريبة الهامشية من ٤٩٪ في الـ ٢٠٠٦ إلى ٤٤٪ في سنة ٢٠١٠ .

٢ . تقليل نسبة ضرائب الشركات من ٣١٪ من سنة ٢٠٠٦ إلى ٢٥٪ في العام ٢٠١٠ .

٣ . تقليل تدريجي بنسبة القيمة المضافة على مرحلتين : خلال العام ٢٠٠٥ ستخفض ضريبة القيمة المضافة من ١٧٪ إلى ١٦,٥٪ وفي سنة ٢٠٠٧ ستنخفض هذه النسبة إلى ١٦٪ .

٤ . رفع نسبة الضرائب المفروضة على الأرباح المجنية من أسواق المال من ١٥٪ إلى ٢٠٪ على الفائدة الفعلية (من ١٠٪ - ١٥٪) . نسبة ضريبة التحسين ستنخفض أيضا إلى ٢٠٪ في العام ٢٠١٠ (نسبتها الآن تصل إلى ٢٥٪) .

٥ . تقليل الضرائب المفروضة حالياً على شراء شقة سكنية إلى ٥٪ .

٦ . تخفيض نسبة التأمين الوطني لذوي الدخل المنخفض ورفعه لذوي الدخل العالي .

وتتلخص الأبعاد الاقتصادية لكل الخطوات التي اوردناها أعلاه بما يلي :

١ . تستكمل الإصلاحات الضريبية كل عمليات العولمة وفتح الأسواق المحلية على الأسواق العالمية . وتتلاءم ضريبة الشركات مع الضرائب المفروضة بمعظم دول العالم المتطورة مما يُحسّن قدرة المنافسة للاقتصاد الإسرائيلي . هكذا الأمر أيضا بالنسبة للضرائب على الأفراد والضرائب المفروضة على أرباح أسواق المال .

٢ . الإصلاحات الضريبية وبالذات الخطوات المنتهجة خلال العام ٢٠٠٥ لها طابع تقدمي واضح، أي بأنها تنجح بتقليل الفوارق الاقتصادية بين شرائح السكان على المدى البعيد . مركز تخفيض الضرائب يتمحور بشرائح ذات دخل عالٍ (فوق ١٥ ألف شيكل ، أي ضعفي معدل الدخل في إسرائيل) . وتمتعت هذه الشريحة قبل ذلك بتخفيض الضريبة بمبلغ وصل إلى ٦٠٠ شيكل . أما الآن فهذا التخفيض لن يزيد عن ٦٠ شيكلاً . أما الشرائح ذات الدخل المنخفض والمتوسط فستتمتع من الآن بتخفيض ملموس بصورة أكبر بمبلغ الضرائب المدفوعة . واتخذت خطوات مشابهة في ضريبة القيمة المضافة وفي نسبة التأمين الوطني .

٣ . يُحسّن تنفيذ هذه الإصلاحات من أداء أسواق المال وأسواق العملات الصعبة . وسيدفع المستثمر الإسرائيلي

نسب ضرائب مشابهة على أرباحه من البلاد ومن خارجها، وهكذا ستكون اعتباراته بتنفيذ الاستثمار اعتبارات اقتصادية محضة وغير متأثرة من الاختلاف الضريبي .

٤ . تزيد الإصلاحات الضريبية من مستوى الاستقرار الاقتصادي وتُمكّن الحكومة من تحقيق أهداف العجز الحكومي المعلن من خلال خطة اشفاء إسرائيل ألا وهو ٣٪ خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٠ .

٥ . تزيد الإصلاحات الاقتصادية من الفعاليات الاقتصادية ، الاستهلاك والاستثمار، التصدير وتحفيز فروع الاقتصاد المختلفة .

وعلى هذه الإصلاحات أن تأخذ بالحسبان استمرار نمو الاقتصاد بنسبة ٤٪ سنوياً . ومن جهة أخرى فإن فشل الدولة بتخفيض جذري في نفقات الأمن سيفرض عليها إقرار تقليص في النفقات الحكومية للفرد في مجالات الرفاه والتعليم والتربية والصحة وغيرها .

القسم السادس

الفقر في إسرائيل وطرق محاربته

تميزت الاستراتيجية المقترحة لتقليص الفقر في إسرائيل في سنة ٢٠٠٥ ببعض المساوئ المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية (انظر الفصل الاجتماعي من التقرير) . فقد وصل عدد العائلات الفقيرة خلال العام ٢٠٠٥ إلى ١٦٥٠٠٠٠ نسمة وذلك رغم النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته إسرائيل خلال هذه الفترة .

اقترح بنك إسرائيل المركزي إستراتيجية لتنفيذ خطة اقتصادية واجتماعية مفادها تقليص الفقر عن طريق توسيع دائرة التشغيل وتغييرات في أجهزة الرفاه . وتتلخص هذه الإستراتيجية بما يلي :

تقليل نسبة الفقراء وثغرات الدخل في الدولة بنسبة ٤,٠٪ خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٥ مع الاهتمام بالوصول إلى مستوى الفقر المقبول عالمياً خلال هذه الفترة، والأخذ بعين الاعتبار تحسين الوضع النسبي للفقراء جداً .

وزيادة نسبة التشغيل بـ ٣,٠٪ خلال فترة ١٠ سنوات حتى تصل إسرائيل إلى المستوى المقبول في دول OECD . هذا الأمر معناه زيادة عدد المشتغلين بحوالي ١٠٠ ألف مشتغل خلال الفترة نفسها . وتحسين مستوى الخدمات الصحية، والتربية والتعليم والثقافة، وبالذات داخل الأوساط التي تعاني بشكل واضح من هذه المشكلة وذلك بسبب كون ظاهرة الفقر نابعة من نقص في هذه المجالات .

تخفيض نسبة العمال الأجانب إلى ٤٪ خلال ٣ سنوات وذلك عن طريق مساواة ظروف عملهم بتلك الممنوحة للعمال الإسرائيليين .

وتحسين طريقة دفع المستحقات في المستقبل وزيادة تدريجية في حجم استكمال الدخل للشيوخ بحيث تمنحهم إمكانيات العيش بصورة أفضل .

ومعالجة الفئات المتضررة بشكل جذري وبالذات فئات المعاقين ، والأولاد ، والأمهات الوحيدات وما شابه ، وإعطاء الدعم اللازم لكل شريحة بشكل يتماشى مع احتياجاتها مع الأخذ بعين الاعتبار شرائح سكانية كاملة، مثل

الأقلية الفلسطينية في إسرائيل واليهود الحريديم .
الأهم من هذا كله : على الحكومة القادمة أن تبدأ فوراً بتغيير سلم الأفضليات وتغيير السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لكي يتسنى لها بشكل تدريجي محاربة الفقر وليس محاربة الفقراء .

تلخيص

في هذا الفصل تم التطرق بشكل موسع لكل المستجدات الاقتصادية الحاصلة في دولة إسرائيل للعام ٢٠٠٥ . بدأ التقرير بجرد كل المؤشرات الاقتصادية المهمة مثل الناتج القومي والناتج القومي للفرد، الاستهلاك الشخصي، الاستهلاك العام، الاستثمارات، التصدير والاستيراد، البطالة والفقر، غلاء المعيشة، أسواق المال وغيره .

في الفصل الاول تم استعراض سياسة نتنياهو الاقتصادية إذ اعتبر البعض (وخصوصا أصحاب رؤوس الأموال) هذه السياسة نجاحا باهرا بسبب كون هذه السياسة دعما لكل مصالحهم أما الآخرون فقد رأوا بهذه السياسة هدما لدولة الرفاه الاجتماعي بكونها السياسة المسؤولة عن إدخال عائلات إضافية إلى دائرة الفقر وإلحاق الأضرار بفئات العمال وطبقات السكان الضعيفة .

تأثير الانتخابات على الاقتصاد الإسرائيلي كان واضحا وجليا، وبالذات تغيير السياسة المالية والنقدية لحكومة إسرائيل والبنك المركزي وانتهاج بعض حكام الدولة وصانعي القرار فيها سياسات اقتصاد انتخابي قد تؤثر سلبيا على نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

قرار حكومة إسرائيل إخلاء المستوطنات من قطاع غزة ترك بصمة واضحة على اقتصاد الدولة وبالذات على ميزانية الدولة التي تحاول إيجاد التمويل المناسب للتكلفة المالية والاقتصادية المترتبة عن هذا القرار . هذا الامر أثر على ازدياد نسبة العجز الحكومي خلال سنة ٢٠٠٥ وذلك بعد أن حاولت الدولة جاهدة خفض نسبة العجز الحكومي وبالذات منذ بداية سنة ٢٠٠٣ .

استمرار الاصلاحات الضريبية سنة ٢٠٠٥ له مميزاته الايجابية على الاقتصاد الإسرائيلي إذ تحاول الدولة بشكل مستمر العمل على مضاهاة قوانين الضرائب الإسرائيلية بقوانين الضرائب في معظم دول العالم .

الامر الاكثر خطورة يتمثل باتساع دائرة الفقر وانضمام العديد من العائلات إلى هذه الدائرة مما يجبر الدولة على تغيير نهجها الاجتماعي .

المصادر:

تقارير بنك إسرائيل ٢٠٠٥
تقارير وزارة المالية ٢٠٠٥
تقارير دائرة الاحصائيات المركزية ٢٠٠٥
تقارير مؤسسة التأمين الوطني ٢٠٠٥

تقرير "مدار" الاستراتيجي

٢٠٠٦

المشهد الاسرائيلي في العام ٢٠٠٥

تحرير:

د.جوني منصور

المشاركون

انطوان شلحت

ممدوح نوفل

د. مسعود اغبارية

فادي نحاس

د. حسام جريس

د. خولة أبو بكر

د. أسعد غانم

مطانس شحادة

(٥)

المشهد الاجتماعي

بقلم: د. خولة أبوبكر[١]

١- السياسة الاجتماعية للحكومة الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٥

وزارة الرفاه الاجتماعي (والعمل) هي حلقة مهمة في سياسة دولة تعرّف نفسها بأنها دولة رفاه. وبحسب تحديد الوزارة، فأهدافها هي: إعادة تأهيل، مساعدة وحماية كل فرد، أسرة أو جماعة، تعرضوا لنكسة مؤقتة أو مستديمة بسبب فقر، إعاقة أو إقصاء، انحراف اجتماعي، بطالة، تمييز أو استغلال".

وإذ تحدد هذه الأهداف، فإن الوزارة تتأمل بأنها تعكس التزام الحكومة تجاه قيم سياسة الرفاه في مجتمع ديمقراطي. من بين هذه القيم حقوق الإنسان، المساواة في الحقوق والفرص، احترام الإنسان وحريته، قيم العدل والتضامن الاجتماعي. تبرز هذه القيم عند تقديم خدمات مناسبة بدون تمييز بسبب الجيل، الجنس، الثقافة، الوضع الجسدي أو العقلي أو منطقة السكن (من منشورات وزارة الرفاه).

تعرّف ليفشيتس* (١٩٩٠) دولة الرفاه بتلك التي تطمح الى تأمين الرفاه؛ أي التي ترى أن دورها توفير حياة احترام وبحبوحة وخالية من الفقر، البطالة أو الحرمان، حتى لو لم يتمكن المواطنون من الوصول الى هذا بأنفسهم. تفترض سياسة دولة الرفاه أن الناس بحاجة أحدهم للآخر وأن هذا واجب. فمن حق الناس الحصول على الطعام، والخدمات الصحية، الملبس، المسكن، إقامة أسر وتقديم خدمات التعليم لهم. عند توفير جميع هذه الخدمات، يستطيع كل فرد أن يعيش مستقلا وبدون الحاجة لمساعدة الدولة.

وضع بنيامين نتنياهو سياسة الرفاه لوزارته بحيث استمر في العمل على تقليص دور الدولة في اقتصاد السوق وزيادة

---

[١] استاذة محاضرة في كلية عيمق يزراعيل، قسم العلوم السلوكية.

دور المواطنين، المؤسسات والتجارة الخارجية. شهدت نهاية عام ٢٠٠٥ استقالة نتنياهو من الوزارة، انتخاب عمير بيرتس رئيسا لحزب العمل تحت راية رفع مستوى العامل وتحسين خدمات الرفاه للمواطنين، استقالة أرئيل شارون من حزب الليكود وإقامة حزب كديما. أدت التغييرات السياسية الى إثارة موضوع رفاه المواطن الاسرائيلي من جديد ووضعه على سلم أولويات جميع الأحزاب الكبيرة في اسرائيل.

خصصت حكومة اسرائيل لعام ٢٠٠٥ ميزانية لوزارة الرفاه مقدارها ٤ ميليارد شيكل منها ١,٠٩٥ مليارد شيكل تعطى على شكل خدمات مرتبطة بمستوى الدخل. وزعت الميزانية كالتالي: خدمات شخصية واجتماعية: ١,٨٥٩ مليارد شيكل؛ اعادة التأهيل: ٤٦٠ مليون شيكل؛ خدمات للمتخلفين عقليا: ١,٠٧٦ مليارد شيكل؛ خدمات للشبيبة بدون إطار ٢٤٠ مليون شيكل (فارس*، ٢٠٠٤).

١-١ سياسة إفقار المجتمع وتدعيم الرأسمالية

مست ميزانية اسرائيل لعام ٢٠٠٥ الطبقة الوسطى. كان من نتائج العقيدة الاقتصادية الرأسمالية التي تبناها بنيامين نتنياهو توسيع التقاطب الاجتماعي-اقتصادي. نظرة لتوزيع الثروة في إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ٢٠٠٣ تبرز أنه زاد غنى الأغنياء وفقر الفقراء. عام ٢٠٠٣ ازداد دخل الفئات العشرية الثلاث الأعلى في الهرم التراتبي للدخل في الدولة بنسبة ٥٠٪، بينما زادت نسبة دخل الفئات العشرية الاثنتين الأعلى في الهرم بنسبة ١٠٠٪. كما وارتفع مستوى الحياة للطبقة الوسطى (الفئات العشرية الخمسة في مركز الهرم) بنسبة ٤٠٪ الى ٧٠٪، ولكن بحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزي انخفض عدد المواطنين في الطبقة الوسطى كميا بنسبة ١٥٪-٢٠٪ كما وأن دخل هذه الفئة التي خرجت من الطبقة الوسطى انخفض بنسبة ٢٠٪ -٢٥٪.

مُنح أصحاب الدخل المنخفض جدا وأصحاب الدخل المرتفع جدا تسهيلات ضريبية ومن المتوقع زيادة التسهيلات في السنتين القريبتين للفئتين العشريتين الأعلى بسبب تجميد المخصصات حتى عام ٢٠٠٩. تضم هذه التجميدات الضريبية: تقليل مبلغ مخصصات البطالة لأصحاب الدخل المرتفع، الغاء مصاريف رسوم التعليم العالي من حسابات ضريبة الدخل، تخفيض التعويض لمتضرري الكوارث الطبيعية، الغاء لقب "أرملة الجيش" لشريكة الحياة غير المتزوجة، وستجبى مصاريف لصالح البنوك من المدخرين في بعض برامج التوفير (عشت*، ١٣, ١٢, ٢٠٠٥).

يقول سفيرسكي وكونور-اتياس أن الفئة العشرية الأعلى تسلطت على ٢٨٪ من دخل اسرائيل وكان معدل دخل الأسرة في هذه الفئة ٣٦,٨٤٥ شيكلاً في الشهر، أي أكثر من ١١ ضعفا من دخل الفئة العشرية الأدنى، حيث كان معدل الدخل للأسرة ٣,١٩٣ شيكلاً. وكان دخل العشرية الثانية من القمة ٤٤٪ من مجمل الدخل. بينما كان دخل العشرية الأدنى ٤,٢٪ من مجمل الدخل (http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html). بمعنى أن الفئتين العشريتين في القمة حصلتا على ٧٢٪ من مجمل الدخل العام ٢٠٠٥.

١-٢ أثر تغيير سياسة الرفاه على دفع المخصصات

لا توجد لدولة اسرائيل سياسة رفاه تضمن توزيع الأرباح الناتجة عن النمو الاقتصادي بشكل عادل بين الجمهور بواسطة

قوانين عمل تحمي العمال او بواسطة أجر جماعي وإشراف حكومي على سوق العمل (سفيرسكي، كونور-أتياس، ٢٠٠٥). حاولت وزارة المالية استغلال الحكومة الانتقالية بعد حكومة شارون حتى تحتلن (من حتلنة بمعنى حتى الآن) مخصصات الأولاد وقيمة الحد الأدنى للأجور. ولكن بعد أن توجه التأمين الوطني للمستشار القضائي، قرر الأخير حتلنة المخصصات وجمدت قوانين التسويات في السنوات الأخيرة الأجر المتوسط في السوق والذي تبنى عليه مقاييس المخصصات المختلفة. ادعت وزارة المالية أنه بناء على قانون أساس الكنيست يجب العمل على تجميد التغييرات المقترحة حتى ما بعد الانتخابات (آذار ٢٠٠٦). يعني هذا أن الحتلنة سوف تُنَفَّذ فقط بعد عام، لتدخل في إقرار الميزانية الجديدة لعام ٢٠٠٧. توجه التأمين الوطني مرة أخرى لوزارة المالية بهدف حتلنة الأجور بدون قرار حكومي ولكن ووجه الطلب بالرفض التام. وفقاً لاقتراحات للإصلاح، من المتوقع أن ترتبط لاحقا الزيادات في المخصصات بجدول الأسعار للمستهلك وليس بالأجر المتوسط في السوق المتوسط في السوق (ريجيب وليئور*، ١٩,١,٢٠٠٦).

أقرت محكمة الإستئناف العليا في اسرائيل التقليص في مخصصات ضمان الدخل مما أدى الى المس ب- ١٠٣,٠٠٠ عائلة من هذه العائلات، هنالك ٩٧,٠٠٠ عائلة تقلص دخلها بسبب هذه الإجراءات بحوالي ٢٠٪ بينما حرمت ٥٠٠٠ عائلة كلياً من المخصصات بسبب التشدد في المعايير الجديدة تصل قيمة المخصصات اليوم الى ١,٣٣٧ شيكلاً للفرد، ١,٨٣٨ شيكلاً للزوجين، و- ٢,٠٠٥ شيكل لزوجين وولد واحد. كما وتدفع المخصصات للأسر أحادية ولي الأمر، للمعوقين الذين لا يستطيعون العمل، للأسرى، للمشردين (بدون بيت)، للأرامل، للأيتام، للأولاد الذين تخلى عنهم ذووهم ولمتعاطي المخدرات. تواجد في إسرائيل في عام ٢٠٠٥ حوالي ١٤٢,٠٠٠ من متلقي المخصصات على أنواعها.

تلقى في عام ٢٠٠٥ حوالي ٢,٣ مليون شخص في اسرائيل مخصصات متنوعة من التأمين الوطني، وصلت قيمتها الإجمالية الى ٤٤ ميليارد شيكل. جبى التأمين الوطني منها مبلغ ٣٠ ميليارد شيكل وأكملت الحكومة دفع المبلغ المتبقي (ريجيب*، ٢٥,١٢,٢٠٠٥). تشير تقارير التأمين الوطني الى أن عدد متلقي المخصصات المتنوعة هبط في عام ٢٠٠٥ عقب المعايير الجديدة الموضوعة. تراجع عدد متلقي مخصصات البطالة ب- ٤٠٠٠ شخص، ومتلقي مخصصات تأمين الدخل ب- ٣٠٠٠ شخص، وهبط عدد متلقي مخصصات المعوقين ب- ٣٠٠٠ وعدد متلقي مخصصات الشيخوخة ب- ١٠٠٠ وبقي عدد متلقيات النفقة من التأمين الوطني ثابتا: ٢٤,٤٣١ امرأة.

أكثر فئة تضررت من تقليصات ضمان الدخل هي الأم الوحيدة، التي سنها فوق ٤٦ عاما، مهاجرة من الإتحاد السوفييتي سابقا، تسكن المناطق النائية. المخصصات التي تتلقاها مثل هذه المرأة هي ٢,٢٤٠ شيكلاً إذا كان لديها ولد واحد، ٢,٦٠٧ مع ولدين. ٤٥,٠٠٠ من الأسر التي تلقت مخصصات مقلصة هي أحادية ولي الأمر منها ٩٨٪ ولي أمرها امرأة، منهن ٨٠٪ أرامل، مطلقات أو منفصلات، و- ١٨٪ منها ولية أمرها عزباء.

٣-١ المعالجة الفاشلة للبطالة: برنامج وسكنسن

قررت القيادة الإقتصادية-إجتماعية للحكومة وعلى رأسها أرئيل شارون في عام ٢٠٠٤ تبني مشروع وسكنسن وتفعيله كتجربة في بعض المناطق المختارة في البلدات اليهودية والعربية خلال عام ٢٠٠٥ وهي: الناصرة، نتسيريت

عيليت، منطقة الخضيرة، اشكلون، القدس و سديروت. وبدأ بالعمل في البرنامج في شهر آب عام ٢٠٠٥ وسمي البرنامج "من ضمان دخل لعمل مضمون". وكان هدف البرنامج المعلن تقليص عدد العاطلين عن العمل الذين يرفضون تباعا الانخراط في أي عمل يعرض عليهم بهدف الاستمرار في الاعتماد في معيشتهم على مخصصات البطالة وإرغامهم على قبول أي عمل وليس فقط ما تأهلوا له سابقا. ومن أسس البرنامج الجديد أنه يحرم الفرد من كل المخصصات في حال رفض الانخراط في سوق العمل أو التأهيل المهني له. كما ويفرض البرنامج على العاطلين عن العمل، بغض النظر عن أوضاعهم الصحية (مثل المرضى المزمنين) او الاجتماعية (مثل أمهات الأطفال)، قضاء ٨ ساعات في التدريب في مكاتب العمل وقبول العمل التطوعي المفروض عليهم (مثل الزراعة في حدائق السجون) أثناء هذه الفترة. يشترط برنامج وسكنسن على العاطلين عن العمل التطوع لخدمة الجمهور رغما عنهم كشرط لتلقي مخصصات البطالة (جولدشتاين*، ١٣, ١, ٢٠٠٦). ويقر مدراء المؤسسات البلدية أن "المتطوعين" يوفرون على ميزانياتهم أموالا كثيرة وأنهم أقالوا عمالا بهدف تشغيل "المتطوعين" بدلهم ليقوموا في نفس العمل مجانا.

هنالك أربعة تنظيمات عليها العناية بحوالي ١٨,٠٠٠ عاطل عن العمل، ولكنها تنفذ هذا بدون الأخذ بالحسبان طاقات هؤلاء أو تأهيلهم أو قدراتهم. يوجد اتفاق على هذه السياسة بين منفذي برنامج وسكنسن وبين الحكومة. حيث تشترط دفع مخصصات البطالة بعد مشاركة العاطل عن العمل في البرنامج. ولكن البرنامج لا يوفر عملا ضمن تخصصات الشخص. فمثلا عرض التلفزيون الإسرائيلي حالة طبيب أخصائي تخدير عرض عليه العمل في المحميات الطبيعية، في التنظيف وفي تشذيب الأشجار. وامرأة أخرى عرض عليها أن تعمل في مستشفى لمدة ٦ ساعات يوميا حتى لا تحرم من مخصصات قيمتها ٧٠٠ شيكل (نظرة ثانية، البرنامج الأول، ١١, ١٢, ٢٠٠٥).

يوفر برنامج وسكنسن دورات تأهيلية للعاطلين عن العمل كما ويدمجهم في برامج تطوعية لصالح الجمهور بهدف الحصول على توصيات مستقبلية لإيجاد عمل. تقول دوريت نوفاك، من إدارة برنامج وسكنسن أن ٢٥٠٠ عاطل عن العمل من بين ١٧,٠٠٠ قد وجدوا عملا ثابتا خلال السنة المنصرمة وأن هذه النسبة تعد نجاحا فائقا. ولكن ترد السيدة بربارة افشطين، مديرة جمعية "المرافعة الاجتماعية" أن البرنامج يتعب المشتركين نفسيا لأنه يرسلهم تكرارا لأماكن عمل غير مناسبة. ويشعر هؤلاء بالتهديد على مصائرهم ويخافون من منع المخصصات عنهم.

انتقد الصحافي ريغيب* (٢٣, ١٢, ٢٠٠٥) الإدارة العامة لبرنامج وسكنسن لأنها صرفت مبلغ ربع مليون دولار من أموال الضرائب على الحملة الإعلامية التي تشيد بالبرنامج، في الوقت الذي اندمج فقط ١٣٤١ في وظائف كاملة و ١٤٧٤ شخصا في وظائف جزئية بينما لم يجد باقي ال ١٧,٠٠٠ عاطل عملا مناسبا. رفض ٣,٦٠٩ عاطل عن العمل الوصول الى أماكن العمل التي اقترحت عليهم وعندها منعت عنهم مخصصات البطالة.

بعد البدء في برنامج وسكنسن انخفض عدد العاطلين عن العمل الذين يتوجهون لمكاتب العمل مما أدى لبطالة بين موظفي مكاتب العمل. عندها تقرر ان يؤهل هؤلاء لإجراء مقابلات وتعليمهم كتابة نبذة شخصية لإرسالها للمشغلين. من المفروض أن يرافق الموظف كل عاطل عن العمل شخصيا حتى يجد عملا مناسبا.

قررت لجنة الكنيست لمراقبة الدولة أن يفحص مراقب الدولة طرق تنفيذ برنامج وسكنسن (جولدشطاين*، ١٨, ١, ٢٠٠٦). وكانت عضو الكنيست مالي فوليشوك-بلوخ، من حزب شينوي، قد ادعت أن الدولة جندت

٨٠ مليون شيكل ولكن البرنامج لا يشغّل موظفين ذوي مهارة. من جهة أخرى، ترتبط أرباح الشركات الخاصة بمبلغ المخصصات التي سوف يوفرها برنامج وسكنسن على الدولة وليس بكمية الوظائف التي ستوفرها. وقال عضو الكنيست شطرن أن الدولة تمنح أجساما خاصة المال الطائل بدون أن تأخذ بالحسبان محدوديات الناس الذين يجب ان تخدمهم هذه البرامج. وكرد، قالت السيدة دوريت نوبك أن برنامج وسكنسن يتلقى أموالا فقط على العمال الذين ينتظمون لفترات طويلة في مكان عملهم ولذا من مصلحة البرنامج مساعدة العاطل عن العمل جديا في الانتظام بسوق العمل.

حتى تاريخ كانون الثاني ٢٠٠٦ انتظم في سوق العمل ١٥٪ من المشتركين في برنامج وسكنسن، نصفهم في وظائف جزئية. بينما منعت المخصصات عن ٢٠٪ بسبب رفضهم التعاون الكامل مع البرنامج فيما لم يجد ٦٥٪ من المشتركين عملا بعد ولكنهم "يتطوعون" يوميا ٦ ساعات، ٣٠ ساعة أسبوعيا، ولمدة أربعة أشهر متواصلة في مهام مثل التنظيف، الدهان، التجليس وما أشبه. كل هذا مقابل مخصصات تصل الى ١٥٠٠ شيكل شهريا. يتعارض هذا مع قانون الحد الأدنى من الدخل الذي يحدد مبلغ ٢٤٠٠ شيكل كحد أدنى للدخل لنفس العمل. من المهم الإشارة الى أن هذه المجموعة من العاطلين هم أناس متقدمون في العمر، بعضهم مرضى، انضموا للبرنامج بهدف إعادة تأهيلهم حتى يجدوا عملا يتناسب مع اوضاع سنهم وصحتهم.

١-٤ اعتراض اجتماعي على برنامج وسكنسن

تنتقد الحركات العمالية الاشتراكية برنامج وسكنسن وتخشى أن يكون سببا لمحو حقوق التثبيت في العمل وحقوق التقاعد، وبلورة علاقات عمل سيئة بين العامل والمشغّل وتآكل في قيمة الراتب الأساسية والعمل بالسخرة. إن مراكز التشغيل تحولت لسوق تجارة بالعمال وخاصة المرضى ومحدودي القدرات وتشغّل حوالي ٣٠٪ من مجمل العاطلين عن العمل في أعمال تطوعية مجانية مما يوفر مصاريف عن المشغلين الأغنياء ويزيد من أرباحهم. تدفع الدولة لمديري برنامج وسكنسن بناء على عدد العاطلين عن العمل الذين تركوا البرنامج بعد ان وجدوا عملا ثابتا. وتخشى الحركات العمالية بأن يسعى البرنامج الى تسريب العاطلين عن العمل عن البرنامج رغما عنهم بوسائل شتى تجعلهم يفضلون البقاء في البيت. وبناء على حساب الربح والخسارة فإن على البرنامج تسريب حوالي ٤٠٪ من العاطلين كل شهر حتى يضمنوا أرباحهم المادية. في البرنامج الأصلي في وسكنسن في الولايات المتحدة لم ينجح البرنامج في تشغيل إلا ٨٪ من مجمل العاطلين في أعمال ثابتة. وبسبب كل سلبيات البرنامج خرج العاطلون عن العمل عدة مرات في مظاهرات ضد البرنامج ولكن جميعها قمعت بالقوة وغالبا مع تدخل من الشرطة ضد العمال.

***

١-٥ الإنفتاح على العولمة: استغلال العمال وقوة العمل رخيصة التكلفة

تحولت اسرائيل من دولة ذات سياسة اشتراكية-اجتماعية رائدة في الستينيات والسبعينيات إلى إحدى الدول المسيئة

لعمالها في عصر العولمة . شهدت الثمانينيات والتسعينيات خصخصة مكثفة للمصانع والشركات وتردي تأثير نقابة العمال "الهستدروت" في منتصف التسعينيات لتصبح جهازا رمزيا لا يملك قوة حقيقية للدفاع عن حقوق العمال . كما ورافقت سيرورة الخصخصة، ثم العولمة نقل الورش والمصانع من المركز للضواحي، ومنها للدول العربية والآسيوية رخيصة تكلفة التصنيع والإنتاج . هكذا خلقت الدولة والرأسماليون بطالة مزمنة وخاصة في الضواحي، وخاصة بين النساء من الفئات المهمشة في الدولة مثل العرب وبعض الفئات اليهودية المتدينة والشرقية .

١-٦ علاقة منظمة التجارة العالمية مع إسرائيل

توجب منظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء بها أن تقدم خدمات اجتماعية، تربوية، صحية، رفاه وأمن إجتماعي لعمالها . أقرت اتفاقية "الغات" أنه على الحكومات توفير الخدمات التي لا توفرها جهات خاصة أو جهات متنافسة . توجد في إسرائيل اليوم جهات خاصة توفر خدمات ثقافية بغرض الإثراء، التقييم والتصنيف . أيضا جهاز الصحة العام يدمج بين الخدمات العامة والتجارة وبرنامج وسكنسن يدمج جهات تجارية في الخدمات الإجتماعية، العملية والمادية . كذلك الأمر بالنسبة للخدمات الصحية، التأمين المالي وإدارة أموال التقاعد . لم تقترح دولة إسرائيل التفاوض على نوعية وجودة هذه الخدمات . بالمقابل بدأت الدولة تفتح باب المنافسة للخدمات الإجتماعية، المالية والتجارية، بما فيها التأمينات الطبية وتأمينات التقاعد . من الممكن أن يؤدي هذا الوضع الى تسلط أجسام غريبة على جهاز الصحة في إسرائيل أو على أجزاء منها . وزارة المالية معنية ان تدخل شركات غريبة لمجال إدارة الاستثمارات المالية وصناديق التقاعد، وهذه بالتالي من الممكن أن تستثمر هذه الأموال في الخارج وهكذا تعرّض أموال العمال للخطر .

١-٧ سوق العمل الرخيص: تشغيل النساء المتدينات (حريديم) كمثال

احتاجت النساء اليهوديات المتدينات الخروج لسوق العمل بعد أن تدنت مخصصات الأولاد ومخصصات ضمان الدخل . يشترط على هذه المجموعة العمل ضمن المعايير اليهودية الشرعية . ولذا تبحث النساء عن عمل في منطقة سكناها، ضمن بيئة بها نساء فقط . النساء المتدينات يتمتعن بدافعية مرتفعة للعمل، ويرين بالعمل مصدرا لزيادة الدخل وليس لبناء حياة مهنية (Career)، إذ أن إقامة أسرة هي الحياة المهنية للمرأة اليهودية المتدينة . اشتركت مجموعة من النساء المتدينات في برنامج تأهيل في مستوطنة موديعين العليا (منطقة القدس) كمبرمجات حاسوب في شركة "ماتريكس" ضمن مشروع سمي "تلبيوت" . تبنت شركة ماتريكس ٥٠ هندسية متدينة أنهت تعليمها في دار معلمات متدينات (حريديم) وعلموهن مهنة برمجة الحاسوب في شركة جون بريس قبل أن يبدأن عملهن في موديعين العليا . كانت النساء يكسبن خلال الدورة مبلغ ٢٠٠٠ شيكل .

هذا المشروع للنساء المتدينات قائم أيضا في شركات برمجة أخرى مثل "إيميجستور" و "سيتي بوك" (الغازي*، ٩, ١٢, ٢٠٠٥) . يدر عمل المرأة عليها دخلا ابتدائيا بقيمة الحد الأدنى للدخل، أي ٣٣٣٥ شيكلاً بالإضافة لمصاريف السفر، وفي السنة الثانية يصل دخلهن الى ٤,٨٠٠ شيكل ولكن بدون أي ضمان إجتماعي . للمقارنة، يعتبر هذا المبلغ ثلث المبلغ الذي يتقاضاه رجل يعمل في نفس العمل في أي شركة "هاي تك" في مركز البلاد . ولكن انتاج هذه

المجموعة مضاعف عن انتاج الرجال في مركز البلاد. تدفع الدولة لمشروع "تلبيوت" مبلغ ١٠٠٠ شيكل عن كل امرأة تندمج في البرنامج وتموّل جزءا من أجور النساء. يشترط على المرأة أن تعمل سنتين كحد أدنى في الشركة بعد تأهيلها العلمي. أما إذا قررت ترك العمل قبل انتهاء هذه الفترة فعليها تعويض الشركة بقيمة راتب عمل شهرين.

يقول أحد قيادات الجمهور المتدين (حريدي) أنه بسبب فقر هذه الفئة فإن مثل هذه الرواتب تعتبر مرتفعة جدا لديهم. اما إدارة شركة "ماتريكس" فيعزون الرواتب المنخفضة الى مستوى الحياة الرخيص الذي تعيشه النساء في مناطق سكناهن في الضواحي، إذ أن مصاريفهن على أجور البيت والجليسة للأطفال او روضات الأطفال الخاصة تصل الى ثلث المبالغ المدفوعة في منطقة مركز البلاد. ولكن إدارة الشركة تصف عمل هذه المجموعة للمستثمرين الأجانب بأنه "عمل رخيص التكلفة".

يمثل مشروع العمل هذا تجاوب الشركة مع العولمة السريعة "للهاي تيك". مثلا، بالإمكان تشغيل أيدٍ عاملة هندية بواسطة وسطاء محليين هنالك O -Shore Outsourcing إذ ان تخفيض سعر تكلفة المنتوج هو من أهم أسس اقتصاد العولمة. ولكن تكمن في هذا الحل مشاكل، تكلف حلولها مبالغ إضافية. من هذه المشاكل البعد الجغرافي، والتكلفة المرتفعة لنقل المسؤولين عن المشروع بين إسرائيل والهند، انتهاج أيام عمل مختلفة في كل دولة، استعمال لغات مختلفة، "ثقافة عمل" مختلفة، وكل هذا يجعل الفرق القليل غير مجدٍ. تكلف ساعة عمل المبرمج في الهند ١٦-١٨$ ولكن تعاني الشركات من مشكلة التبديل العالي للعمال. تدفع "ماتريكس" ١٨-٢٠$ على الساعة وهنالك ثبات في العمال وخاصة بين النساء المشتغلات في المشروع.

* * *

٢- الفقر

تدل معطيات التأمين الوطني الإسرائيلي أن الفترة بين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ امتازت في استمرار تحسن الاقتصاد، وهبوط في نسبة البطالة وزيادة نسبة الدخل وفي استقرار نسبي في الأسعار في السوق. زادت نسبة العاملين في الدولة ب- ١,٧٪ ونسبة الوظائف ب - ٣٪ وخاصة في حقلي التجارة والخدمات، اللذين يدفعان رواتب منخفضة نسبيا. أما البطالة فقد هبطت من نسبة ١٠,٥٪ في عام ٢٠٠٤ الى ٩,٧٪ في عام ٢٠٠٥. هبطت نسبة الأسر بدون معيل بنسبة ٣٪ وزادت نسبة الأسر مع معيل بنسبة ١,٤٪ مقارنة مع السنة المنصرمة. ومع هذا تآكلت رواتب هذه الأسر بقيمة ١,٤٪.

تقلّصت ميزانيات المخصصات التي دفعها التأمين الوطني للأسر بنسبة ٢,٢٪ وهكذا وصلت نسبة تآكل هذه المخصصات منذ عام ٢٠٠٢ إلى ١٤,٥٪. زاد في نفس الفترة التقليص في مخصصات الأولاد بنسبة ٥٪-٧٪ بما يتلاءم مع عدد الأولاد في الأسرة. وفي نفس السنة زادت نسبة مخصصات الشيخوخة ب - ٠,٩٪ وأيضا زادت مخصصات إكمال الدخل للمسنين وذوي الدخل المنخفض في نيسان ٢٠٠٥ بنسبة ٢,٥٪.

زادت نسبة الضريبة على العزاب والمتزوجين الذين يعملون بنسبة ٥٪، بينما خفضت عن الأزواج الذي لا يعمل/

تعمل شريكهم/ شريكتهم بنسبة ٢٪. أدّى هذا التخفيض الى هبوط عام في النسبة المدفوعة من الدخل بحيث كان ٢٣,٥٪ عام ٢٠٠٤ ووصل إلى ٢٢,٧٪ عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥. أفاد هذا التغيير كما في الماضي، الفئة العشرية الأغنى في الدولة حيث زاد دخلها أكثر بكثير من الزيادة التي استفادت منها الفئات العشرية الأدنى والوسطى. في الإجمال زاد دخل الفئة العشرية الأولى بنسبة ٢,٨٪ مقابل ١٪ زيادة أحرزت لدى باقي الفئات. أي أن الإصلاح الذي أجري على الضرائب المباشرة لم يؤد إلى توزيع الموارد بشكل يخدم الفئات المحتاجة والفقيرة في الدولة، وإنما أفاد الأغنياء فقط وبطريقة مباشرة. زادت نسبة الدخل العام للأسرة في إسرائيل في هذه الفترة ب- ٠,٧٪ ولكن الدخل الحقيقي زاد ب- ١,٤٪. وهكذا ارتفع خط الفقر بنفس النسبة.

٢-١ معطيات عن فقر المجتمع الإسرائيلي في عام ٢٠٠٥

كانت أهم ميزة في عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ أن الفقر انحسر نسبيا للفترة الزمنية ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ ولكن نسبة الأسر الفقيرة بقيت مرتفعة حيث زادت من ٢٠,٣٪ إلى ٢٠,٥٪. بلغ عدد الأسر الفقيرة عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، ٤٠٣ آلاف أسرة، تضم ١,٥٨٠,٠٠٠ شخص معظمهم من الأجيرين و ٧٣٨ ألف طفل. كانت نسبة الأطفال الذين أنقذوا من خط الفقر ما بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ فقط ١٧٪ من مجمل الأطفال الفقراء نتيجة دفع المخصصات لأسرهم. تقف الفجوة بين مدخول الأسرة الفقيرة وبين خط الفقر على نسبة ٣٣,٣٪. زاد الفقر بين الأفراد والأولاد حيث كانت نسبة الأولاد الفقراء ٣٣,٢٪ وارتفعت لتصل ٣٤,١٪ في سنة ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥. وهكذا تكون نسبة الأولاد الفقراء زادت منذ عام ١٩٩٨ بنسبة ٥٠٪.

لدى فحص نسبة الأسر الفقيرة مقارنة لنسبة الدخل نجدها بقيت ثابتة بسبب تحسن وضع سوق العمل وخاصة لدى الفئات الضعيفة. برز التحسن خاصة في فرع التجارة والخدمات ولدى ذوي الثقافة المنخفضة، ولكن هذه الفئات أيضا ربحت رواتب منخفضة أكثر مما ربحته عام ٢٠٠٤.

تفاوتت التغييرات في نسبة الفقر بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ كالتالي:

زادت نسبة الفقر لدى الأسر ذات الأولاد من ٢٤,٥٪ إلى ٢٥,١٪.

زادت نسبة الفقر لدى الأسر الكبيرة العدد من ٥٤,٧٪ إلى ٥٧,٠٪.

زادت نسبة الفقر لدى الأسر الأجيرة من ١٠,٨٪ إلى ١١,٤٪.

انخفضت نسبة الفقر لدى الأسر المسنة من ٢٥,١٪ إلى ٢٤,٥٪.

انخفضت نسبة الفقر لدى الأسر أحادية ولي الأمر من ٣١,٤٪ إلى ٢٩,٢٪.

تشكّل الأسر الفقيرة التي ينخرط أربابها في سوق العمل ٤١,٥٪ من مجمل الأسر الفقيرة مقارنة مع ٤٠,٣٪ في عام ٢٠٠٤. ٥٨٪ من الأجيرين الفقراء يعملون في ملكات كاملة ويتقاضى ٦٠٪ منهم رواتب أدنى من الحد الأدنى للأجور. تتلقى ١٥٣ ألف أسرة في إسرائيل مخصصات تأمين الدخل. تدفع هذه المخصصات لأرباب عائلات لا يعملون وليس بمقدورهم إعالة عائلاتهم. غالبا تتكون هذه العائلات من ولي أمر وحيد وخاصة نساء. تشير إحصائيات أنماط الاستهلاك إلى أن ٣٠٪ من هذه العائلات لا تأكل اللحوم مرة واحدة في الأسبوع، أما بالنسبة ل- ٧٪ منهم فلا يوجد لديهم ما يأكلونه

بتاتا. بينما أشارت ٢٥٪ من هذه العائلات بأنها تعاني بين فترة وأخرى من عدم قدرتها على توفير الطعام لأفرادها.
قررت مؤسسة التأمين الوطني تبني برنامج تجريبي تعلن به عن وضع الفقر في إسرائيل مرتين بدل مرة في السنة. ولذا يعكس التقرير الحالي الوضع الاقتصادي للفترة من تموز ٢٠٠٤ وحتى حزيران ٢٠٠٥.
من الأمثلة القاسية لتأثير الفقر على حياة المواطنين زيادة نسبة انتحار المهاجرين الفقراء أو رجال الأعمال والعمال الذين عانوا من الديون وخسروا مصدر دخلهم بسببها (شمعون أفرغان*، ١٩, ١, ٢٠٠٥، داخل www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=9938 (انزل بتاريخ ١٢, ٢, ٠٦).
وأشار خبر في موقع اجتماعي على شبكة المعلومات أن ٤٠٪ من ناجي الكارثة النازية يعيشون تحت خط الفقر. بعض منهم، وخاصة الذين هاجروا لإسرائيل في السنوات الأخيرة، ولم تصرف لهم مخصصات تأمين من ألمانيا عاشوا كمتشردين في الشارع حتى وفَرَّت لهم شركة "عميغور" وتحت إجراءات خاصة، إمكانية السكن في شقق تحت ملكيتها (٢٩, ٢, ٢٠٠٥) www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=14587 (انزل بتاريخ ١٢, ٢, ٠٦)
كما وأشارت دراسة جديدة أن الخدج الذين يولدون لأسر فقيرة يموتون بمعدل أكثر من الضعف مقارنة مع خدج الأسرة الغنية. دراسة أخرى اشارت الى أن نسبة وفاة الأطفال في أحياء الفقر تصل الى ٩, ٥ لكل ١٠٠٠ ولادة مقابل ١, ٢ في الطبقة الغنية (فريليخ*، ٢٣, ١٢, ٢٠٠٥).

٢-٢ انتقادات اجتماعية على التقرير السنوي للفقر

خرج أيتسيك بيري، رئيس نقابة الأخصائيين الاجتماعيين في إسرائيل ضد التقرير السنوي للفقر، وبحسب رأيه، الإعلان عن التقرير نفسه أصبح مؤسسا ولكن معالجة الموضوع جديا لم تتمأسس بعد، حيث أن التقرير في كل سنة يكون أصعب من الذي سبقه. ولذا طالب أن يكون هذا التقرير الأخير أو أن تبدأ الدولة في التخطيط الجدّي لحلول جذرية لمشكلة الفقر (www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=14998، ٢٢, ١, ٢٠٠٦). كما وامتعض نائب وزير الرفاه، ابراهام رابتس، مما أسماه "مهرجان الفقر" حيث تهتم الصحافة بالموضوع ليومين- ثلاثة ثم تتناسى الموضوع على مدار السنة، حسب اقواله. ورأى رابتس بهذا استغلالا حزبيا للفقراء والمحتاجين بدل التعمق في ايجاد حلول جذرية لمشاكلهم www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=15008 (٢٣, ١, ٢٠٠٦).
لم يحضر أي وزير في الكنيست الإسرائيلي نقاش موضوع الفقر في الكنيست، ما أدى ببعض أعضاء الكنيست مثل ران كوهين (ميرتس) وشاؤول يهلوم الى الامتناع عن إسماع خطبهم ومطالبة رئيس الجلسة، عضو الكنيست عبد المالك دهامشة إغلاق الجلسة احتجاجا على سلوك أعضاء الحكومة الذي يُحَقِّر حاجات المجتمع الفقير (٢٦, ١, ٢٠٠٦ داخل. www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=15105).
تقوم الجمعيات الخيرية بتوفير حاجات ضرورية للفئات الفقيرة التي تفشل الدولة في توفيرها ومن ضمنها الطعام، الأدوات البيتية، المعدات الطبية سواء يوميا، أسبوعيا أو في مواسم الأعياد. تنتشر هذه الجمعيات في جميع أنحاء إسرائيل وخاصة في مدن التطوير (والمدن الحدودية).

٢-٣ العلاقة بين الفقر وزنى الفتيات والفتيان

أجرت لجنة مناهضة التجارة بالنساء ولجنة حقوق الطفل في الكنيست نقاشا حول العلاقة بين الفقر وبين حث الفتيان والنساء على العمل في الدعارة. كما وأكد ران كوهين، رئيس لجنة الكنيست حول حقوق الطفل، على العلاقة الوطيدة بين الوضع الاقتصادي، وتقهقر الوضع القيمي في إسرائيل، وبين عمل الشبيبة في الدعارة ودعا إلى اقتلاع الظاهرة من جذورها في إسرائيل. بالرغم من أنه لا تتوفر أرقام دقيقة، إلا أنه وجد أن مئات الفتيان يعملون في الزنا في مدينتي القدس و تل-أبيب. من الجدير ذكره أن أكثر من نصف عدد الفتيان الذين يعملون في الدعارة ليسوا مثليين جنسيين (لوطيين) وإنما تورطوا في الدعارة كنتيجة مباشرة لفقر عائلاتهم. يبدأ الفتيان في عملهم في الدعارة غالبا في سن ١٤ عاما ومن الصعوبة بمكان إخراجهم من هذا المحيط فيما بعد.

أشار تقرير مؤسسة "تودعاة" (وعي) أن الشبيبة الإسرائيلية يستهلكون خدمات جنسية، بما فيها مطبوعات ومواقع على شبكة المعلومات أكثر من الماضي ولكن الشرطة ووزارة المعارف لا يحاولون حتى الآن معالجة هذه الظاهرة جديا' (٣١, ٥, ٢٠٠٥ داخل www.bambili.com). ويضيف التقرير أن المؤسسات الفاعلة في إسرائيل تنقصها سياسة مناسبة لمحو ظاهرة الدعارة وأنها لا تساند النساء اللاتي تمت التجارة بهن ونجحن في الإدلاء بشهاداتهن ضد التجار. نادرا ما عوّضت الدولة هؤلاء النساء عن الضرر الذي أصابهن نتيجة التجارة بهن. إضافة إلى ذلك تشهد إسرائيل ارتفاعا في الأمراض التي تنتقل عن طريق العلاقات الجنسية وخاصة الكلاميديا والسيلان. من جهة أخرى، تقدم بعض النساء الإسرائيليات اللاتي يعملن في بيوت دعارة شكوى ضد مشغليهن ولكن الشرطة ترفض تسجيل الشكوى بحجة أنهن لسن أجنبيات ولا ينطبق عليهن تعريف "نساء تم الإتجار بهن" لأن هذا التعريف يناسب فقط الأجنبيات اللاتي تم بيعهن لإسرائيليين. ومن هنا كانت عضو الكنيست زهافا غلؤون (ميرتس)، رئيس لجنة مناهضة التجارة بالنساء، أشارت الى أن المجتمع الإسرائيلي خدّر مشاعره تجاه التجارة بالنساء الأجنبيات بغرض تشغيلهن في الدعارة ثم خدّر مشاعره تجاه تشغيل المراهقات الإسرائيليات في الدعارة (ميري حسون، ٣١, ٥, ٢٠٠٥، www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=11652).

٢-٤ من الاقتراحات لحل مشاكل الفقر في إسرائيل:

(١) الاستثمار في التأهيل المهني بهدف رفع نسبة العاملين من القادرين على العمل من ٥٥٪ حاليا (أقل بنسبة ٢٠٪-٣٠٪ في الدول المتقدمة)، تشجع الخطة خروج الزوجين للعمل، والعمل على تنفيذ قانون الحد الأدنى من الأجور.

(٢) تشجيع خروج المتدينين للتأهيل المهني ومن ثم لسوق العمل.

(٣) تشجيع النساء العربيات على الخروج لسوق العمل قريبا من أماكن سكناهن. وتشجيع الرجال العاطلين عن العمل على العودة لسوق العمل. ودفع محفزات للأمهات الوحيدات عند انخراطهن في سوق العمل.

(٤) توسيع رقعة مساعدة الشبيبة في خطر.

(٥) زيادة المخصصات بشكل مدروس للأولاد، المعوقين والمسنين وبناء شبكة أمان اقتصادية لهم.

(٦) تخفيض قيمة التأمين الصحي لأصحاب الدخل المنخفض بنسبة نصف أو حتى ربع المعدل (زئيف كلاين*، ١٥ ,١٢ ,٢٠٠٥). www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=14369

***

٣- الإجرام

اللائحة رقم ١: معطيات عامة عن الإجرام في إسرائيل في العقد الأخير

الإجرام في إسرائيل: العام وعدد الجنح والجنايات										
عام	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
عدد الجنح والجنايات	٤٥٤,٦٢٢	٥١٦,٩٢٦	٥٣٢,٠٣٢	٤٩٦,٩١٥	٤٨٥,٥٣٥	٤٨٩,٩٥٧	٤٨٤,٦٥٧	٥٠٥,٩٤٧	٤٨٤,٦٥٧	٤٨٩,٩٥٧

المصدر: شرطة إسرائيل، تلخيص سنة ٢٠٠٥ واتجاهات مركزية لسنة ٢٠٠٦.

زادت نسبة سرقة السيارات في إسرائيل بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٥ بنسبة ١٢,٤٪، ونقصت بالمقابل السرقة من السيارات في الفترة نفسها بنسبة ١٣,٧٪. وهبطت كذلك السرقة من المحلات التجارية بنسبة ٨,٣٪ وزادت السرقة من البيوت بنسبة ٧,٩٪.

٣-١ إجرام الشبيبة

يتم فحص إجرام الشبيبة على حسب ثلاثة مقاييس: عدد الجنح أو الجرائم التي ينفّذها الشبيبة، نوعها وشدتها. جرى في السنوات الأخيرة ارتفاع في المقاييس الثلاثة. نسبة الإجرام لدى الشبيبة العرب بقي ثابتا في الفترة نفسها.

يوجد في إسرائيل ٧٠٠,٠٠٠ يافع (دون سن ١٨ عاما، يشكلون ٣٤٪ من مجمل السكان) يعيشون تحت خط الفقر. ٣٣٤,٠٠٠ منهم معرفون حسب معايير الرفاه أنهم في خطر (جنوح وما أشبه) ومن بين هذه الفئة هنالك ١٣٤,٠٠٠ معرفون أنهم في خطر شديد ولكن فقط ٦٤,٠٠٠ يحظون بعلاج وزارة الرفاه (بن باروخ*، ٢٠٠٥). يعود هذا الوضع المتردي إلى عدم التنسيق المهني الضروري بين الوزارات المختلفة وتفضيل سياسة "إطفاء الحرائق" على سياسة وضع برامج وقائية تتبناها المؤسسات المتنوعة. يقوم اليافعون (سن ١٢-١٨) ب ١٤,٤٪ من عمليات الإجرام الإجمالية في الدولة، وتكون ٣٠٪ من جرائمهم عبارة عن سرقات. ولكن في الآونة الأخيرة تزداد جرائم اليافعين في مجالات السموم والجنس سواء في الشارع أو في شبكة المعلومات العالمية بالإضافة للقمار وتجارة المخدرات.

حدث نقص في إجرام الشبيبة بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في جميع أنواع الجنح كما يظهر في اللائحة رقم ٢ :

لائحة رقم ٢: إجرام الشبيبة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

نوع الجنحة	سنة ٢٠٠٤	سنة ٢٠٠٥	نسبة التغيير
سموم	٥,١٢٤	٤,٣٨٨	-١٤,٤٪
عنف شبيبة	٩,٠٤٧	٨,٣٧١	-٧,٥٪
ضد الممتلكات	١٣,٦٤٣	١٢,١٧٣	-١٠,٨٪
العدد الإجمالي للجنح	٤٠,٢٧٥	٣٧,٧٧٧	-٦٪

٣-٢ إجرام منظم

لائحة رقم ٣: عدد حالات الإجرام المنظم في العقد الأخير

إجرام خطير ومنظّم									
١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
١٩,٨٤٨	٣٤٨؟٢١	١٨٣؟٢٣	٢٤,٢١٢	٢٤,٣٨٠	٢٥,٦٥٥	٢٦,٨٢٣	٢٧,٤٠١	٢٧,٤٣٣	٢٥,٤٣١

من ضمن هذا النوع من الأجرام هنالك ٥٥,٤٧٣ حالة عنف جسدي، ولكنها قلّت بنسبة - ٧,٥٪ عن العام الماضي. كما وأن عدد حالات القتل نقصت من ١٦٢ في عام ٢٠٠٣، الى ١٣٩ حالة عام ٢٠٠٤ وبقيت في نفس الوضع، ١٣٩ حالة عام ٢٠٠٥.

٣-٣ السموم والعنف

بحسب التقرير الشخصي، يتعاطى حوالي ٣٠٠ ألف مواطن إسرائيلي المخدرات، بشكل ثابت أو عابر. من بين المتعاطين هنالك ٢٠-٢٥ ألف مدمن منهم ٦ آلاف يتنظمون ضمن إطار علاجي. من بين المتعاطين هنالك ٧٠ ألف يافع أعمارهم ١٢-١٨ سنة، يشكّلون ١٠,٥٪ من هذه الفئة العمرية. يستعمل اليافعون غالبا الماريخوانا، الإكستازي أو بدائل للسموم مثل الصمغ والتيبكس (White out).

٣-٤ الشبيبة الذين يعملون في الدعارة

تدل تقارير المجلس الأعلى لسلامة الولد في إسرائيل والجمعية للشبيبة في ضائقة أن حوالي ٥٠٠٠ يافع ويافعة بين سن ١١-١٨ عاما عملوا في الدعارة في عام ٢٠٠٥. ازداد هذا الرقم في السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة ٢٠٪. من أصعب القضايا التي تواجهها الجمعية للشبيبة في ضائقة هي اشتغال اليافعين في الدعارة عن طريق الانترنت. وهذا

يغطي حوالي ٢٥٪ من الشبيبة الذين تعالج الجمعية قضاياهم. في عام ٢٠٠٢ كانت نسبة اليافعين الذين عملوا في الدعارة عن طريق الانترنت ٦٪ أما في عام ٢٠٠٥ فوصلت الى ٢٨٪ من مجمل الذين يعملون في الدعارة. ينضم كل سنة بين ٥٠٠-٧٠٠ يافع ويافعة للعمل في الدعارة. تزداد نسبة المنخرطين في الدعارة باضطراد بسبب كون الجنس في الإنترنت سهل المنال مقارنة مع مخاطر العمل في الحدائق العامة. فبدل المخاطرة في العمل في الدعارة في الأماكن العامة يفتح اليافع أو اليافعة حسابا في الإنترنت ويعرضون أنفسهم للعمل في الدعارة عبر شبكة المعلومات العالمية. يتطلب أحيانا من اليافعين العمل في أماكن الساونا أو النوادي لبضع ساعات حيث يشتغلون في الدعارة مع الزبائن البالغين. تكون نشاطات اليافعين أحيانا سرية ويعيشون حياة مزدوجة فلا يشك بهم ذووهم حيث ينتظمون في الدراسة ويتقدمون للامتحانات. ساعد الانترنت والتلفون الجوال هذه الفئة على التكتم على أعمالها بدون إثارة شبهات من حولها.

تدل الإحصائيات أن ٨٠٪ من الشبيبة المشتغلين في الدعارة هم من الطبقة الاجتماعية-اقتصادية الدنيا. يسعى اليافعون لشراء منتوجات مشهورة بواسطة النقود التي يربحونها من الدعارة. وتدل الدراسات أن جميع اليافعين كانوا ضحية لتنكيل جنسي، جسدي أو نفسي ضدهم في الطفولة. وكثيرون منهم عايشوا سلوكيات جنسية مستهترة من قبل والديهم. يتعرض اليافعون أيضا لمشاهدة أفلام إباحية وتعمل جميع الأسباب معا على تحويل اليافع لاستعمال جسده وكأنه سلعة لا احترام لها بهدف الحصول على نقود. تشير المعطيات الى أن حوالي ٤٠٪ من الشبيبة يُدلون بمعلومات عن أنفسهم وعن عائلاتهم لأناس غرباء على الإنترنت وأكثر من نصفهم تعرضوا لأن يدعوهم من يتحدثون معهم عبر الإنترنت إلى سلوك مشين (غليك وسيغال*، ٢٥, ١٢, ٢٠٠٥). بالإضافة فهنالك حوالي ٥, ١٤٪ منهم قابلوا إنسانا غريبا بالغا بعد التعرف عليه بواسطة الإنترنت (طرابلسي-حداد، ٢٦, ١٢, ٢٠٠٥).

أعلنت مكاتب خدمة الاستشارة للمواطن، التي تقدمها وزارة الرفاه، نتائج عملها وبحسبها فإن ٢٤٠,٠٠٠ مواطن توجهوا عام ٢٠٠٥ لمركز الخدمة في مكتب الرفاه. هذا يشكّل ارتفاعا بنسبة ٣٥٪ عن طلبات المساعدة في العام المنصرم. وكان نصف عدد الاستشارات تناول موضوع الفصل من العمل وحقوق العاطلين عن العمل. إضافة، فإن مكاتب الرفاه في إسرائيل تعالج ٤٦٧,٧٨٧ أسرة يعمل معهم ٣,٢٠٠ أخصائي اجتماعي ولذا فإن قائمة الانتظار طويلة وكل ملف يتحرك ببطء شديد. حتى يضمن أي يافع أن يعتني بأمره بسرعة يجب أن يقترف جنحة وعندها تسرع مكاتب الرفاه في الإعتناء بقضيته وإدخاله لإحدى المؤسسات المختصة. من هنا يتضح أنه لا توجد دائما ميزانيات ومؤسسات للعلاج الوقائي تختص في مساعدة السكان المحتاجين قبل انزلاقهم في عالم الإجرام. تدل ملفات جنح الشبيبة أن العنف كان المحطة الأخيرة لسلسلة سلوكيات كان يمكن معالجة كل واحد منها مسبقا.

يميل القضاة في إسرائيل إلى التشدد في أحكامهم على الشبيبة بالرغم من الظروف التي قادتهم لهذه الطريق. وبعد إصدار الحكم على الشبيبة الجانحين من الصعب إيجاد مكان شاغر في المؤسسات الداخلية والإصلاحيات لهم، كما وأنه لا يوجد مكان شاغر في المؤسسة الوحيدة لمعالجة الرجال العنيفين. وبسبب النقص الكبير في الملاكات، تكرس الأخصائية الاجتماعية معدل ٦ دقائق أسبوعية لمعالجة قضية اليافع الذي يحتاج لعلاج طارئ.

يتضح أن معظم العنف ينتج عن ضائقة. والضائقة لا تشكل سببا وإنما وسيلة لتحليل الوضع. في العام المنصرم

طُلب من ضباط الأحداث، الذين يحضّرون مذكرات ترفع للقضاة يشرحون بها الظروف الحياتية للجانح، طلب منهم تحضير ١٧,٠٠٠ مذكرة عن اليافعين. يتضح من هذه المذكرات أن الفقر والضائقة هما من الأسباب التي تقود للعنف. وتدل الأحداث على وجود علاقة وطيدة بين التفتت الاجتماعي وبين الفقر. حيث لا يهم الإنسان الضعيف والمستضعف أن يؤذي المجتمع. يتضح هذا الأمر جليا لدى الجيل الثاني من المهاجرين من الاتحاد السوفييتي سابقا والأثيوبيين الذين لم يستوعبهم المجتمع الإسرائيلي المضيف. حوّل الوزير جدعون عزرا، وزير الأمن الداخلي، والذي أشغل أيضا منصب رئيس لجنة الوزراء لمنع العنف، مبلغ ١٢٠ مليون شيكل للشرطة هدفها المعالجة المبكرة في المجتمع لمنع العنف (جينوسار*، ١٣,١٢,٢٠٠٦).

تقع في يدي الشرطة، الجمارك والجيش ١٠٪-١٥٪ من مجمل السموم التي تهرب لإسرائيل. تدل المعطيات على أن عدد الملفات التي فتحتها الشرطة ازدادت من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٤، وفي عام ٢٠٠٥ ازدادت الملفات ضد المتاجرة في المخدرات (درور وشفارتس*، ٢٠٠٥). اللائحة التالية تشير الى استعمال الفئات العمرية المختلفة للمخدرات في إسرائيل:

لائحة رقم ٤: استعمال المخدرات في إسرائيل ضمن فئات عمرية معينة

	١٧-١٢	١٨-٢٤	٢٥-٣٤	٣٥-٤٠
استعمال ما للمخدرات	١٠,٥٪	١٣,٥٪	٩٪	٦,٦٪
حشيش أو ماريخوانا	٥٪	١١,٢٪	٦,٦٪	٣,١٪
عقاقير بدون وصفة طبية	٦,١٪	٢,٥٪	١,٩٪	٣,٢٪
هيروئين، LSD، اكستازي	٥,٤٪	٣,١٪	١,٥٪	١,٢٪

المصدر: درور وشفارتس، ٢٠٠٥، ص. ٣.

أشار كاتبو التقرير المرفوع للجنة مكافحة السموم في الكنيست الى العلاقة بين استعمالها وارتفاع نسبة الإجرام في إسرائيل بهدف تمويل ثمن السموم أو بسبب تأثيرها على وعي المستعمل. توزع الإجرام ضد الأملاك العامة، المجتمع والأسرة.

***

٤- العولمة والتجارة بالآدميين وبالجنس

العولمة هي الجهاز الدولي الجديد الذي استبدل الحرب الباردة ومعناها الدمج بين المال، التكنولوجيا والمعرفة بين الدول بطريقة تبني سوقا عالميا واحدا ونوعا ما، قرية عالمية. تساعد التقنية على نشر العولمة وخاصة الحواسيب، التقنيات الدقيقة، الأقمار الصناعية وشبكة المعلومات العالمية. رأس المال هو الموجه الأساسي للعولمة. حيث يتوقع أنه إذا تم السماح للقوى في السوق أن تعمل وتطور الاقتصاد بحيث يأخذ منحى حرا ذا منافسة مفتوحة عندها ستزيد النجاعة

ويزدهر الاقتصاد. تسير العولمة ورأس المال سويا: كلما توسعت الاتصالات بين الدول والأفراد كلما توسعت الدائرة التجارية وهذا يقوي رأس المال على مستوى العالم. تؤدي العولمة إلى ثلاث مسارات ديمقراطية أساسية في مجالات: التكنولوجيا، المعلومات، والمال. معارضو العولمة يؤيدون المسارين الأولين ويرفضون الثالث.

تتطور تجارة الجنس في العالم بخطى سريعة وتصل أرباحها الى ٢٠ ميليارد دولار. تعتبر الدعارة المركّب الأساسي لهذه التجارة. ترتبط التجارة بالجنس مع التجارة بالنساء. توجد في هذه التجارة ثلاثة أقطاب: التجار والقوادون، الداعرات ومنهن ضحايا التجارة بالنساء، والزبائن. عادة ترتكز الأدبيات والنشر على القوادين والنساء وتهمل الزبائن لأن استهلاك الجنس المدفوع يبقى أمرا محفوفا بالسرية لأنها عنصر يضمن نجاح التجارة. من معطيات جمعها "مركز مناصرة العمال الأجانب" في الفترة الزمنية ٢٠٠٠-٢٠٠٣ اتضح أن زبائن بيوت الدعارة ينتسبون لجميع الفئات السكانية في الدولة. معظم الزبائن هم من اليهود بينهم متدينون، حريديم، وغير متدينين. والمجموعة الثانية من الزبائن هي من العرب والمجموعة الثالثة هي من الأجانب (عمال وسياح). قلة من الزبائن هم قاصرون (١٣-١٤ سنة) بالإضافة للنساء.

التجارة بالآدميين وخاصة بالنساء أدت لضرورة صك قوانين دولية في الموضوع لحماية الضحايا الذين يطلق عليهم وصف (Disposable people)، أناس "مُستَهْلَكون" حيث أنه لا توجد دولة منزهة عن هذه التجارة أو عن استعمالها كممر لها. يوجب هذا القانون التعاون بين الدول. معظم المتاجر بهم يتركون دولهم برضاهم وبواسطة أوراق رسمية، فقط ١٠٪ يتم اختطافهم. ولكن جميع هؤلاء لا يعرفون حقا بماذا سوف يعملون في الدولة المضيفة. تقول بروفيسور فرانسيس راداي أن ٨٠٪ من التجارة هي بالنساء والأطفال. ٧٠٪ من المتاجر بهم استغلوا جنسيا. الهدف الأساسي للتجارة هو الاستغلال الجنسي ولكن لا يقتصر الاستغلال فقط على هذا. بسبب الراديكالية في التجارة بالنساء يصبح الموضوع عالميا ويتطلب قوانين عالمية بدل الحديث عن دعارة محلية.

هنالك أربعة توجهات قضائية للتعامل مع الدعارة في المجتمع

١) تجريم: يحمل هذا التوجه رؤيا تجرّم كل أشكال الدعارة وجميع من يشترك بها. يرى مؤيدو هذا التوجه أنه بالإمكان محاربة الظاهرة فقط إذا نُفذ القانون بيد من حديد ضد كل طرف له ضلع في الظاهرة.

٢) عدم تجريم: يرى مناصرو هذا التوجه أنه يجب السماح بممارسة الدعارة والسماح بجميع أنواع التجارة المرافقة والمكملة لها. يؤدي هذا إلى النوع التالي وهو:

٣) مأسسة الزنا مع تحفظات معينة تؤمنها مجموعة قوانين تسنها الدولة. ترى هذه المجموعة أنه لا يمكن منع الدعارة كظاهرة وتؤدي مأسستها لإمكانية الإشراف الرسمي عليها.

٤) التوجه النشوئي: يرى مؤيدو هذا التوجه أنه يجب تجريم المستغلين والمسيئين مثل القوادين، التجار وبعض الزبائن. ولكن تعتبر النساء ضحايا ولذا يجب القضاء على ظاهرة الدعارة وإعادة تأهيل النساء وإيجاد عمل شرعي لهن ضمن المجتمع.

تتبع إسرائيل التوجه الرابع حيث يجرّم القانون الإسرائيلي التجار والقواد ولكن لا يعتبر القانون الزبائن والنساء

مخالفين للقانون (ارليخ*، ي. ٢٠٠٥).

تم فهم ظاهرة التجارة بالنساء بداية كظاهرة عمل بالدعارة للنساء الروسيات اللاتي حضرن لإسرائيل لهذا السبب. كشفت عضو الكنيست زهافا غلؤون حجم الظاهرة وبيّنت أنه تهرّب للبلاد كل عام بين ٣-٥ آلاف امرأة عن طريق الحدود مع مصر. تستغل منهن حوالي ألفي امرأة للدعارة مقابل مبلغ ١٠,٠٠٠ $ عن كل واحدة. تعمل النساء ٧ أيام أسبوعيا لمدة ١٨ ساعة يوميا ويتقاضين مبلغ ٢٠ شيكلاً من قيمة المبلغ المدفوع عن كل زبون. تعاني جميعهن من العنف والاستغلال إذ إن القيمة الإجمالية للتجارة بهن تبلغ سنويا ١ بيليون دولار.

لا يهتم الجمهور الإسرائيلي بما يحدث في تجارة النساء ولا يرى بهذا مسا بحقوق الإنسان. ولكن في أية دولة بها تجارة بالنساء يؤثر هذا على النظرة العامة للمرأة إذ يصبح لكل واحدة تسعيرة ويصبح الأمر مشكلة اجتماعية قيمية جدية. تهتم اللجنة الخاصة بالموضوع في الكنيست أولا بتغيير الرأي العام حول التجارة بالنساء. وثانيا العمل على تغيير القانون والتشديد على نوعية العقوبة الواقعة على التجار وتعويض النساء الضحايا. نجح نشاط عضو الكنيست غلؤون في تشريع قانون يمنع التجارة بالآدميين لغرض الدعارة، أو العمل، أو زرع الأعضاء الآدمية، أو للاستغلال في الأفلام الإباحية (إيتي لفني، رئيسة سابقة لمكانة المرأة في الكنيست، مؤتمر، ٢١-٢٢ كانون الأول، ٢٠٠٥، كلية الإدارة). هنالك علاقة وطيدة بين ازدياد مظاهر العنف وبين التغييرات السياسية. يحدث هذا في أوقات السلم وأوقات الحرب. وهكذا تصبح قضية التجارة بالنساء قضية إنسانية وتأخذ أهمية أعلى من موضوع الدعارة داخل نفس الدولة (بروفسور، روتي تيتيل، وبروفسور ارنست ستيفيل، القوانين الإنسانية، محاضرة٢١-٢٢ كانون الأول ٢٠٠٥، كلية الإدارة).

لا تبادر الحكومة الإسرائيلية ولا تخطط للحد من ظاهرة التجارة بالآدميين، ويقتصر تعاملها على ردات الفعل. تقول المحامية روشيل جيرشوني، رئيس قسم التشريع والاستشارة القضائية، قسم العدل الإسرائيلي، أن حكومات إسرائيل محافظة ولا تتناول الظواهر الجديدة إلا بحسب القوالب المعروفة سابقا. في -بداية التسعينيات-، لم تعرف الدولة كيف تواجه ظاهرة التجارة بالنساء، والتي كانت ظاهرة جديدة في المنطقة. ولذا أطلقوا على الظاهرة وصف "دعارة" بحسب قالب كان معروفا لهم. حدث التغيير في موقف الحكومة نتيجة ضغط الحكومة الأميركية ومنظمات خاصة محلية وعالمية بعدها أرادت إسرائيل أن تثبت تعاونها لمنع الظاهرة. أدى هذا التغيير إلى تغيير في القانون وفي الأحكام. فأصبح عقاب تهمة التجارة بالنساء ١٦ سنة سجن بدل عقد اتفاق مع النيابة كما كان في الماضي. بعد أن تبدل التصنيف من "الدعارة" الى "التجارة بالنساء" أصبحت النيابة تضع قضايا التجارة بالنساء في أولوياتها. وصلت الضحايا في الماضي عن طريق مطار بن غوريون ولكن اليوم تصل معظمهن تقريبا عن طريق مصر ودول جوار أخرى.

من المهم في مثل هذه القضايا أن يكون هنالك تنسيق بين أجسام مختلفة مثل نيابة الهجرة وبين أجسام غير حكومية. هنالك ملجأ أقيم عام ٢٠٠٤ لمن تنجح في الإفلات من التجار تُمنح به المرأة الدعم النفسي، والعمل والتأشيرة الضرورية لمغادرة الدولة كما وتمنح مساعدة قانونية مجانية. توجد في مؤسسات الهجرة مساعدة طبية ولكنهم ليسوا خبراء في مجال الأمراض الناجمة عن التجارة بالنساء. من المهم أن تكون هذه النساء في ملجأ وأن تحظى بعناية خاصة وليس

في مراكز هجرة لأن هذه قضية إنسانية-نفسية وليست قضية عمال مهاجرين . أيضا من المهم دراسة الصورة بشموليتها من النساء : من هم القوادون ، من هم الزبائن ، وكيف تتم إدارة أماكن الدعارة . إن هذه المعلومات تساعد الشرطة على السيطرة على التجار الكبار والقواد (روشيل جيرشوني ، مؤتمر ، ٢١-٢٢ كانون الأول ٢٠٠٥ ، كلية الإدارة) .

في عام ٢٠٠٤ تم فتح ٥١ ملفا ضد التجار ، وكان معدل حكم السجن عليهم ٤ سنوات . هذه العقوبة غير رادعة مقابل الأرباح الطائلة التي يجنونها إذ أن القانون يسمح بالعقوبة القصوى وهي ١٦ سنة ولكنها لا تفرض على التجار الذين يصلون لتسوية مع النيابة . غالبا لا تقدم الضحايا قضايا تعويض ضد التجار لأنهن يطردن لدولهن رأسا بعد انتهاء المحكمة ضد التاجر ، أو يكن في وضع نفسي صعب جدا ويعانين من (PTSD) كرب ما بعد الصدمة ، اكتئاب ، محاولات إنتحار وما أشبه . أيضا يمنعهن وضعهن الاقتصادي من السفر خصيصا لإسرائيل لتقديم إفادة في الشرطة ولانتظار بت المحكمة في قضيتهن . وهكذا يسقط حقهن في التعويض . تطالب المؤسسات المعنية في الموضوع إقرار تعويض للضحايا حال تجريم التاجر وفرض الحكم عليه سواء حضرت الضحية المحاكمة أم لم تحضر .

***

٥- العمال الأجانب

بدأت حكومة اسرائيل تمنح تصاريح عمل للعمال الأجانب ، بداية في فرع البناء والزراعة ولاحقا في فرع العناية بالمسنين والمرضى ، منذ الإنتفاضة الأولى وبعد أن سببّت الأعمال العسكرية إغلاق المناطق المحتلة ومنع العمال الفلسطينيين من دخول البلاد . تدريجيا وبعد بداية الإنتفاضة الثانية مُنع العمال الفلسطينيون تماما (ما عدا أفراد معدودين لديهم تصاريح خاصة) من دخول إسرائيل . تلقى المشغّلون تصاريح تسمح لهم باستبدال هؤلاء بعمال أجانب يصلون من شرق أوروبا ، شرق آسيا وأفريقيا . يعيش العمال الأجانب في ظروف حياة صعبة جدا حيث يستغلهم المشغلون ويخفون جوازات سفرهم بهدف استغلال طاقات عملهم ومنعهم من مغادرة العمل والبلاد مخالفين بهذا قوانين العمل في إسرائيل . يعمل العمال الأجانب في إسرائيل في شروط عبودية . هذه الفئة تصل لإسرائيل بطرق قانونية ومع تأشيرات دخول ولكن يخسرونها لاحقا في البلاد . عادة يوصفون وكأنهم يسيئون لاقتصاد إسرائيل ومع كل هذا يضاف كل سنة آلاف العمال الأجانب للموجودين سابقا . يدفع العامل الأجنبي بين ٣٠٠-١٢٠٠ لوكالات مختصة بالوساطة لنقل العمال الأجانب ويقترضون هذه المبالغ في السوق السوداء من مجرمين . أحيانا تتقاسم وكالة في إسرائيل المبلغ مع الوكالة الأجنبية . اتبعت إسرائيل سياسة السماء المفتوحة (open sky policy) ويعني هذا الاستمرار بإدخال المزيد من العمال الأجانب لإسرائيل وتزييف أوراق تشير لتشغيلهم بأعمال وهمية وتزييف المزيد من المستندات من أجل إحضار المزيد من العمال . من المفروض أن يعمل العامل لدى المشغّل الذي كتب اسمه في تأشيرة العمل ولكن غالبا يكون هذا الاسم مزيفا . من فترة لأخرى يطلب المشغلون طرد بعض العمال الأجانب بهدف إحضار آخرين جدد مكانهم وتحصيل المبالغ التي يدفعونها للوكالات . يعتبر تجنيد العمال من الصين لإسرائيل الأعلى ، وبمباركة الحكومة الصينية . أستقدم الصينيون للعمل مع المسنين والمعوقين ولكنهم سرعان ما أقيلوا من العمل بسبب عدم قدرتهم على التحدث باللغة الإنكليزية ومن ثم فقدوا المبالغ التي دفعوها للوكالات .

لا يستطيع العمال الأجانب تغيير مشغّلهم ولكن بعد صراع دام سنوات وافقت الدولة على أن يغيّروا مشغلا فقط بعد حصولهم على رسالة من مشغلّهم السابق يسمح لهم بها بالانتقال لمشغّل آخر . أدّى هذا الطلب إلى مزيد من استغلال المشغلّين للعمال وأدين العمال الرافضون بكونهم " هاربين " . بعد تدخل منظمة " خط العامل " وافقت الدولة على أن يترك العامل المشغّل إذا كان الأخير يخالف قانون التشغيل . أحيانا يأخذ المشغّل جواز سفر العامل حتى يرغمه على تنفيذ ما يريد . قانونيا يجب على العامل أن يجدد تأشيرة العمل مرة في السنة ومن لا يفعل ذلك يخالف القانون ويحق لشرطة الهجرة أن تعتقله بغرض طرده . لا تتفهم الدولة عاملاً أجنبياً فقد تأشيرة العمل، حتى لو لم يكن ذلك بذنبه (د. يوفال ليفنات، محاضرة٢١-٢٢ كانون الأول ٢٠٠٥، كلية الإدارة).

يحاول العمال الأجانب توفير مدخولهم القليل بهدف إرسال الفائض الى ذويهم فيعيشون في شقق ضيقة تحوي أحيانا العشرات وفي حالات أخرى يعيش العمال في مخازن تابعة لأماكن عملهم بدون شروط صحية أساسية .

بعد أن نشرت دائرة الإحصاء المركزية معطيات عن العمال الأجانب لعام ٢٠٠٤ أجرت اللجنة الخاصة بدراسة مشكلة العمال الأجانب التابعة للكنيست نقاشا حول الموضوع في تاريخ ٥, ٩, ٢٠٠٥ . اتضح منه أنه لا توجد للدولة رقابة حقيقية على عدد العمال الأجانب المقيمين في إسرائيل كما وأنها لا تستطيع أن تميّز في إحصائياتها بين الخبراء الأجانب في التخصصات النادرة وذات المكانة الرفيعة وبين عمال الزراعة والمعتنين بالمرضى والمسنين الذين أصبحوا يشكلون مشكلة اجتماعية-إنسانية في إسرائيل .

بلورت عدة جهات في شهر آب ٢٠٠٤ تخطيطا لطُرُق تشغيل العمال الأجانب وشروط منح رخص لمشغليهم . اقترح التقرير اجراء بعض التغييرات في نمط تشغيل هؤلاء العمال وقبلت الحكومة الاقتراحات، أُبدأ العمل وفقها منذ أيار ٢٠٠٥ . توجه التقرير للعمال الأجانب كمشكلة وعبء على اقتصاد السوق . كما ويقترح كاتبو التقرير الناقد بأن تشرف دائرة حكومية على هذا العمل بدل النقابات ذات المصلحة . هنالك قرار حكومي يرمي الى أن يصل راتب العامل الأجنبي الخبير عام ٢٠٠٧ الى ضعفي معدل الدخل في إسرائيل، أي حوالي ١٤,٠٠٠ شيكل في الشهر . لم تستغل هذه الميزانيات لتأهيل العمال الإسرائيليين لفروع المهن المختلفة والتي لا تعلم اليوم في المدارس الصناعية الإسرائيلية، مثل ميكانيكا سيارات، خراطة، حدادة وما أشبه .

٥-١ العمال الأجانب في فرع العناية بالمرضى والمسنين

يدّعي عضو الكنيست داني ياتوم، رئيس لجنة فحص مشاكل العمال الأجانب، أن مجال التمريض هو الفرع الأكثر حساسية الذي يعمل به العمال الأجانب . وتدّعي مندوبة الدائرة القانونية في وزارة الصناعة، التجارة والعمل أنه يجب الوصول لتوازن بين حاجات المسن أو المعوّق الذي يحتاج لخدمة العامل الأجنبي وبين سياسة الحكومة التي تصبو الى تقليل عدد العمال الأجانب . ومن هنا تقترح بأن تتم الموافقة على تشغيل عامل أجنبي فقط لمن يحتاج الى مساعدة في معظم ساعات اليوم، بينما من يحتاج لمساعدة جزئية فبإمكانه تشغيل عامل إسرائيلي . يعمل في مجال التمريض والعناية البيتية ٧٤,٠٠٠ عامل منهم ٨,٠٠٠ عامل أجنبي . أوضح مندوب وزارة الداخلية أن فرع التمريض لا يفرض حدا أقصى للعمال الأجانب . يحدد عمل العمال الأجانب في جميع الفروع بحد أقصى يبلغ ٥ سنوات

بينما لا يحدد من يعمل في التمريض بفترة زمنية. من ينهي عمله في مجال التمريض ينتقل غالبا الى مجال عمل آخر ويبقى في إسرائيل بشكل غير قانوني.

٥-٢ العمال الأجانب في فرع البناء

عمل في إسرائيل في عام ٢٠٠٥ في فرع البناء ١٨٥,٠٠٠ عامل منهم ١٧,٥٠٠ عامل أجنبي. يسمح القانون لكل شركة أو تنظيم أن تشغّل حتى ٧٠٠ عامل أجنبي. يسمح القانون كذلك للعامل الأجنبي الانتقال من تنظيم عمل لآخر في كل فصل. يوجد اليوم ١٠,٠٠٠ عامل أجنبي في التنظيمات في إسرائيل. كما وتتابع مفوضية حقوق العمال الأجانب التي تتلقى شكاويهم متابعة محوسبة لرواتب هؤلاء العمال الأجانب بهدف متابعة مشاكل هضم حقوقهم.

هنالك ٤٠ نقابة مهنية في إسرائيل يدفع كل منهم للدولة ١٠,٠٠٠ شيكل في السنة بالإضافة لمبلغ ٥٠٠ شيكل عن كل عامل يريدون تشغيله. قدمت كل النقابات طلبات لتشغيل الحد الأقصى الذي يسمح به القانون ودفعت عنهم الرسوم المطلوبة، سواء تم تشغيل كل العدد المطلوب أم لا. تربح الدولة دخلا بقيمة ٧٧,٧٠٠,٠٠٠ شيكل من الرسوم التي تدفعها النقابات. هنالك ٣٠٠٠ عامل بناء أجنبي يعملون لدى مقاولين ولكن لم يسجلوا حتى الآن في أية نقابة. تهدف وحدة متابعة العمال الأجانب إلى اكتشاف هؤلاء العمال وتنظيمهم ضمن نقابات وتحويلهم لعمال شرعيين.

٥-٣ أولاد العمال الأجانب

يقدر أولاد العمال الأجانب بحوالي ٢٠٠٠، ٨٠٪ في الفئة العمرية ٠-٥ سنوات. ١٧٤٠ منهم يسكنون في تل أبيب وضواحيها، ١٠٨ يسكنون في إيلات، ١٠٥ في القدس و- ٦٨ في حيفا. قبل استقالته من الحكومة، أقر وزير الداخلية السابق أوفير بينس تشريعا يسمح لأولاد العمال الأجانب، الذي ولدوا في إسرائيل وبلغوا من العمر عشر سنوات، الحصول على هوية إسرائيلية، بينما فرض على الأولاد الآخرين الذين لا تنطبق عليهم هذه الشروط مغادرة الدولة. عند فحص معطيات أولاد العمال الأجانب اتضح أنه يجب طرد جميع الأولاد تقريبا. لذا طالبت وزارة الداخلية تجميد هذا القرار حتى إتمام الفحص لنهاية عام ٢٠٠٥ بينما أعلنت محكمة الاستئناف العليا تجميد جميع إجراءات طرد الأطفال وذويهم حتى نهاية آذار ٢٠٠٦[٣] (كورموس وبين-تسور*، ٢٠٠٥,١٢,٤). أقرت حكومة إسرائيل بتأييد أريئيل شارون في شهر حزيران ٢٠٠٥ اقتراح الوزير أوفير بينس، أن تعطى مواطنة لأولاد العمال الأجانب الذين دخل ذووهم الى إسرائيل وبقوا فيها بطرق قانونية. في نفس الفترة قررت دائرة السكان طرد جميع أسر العمال الأجانب الذين لم يقدموا أوراقهم لتلقي إقامة أو مواطنة في إسرائيل أو كانوا قد وصلوا اليها أو بقوا فيها بطرق غير شرعية. اعترضت منظمة حقوق المواطن في إسرائيل على هذا القرار وقدمت مع مركز مساعدة العمال الأجانب اعتراضا للمحكمة العليا ضد دولة إسرائيل ووزير الداخلية. طالب المعترضون أن تمتنع الدولة عن طرد اولاد العمال الأجانب وذويهم حتى إنهاء المداولة في المحكمة. طالب المعترضون من الدولة إبطال شرط الولادة داخل اسرائيل بغرض منح المواطنة لأولاد العمال الأجانب لأن نسبة كبيرة منهم قضوا معظم طفولتهم داخل الدولة وتبنوا ثقافتها ولغتها. كما وطالبوا منح جميع أولاد العمال الأجانب حق الإقامة حتى جيل ٢١ عاما - إلى ما بعد

إنهاء الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي – على أن يتم التداول بوضع كل منهم بعد تلك الفترة. بناء عليه، فإن ذوي هؤلاء سوف يقيمون معهم في إسرائيل حتى إنهاء أولادهم الخدمة العسكرية وتقديم طلب للجنسية من الدولة حيث يقر القانون الإسرائيلي منح الجنسية لذوي الجندي الذي خدم في الجيش (ساعر*، هآرتس، ٣٠,٨,٢٠٠٥). من الممكن أن يؤدي هذا القرار إلى السماح للأطفال فوق سن العاشرة البقاء في إسرائيل بينما يطرد إخوتهم الأصغر سنا ممن لم يولدوا في إسرائيل إلا إذا تم احتواء جميع الفئات الجيلية ضمن التعديلات القانونية.

بين السنوات ٢٠٠١–٢٠٠٥ حصلت زيادة بمقدار ١,١٧٪ في عدد الأولاد بدون جنسية إسرائيلية كاملة، أي ازداد العدد من ١٢٤,٨١٩ في عام ٢٠٠١ الى ١٤٦,١٨٤ في عام ٢٠٠٥. بلغت نسبة هذه الفئة في عام ٢٠٠٥ ٤,٦٪ من إجمالي عدد الأولاد في اسرائيل. ٧١٪ من هذه المجموعة هم أطفال من شرق القدس أما الباقون فهم أولاد العمال الأجانب، وأولاد زواج مختلط بين فلسطينيين من إسرائيل وفلسطينيين من المناطق المحتلة. لا تتضمن هذه الإحصائية أولاد المقيمين غير القانونيين، ولذا من المتوقع أن تكون نسبة هذه الفئة الفعلية أعلى من ٤,٦٪.

❊ ❊ ❊

٦- حالة الرفاه الاجتماعي للمهاجرين اليهود

يكشف تعامل المجتمع الإسرائيلي مع المهاجرين الأثيوبيين طبيعة التمييز بين المواطن والآخر وبين فئة يهود وأخرى إذ تعاني هذه الفئة من رفض دمجها ومحاولة إقصائها عن المجتمع اليهودي السائد ومن التشكيك في صحة يهوديتها. هنالك استعلاء ثقافي ضد العادات والتقاليد الأثيوبية مما يؤدي للضغوطات النفسية والأسرية داخل هذه الفئة يظهر على شكل عنف أسري ومحاولات قتل وانتحار.

يوجد في جهاز التعليم ١,٣ مليون طالب منهم ٣٢,٠٠٠ طالب أثيوبي. بالرغم من أنه مضى على الهجرة الأثيوبية ٢٠ سنة منذ وصول أول المهاجرين، إلا أن الفجوات في جهاز التعليم بين الطلاب الأصليين والأثيوبيين ما زالت كبيرة جدا. هنالك ١١,٥٠٠ طالب موهوب في إسرائيل من بينهم هنالك فقط ٦ طلاب أثيوبيين، أي بنسبة ١٩١٧ : ١ بالرغم من أن نسبتهم بين مجمل الطلاب هي ٤٠ : ١. اعترفت وزارة المعارف مؤخرا، حسب زليكوبيتش (٢٤,٨,٢٠٠٥) أن من بين أسباب فشل الطلاب الأثيوبيين كون امتحانات الذكاء موحدة ومكتوبة باللغة العبرية وأنها غير حساسة للفروقات الحضارية للطلاب. يتضح من هذا أن امتحانات التصنيف لا تأخذ بعين الاعتبار صعوبات تأقلم الطالب الأثيوبي المهاجر وبدأت تعد بعض الحلول لتدارك الوضع.

يتأخر تحصيل الطلاب الأثيوبيين مقارنة مع باقي الطلاب الإسرائيليين في جميع مناحي الحياة الاجتماعية. يصل ثلث الطلاب الأثيوبيين لإنجازات متوسطة نسبيا لمستوى الطلاب القطري وهم يواجهون صعوبات في القراءة والكتابة. يتضح من تقارير المدارس أن ٤٠٪ من طلاب الصفوف الابتدائية، أول حتى ثامن، لم يحصلوا على مهارة قراءة نص بالمستوى المطلوب في الصف. غالبا يعود هذا لتدني مستوى الموارد في الأسرة. حيث لا توجد ظروف سكن أو ألعاب تربوية أو حواسيب تساعد على تطوير فكر الطلاب كما ولا يتحدث المهاجرون كبار السن العبرية بطلاقة ولذا

لا يتمكنون من مساعدة اولادهم في الدراسة .

من المعالم العنصرية في إسرائيل رفض رئيس بلدية أور يهودا تسجيل الطلاب الأثيوبيين لمدرسة دينية في بلده وإبقاء ٥٠ طالبا خارج إطار المدرسة بعد افتتاح العام الدراسي ٢٠٠٥ . ادعى رئيس البلدية أنه يوجد في مدارس البلدة ١٠٠ طالب أثيوبي وتسجيل المزيد منهم سوف يمأسس وضع التدني الدراسي للبلدة . اوضح مراقب الدولة والقيم على شكاوى الجمهور أنه من غير الجائز التمييز بين الطلاب ولكن رئيس البلدية أجاب أنه شارك وزارة المعارف بمشكلة بلدته نصف عام قبل افتتاح العام الدراسي ، ولم تقترح عليه الوزارة حلولا بنّاءة بحسب ادعاءاته (ليفي ، ٢٠٠٥,٩,١).

يدّعي سبيريسكي وكبلا (حزيران ، ٢٠٠٥) أن معظم الأثيوبيين الذين قدموا لإسرائيل ثقافتهم محدودة وتنقصهم مهارات أساسية ضرورية لسوق العمل في إسرائيل ، مما صعّب على استيعابهم فيه . أما المساعدة الأساسية التي قدّمت للجالية الأثيوبية فكانت في مساعدة بعض أبنائها في التعليم الأكاديمي . لا يوجد إحصاء دقيق حول عدد الأكاديميين الأثيوبيين ولكن عام ٢٠٠٥ كان هنالك ٢٤٤ طالبا أثيوبيا في الجامعات والكليات . يتخرج كل سنة ٢٥٠-٣٠٠ طالب مع لقب أول ، ومن المفروض أن يصل تعداد الخريجين بعد عشر سنوات بين ٢٥٠٠-٣٠٠٠ خريج أثيوبي . كما وأشار الكاتبان إلى غياب العلاقات الاجتماعية بين الأثيوبيين والإسرائيليين القدامى . غالبا ما تقتصر هذه العلاقات على لقاءات في أماكن العمل . يحتاج الأكاديميون الأثيوبيون لمساعدة دائرة الطلاب في وزارة الهجرة لمساعدتهم في إيجاد أماكن عمل وفي كتابة سيرة ذاتية . إن إيجاد مكان عمل لأي أثيوبي تفتح المجال أمام الآخرين للانخراط في نفس الحقل . ولكن يعمل معظم الخريجون اليوم في مشاريع تخدم الجالية . ومن هنا ، فإن العمل يحدد من إمكانياتهم بدل أن يساعدهم على الانطلاق . غالبا يتلقى الخريجون رواتب منخفضة مقارنة مع قدراتهم (حوالي ٥٠٠٠ شيكل لوظيفة كاملة) . معظم الطلاب الجامعيين الأوائل اختاروا الخدمة الاجتماعية كمهنة ويوجد اليوم عدد كاف من الأخصائيين الاجتماعيين من أبناء الجالية ، ولكن هنالك حاجة لتخصصات إضافية كثيرة . بعض خريجي وخريجات الجيش يعملون في الحراسة لتفضيلهم في هذا المجال على غيرهم[٤] .

حاولت المؤسسات المسؤولة عن الهجرة تفضيل الأثيوبيين في سوق العمل على العمال الفلسطينيين والعمال الأجانب بواسطة مساعدتهم في مكاتب العمل ودمجهم مباشرة في مشاريع عمل . ولكن فعليا لا يعرف معظم المشغلين كيفية تجنيد الأثيوبيين للعمل . أما من نجح في تشغيلهم فيشير الى أنهم مخلصون ومثابرون في المهام الملقاة عليهم بالرغم من أن بداياتهم تشير الى مشكلة في مفهوم الدقة في الوقت . يتضح من دراسة لمركز أدفا أن مستوى التعليم وعدد سنوات السكن في إسرائيل هما العنصران الأساسيان اللذان يقرران إمكانية انخراط الأثيوبيين في سوق العمل . تؤدي احيانا الرواتب المنخفضة الى تفضيل الأثيوبيين عدم العمل والاكتفاء بمخصصات تأمين الدخل .

٦-١ جنوح الشبيبة المهاجرين

تشير تقارير الشرطة أن نسبة اشتراك الشبيبة المهاجرين (الروس والأثيوبيين) في الجنح في نهاية عام ٢٠٠٤ يفوق ٢,٥ ضعف نسبتهم بين السكان . إذ أكدت المعطيات أن الشبيبة المهاجرين قاموا بارتكاب ٢٩,٧٪ من القضايا الإجرامية

التي قام بها الشبيبة، بالرغم من أنهم يشكلون فقط ١٢٪ من جمهور الشبيبة العام. وكان عدد الملفات التي فتحت ضد الشبيبة المهاجرين في الشرطة قد زاد بنسبة ١٢٪ بالنسبة لسنة ٢٠٠٣. مع هذا تضيف سوزي بن باروخ، مديرة قسم الشبيبة في الشرطة، أن النسبة الفعلية لإجرام الشبيبة أعلى من ذلك إذ أنه في كثير من الأحيان يتقرر عدم فتح ملف للحدث إذا كانت هذه جنحته الأولى بهدف إعطائه فرصة للخروج من دائرة الإجرام. وتفسر بن باروخ الازدياد في جرائم الشبيبة بتفاقم الفقر بين المهاجرين إذ أن بعض الشبيبة يجرّمون عند سرقة الطعام، إذ إن نسبة الشبيبة المهاجرين تحت خط الفقر أعلى منها بين مواليد إسرائيل (٢٥٪ مقابل ٢١٪). بالإضافة يعاني الشبيبة المهاجرون من أزمات نفسية نتيجة لقطع العلاقات الاجتماعية والنفسية مع دولة الأم ومواجهة صعوبات التأقلم مع الدولة المضيفة وبسبب سياسة استيعاب المهاجرين الفاشلة في دولة إسرائيل (بروتوكول الكنيست). كما وأشارت الإحصائيات أن الفتيات المهاجرات اتهمن ب ٧٪ من قضايا رفع السلاح والتهديد به مقارنة مع ١٪ بالنسبة لمولودات إسرائيل، كما واشتركت المهاجرات ب ١,٤٪ من جرائم التحرش الجنسي مقارنة مع ٠,١٪ من مولودات إسرائيل (حرموتشنكو، ٢٠٠٤).

تدنت نسب إجرام الشبيبة المهاجرين عام ٢٠٠٥ بنسبة ١٠٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٤. فمنذ بداية العام فتح ٣,٢٤١ ملفا للشبيبة أبناء المهاجرين من الإتحاد السوفييتي سابقا و ٧٢٠ ملفا للمهاجرين الشبيبة من أثيوبيا. أكّدت بن باروخ ان السبب في هبوط نسبة الإجرام يعود الى البرامج التي نفذت من قبل وزارة الهجرة للشبيبة في خطر ومنها برامج لمنع تعاطي الكحول والمخدرات.

وكانت لجنة تداول موضوع إجرام الشبيبة وخاصة المهاجرين في الكنيست أكدت أن دراسة أظهرت أن ١٤,٥-١٦,٥ من الشبيبة المهاجرين يتعاطون المخدرات ضمن أسوار المدارس مقابل ٩,٨٪ من الشبيبة مواليد إسرائيل. وأكدت رئيسة اللجنة أن نسبة الشبيبة الذين يتعاطون المخدرات خارج إطار المدرسة تصل الى ٤٣٪ من بين الشبيبة المهاجرين مقابل ٢٨,٤٪ من مواليد إسرائيل. كما وأشارت التقارير الى أن ٢٣٪ من الشبيبة المهاجرين يخشون الذهاب للمدرسة بسبب ممارسة العنف ضدهم إذ أن الشبيبة مواليد إسرائيل ينكلون بهم. وأن نسبة تسربهم من المدرسة تفوق باقي الطلاب بأربعة أضعاف. في عام ٢٠٠٥ زاد عدد الملفات ضد المهاجرين الروس بنسبة ٢١٪ مقارنة مع عام ٢٠٠٢,٣ (بروتوكول لجنة حقوق الولد في الكنيست رقم ١١١، تاريخ ٢٣,٢,٢٠٠٥). وفي دراسة أخرى أشارت التوصيات إلى أنه إذا لم ترصد الميزانيات اللازمة حالا فإن الإجرام عام ٢٠١٠ سيزيد بمعدل ٢٥٪ عن نسبته في عام ٢٠٠٣ (أي سيرتفع من ٣٨٣,٣١٢ حدثا في السنة إلى ٤٨٠,٠٧٩ حدثا في السنة) (ليس*، ٢١,٦,٢٠٠٥).

* * *

٧- الأطفال في اسرائيل

بلغ عدد الأولاد في إسرائيل في نهاية عام ٢٠٠٤ الى ٢,٢٨٩,٩٠٠ أي ٣٣,٣٪ من مجمل السكان مقارنة مع نسبة ٣٣,٦٪ في عام ٢٠٠١. نسبة الأولاد اليهود الذين ولدوا في إسرائيل عام ٢٠٠٤ من مجمل المواليد هو ٧٢٪. أما نسبة جميع الأولاد اليهود عام ٢٠٠٤ من مجمل الأولاد فوصل الى ٦٩,٣٪ (المسلمون: ٢٣,٧٪، المسيحيون:

٩,١٪، الدروز: ٠,٢٪). هبطت نسبة الأولاد في إسرائيل من ٢,٣٩٪ في سنة ١٩٧٠ الى ٣,٣٣٪ في سنة ٢٠٠٤. حلّ هذا الهبوط في جميع فئات السكان بما فيهم السكان المسلمون حيث هبطت النسبة من ٥٨,٧ عام ١٩٧٠ الى ٤٩٪ في السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤. نسبة الأولاد في مركز البلاد في المدن الكبيرة يصل الى أدنى حد ٢٠,٥٪-٢٢,٠٪ بينما تصل نسبة الأولاد في الضواحي التي يسكنها اليهود المتدينون الى أعلى حد مثل بيتر عيليت: ٦٢,٢٪ وموديعين عيليت: ٥٧٧٪. عاش في إسرائيل عام ٢٠٠٥ ما يقارب ٦٩,٠٠٠ ولد وبنت بدون تصنيف ديني، يشكلون ٣٪ من مجمل السكان، معظمهم أبناء العمال الأجانب (المجلس الأعلى لسلامة الولد، ٢٠٠٥).

٧-١ الظروف التي يربى بها الأطفال في إسرائيل

في عام ٢٠٠٥ بلغ عدد الأسر ذات أولاد في إسرائيل ٩٥٠,٢٨١,٠٠ أسرة ثلثها لديها فقط ولد واحد. زادت نسبة هذا النوع من الأسر في الفترة الزمنية ١٩٨٠-٢٠٠٤ لتصل الضعف. بالمقابل، هبطت نسبة الأسر كثيرة الأولاد. عام ١٩٩٠ كانت نسبة الأسر التي لديها أكثر من أربعة أولاد ١٨,٦٪ بينما في سنة ٢٠٠٤ وصل إلى ١٦,٩٪. أما بالنسبة للأسر التي لديها ٦ أولاد وأكثر فهبط من ٦,٩٪ من مجمل الأسر عام ١٩٩٠ إلى ٤,٤٪ عام ٢٠٠٤.

في عام ٢٠٠٤ عاش ٨,٦٪ من مجمل الأولاد في أسر أحادية ولي الأمر. إن هذه النسبة تزيد باطراد من عام لآخر: ١٣٢,٠٠٠ ولد عام ١٩٩٥ إلى ١٩٢,٠٠٠ ولد عام ٢٠٠٤. نسبة الأولاد المهاجرين لنسبة المواطنين الأصليين في هذه الفئة ١:٣. أما ٦,٨٪ من الأولاد فيعيشون ضمن أسر مطلّقة. في عام ٢٠٠٤ كان عدد الأولاد الذين يقبع أحد والديهم في السجن ١١,٦٤١، وهذا العدد يزيد بنسبة ٨٨٪ عما كان عليه عام ٢٠٠٠.

في عام ٢٠٠٣ بلغ عدد عقود الزواج لقاصرات (حتى سن ١٨ عاما) ٤,٣٠١، من بينهن ١٨٧ لفتيات في سن ١٦ عاما، ١٥١٤ عقد زواج لفتيات في سن ١٧، و- ٢٦٠٠ عقد زواج لفتيات في سن ١٨ سنة.

لائحة رقم ٥: عدد الولادات للقاصرات في سنة ٢٠٠٤:

الفئة العمرية بالسنوات	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	العدد الإجمالي
عدد الولادات في السنة	٣٢	١٥٦	٤٨٠	١١٣٤	٢٢٤٦	٤٢٤٨

***

٨- قضايا التعليم: الخطة الوطنية للتعليم (خطة دوفرات)

بادرت وزيرة المعارف ليمور لفنات، وبتأييد رئيس الحكومة أريئيل شارون ووزير المالية بنيامين نتنياهو إلى تعيين لجنة وطنية لتطوير جهاز التعليم في إسرائيل يرأسها رجل الأعمال شلومو دوفرات وذلك في تشرين الأول ٢٠٠٣.

كان من مهام اللجنة فحص شامل لجهاز التعليم في إسرائيل وتقديم توصيات حول برامج تغيير شاملة بنيوية، تنظيمية وتعليمية وأيضا حول السبل لتنفيذ التوصيات. ضمت اللجنة ١٨ عضوا من الأكاديمية ومن الحقل، وخبراء في الاقتصاد والقضاء، ومدراء من مجال الأعمال الحرة وشخصيات جماهيرية. انبثق عن اللجنة العامة ثماني لجان مهنية ضمّت ٦٠ شخصا مهنيا، وتخصصت كل لجنة في أحد المجالات قيد الدراسة.

كان السبب الأساسي لإقامة لجنة دوفرات الارتباك الذي شعرت به وزيرة المعارف نتيجة للتحصيل المتدني في الامتحانات العالمية للطلاب الإسرائيليين. لم تر الحكومة أن من مسؤوليتها وضع ميزانيات خاصة لإصلاح جذري في وضع التعليم في إسرائيل، ولم تتدارس الوضع بعمق. ولكنها اعتمدت أن تتبنى إقتراحات لجنة دوفرات بغية إجراء التغييرات الأرخص تكلفة عليها كحكومة حيث أن دورها يتوقف عند اقتراح تغييرات تنظيمية ينفّذ معظمها رجال أعمال كل من موقعه.

كانت هذه المرة الأولى التي ترأّس لجنة تعنى بقضايا التعليم رجل أعمال من مجال الأعمال الحرة والمرة الأولى التي يخطط بها لإصلاحات في الوزارة بدون رصد ميزانيات لذلك. أديرت أمور اللجنة بطريقة سرية واعتمدت أساسا على خبراء من خارج البلاد. ووضع الخبراء الاعتبارات المالية في مركز تدارسهم بدل الاعتبارات الاجتماعية أو التعليمية. كان هدف اللجنة تحويل العمل في الوزارة ليرتكز على مبادئ اقتصادية توجهها الرغبة في الإنجاز بدل القيم التربوية والتعليمية. اقترحت الخطة أن تزيد ساعات عمل المعلمين حتى تصل إلى ثماني ساعات يوميا وأن يتم تقليص أسبوع العمل من ستة إلى خمسة أيام، وأن تسجل ساعة دخول وخروج المعلمين من المدرسة على بطاقة خاصة. هدف يوم التعليم الطويل إلى زيادة الخدمات الممنوحة اليوم للطالب وخاصة مواضيع الإثراء والفنون والمساعدة في تحضير الدروس. كما وهدفت الخطة إلى إتاحة المجال أمام الوالد والوالدة لزيادة ساعات عملهم، وبالتالي تحسين وضعهم المالي.

تهدف خطة دوفرات لتحسين نواقص في مجال التعليم ومنها ما يبدو كتزاوج التناقضات مثل: مساواة الفرص والتركيز على الامتياز، النجاعة والمساواة الاجتماعية، الفردانية والجماعية، الاختيار والدمج، الثقافة القومية والتربية للتعددية الحضارية، الوحدة والتعددية، الدمج الديمقراطي والإدارة التراتبية، التنظيم التعاوني والخصخصة. مثلا اقترحت لجنة دوفرات رواتب متفاوتة واتفاقيات عمل خاصة كمحفزات للمعلمين الأكفاء. كان في هذا مخاطرة بحيث أنه يؤدي أن ترفض المدارس ذات تطلعات عالية للنجاح استيعاب الطلاب الضعفاء حتى لا يؤدوا إلى انخفاض مستوى تحصيل المدرسة ككل والمعلم الفرد. اقترحت الوزيرة لفنات أن تقيل عددا كبيرا من المعلمين وأن توزع ملكاتهم بين المعلمين الجيدين الباقين، وهكذا ترفع دخل من تبقى بواسطة زيادة ساعات عملهم. انتقدت الوزيرة بشدة وقيل أنه كان عليها أن تفحص عدد ساعات العمل العام للمعلم وليس فقط عدد ساعات التعليم الفعلية التي يؤديها في الصف أمام الطلاب.

مسّت لجنة دوفرات في التنظيم المهني للمعلمين حيث أنها نقلت المسؤولية للمدراء أو لإدارة الحكم المحلي. بالإضافة، فإنها هددت بتحويل اتفاقيات العمل الجماعية إلى اتفاقيات خاصة. من ضمن الاقتراحات كان تغيير طريقة تسجيل الأولاد بحيث لا يتم تسجيلهم بحسب أماكن سكناهم وإنما بحسب اختيارات نوعية المدارس التي يود ذووهم تسجيلهم بها. وكان من المتوقع أن تبادر الجمعيات المتنوعة لإقامة مدارس خاصة بحيث يؤدي كل هذا

لتضخيم ميزانية التعليم فتصبح أكبر بكثير من حجمها الحقيقي .

اقترحت خطة النجاعة في العمل في وزارة المعارف إحالة ٤٥٠٠ معلم ومعلمة معظمهم من الكبار سنا للتقاعد المبكّر وإقالة آخرين ممن يعملون أقل من ثلث وظيفة ، أو أن التقارير عنهم تشير لعدم نجاحهم في عملهم ، أو يعلمون مواضيع مهنية غير مطلوبة الآن مثل تصميم أزياء ، زراعة وما أشبه . مع هذا ، أعلنت المديرة العامة لوزارة المعارف ، رونيت تيروش ، أن المعلمات الحوامل والأمهات الوحيدات لن يطالهن الفصل . كما وتقرر أن يتعلم كل صف نصف ساعة أقل من المعدل القائم وأن يضيف المدراء طلابا للصفوف بهدف تقليص العدد العام للشعب في مدارسهم . كما واقترح أن تغلق جميع المدارس التي تضم أقل من ١٠٠ طالب لعدم نجاعتها الاقتصادية . تقرر إرسال كتاب الإقالة حتى تاريخ ٣١ أيار ٢٠٠٥ . كما وفتحت أمام المعلمين المقالين فرصة الاعتراض بواسطة النقابة ، ولكن هذه فشلت خلال أربعة أشهر من المفاوضات مع وزارة المعارف ووزارة المالية على تغيير قرارات الفصل .

فشلت الوزارة في إقناع الجمهور وتجنيده لصالح خطة الإصلاح . هددت الوزيرة لفنات بتشريع قانون يفرض على المعلمين والجمهور تنفيذ خطة دوفرات ، ولكنها ووجهت برفض جهاز القضاء التجاوب مع مثل هذا التشريع . مسّت تهديدات الوزيرة نقابة المعلمين التي رأت أن اقتراحات الوزارة تسلب المتقاعدين بين ٢٠-٤٠٪ من حقوق التقاعد ، ومن ثم جمدت المفاوضات بين الطرفين . أعلن رئيس نقابة المعلمين ، رون راز ، عن أن النقابة على استعداد لفحص بعض اقتراحات لجنة دوفرات لتحسين مستوى التعليم في إسرائيل ، ولكن بشروط تضمن حقوق المتقاعدين . بعد إعلان الوزارة عن نيتها بإقالة هذا العدد من المعلمين أعلنت النقابة مقاطعة المفاوضات مع الوزيرة . عندها أعلنت الوزيرة انه بإمكانها تغيير القرار بعد العودة للتفاوض مع النقابة . بعد رفض الوزيرة ، تنادت أصوات من النقابة وبعض الوزراء وطلاب مؤسسات التعليم العالية وبعض المنظمات الاجتماعية إلى إقالة الوزيرة المعادية للمعلمين . تشترط خطة دوفرات تأهيل المعلمين بالحصول على شهادة أكاديمية في موضوع تخصص المعلم/ ة ، والحصول على إجازة تعليم ، والحصول على رخصة تعليم ، وإجراء سنة تدريب في المدرسة أو روضة أطفال ، واجتياز امتحان ترخيص .

لم تخطط لجنة دوفرات لسد الفجوة بين مستوى التعليم العبري والعربي ، حيث أن هذا يتطلب ميزانيات خاصة من وزارة المالية التي لم ترصد للموضوع شيئا منها . وأكّد نبيه أبو صالح ، رئيس لجنة متابعة التعليم العربي بأن نسبة من يحصل على شهادة البغروت (توجيهي) من الطلاب العرب هي ٣٣٪ مقارنة مع ٥٣٪ من الطلاب اليهود ونسبة التسرب لدى العرب هي ١٢٪ مقابل ٦٪ لدى اليهود وأنه تنقص المدارس العربية حاليا ١٧٠٠ غرفة تعليم .

٨-١ موقف المنظمات الاجتماعية من خطة دوفرات

بهدف التصدي للبرنامج الإصلاحي للجنة دوفرات اتحدت عدة منظمات معا تحت مظلة ما أسموه " التحالف الاجتماعي " وأعلن عن تأسيسها اساف سيغف ، رئيس اتحاد الطلاب الجامعيين . ضم هذا التحالف منظمات الطلاب الجامعيين ، حركات الشبيبة ومنظمات اجتماعية أخرى (موران زليكوبيتش ، www.ynet.co.il) . اصطفت المنظمات الاجتماعية مع الخطة وضدها . فوقفت منظمة " التحالف الاجتماعي " (**ברית חברתית**) التي ضمت منظمة المعلمين ومنظمة الطلاب ، منظمات المرضات اللاتي يعملن في الصحة الجماهيرية ، " منظمة القوس الديمقراطي الشرقي " (**קשת חברתית המזרחית**) ،

" منظمات الشبيبة " (תנועות נוער)، "حركة الكيبوتسات " (התנועה הקיבוצית)، ومنظمة " المجتمع الآن " (חברה עכשיו). في الخندق المقابل وقفت منظمات أيدت برنامج الإصلاح مثل منظمة " حرس التعليم " (משמר החינוך).
بعد الضغط الأولي عليها من نقابات المعلمين، كانت الوزيرة قد اتفقت مع وزارة المالية على الحصول على ميزانية لمنع فصل العدد الأكبر من المعلمين ولكنها أخفت الأمر حتى يتسنى لها إقالة من تريد ومن ثم تعيين آخرين بدلهم بحسب متطلبات خطة دوفرات. بعد أن عرفت التنظيمات التي ترفض خطة الإصلاح بأمر الاتفاق الخفي هددت بالتوجه للمستشار القضائي للحكومة بهدف رفع حصانة الوزيرة للتمهيد لاتخاذ إجراءات قضائية ضدها. هذا كان أحد التصعيدات في حملة مناهضة خطة دوفرات. رفضت الوزيرة تفسير أمر إخفاء هذه الميزانية عن قيادة منظمة المعلمين. وبعد حملات ضغوطات شعبية ونقابية وإعلامية والتشهير ضدها، تراجعت الوزيرة وفتحت المجال أمام المدير العام للوزارة لإجراء مفاوضات مع رئيس نقابة المعلمين الثانويين ورئيس نقابة المعلمين في المدارس الابتدائية ومع المسؤول عن الأجر في وزارة المالية وتم الاتفاق على تقليص عدد المفصولين بنسبة ٨٥٪ وتحسين شروط عمل المعلمين داخل المدرسة على أن يتواجد الآخرون ساعات أطول داخل مدارسهم لتنفيذ مهامهم الإضافية عدا التعليم.

٨-٢ موقف رجالات التعليم والأكاديميا من الخطة الوطنية للتعليم (اقتراح لجنة دوفرات)

تقول بروفسور مريام شميدع أن وزارة التعليم في إسرائيل واجهت تحديين منذ قيامها، كان الأول إيجاد حلول لحاجات السوق النامي ومناسبة ثقافة المجتمع له، والثاني بناء دفيئة للمزج بين الثقافات التي هاجرت إلى إسرائيل من الجاليات المتنوعة وأن تبلور خطا لوحدة الشعب. كان نجاح تحقيق الهدفين معا شرطا لبناء مجتمع إسرائيلي ولكن في نهاية القرن العشرين يتضح أن الدولة فشلت في الإصلاح وفي المزج الاجتماعي. لوحظ خلال أربعة عقود تقريبا فشل الطلاب الإسرائيليين في امتحانات التحصيل الدولية، كما وبرزت الهوة بين تحصيل الطلاب الناجحين والفاشلين. على هذه الخلفية تم اقتراح برنامج عمل لجنة دوفرات. ولكن بروفسور شميدع ترى أن الخطة لا تقترح سبلا حقيقية وعملية لسد الفجوات داخل المجتمع الإسرائيلي غير المتجانس وغير المتساوي. كما وأن خطة الإصلاح الجديدة لا تقترح سبلا لتوحيد وبلورة التضامن داخل الدولة (www.adva.org، قرئ بتاريخ ٣٠,١١,٠٥).
انتقدت البروفسور أوريت إيخيلوف التوجه التجاري لخطة دوفرات وقالت أن الطلاب ليسوا مواد خاماً في الصناعة وان على جهاز التعليم نبذ فكرة البحث عن أرباح مادية واقترحت بدل هذا البحث عن طرق لتعزيزهم أيا كانت قدراتهم ومكانة أسرهم الاجتماعية والمادية بهدف منع تفاقم التقاطب القائم داخل المجتمع الإسرائيلي. تحوي خطة دوفرات تناقضا بنيويا مركزيا، ففي حين توصي برفع مستوى التخصص الأكاديمي للمعلمين، ورفع رواتبهم لا توصي برفع مستوى تنظيمهم المهني ولكن تترك بيد مدير المدرسة قوة تنفيذية شبه مطلقة تقرر تشغيل أو إقالة أي مهني تحت إدارته وغالبا ما سيحتاج المعلم المختص إلى العمل في أكثر من مدرسة لاستكمال وظيفته.
وتستخلص بروفسور أيخيلوف أنه لا يمكن تطوير مستوى التعليم بدون استثمار مكثّف من قبل وزارة التعليم على مدار سنوات طويلة وتحديد معايير عالية بهدف الوصول لمستوى تعليم ذي جودة عالية لكل طفل/ة في إسرائيل (www.adva.org، قرئ بتاريخ ٣٠,١١,٠٥).

أما بخصوص خدمة خطة دوفرات للتعليم العربي في إسرائيل كتب أمين فارس بأن خطة دوفرات لا تقترح محو الفجوات وتقليصها ومن ثم فإن تبني الخطة سيبقي على الفجوة الكبيرة بين جهازي التعليم العبري والعربي. وحتى تنجح فعليها سد الفجوة حالا في النقص في المباني (٢٥٠٠ غرفة وروضة أطفال)، وحل مشكلة المستوى المتدني للتعليم العربي وخاصة الثانوي، وتنفيذ خطة تمويل متفاوت لصالح التعليم العربي وتقليص التسرب ورفع نسبة الطلاب المتقدمين لامتحانات البغروت (التوجيهي) ونسبة نجاحهم (www.adva.org، قرئ بتاريخ ٣٠, ١١, ٠٥).

يرى د. يوسي دهان أن أجزاء من اقتراح لجنة دوفرات هي جيدة لدولة إسرائيل ويؤيد بعض اقتراحات اللجنة مثل: اقتراح الهرم المقلوب أي تبني جهاز تعليم مجاني وإلزامي من جيل ٣-١٨، تحسين بارز في مكانة ورواتب المعلمين، تقليص عدد الصفوف في كل طبقة، تحسين وضع الأمان في المدارس، توفير مناخ مادي مناسب لعمل المعلمات والمعلمين، وتحويل العمل في التعليم ليوم عمل طويل. ولكنه يرى أن فتح باب التسجيل الحر في المدارس من الممكن أن يؤدي لتثبيت الفئوية بدل التعددية الثقافية في المدارس. كما ويتحسب من القوة المطلقة التي تمنحها الخطة لمدير المدرسة وللإدارة التربوية المنطقية والتي ستعمل ضمن السلطات المحلية (www.adva.org، قرئ بتاريخ ٣٠, ١١, ٠٥).

انتقد د. أوري زلبرشيد برنامج دوفرات وخصخصة التعليم لأن هذا يتناقض مع مبادئ دولة الرفاه وعلى أنه سيؤدي إلى القضاء على تقدم التعليم والبحث العلمي في إسرائيل. اقترحت حركة "المجتمع الآن" والتي، يشكّل زلبرشيد أحد أعضائها، برنامجا بديلا لخطة دوفرات يقوم على البنود التالية: (أ) تعليم مجاني منذ الطفولة المبكرة وحتى نهاية التعليم العالي، (ب) إلغاء جميع الالتزامات المالية التي يدفعها الأهل للمدارس (ج) عدم ربط المساعدات المالية مع الوضع الاقتصادي للطالب، (د) تحديد مناطق أولويات وطنية في مجال التعليم حيث تمنح لهم امتيازات مالية خاصة، (هـ) زيادة عدد المعلمين بهدف تقليل عدد الطلاب للصف الواحد، (و) تحديد عدد ساعات التعليم الفعلية للمعلم الواحد بين ١٨-٢٠ ساعة على أن تُرصد باقي الساعات لمواكبة التجديدات في مجال التعليم والتخصص، (ز) زيادة رواتب المعلمين والامتناع عن فصلهم، (ح) عدم ربط راتب المعلم بنتائج التحصيل لطلابه، (ط) رفض الاتفاقيات الخاصة وتشجيع الاتفاقيات النقابية العامة، (ي) تدار المدارس بالتعاون بين الإدارة والمعلمين، (ك) يتم اتخاذ قرارات تربوية، بما فيها تعيينات وفصل بواسطة مجلس المدرسة، (ل) رفض تعيين إدارة تعليم مناطقية بدل الإدارات المحلية، (م) تحويل أسبوع التعليم لخمسة أيام بعد تحضير البنية التحتية المناسبة لذلك، (ن) صقل رؤيا تربوية من قبل الحقل بديلا لخطة دوفرات، تعكس التفكير الديمقراطي والمساواة الاجتماعية، معرفة البلاد، الإطلاع على تاريخ وثقافة اليهود، معرفة ثقافة العالم وتطوير الإبداع (زلبرشيد، ٣, ١٠, ٠٤).

***

٩- المسنون

يعيش ثلث المسنين الإسرائيليين (حوالي ٢٠٠ ألف إنسان) تحت خط الفقر ويؤثر وضعهم الاقتصادي على صحتهم الجسدية والنفسية وتساورهم مشاعر الخجل والإهانة وفقدان الأمل. حيث لا يمنحهم دخلهم الحد الأدنى من الحاجات الأساسية التي يحتاجون لها. يؤدي هذا الوضع الى إرغام المسنين على اتخاذ قرارات صعبة مثل إقتناء الأدوية اللازمة

لهم أو اقتناء حاجاتهم الكافية من الطعام. يؤدي هذا الى إهمال أمراض الشيخوخة وتركها بدون علاج مثل مشاكل النظر (١٩٪) والسمع (١٢٪) بالإضافة للمشاكل الناتجة عن المعاناة من البرد بسبب عدم القدرة على استعمال التدفئة في فصل الشتاء بهدف توفير النقود. نصف هذه الفئة الفقيرة هي من المهاجرين المسنين الذين لا يملكون أي مصدر دخل إضافي مثل رواتب تقاعد من الدول التي هاجروا منها، عدا مبلغ ١،٨٦٣ شيكلاً، والتي هي عبارة عن مستحقات الشيخوخة وضمان الدخل. الحل الوحيد الذي تقترحه دراسة صدرت عن جوينت-إسرائيل حول فقر المسنين هو زيادة المستحقات وربطها بمعدل الدخل الشهري للمواطن حتى تسد حاجات الحياة الكريمة للمسن وتضمن له تأمين المسكن، الملبس، المأكل والخدمات الصحية والتمريض. ولضمان هذا المستقبل تقترح الدراسة ان يفرض على كل مواطن إسرائيلي برنامج تقاعد بموجب القانون (بريك، ٢٠٠٥).

وكانت لجنة باخار، التي فحصت حلولا لمشاكل الفقر في إسرائيل اقترحت إقامة مراكز يومية لإستضافة المسنين الفقراء وخاصة هؤلاء الذي لا يتمكنون من دفع نفقات بيوت مسنين خاصة. تقترح اللجنة إقامة ما يسمى "أحياء داعمة للمسنين"، حيث يبقى المسن في استضافة كاملة أو جزئية من الساعة الثامنة صباحا وحتى الخامسة مساء. من المتوقع أن يتم تنفيذ هذه الحلول تدريجيا وسوف تكلف الدولة ميزانيات كبيرة جدا.

تمتد خطة لجنة باخار لمناهضة الفقر على مدار سبع سنوات (٢٠٠٧-٢٠١٢) وتتكون ميزانيتها من ١٤ ميليارد شيكل. تصرف منها في السنة الأولى ١,٥ ميليارد شيكل، وفي كل سنة تالية يتم صرف ٢ مليار شيكل إضافيا. ترفض اللجنة نهج فرض ضريبة دخل سلبي٥، أو العودة لسياسة المخصصات أو فرض ضريبة قيمة إضافية متفاوتة أو رفعها عن الأطعمة. أكدت اللجنة أن الخطة سوف تنفذ ضمن حدود الميزانية المقترحة ولن تكون على حساب ميزانيات التطوير. من المهم الإشارة الى أن قيمة التقليص في ميزانية مخصصات الرفاه وصلت الى ٥ مليار شيكل في السنة بينما رصدت ميزانية بلغت ٢ مليارد شيكل سنويا بهدف إيجاد حلول جذرية للفقر.

يتلقى ٢٧٪ من المسنين مخصصات إكمال الدخل بالإضافة لمخصصات الشيخوخة. بعضهم مهاجرون بقوا فقراء منذ وصولهم إلى إسرائيل. ٢٣٪ من المسنين يعرّفون أنفسهم أنهم فقراء. بحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزي يتلقى فقط ٢٥٪ من المسنين راتب تقاعد. هنالك فروق بين العاملين في القطاع العام، حيث تأمن منهم ٩٦٪ تأمين تقاعد وبين العاملين في القطاع الخاص، وهذه الفئة لم تتأمن. فقط ٢٦٪ من العمال العرب مؤمنون تأمين تقاعد. تشير المعطيات أيضا إلى أن ٤٦٪ من النساء مؤمنات تأمين تقاعد مقابل ٦٠٪ من مجمل الرجال، ٣٨٪ من مجمل المهاجرين من الإتحاد السوفييتي سابقا، ٢٢٪ من ذوي التعليم الابتدائي، و ٤٨٪ من ذوي التعليم الثانوي. هذه المعطيات تفسر عملية تحول المسنين إلى فقراء إذ أن مخصصات الشيخوخة في إسرائيل هي أدنى قيمة مخصصات من بين الدول المتطورة (١٦٪ في إسرائيل مقابل ٢٥-٣٠٪ في معظم الدول). أما الفئات التي لا تتلقى مخصصات فهي موجودة في العشريات الثلاث الأدنى وهم أول المرشحين للهبوط لعالم الفقر (بيليغ، ١٢. ١١, ٢٠٠٥).

***

١٠- التأمين الطبي

هنالك فروقات في معدل متوسط الحياة بين الطبقات الاجتماعية-اقتصادية المتنوعة. ساهم جهاز الصحة في إسرائيل في تأسيس هذه الفروقات، ضمن أمور أخرى، بواسطة توزيع غير متساو للخدمات في البلاد وأيضا بسبب أسلوب الجباية غير المتطور، كما استنتج بروفسور افشطاين وزملاؤه من مركز أبحاث بروكدايل (ال-حاي، ٨, ١, ٢٠٠٦). تحولت الخدمات الطبية في السنوات الأخيرة منذ صك قانون الصحة الحكومي إلى طابع تجاري، ممول بواسطة أموال خاصة وتدريجيا نقصت نسبة التمويل العام. ينعكس العنصر التجاري للخدمات الطبية بعدم تحديد جهاز يقرر تجديد سلة الخدمات لصناديق المرضى، أو توسيع الخدمات الخاصة التي توفرها الصناديق العامة، ومحاولة إقامة صندوق مرضى بقصد الربح. يسمح قانون "التسويات" لصناديق المرضى جباية بدل اشتراك مرتفع على الخدمات الطبية والأدوية والتأمينات التي توفر خدمات طبية لا تقدمها صناديق المرضى (خدمة مكملة). تؤثر خصخصة الخدمات الطبية سلبا على العدل والمساواة الاجتماعية بين المؤمنين على أنواعهم. دفع كل بيت في إسرائيل عام ٢٠٠٤ نسبة ٥٪ من مصروفه على الخدمات الطبية (مقابل ٣,٨٪ عام ١٩٩٧). كانت معظم المصروفات على علاج الأسنان، تأمينات إضافية مكملة وأدوية.

حسب دراسة لمركز أبحاث مئيرز/ جوينت اتضح ان ٢٩٪ من أصحاب الدخل المنخفض أشاروا الى أنهم تنازلوا عن علاج طبي أو عن أدوية بسبب تكلفتها. وفي نفس الفترة نشرت دائرة الإحصاء المركزية أن ٣٩٪ من الفلسطينيين في إسرائيل تنازلوا عن أدوية بسبب تكلفتها، مثلهم مثل ١٩٪ ممن كان دخلهم أقل من ٤,٠٠٠ شيكل في الشهر. تنازلت الدولة عن مسؤوليتها بخصوص الجهاز الطبي العام وهكذا تضع الثقل على المؤمّنين. غالبا هؤلاء هم مرضى مزمنون، ذوو دخل منخفض، مسنون، أو فلسطينيون سكان إسرائيل. التوجه التجاري لجهاز الصحة ينبع من عقيدة تدعم الخصخصة وبمزايا القطاع الخاص على العام. يدّعي سفيرسكي وكونور-أتياس (٢٠٠٤) أن التقليص بدأ في عام ٢٠٠٣ عندما تآكل التمويل العام وازدادت نسبة المدفوعات التي دفعها المرضى. بعض الأدوية غير متوفرة في سل الخدمات الطبية ولكنها متوفرة في التأمينات المكملة. من لا يستطيع شراء هذه التأمينات لا يستطيع الحصول على الدواء وإنما عليه اقتناؤه من السوق الحر. على هذه الفئة غير المؤمّنة أن تدفع للأطباء المختصين، للفحوصات في مراكز طبية وعيادات خارجية في المستشفيات. نتيجة لهذا الوضع فإن فئات السكان ذات الدخل المتفاوت تحظى بخدمات طبية ذات جودة وتأثير متفاوت.

***

١١- إخلاء منطقة قطيف (غزة) من المستوطنين

تم الاستيطان في منطقة قطيف في غزة عام ١٩٦٨ حالا بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ بقرار من يغآل ألون وعاش المستوطنون غالبا على الزراعة (خاصة الطبيعية) والسياحة ووصل عدد المستوطنات الى ٢١. قررت حكومة شارون بتاريخ ٢٨ أيار ٢٠٠٤ إخلاء المستوطنات وإعادتها للفلسطينيين ونُفذت العملية في تاريخ ١٥,٨,٢٠٠٥. تم تدريب ٣٠,٠٠٠ شرطي وجندي بهدف إخلاء ٩,٠٠٠ مواطن، نصفهم من الأطفال. قاوم معظم المستوطنين الإخلاء واستعمل

الجيش والشرطة القوة في حالات كثيرة تم بثها في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة . انقسم المجتمع الإسرائيلي بين مؤيد ومعارض للإخلاء ولكن شارون كان مصمما على تنفيذ خطته السياسية . بعد إخلائهم تم توطين معظم المستوطنين في فنادق وفي مبان مؤقتة حتى يتم بناء مساكن ثابتة لهم في حدود دولة إسرائيل . هدمت إسرائيل جميع البيوت والمنشآت في المستوطنات التي أخليت (http://www.daat.ac.il/encyclopedia/value.asp?id1=1690) .

تبنت الدولة مسؤولية إعادة تأهيل الأسر المنقولة ولهذا الهدف استعانت بمهنيين لمساعدة الأسر على إيجاد عمل والتأقلم الاجتماعي في المناطق المؤقتة التي تسكنها . كان في المستوطنات ٢٣٠٠ موظف وعامل ومزارع خسر ١,٩٨٥ منهم أماكن عملهم . وجد ٣٨٣ شخصا فقط عملا في مكان سكنهم المؤقت، ٣٠٠ كموظفين و- ٨٣ كمستقلين . ولكن بعد ٥ أشهر من الإخلاء لم يكن لحوالي ٧٠٪ من معظم المنقولين عمل وهم ينتقدون الدولة بواسطة موظفيها على وضعهم هذا في كل مناسبة تسنح لهم . يدّعي المنقولون بأنه لا توجد في أماكن سكنهم الجديدة فرص عمل تشبه ما كانوا يقومون به سابقا كما وأن سنهم المتقدمة تصعّب عليهم تعلم مهن جديدة . كما ويشعر بعض المنقولين بأن مكتب العمل يحاول إذلالهم باقتراح مهن تجرح كرامتهم ويعرف الطرفان بأنهم لن يرضوا بها . صرّح آفي دوآن، أخصائي اجتماعي نظم معرض عمل لهؤلاء المستوطنين بأن المعرض عرض عليهم حوالي ١٠٠٠ وظيفة متنوعة . ولكنهم يفضلون الاستمرار في الشكوى ولوم الدولة والطعن بنيتها على مساعدتهم والادّعاء بأنه لا توجد وظائف مناسبة أو متوفرة لهم (ديان*، ٤ ,١ ,٢٠٠٦) . المقتطفات التالية تعكس شعور غياب الرفاه والعدوانية تجاه الدولة التي يحملها هؤلاء :

أسرة شموئيل وبرينا هيلبرغ:

لديهم ٦ أولاد واحد منهم كان جندياً سابقاً قتل ودفن في المستوطنة ونقل جثمانه ودفن داخل إسرائيل . الأسرة غاضبة جدا من هذا وتصرّح بأنها تشعر بأن الدولة قتلت ابنها مرة أخرى . عمل شموئيل في الزراعة وعملت برينا كمعالجة لمشاكل النطق . في منطقة سكنهم الجديدة يعمل شموئيل في أحد الحوانيت في الكيبوتس الذي يعيشون به مؤقتا وتعمل برينا في مهنتها . يخطط الزوجان إقامة مستوطنة دينية مع ٥٠ أسرة أخرى من المنقولين (بركت*، ١ ,١ ,٢٠٠٦) .

أسرة عوفرا وليئور عزرا:

للأسرة خمسة أولاد وكانت تسكن في بيت مساحته ٧٠ م^{٢} محاط بحديقة كبيرة . تسكن الأسرة اليوم مع ٣٥ أسرة من جيرانهم السابقين في بيت مؤقت مساحته ٤٠ م^{٢} . كان عزرا يعمل أجيرا في الزراعة وعملت عوفرا كأخصائية إجتماعية في المجلس المحلي في إحدى المستوطنات في المنطقة . بعد الإخلاء يعمل ليئور موظفا بينما أصبحت عوفرا عاطلة عن العمل . سلّمت الأسرة قضية المطالبة بالتعويضات لمحام وجميعهم يشعرون بأنهم مهانون وبأن الدولة خانتهم وألقت بهم في الشارع (أزولاي*، ٣ ,٢ ,٢٠٠٦) .

أسرة اليعيزر وعنات ماغين أور:

كان مساحة بيتهم في المستوطنة ٣٠٠ م٢ يحيطه ١٧ دونما من الأرض الزراعية سكنوا به مع أولادهم الستة. وكان اليعيزر يعمل جابيا في المجلس المحلي في المستوطنة. عملت عنات مركزّة النشاطات الثقافية في المركز الثقافي في المستوطنة. لم يجد الزوجان أي عمل. تسكن الأسرة في بيت مؤقت مساحته ٩٠ م٢ (ليس*، ٥, ٢, ٢٠٠٦).

أسرة شنييد:

وصلت الأسرة لمستوطنة نيتسر حازاني عام ١٩٧٨ حتى تعمل في الزراعة. سكنت في غرفة واحدة ومع السنوات بنت بيتا مساحته ١٦٠ م٢. الوالد حاييم يبلغ ٦٠ عاما والوالدة راز تبلغ ٥٨ عاما. للزوجين ٨ أولاد و ١٣ حفيدا. يقول الزوجان بأنهما يشعران بأنهم لاجئون بالرغم من محاولتهم العودة للحياة الأسرية، وذلك بسبب انفصالهم عن باقي سكان المستوطنة الذين توزعوا على مناطق متعددة. من الصعب على حاييم إيجاد عمل في سنه، وهو لم يبلغ جيل التقاعد، ولذا فهو لا يتلقى مخصصات شيخوخة من الدولة. تواجه الأسرة بعض الصعوبات في تحديد قيمة التعويض عن بيتها لأن جزءاً منه منح لهم مجانا من قبل الدولة عند انتقالهم للسكن في المستوطنة (عوزرد*، ١٨, ١, ٢٠٠٦).

* * *

تلخيص

وضع بنيامين نتنياهو سياسة الرفاه لوزارته بحيث استمر في العمل على تقليص دور الدولة في اقتصاد السوق وزيادة دور المواطنين والمؤسسات والتجارة الخارجية. شهدت نهاية عام ٢٠٠٥ استقالة نتنياهو من الوزارة وانتخاب عمير بيرتس رئيسا لحزب العمل تحت راية رفع مستوى العامل وتحسين خدمات الرفاه للمواطنين، ثم استقالة أريئيل شارون من حزب الليكود وإقامة حزب كديما. أدت التغييرات السياسية إلى إثارة موضوع رفاه المواطن الإسرائيلي من جديد ووضعه على سلم أولويات جميع الأحزاب الكبيرة في إسرائيل. لا توجد لدولة إسرائيل سياسة رفاه تضمن توزيع الأرباح الناتجة عن النمو الاقتصادي بشكل عادل بين الجمهور بواسطة قوانين عمل تحمي العمال أو بواسطة أجر جماعي وإشراف حكومي على سوق العمل. أدت سياسات الرفاه المتتالية منذ الستينيات وحتى عام ٢٠٠٥ إلى زيادة فقر الفقراء وغنى الأغنياء وإلى انكماش الطبقة الوسطى في إسرائيل وزيادة نسبة الفقر بين الطبقة الوسطى العاملة وتوسيع نسبة وَحِدِّة فقر الأطفال.

تحولت اسرائيل من دولة ذات توجهات اشتراكية–اجتماعية رائدة في سنوات الستينيات والسبعينيات إلى إحدى الدول المسيئة لعمالها في عصر العولمة. شهدت سنوات الثمانينيات والتسعينات خصخصة مكثفة للمصانع والشركات وتهشم تأثير نقابة العمال "الهستدروت" في منتصف سنوات التسعينيات لتصبح جهازا رمزيا لا يملك قوة حقيقية للدفاع عن حقوق العمال. كما ورافقت سيرورة الخصخصة ثم العولمة، نقل الورش والمصانع من المركز للضواحي، ومنها للدول العربية والآسيوية رخيصة تكلفة التصنيع والإنتاج. هكذا خلقت الدولة والرأسماليون بطالة مزمنة وخاصة في

الضواحي، وخاصة بين النساء من الفئات المهمشة في الدولة مثل العرب وبعض الفئات اليهودية المتدينة والشرقية.

أدت السياسة الاقتصادية لتنياهو الى نمو اقتصادي، وهبوط في نسبة البطالة وزيادة نسبة الدخل وفي استقرار نسبي في الأسعار في السوق في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. خدمت هذه السياسة الاقتصاد العام والشركات الكبيرة المحلية والعالمية ولكنها أساءت للإنسان الفرد بحيث عمّقت مشكلة الفقر في إسرائيل حيث زادت نسبة الفقر منذ عام ١٩٩٨ بنسبة ٥٠٪. حوالي ٤١٪ من الأسر الفقيرة يعمل أربابها أحدهما أو كلاهما، ولكن بدخل منخفض جدا لا يكفي لسد تكاليف المعيشة في إسرائيل. يؤدي الفقر الى انتحار العمال وأصحاب الأعمال كما ويزيد من نسبة وفيات الأطفال والخدج في الأسر الفقيرة. تنشط الجمعيات الخيرية لتساعد الفقراء وتسد التقصير الذي كان من المفروض على دولة الرفاه القيام به تجاه مواطنيها.

قررت القيادة الاقتصادية-اجتماعية للحكومة وعلى رأسها أريئيل شارون في عام ٢٠٠٤ تبني مشروع وسكنسن وتفعيله كتجربة في بعض المناطق المختارة في البلدات اليهودية والعربية خلال عام ٢٠٠٥. وكان هدف البرنامج المعلن تقليص عدد العاطلين عن العمل الذين يرفضون تباعا الانخراط في أي عمل يعرض عليهم بهدف الاستمرار في الاعتماد في معيشتهم على مخصصات البطالة وإرغامهم على قبول أي عمل وليس فقط ما تأهلوا له سابقا. تنتقد الحركات العمالية الاشتراكية برنامج وسكنسن وتخشى أن يكون سببا لمحو حقوق التثبيت في العمل وحقوق التقاعد، وبلورة علاقات عمل سيئة بين العامل والمشغّل وتآكل في قيمة الراتب الأساسية والعمل بالسخرة. إن مراكز التشغيل تحولت لسوق تجارة بالعمال وخاصة المرضى ومحدودي القدرات وتشغّل حوالي ٣٠٪ من مجمل العاطلين عن العمل في أعمال تطوعية مجانية مما يوفر مصاريف عن المشغلين الأغنياء ويزيد من أرباحهم. وبسبب كل سلبيات البرنامج خرج العاطلون عن العمل عدة مرات في مظاهرات ضد البرنامج ولكن جميعها قمعت بالقوة وغالبا مع تدخل من الشرطة ضد العمال. بالإضافة للعاطلين عن العمل تستغل الشركات الكبيرة المنخرطة في مشروع العولمة أسواق عمل رخيصة مثل النساء اليهوديات المتدينات (حريديم) اللاتي يحتجن لدخل إضافي فتقوم الشركات العالمية بتأهيلهن العملي وتمنحهن وظائف قرب أماكن سكناهن في الضواحي وتدفع لهن ثلث ما يربحه عامل في مركز البلاد على نفس ساعات العمل وبمعدل إنتاج أقل مما تقوم به المرأة المتدينة.

بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية في إسرائيل من جهة وبسبب النهج العنصري الذي يتبعه التيار الثقافي السائد لليهود القدامي لم يستوعب المجتمع الإسرائيلي المهاجرين الروس أو الأثيوبيين تماما وأقصوهم ليبقوا على هامش المجتمع الإسرائيلي. ينعكس هذا اليوم من خلال ارتفاع انحراف الشبيبة والأجرام المنظم بين المهاجرين. إضافة، ما زال مستوى الطلاب الأثيوبيين الأدنى في جهاز التعليم في إسرائيل بسبب أمية والديهم، ولعدم تمكنهم من اللغة العبرية وتدني أوضاعهم الاقتصادية.

اقترحت وزيرة المعارف ليمور لفنات تبني خطة دوفرات التي أوصت بإقالة ٤٥٠٠ معلم ومعلمة وتآكل حقوق التقاعد بنسبة ٢٠٪-٤٠٪. ووجه هذا الاقتراح بمعارضة شديدة من الجمهور والمعلمين استمرت أشهرا قامت خلالها الوزيرة بدور العدو للمعلمين. وبعد التصدي بشدة لقراراتها تراجعت جزئيا ووافقت على التخطيط للتغيير المنشود بالتنسيق مع نقابات المعلمين. عند انتهاء العام ٢٠٠٥ سمعت أصوات تشير إلى فشل التجربة الأولى مع خطة دوفرات

ولهذا سوف تجمد. وكان انتقاد المهنيين ضد برنامج دوفرات أنه سيعمّق من الهوات بين الخلفيات الإثنية والقومية والاجتماعية في إسرائيل وسيعمل ضد برنامج الدمج والمساواة الذي رفعت الدولة شعاره عند قيامها.

تعتبر مخصصات تأمين الدخل والشيخوخة في إسرائيل الأدنى من بين الدول المتطورة ولذا تعاني الفئات الضعيفة والمسنة والمريضة وخاصة القادمين الجدد من هذه الفئات من تدني مستوى حياتها ومن فشلها في إيجاد حلول لنفسها وفشل الدولة في مساندتها.

توصيات من المشهد الاجتماعي

لا شك بأن وضع الرفاه في إسرائيل وتدني صورة المشهد الاجتماعي ساهما في تغيير موازين كفة الأحزاب في إسرائيل. كان للسياسة الاقتصادية لنتنياهو تأثيران متناقضان: فلقد نجح في تحسين وضع دولة إسرائيل الاقتصادي على مستوى الماكرو بشهادات محلية وعالمية، ولكن كان الثمن قصير المدى أن أساء عينيا لسياسة الرفاه وبالتالي لرفاه المواطنين محدودي القدرات مثل العاطلين عن العمل، الأسر أحادية ولي الأمر، المسنين، المرضى المزمنين، الأسر كثيرة الأولاد والقادمين الجدد. بالإضافة لشخص نتنياهو لعبت شخصية وزيرة التعليم والثقافة ليمور ليفنات وشخصية وزير الصحة داني نافيه دورا في محاسبة الجمهور لهم على صلفهم ورفضهم التجاوب مع الحاجات الاجتماعية للمواطنين. انعكس تذمر الجمهور بإحدى طريقتين: أولا تركيز الأحزاب المنافسة لحزب الليكود على برنامج الرفاه وإبرازه في الأهمية التي تنافس البرنامج الأمني للمرة الأولى في سياسة الانتخابات في إسرائيل. وثانيا، في السلوك الانتخابي في الدولة بحيث تراجع حزب الليكود من حزب قيادة لحزب صغير، كما ودخل للكنيست حزب المسنين والذي يعتبر نجاحه بهذه النسبة (٧ مقاعد) ردا اجتماعيا صارخا وبارزا ضد إساءة سياسة نتنياهو تجاه رفاه المجتمع والفرد في إسرائيل.

انشغلت إسرائيل و أشغلت مجتمعها في إبراز البرنامج الأمني ووضعه في أولوياتها لمدة تقارب ستين عاما ولكن يظهر من المشهد الاجتماعي في إسرائيل أن المجتمع بجميع فئاته المتوسطة والفقيرة (وهي الأغلبية في إسرائيل) يرفض قبول هذه المقولة أبديا وخاصة عندما لا يرى في الأفق حلولا عسكرية أو سياسية. تنادي الأصوات الناقدة لسياسة الرفاه الاجتماعي للحكومة السابقة على التركيز على مستوى التعليم المجاني والمتساوي الذي يحترم الطلاب وثقافة ذويهم ويضمن مهنة كريمة مع تخصص مهني راقٍ للمعلمين في الحقل. ويقترح هؤلاء أن تقوم الوزارة ببناء مشاريع طويلة المدى لتحقيق إيديولوجيا الدمج الثقافي والمساواة الاجتماعية عن طريق وزارة التعليم والثقافة. من جهة أخرى يرى الناقدون أن سياسة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل تعتبر الأسوأ في العالم الغربي بعد أن كانت من الأفضل في سنوات خمسينيات و ستينيات القرن العشرين. وهذا ناتج عن الخصخصة ورفع الدولة يدها عن مسؤوليتها تجاه الفئات الضعيفة. يدعو هؤلاء إلى تغيير السياسة الحالية للدولة وعدم تبني حلولا أجنبية لا تتناسب مع الواقع الإسرائيلي والعودة لحمل مسؤولية الفئات الضعيفة مع بناء مشاريع توسع سوق العمل وتفتح الفرص أمام العاطلين عن العمل واستبدال العمال الأجانب بهم.

بالإضافة للأحزاب الاجتماعية، هنالك حركات اجتماعية وأكاديمية فاعلة في الحقل تمد يد العون للفئات الضعيفة

كما وأنها تراقب سياسة الرفاه في الدولة. نرى مستقبلا بأن عدم إصغاء الوزارات المتنوعة والتي تساهم في مستوى رفاه المواطن (المالية، الإسكان، الصحة، الهجرة، التعليم والثقافة، الرفاه الاجتماعي، الداخلية والعمل) وعدم قيامها بأدوارها كما يجب سيستمر في تغيير موازين القوى بين الأحزاب. وسيحاسب الجمهور الأحزاب عند الانتخابات على مدى تنفيذ برامج الرفاه التي رفع كل حزب شعارها بأسلوبه. ومن هنا، نتوقع أن يكون العقد الأول من القرن الواحد والعشرين العقد الذي يضع به المجتمع الإسرائيلي موضوع رفاه الفرد داخل الدولة على نفس مستوى أهمية الموضوع الأمني.

قائمة المراجع[1]

أزولاي، ث. ٢٠٠٦,٢,٣. نشعر أننا مهانون، كمن ألقوا بهم في الشارع. هآرتس. ص. أ٨.

أحدوت، ل.، كوهين، ر.، وأندبلد، م. (كانون الثاني، ٢٠٠٦). مؤسسة التأمين الوطني. أبعاد الفقر والفجوات في الدخل ٢٠٠٤-٢٠٠٥. www.btl.gov.il.

أرليخ، ي. (٢٠٠٥,٧,٢٧). مستند تحضيري في موضوع: زبائن تجارة الجنس. مقدم لعضو الكنيست زهافا غلؤون. الكنيست: مركز البحث والمعلومات. (www.knesset.gov.il/mmm).

بن يهودا، ع. ٢٠٠٥,١٢,٢٠. مكتب التخطيط الحكومي: ٥٦٪ من الشبيبة العاملين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر. داخل: http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArtPE.jhtml?itemNo=660062&contrassID=2&subContrassID=6&sbSubContrassID=0

بروتوكول لجنة حقوق الولد في الكنيست رقم ١١١، تاريخ ٢٠٠٥,٢,٢٣

بروتوكول من جلسة اللجنة الخاصة لدراسة أوضاع العمال الأجانب. ٢٠٠٥,١١,٨. سياسة تشغيل العمال الأجانب في قطاع الصناعة. داخل: http://www.bambili.com/bambili_news/katava_main.asp?news_id=14306&sivug_id=2

بروتوكول جلسة اللجنة الخاصة لدراسة قضية العمال الأجانب. ٢٠٠٥,٩,١٣. سياسة تشغيل عمال قطاع التمريض. داخل: http://www.bambili.com/bambili_news/katava_main.asp?news_id=14304&sivug_id=2

بروتوكول جلسة اللجنة الخاصة لدراسة قضية العمال الأجانب. (٢٠٠٥,٩,٢٠). سياسة تشغيل العمال الأجانب في قطاع البناء. داخل: http://www.bambili.com/bambili_news/katava_main.asp?news_id=14305&sivug_id=2

بركت، ع. ٢٠٠,١,١. الأسرة تفترض أنها ستشترك في التصويت. لمن؟ لا يعرفون. هآرتس. ص. أ٧.

بريك، ي. (محرر). (٢٠٠٥). الشيخوخة في خط الفقر. إيشيل – الجمعية لتخطيط وتطوير الخدمات للمسنين في إسرائيل. القدس: كاف أدوم (الخط الأحمر).

برنامج نظرة ثانية، القناة الأولى. ٢٠٠٥,١٢,١١.

جوربيتش، ي.، (٢٠٠٥,١٢,١٠). قتل الشعب انتهى في السودان وإسرائيل تريد طرد المهاجرين إلى هناك. داخل http://www.bambili. com/bambili_news/katava_main.asp?news_id=14315&sivug_id=2

دائرة الإحصاء المركزية. ٢٠٠٥,١١,١٧. تجميع معطيات بمناسبة يوم الطفل العالمي. خبر للصحف. داخل: http://www.cbs.gov.il/hodaot2005n/11_05_254b.doc

درور، تومر وشفارتس، اليعازر. (٢٠٠٥) خلفية حول حلقة السموم والعنف. مقدم للجنة مكافحة المخدرات في الكنيست. داخل (www.antidrugs.gov.il). انزل بتاريخ (٢٠٠٥,٦,٢٢).

ديان، أ. ٢٠٠٦,١,٤. ما العمل بعد أن تعودوا على وظائف في السلطات المحلية؟ هآرتس. ص. ب٢.

زلينغر، أ. ٢٠٠٥,٥,٢٢. امتحانات البغروت (التوجيهي): الأغنياء ينجحون أكثر. داخل: html.692/http://www.nrg.co.il/online/1/ART/936

زليكوبيتش، م. (٢٠٠٥,٨,٢٤). موهوبون من أصل أثيوبي؟ ليس لدينا. داخل:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3132688,00.html

زلبرشيد، أ. ٢٠٠٤,١٠,٣. بدأت الحرب على تقرير دوفرات في عين شيمر. داخل:
http://www.bsh.co.il/ShowArticle2logic.asp?ArticleID=2039&categoryId=130

زلبرشيد، أ. ٢٠٠٥,١,١٦. إلغاء برنامج دوفرات. داخل:
http://www.bsh.co.il/ShowArticle2Llogic.asp?ArticleId=2180&CategoryId=130

زلبرشيد، أ. ٢٠٠٥,٢,٦. تقرير دوفرات – التعليم كتجارة. داخل:
http://www.bsh.co.il/ShowArticle2logic.asp?ArticleId=2200&CategoryId=130

حرموتشنكو، ي. ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٤، هآرتس، داخل. www.iol.co.il.

طراوبمن، ت. ٢٠٠٥,١٢,٢٣. قررت لجنة رؤساء الجامعات نهج قسط تعليم متفاوت. هآرتس، داخل
http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArtPE.jhtml?itemNo=661634&contrassID=2&subContrassID=21&sbSubContrassID=0

يوعاز، ي. ٢٠٠٥,١,٢٥. محكمة العدل العليا: الفجوة في التحصيل المدرسي بين الوسط اليهودي والوسط البدوي في الجنوب يوجب تفضيلا مصححا. هآرتس. داخل:
http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/ShArtPE.jhtml?itemNo=531687&contrassID=2&subContrassID=21&sbSubContrassID=0

ليس، ي.، ٢٠٠٥,٦,٢١، www.bambili.com/bambili_news (انزل بتاريخ ٢٠٠٥,١١,٣٠).

ليس، ي. ٢٠٠٦,٢,٥. حاربنا لمنع الإخلاء ولكن اهتممنا ايضا بترتيب اليوم التالي له. هآرتس. ص. ٤أ.

موران زليكوبيتش، www.ynet.co.il. انزل في تاريخ ٢٠٠٥,١٢,١.

مركز أدفا. ٢٠٠٥,٦,٢٨. نداء للحكومة قبل نقاش ميزانية ٢٠٠٦: توفير سل استثمار في المجتمع الإسرائيلي. داخل:
http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html

مركز أدفا. ٢٠٠٥,١١,٧. يد تقيم لجنة لمحاربة الفقر واليد الأخرى تزيد ظاهرة الفقر – ملاحظات حول اقتراح قانون التسويات لعام ٢٠٠٦. خبر للصحف. داخل: http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html

مركز مساعدة العمال الأجانب، خط للعامل، مركز أدفا، الجمعية لحقوق المواطن، العيادة للقانون والرفاه التابعة لجامعة تل أبيب. تطبيق تقرير أندورن: قلق حقيقي من المتاجرة بالآدميين في دولة إسرائيل. قرأ بتاريخ ٢٠٠٦,٢,١٧. داخل http://www.adva.org/ivrit/andoran.pdf

معريب. ٢٠٠٥,١٠,٣١. يشحدون منحا دراسية. داخل: html.412/001/http://www.nrg.co.il/online/1/ART1

ليفشيتس، ع. ١٩٩٠. دولة الرفاه. داخل أيلا يفتح (تحرير). مثل شجرة مزروعة: برنامج دراسي في موضوع "التطور، النضج وإطالة العمر". ماطاح: المركز للتكنولوجية التعليمية.

ليفي، م. (٢٠٠٥,٩,١). مراقب الدولة لرئيس بلدية أور عقيبا: استيعاب أولاد الأثيوبيين فورا. داخل
au=True&17-56-html?tag=8.00-http://www.nfc.co.il/archive/001-D-79706

سفيركي، ب.، وكفلا، ي.، (آب، ٢٠٠٥). العمل بين الأثيوبيين. داخل: http://www.adva.org/ivrit/homepage_heb.html.

ساعر، ر. (٢٠٠٥,٨,٣٠). دعوى لتجميد طرد أولاد العمال الأجانب. هآرتس. قرأ بتاريخ ٢٠٠٥,١١,٢١ داخل
http://news.wall.co.il/?w=//771577

كورموس، ر. بينس لشارون: خفف عن أولاد العمال الأجانب. قرأ بتاريخ ٢٠٠٥,١٢,٤: داخل http://glz.msn.co.il/glz/news

كورموس، ر.، بن صور، ك. محكمة العدل العليا: تجميد طرد العمال الأجانب. قرأ بتاريخ ٢٠٠٥,١٢,٤ داخل: http://glz.msn.co.il/glz/news

كلاين، ز. ٢٠٠٥,١٢,١٥. داخل: www.bambili.com/bambili_new/katava_main.asp?new_id=14369

عوزرد، ش. ٢٠٠٦,١,١٨. ما زالوا يشعرون كلاجئين. هآرتس. ص. 6أ.

فارس، أ. (2004). ميزانية الدولة والمواطنين العرب: تقرير اجتماعي–اقتصادي لعام ٢٠٠٤. مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب.

فلوتسكر، ص. ٢٠٫٤٫٢٠٠٥. الفقر والفجوات الاجتماعية: نحن عتمة للأغيار. داخل: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3075207,00.html

فلوتسكر، ص. ٩٫١٢٫٢٠٥٥. الفلسطينيون العاطلون عن العمل لا يستطيعون الانتظار. يديعوت أحرونوت. ملحق "المال". ص. ٣.

رجب، د. ١٧٫١٫٢٠٠٥. لا يوجد طعام أو حفاضات ل ٢٧ ألف طفل. يديعوت أحرونوت. ص. ٢١.

مواقع انترنت أخرى

www.adva.org